محمود حسين

صحوة المحكومين في مصر الحديثة

من رعايا إلى مواطنين

١٧٩٨ - ٢٠١١

ترجمة: د. محمد مدكور

دار الشروق

صحوة المحكومين في مصر الحديثة

من رعايا إلى مواطنين ١٧٩٨-٢٠١١

محمود حسين

ترجمة: د. محمد مذكور

الطبعة العربية الأولى ٢٠٢٣

تصنيف الكتاب: تاريخ/سياسة

مراجعة لغوية: أسامة عرابي

تصميم الغلاف: هاني صالح

٧ شارع سيبويه المصري

مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر

محمود حسين

صحوة المحكومين في مصر الحديثة

من رعايا إلى مواطنين

١٧٩٨ - ٢٠١١

ترجمة: محمد مدكور

دار الشروق

كلمة... ما قبل القول

شاءت الأقدار أن يدعوني، منذ سنتين، زميل المدرسة ورفيق غزوات المراهقة، الذي أصبح من أشهر روائيي فرنسا، «جيلبير سنوحي» (وقد اختار هذا الاسم اعتزازًا بمصريته) لمغامرة لم تكن على البال. عرض عليَّ أن أترجم كتابا تعاقد مع دولة البحرين على تأليفه بالفرنسية، واشترطت الجهة المتعاقدة أن تتسلم النص بالفرنسية والعربية معًا.

لست بمترجم محترف. فمجال تخصصي نظم المعلومات الإلكترونية. أسست أنشطة خاصة في أمريكا ومصر، وأنجزت من خلالها عشرات من التعاقدات في تسع دول عربية. وكانت لي على التوازي حياة أخرى مع السياسة في التسعينيات، ثم مواكبًا لينابر ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤. ثم اعتزلت وأخذت أقرأ، وأفكر، وأشرع في الكتابة... حتى جاء عرض «جيلبير». جذبتني مغامرة الترجمة وكانت نتيجتها موفّقة، فنشرت «مملكة ببحرين» باللغتين الفرنسية والعربية.

بعد ذلك بقليل، فاتحني «جيلبير» في رغبة صديقيه العزيزين، «التوأم» محمود حسين ـ أن أتصل بهما لمناقشة مشروع صياغة نسخة عربية لآخر مؤلفاتهما الصادرة بالفرنسية. ووافاني بنسخة إلكترونية من المؤلف قبل ظهوره مطبوعًا في الأسواق الفرنكوفونية.

تلك هي بداية عهدي مع محمود حسين.

لماذا اختارني أنا بالذات؟ لم أصل إلى رد على هذا السؤال إلا بعد الانتهاء من المهمة. أما في بداية الأمر فكان عليّ أن أكتشف من هو محمود حسين.

إنه اسم مستعار مشترك لبهجت النادي وعادل رفعت، وهما مناضلان مصريان قضيا خمس سنوات من شبابهما في المعتقلات الناصرية، ثم استقرا بفرنسا في نهاية الستينيات، حيث تلقّيا الجنسية الفرنسية تحت عهد الرئيس فرنسوا ميتران الذي منح الجنسية لمجموعة من كبار الكتاب والفنانين

الآتين من بلاد عديدة، وشرّفوا فرنسا بإقامتهم بها وإنتاجهم فيها.

أصبح محمود حسين في السبعينيات من الأسماء المتألقة في الساحة الثقافية الفرنسية. بل أضحت صداقة بهجت النادي وعادل رفعت أسطورة تثير الإعجاب والاستغراب، إذ قاما معا، تحت هذا الاسم المستعار المشترك، بأعمالهما الفكرية، ومعاركهما السياسية كافة. من هنا تسميتهم «بالتوأم» في جميع الأوساط. فأصدرا معا عشرة كتب هامة، ونالا معا دكتوراه الدولة في فلسفة التاريخ، وربطتهما علاقة شخصية بألمع المثقفين الفرنسيين، بل مصادقة عمالقة مثل جان بول سارتر، وميشيل فوكو، وجاك بيرك، وريجيس ديبريه. والتحقا معا باليونسكو، كمستشارين لأحمد مختار أمبو، وهو أول مدير عام إفريقي ومسلم للمنظمة، ثم توليا معا إدارة مجلة «رسالة اليونسكو»، وهي أهم مجلة ثقافية بالأمم المتحدة، وكانت تترجم إلى ٢٨ لغة وتوزع في ١٢٠ دولة، فأتاحت لمحمود حسين فرصة مراسلة، ومقابلة ومناقشة مئات من أكبر نجوم العلم، والأدب، والفن، في القارات الخمس.

إلا أن هذه الرحلة الثقافية العالمية لم تفصل محمود حسين عن مصر، لا فكريًّا ولا وجدانيًّا. فظل «التوأم» طوال العقود يتابع أحداث وطنه الأصلي ويجمّع المواد، ويعمّق الأطروحات التي أدت إلى رؤية جديدة لتاريخ مصر الحديث. ثم خصّص ست سنوات، من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧ لصياغة الكتاب الذي وقع بين يدي، وعنوانه الفرنسي «ثوار النيل».

غصت في ملحمة أدبية، فلسفية، تأريخية دامت أكثر من قرنين، وأدت إلى تحوّل الرعية المصري المتكل، المتواكل، المطحون إلى المواطن المصري الذي أعلن عن كيانه بشكل صريح ومدوٍّ على مدى ثمانية عشر يومًا بدأت في ٢٥ يناير ٢٠١١.

كان ما قرأته أعمق بكثير من أن يكون مجرد سرد تاريخي، فهو كتاب يجدّد قراءتنا لمرحلة دخول مصر في عالم الحداثة تجديدًا شاملًا. إذ يقدم لنا صورة مجسّدة للمجتمع المصري خلال القرنين الماضيين، ليس في أبعادها الاقتصادية والسياسية فحسب، بل في أبعادها الدينية والنفسية، وليس من

وجهة النظر التقليدية التي تكاد لا ترى إلا أفعال الحكّام، بل من وجهة نظر المحكومين، مع تتبّع لبزوغ وعيهم الذاتي المستقل، ونموّه التدريجي حتى نصل إلى ازدهاره في ميدان التحرير. ولعل أغرب ما في هذا الإنجاز، نجاح «التوأم» في تغليف مادة فكرية عميقة ومركزة للغاية، بسرد روائي مشوّق يحمل القارئ عبر الفصول ويجعله يلهث وراء تدفقها.

وأصبحت متلهفا على أن أكون جديرا بالتكليف، وإن كنت لم ألمّ بكيفية هذا التكليف قبل مناقشتي مع «التوأم».

أضحى له في مخيلتي (فنحن لم نلتقِ وجها لوجه حتى يومنا هذا) حضور مؤثر وإن افتقد الصورة المادية. تحدثت طويلًا معه تلفونيًّا، فأكد مرارًا وتكرارًا أن هدفه الأول ألَّا يتولّد عند القارئ العربي إحساس بأنه يقرأ نصّا مترجما. لذلك ما يرمي إليه ليس ترجمة بالمعنى المألوف، بل إعادة صياغة للكتاب باللغة العربية في مخاطبة مباشرة للقارئ العربي.

وهنا قال لي: «قرأنا ترجمتك للنص الفرنسي عن مملكة ببحرين وجذبتنا قدرتك على التنقّل بين اللغتين بحرية وثقة، دون أن تكبّلك الفرنسية أو تقيّدك العربية. لديك موهبة نادرة، وهي القدرة على الانتقال من روح الفرنسية إلى روح العربية. بذلك صنعت نصّا يجمع بين الدقة والأناقة، ويقرأ كنص عربي أصيل».

عرض عليَّ «التوأم» أن ننجز معا نسخة عربية لكتابه الأخير. بل بلغ به الكرم للتصريح: «نحن نؤلف عادة بأسلوب اصطلح الفرنجة على تسميته الكتابة بأربع أيدٍ. فلتكن هذه تجربة جديدة، فريدة، للكتابة بست أيادٍ!».

بدأت المهمة ـ التحدي بطيئًا مترددًا. أتحسس مواطئ قدميَّ، إلا أنني سرعان ما اكتسبت إيقاعًا أكثر ثقة وسلاسة. وكنت أرسل لمحمود حسين كل فصل، فيتدخّل في النص العربي، ليس فقط باقتراح مترادفات أو تحويل جمل اسمية إلى فعلية، بل أحيانًا بإعادة صياغة لفقرات كاملة من النص الفرنسي، لتتفق أكثر مع روح القارئ العربي. الأمر الذي دعاني لأن أتساءل، ثم لأن أطرح السؤال: «بما أنكما لم تفقدا امتلاككما لناصية العربية،

لماذا لم تقوما بالصياغة بنفسيكما؟». لم أتلقَّ إجابة مباشرة عن تساؤلي، ولكني وصلت إلى قناعة دفينة بأن «التوأم» يتحلّى بتواضع أصيل ـ تواضع كبار المفكّرين ـ فيعلم، على الرغم من ثقته في إتقانه اللغة العربية، أنه عاش بهذه اللغة في فرنسا لمدة خمسين سنة (وإن كان كثيرا ما يأتي إلى مصر)، لذلك أراد لها أن تلتحم بلغة كاتب عاش بها وتعامل بها يوميًّا طوال تلك المدة.

وهكذا توطّدت صداقة عن بعد، صداقة تلاقٍ فكري وتماهٍ ثقافي، حتى وصلنا إلى نص مصوغ بالعربية ليخاطب القارئ العربي.

وإذ نضع ثلاثتنا هذا العمل بين أيدي القارئ، آمل أن يجد فيه ما اعتراني من انبهار عند قراءتي الأولى لعمل فريد، طليعي، يعيد تشكيل إدراكنا لتاريخنا الحديث.

محمد مدكور

تقديم

لماذا نبدأ رحلتنا التاريخية من نهاية القرن الثامن عشر؟

مثّلت سنة ١٧٩٨، في تاريخ مصر، منعطفا حاسما، لحظة انقطاع بين عصر ما قبل الحملة الفرنسية وعصر ما بعدها. فلقد سادت في مصر، قبل الحملة، نظرة شمولية ولاهوتية للعالم، تهيمن فيها الإرادة الإلهية بشكل مباشر على الشئون الدنيوية كافة، فلا يقدر البشر على إحداث أي تغيير في «نظام الأشياء». أما بعد الحملة، فلقد عاشت مصر بداية تأزّم هذه النظرة، وأخذت تتبنّى بشكل تدريجي، ومتعرّج وأليم، نظرة جديدة، تقوم على الاعتراف باستقلالية الشأن الدنيوي عن الشأن السماوي، وتتبنّى مبدأ التحرير والتقدّم في الإطار الدنيوي.

يعبّر هذا المنعطف، كما سوف نرى، عن بداية الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث. ممّا تضمّن تحوُّلًا في مغزى الانتفاضات الشعبية، وبتعبير أدق، تحوُّلًا في رؤية المحكومين الذاتية لهذه الانتفاضات. في العالم التقليدي، كانوا يثورون، لا لإحداث تغيير في «نظام الأشياء»، بل لإعادته إلى نصابه كلّما هدّد بالاهتزاز. أما في العالم المتأزم، الآخذ في الاستحداث، فبدأ المحكومون في الطموح إلى تغيير العلاقة بينهم وبين الحكّام.

إذا أردنا تقييم عظمة الطفرة التي حققتها الجماهير الشعبية في القرنين الأخيرين، وبالذات الطفرة في الوعي الذاتي الذي اكتسبته منذ أن بدأت تنقلع من المجتمع التقليدي، وجب علينا أن نبدأ رحلتنا التاريخية بالرجوع إلى المشهد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي فيما قبل الانقطاع، مع التركيز على رؤية المحكومين للعالم حينذاك، وتصوّرهم للمكانة التي يشغلونها فيه.

والقارئ مطالب هنا ببذل مجهود خاص للتواؤم الذهني، إذ تفصل سنوات ضوئية بين وجدان المحكومين في ظل الإمبراطورية العثمانية، ووجدان المحكومين المعاصرين. إلّا أن أغلب المواطنين المصريين في يومنا

هذا يجهلون تلك المسافة، وينظرون إلى المجتمع التقليدي في القرن الثامن عشر بمنظار غير ملائم، فيتصوّرونه من خلال مجموعة مفارقات تاريخية وأفكار مبسّطة، يجدر بنا تصحيحها بادئ ذي بدء.

أول مفارقة تاريخية: يتصوّر المواطن المصري المعاصر المحكومين آنذاك وكأنهم مكوَّنون على غراره، من الناحية الاجتماعيّة والنفسيّة، ولا يفترقون عنه سوى في حجم المعرفة العلمية، ومستوى الوسائل الماديّة والفنيّة المتاحة لديهم. إلا أن التكوين التاريخي لرعايا السلطان العثماني اختلف عن تكوين المواطن المصري المعاصر من زوايا أساسية.

اختلفوا في تكوينهم الاجتماعي، إذ لم ينتمِ رعايا السلطان إلى طبقات بالمعنى الحديث للمفهوم، أي كيانات قومية قائمة على مصالح مشتركة تربط بين أفراد مستقلين ذاتيّا. بل انتموا إلى جماعات تقليدية منغلقة على نفسها، فلم يتحلّ عضو الجماعة بهوية فردية مستقلة ولم يتصور وجوده في العالم إلا من خلال انتمائه العضوي للجماعة.

وكذلك اختلف رعايا السلطان عن المواطنين المعاصرين في تكوينهم النفسي، إذ لم يتمتع رعايا السلطان بضمير ذاتي مستقل، بل اعتبروا موقعهم في العالم ودورهم فيه أمريْن لا سيطرة لهم عليهما، أمريْن يوجِّهان خطاهم بمعزل عن أي مرجعية شخصية. ذلك لأنهم ارتضوا لقوة خارجية سامية، أي الإرادة الإلهية، أن تملي عليهم نظرتهم إلى الأشياء ومسلكهم في الحياة. فعندما يفكّرون، يعتقدون أن الله تعالى هو الذي يفكّر من خلالهم، وعندما يفعلون، يعتقدون أن الله تعالى هو الذي يملي عليهم فعلهم.

ثاني مفارقة تاريخية: يتصوّر المواطن المصري المعاصر أن رعايا السلطان كانوا يدركون انتماءهم المشترك لكيان تاريخي اسمه مصر. إلا أن ذلك لم يكن واردا في وجدان هؤلاء الرعايا. كانوا بطبيعة الحال مطبوعين بسمات مشتركة، متولّدة من تاريخ مصر المتميز الطويل ولكنهم يعيشونها دون أن يكونوا واعين بها، إذ لم تكن لديهم القدرة على إدراك الاستمرارية التاريخية والجغرافية المشكّلة للكيان المصري. لم تكن هوية المصريين آنذاك هوية

مصرية، بل هوية منقسمة إلى دائرتين منفصلتين: الدائرة الأولى هي الأمة الإسلامية، وهي دائرة روحانية، دون معالم مكانية أو زمانية في أذهان الرعايا، فهي تمثّل مملكة الله على الأرض، المواجهة لدار الجاهلية والحرب التي تمثّل مملكة الشيطان. أما الدائرة الثانية لهوية الرعايا، فهي الجماعة التقليدية (القرية، الحرفة، القبيلة)، وهي الدائرة التي تحتوي مساعيهم الدنيوية كافة.

لم يظهر الكيان المصري كحيّز لهوية جماعية واعية، إلا من خلال عملية تاريخية طويلة المدى، بعد أن شرع المحكومون في اكتساب استقلاليتهم الذاتية والفردية، وفي بلوغ وعي حديث، تراكمي للزمن، مكّنهم من احتضان البعد التاريخي للكيان المصري. فكان أول من نطق بمفهوم الوطن المصري، ككيان تاريخي متميّز عن الأمة الإسلامية، هو رفاعة رافع الطهطاوي في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. وكانت أول ممارسة لهذا المفهوم على نطاق جماهيري في أثناء ثورة عرابي سنة ١٨٨٢.

ثالث مفارقة تاريخية: يتصوّر المواطن المعاصر أن رعايا السلطان، إذا انتفضوا، انتفضوا من منطلق معادٍ للحكّام، من أجل الإطاحة بهم أو على الأقل من أجل انتزاع تغييرات سياسية أو تحسينات في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن الأمر لم يكن كذلك، إذ شارك المحكومون الحكّام في العقيدة القائلة إن الدولة التي يرتضيها الله، أي الدولة القائمة على أحكام شريعته، تفترض إطاعة المحكومين للحكام، وحرص الحكام على الصالح العام للمحكومين.

لم يطرأ على بال أحد أن يحاول تغيير أي شيء في شريعة الله. فلم ينتفض الرعايا إلا في ظروف بؤس لا يطاق، فسّروه بخروج الحكّام عن المسلك الذي يرتضيه الله وعاشوه في حضن الأزهر، كحركة تستهدف إرجاع الحكّام إلى الصراط المستقيم. لا أكثر ولا أقل.

سوف نعود إلى هذه السمات المميّزة للمجتمع المصري عشيّة الحملة الفرنسية، بتحليل مستفيض، في الجزء الأول من الكتاب، وذلك من خلال

ثلاثة فصول.

يقدّم الفصل الأول صورة إشعاعية للمجتمع القائم على انفصام كامل بين حكّام غرباء عن السكان الأصليين للبلاد، ومحكومين منغلقين في جماعاتهم المعزولة عن بعضها البعض، وعاجزين نفسيّا عن اتخاذ أي مبادرة ذاتيّة مستقلة. لم يبدأ التغيير في هذه التركيبة الاجتماعية والسياسية، إلّا بعد ظهور أفراد أخذوا ينفصلون عن جماعاتهم التقليدية ويشعرون بانتمائهم لطبقات حديثة ذات مصالح متميّزة.

يركّز الفصل الثاني على تحديد المعالم الرئيسية للعقيدة الدينيّة السائدة، المشتركة بين الحكّام والغالب الأعظم من المحكومين، وهي قائمة على الاعتقاد بأن هناك استمرارية مطلقة بين السماء والأرض، وأن الله يتحكّم مباشرة في الأمور الدنيوية كافة، وأن السلطان يحكم بأمر الله، وأن على الرعايا أن يطيعوه ويطيعوا ممثليه طاعة غير مشروطة. لم تتصدع هذه العقيدة إلّا مع تبلور عقيدة حديثة، علمانية، قائمة على الاعتقاد باستقلالية الشئون الدنيوية عن الإرادة الإلهية، وخضوعها لقوانين موضوعية يمكن للبشر أن يدركوها وأن يستخدموها بالاعتماد على عقلهم، ودون الرجوع إلى كلام الله.

ينصب الفصل الثالث على كيفية لجوء المحكومين إلى التمرّد العنيف، والمعنى الذي يضفونه على ثورتهم، مع أنهم لا يعطون أنفسهم الحق في إحداث أدنى تغيير في «نظام الأشياء». لم يتغير هذا المفهوم للثورة إلّا بعد مواجهة المحكومين لعدو من نوع جديد، مكوّن من الكفار. وسوف يتغير عندئذ مفهوم الثورة على مرحلتين. في المرحلة الأولى، سوف يثور المحكومون داخل إطار «نظام الأشياء» ضد حضور الكفّار بهدف طردهم من البلاد. أما في المرحلة الثانية، فسوف يبدأ المحكومون في تخطّي إطار النظام الاجتماعي والسياسي القائم، إذ لم يعودوا يعتبرونه نظاما أراده الله، بل أخذوا يرونه كنظام دنيوي، مفروض عليهم من قبل قوى معادية لمصالحهم، أجنبية كانت أم محلية.

سوف نتتبّع الخطوات المتتالية التي خطاها المحكومون في أثناء هذه المسيرة التاريخية، بالاعتماد على بضعة مفاهيم أساسية يجدر بنا تعريفها هنا.

هناك، أولا، مفهوما الاستقلالية الذاتية والتبعية الذاتية. فمفهوم الاستقلالية الذاتية يميز ضميرًا يرتكز على نفسه، بينما يميّز مفهوم التبعية (أو الطاعة) الذاتية، ضميرًا موجَّهًا من خارجه بفعل الإرادة الإلهية.

وسوف نتتبع مسار المحكومين في الحيّزين المحيطين بحياتهم: الحيّز الروحاني (الديني) والحيّز الزمني (الدنيوي). ينحصر الحيّز الروحاني لرعية السلطان في عقيدة دينية تسلّم بسيطرة الله المباشرة على شئون الدنيا وتفرض خضوع الإنسان المطلق للإرادة الإلهية، ومن ثم طاعته غير المشروطة للسلطان الذي يحكم باسم الله. بينما ينحصر الحيّز الدنيوي لرعية السلطان في الجماعة التقليدية، أي القرية أو القبيلة أو الحي أو الحرفة، حيث يشكل مجموع أعضاء الجماعة وحدة عضوية تدين بولاء غير مشروط للأب أو الشيخ.

ويقودنا التمييز بين هذين الحيّزين، الروحاني والزمني إلى التمييز بين مفهومي الذاتيّة والفرديّة. فتتأكد ذاتيّة كل شخص بقدر استحواذه على أفكاره وأفعاله، أي بقدر إدراكه أنه هو نفسه مصدر أفكاره، وصاحب القرار في أفعاله. ذلك بعد أن اعترف بحيز دنيوي زمني، منفصل عن حيز الخلود الإلهي، تسيّره قوانين موضوعية يمكن للعقل البشري أن يلم بها .بالاعتماد على حواسّه وعقله

ومن ناحية أخرى، تتأكد فرديّة كل شخص بقدر انسلاخه عن الجماعة العضوية التقليدية، واعتماده على نفسه كفاعل متميّز يمارس جانبًا متزايدًا من حياته خارج إطار الجماعة، ويتحرر تباعًا من وصاية الأب أو الشيخ.

يمكننا إذن أن نصف الهوية الشخصية للمحكومين في كل مرحلة من مراحل العملية التاريخية تحت الدراسة، بدرجة التبعية الذاتية والفردية التي بدءوا يتحررون منها أو درجة الاستقلالية الذاتية والفردية التي بدءوا يتمتعون بها(*).

وفي ختام هذه المقدّمة، نشير إلى بعض الخيارات المنهجية التي التزمنا بها طوال دراستنا. من باب التركيز، سمحنا لأنفسنا بالتغاضي عن إشكاليتين أساسيتين في حد ذاتهما، ولكنهما غير مؤثرتين بشكل قاطع على تطوّر العلاقة بين الحكّام والمحكومين طوال القرنين الماضيين: ألا وهما العلاقة بين المسلمين والقبط والعلاقة بين الرجال والنساء.

فالملامح الأساسية لهذا التطوّر، حدّدتها الأغلبية المسلمة السنّيّة التي شكلت ٩٠٪ من السكان، لذلك سوف نتتبع مسيرة المحكومين التاريخية بالتركيز على هذه الأغلبية. أما العلاقة بين الرجل والمرأة، فلقد انحصرت في النطاق الخاص للحياة، لتكون لها صلة محدودة بالحياة العامة. مع ذلك، سوف نتعرض، أحيانا، لهاتيْن الإشكاليتيْن بقدر كونهما كاشفتيْن عن لحظة بعينها من جدلية الحكام والمحكومين.

أما عن إشكالية الريف والمدن فهي متّصلة بشكل أكثر مباشرة بتلك الجدليّة، وعليه سنتناولها بما تستحق من تمحيص. ذلك مع تحيّز واضح للمدن. وهذا الخيار ليس تعسفيًّا، بل يعبّر عن ظلم موضوعي، مردّه الوزن الحاسم لسكان المدن، وبشكل خاص سكّان العاصمة، في تحديد مسار الأحداث السياسية.

(*) من المفيد في هذا المقام تسجيل الترجمة المعتمدة لهذه المصطلحات:

استقلالية ذاتية: Autonomie، تبعية ذاتية: Hétéronomie، الحيّز الروحاني: Espace Spirituel، الحيّز الزمني: Espace Temporel، الضمير الذاتي (الذاتية): Subjectvité، الوعي الفردي (الفردية): Individualité.

الجزء الأول

مصر ولاية عثمانية

(١٧٩٨)

السيادة الإلهية والطاعة البشرية

الباب الأول

محكومون وحكّام

١ ـ خريطة المجتمع

كانت مصر في نهاية القرن الثامن عشر، ولاية من ولايات الإمبراطورية العثمانية. يحكمها والٍ تركي بمعاونة طاقم إداري وميليشيات مسلحة من أصول أجنبية، يتحدثون جميعا باللغة التركية ويشكلون طبقة الحكام.

أما المحكومون فهم الأهالي من أصل مصري، لغتهم العربية، وهم ممنوعون من حمل السلاح. يرون أنفسهم رعايا السلطان، ويخاطبون الحكام بلفظ «الأسياد» أو «العسكر». وهكذا كان بين الحكام والمحكومين حد فاصل صارم عرقيًّا وسياسيًّا وعسكريًّا، اللهم إلا في سمة مشتركة واحدة وهي: الإسلام.

طبقة الأسياد:

كان السلطان حاضرا في جميع الأفئدة رغم غيابه الجسدي. فهو أداة الإرادة الإلهية، والمرتكز الذي يقوم عليه كيان الدولة، هو المرجع المقدّس الذي حفظ للمجتمع وحدته وولاءه للغرض الإلهي. أعطي كل فرد من ممثليه قدرا من نفوذه وفقا لموقعه في جهاز السلطة، وإن كان القدر الذي أعطاه مؤقتا ورهنا بالظروف.

كان لطبقة الأسياد كيان شديد الخصوصية، تم تشكيله الأصلي قبل استقرار الإمبراطورية العثمانية في مصر. فالمماليك «عبيد عسكريون» تم أسرهم وهم أطفال صغار في أراضي القوقاز والبلقان، وتم اهتداؤهم للإسلام وإعدادهم لأن يصبحوا محاربين محترفين. وكان اغترابهم عن الأهالي ضمانا لولائهم المطلق للسلطان، وللعمل على حمايته من أعدائه الخارجيين ومن أي تمرد داخلي. وكان العهد قد جرى على تجديد دماء تلك القوات بين الحين والآخر، إلا أن المؤسسة تطورت عبر العصور، وأدّى مرور الزمن إلى أن يعتق القادة وأن يحصلوا على ألقاب شرفية من بهوات وأمراء وأن يؤسسوا «أسرًا»، وبلغ بهم الأمر أن قامت هذه الأسر بدورها في شراء عبيد لخدمتها،

يدينون لأسيادها بالولاء الشخصي. ثم بلغ الأمر ببعض تلك الأسر المملوكية أنها شكلت فرقا كاملة تدين لها وتدافع عن مصالحها.

أصبح من المألوف أن يقتسم بعض الأمراء المماليك السلطة الفعلية في مصر، بل أن يتصارعوا عليها. وازداد رفضهم لسلطة الوالي ممثل الأسِتانة في البلاد، على الرغم من اعترافهم بسيادة السلطان(**).

وقد مارسوا، وهم على رأس قوات لا تزيد في مجموعها على عشرة آلاف رجل، السيطرة الحقيقية على بلد تراوح عدد سكانه ما بين ثلاثة أو أربعة ملايين نسمة.

سكان المدن:

انقسم سكان المدن إلى عائلات انتظمت في جماعات تقليدية بين أحياء وحرف، حيث ساد تفاوت مادي بين تلك الجماعات.

ضمت القاهرة على سبيل المثال، وهي عاصمة البلاد، مائتيْن وأربعين ألفا من السكان.

كان على رأسهم حوالي خمسمائة من كبار التجار سيطروا على أسواق البن والتوابل وسائر السلع المستوردة. احتكموا على ثروات مالية كبيرة، وأقاموا في أحياء سكنية مريحة تزينها الحدائق.

ويلي هؤلاء حوالي خمسة عشر ألفًا من أصحاب الدكاكين والباعة والحرفيين، عاشوا حياة لا بأس بها وإن كانت أكثر تواضعًا. واقتنوا مساكن صغيرة قريبة من محال عملهم أو في تجمعات سكنية مشتركة.

وقد تحكمت الجماعات الحرفية في حياة من انتسبوا إليها، إذ كانت تشرف على اختبارات القبول ضمن المهنة وعلى التأهيل لكل حرفي مستجد. كما كانت تحافظ على أسرار الصنعة وعلى انتقالها من جيل إلى آخر. وكانت المنافسة ممنوعة بين أعضاء نفس الحرفة(***).

أما الكتلة الرئيسية من سكان المدن، والمسماة الرعاع من قبل الجماعات الأخرى، فقد شكلت بروليتاريا دنيا عاشت وعانت في ظروف غير مستقرة. لم يمتلك الرعاع حانوتا أو حتى أداة عمل، فيستجدوا أعمالًا متنوعة يجدونها تارة ولا تتوفر لهم في معظم

الأوقات.

ويقال إنه كان بالقاهرة حوالي خمسة عشر ألفًا من عمال اليومية، حمالين أو فَعَلة. فضلًا عن ثلاثين ألفًا من خدم المنازل أو الإسطبلات والسقايين وجامعي القمامة والحكائين الجائلين والقوادين والعاهرات وما شابه، عاشوا في أكواخ وعشش مع زوجاتهم وذريتهم في حالة من الفقر والقذارة المتناهية.

يلي ذلك العاطلون والشحاذون ومجملهم حوالي ستين ألف فرد، أي ما يقرب من ربع سكان القاهرة.

ومن الجدير بالملاحظة أن جميع الأفراد بمن فيهم المعدمون انتموا لجماعات انتسبت بدورها لطرق صوفية لها أحياؤها الخاصة، كان أغلبها في أطراف المدينة، بما في ذلك المدافن.

وجدت أخيرًا فئة الخدم العبيد، وقد جاءت غالبيتهم من إفريقيا السوداء. وأُدمجوا في منازل أسيادهم الذين اشتروهم وكان باستطاعتهم أن يعتنقوا الإسلام وأن ينتهي بهم الأمر إلى تحريرهم، إلا أن أحوالهم المادية كانت ولا شك أفضل كثيرًا من العاطلين والفقراء والمعدمين بل من الكثيرين من العاملين.

شكلت غالبية الأحياء، في هذا الإطار الاجتماعي حوصلي التكوين، وحدات عضوية، لها اسم وتقاليد وذاكرة، تحيط بها أسوار تتخللها أبواب تقفل كل ليلة لحماية متاهات متعرجة من المساكن المنغلقة على نفسها. يسهر على الأمن فيها ميليشيات من الشباب. تستتر الحياة الخاصة فيها داخل المساكن، وتمارس حياة الجماعة حول الحوانيت ودور العبادة من جوامع وأضرحة وزوايا.

عاش الوالي وطاقمه الإداري وكذلك البكوات المماليك مع قواتهم في القلعة التي تعلو القاهرة أو فيما حولها، وكذلك في المنطقة الثرية التي كانت تحيط ببركة الأزبكية التي بنى فيها قادة الأسر المملوكية وكبار التجار قصورا تحيط بها الحدائق.

سكان الريف:

مَثّل سكان الريف أربعة أخماس مجموع السكان وشكّلوا عالمًا فظًّا، أشد تخلفًا من عالم المدن، وكان أهل المدن على تخلفهم شديدي الاحتقار لأهل الريف، فلفظ فلاح الذي

ينطق به أهل المدن ازدرائي ولا شك.

كانت القرى مقسمة بين عائلات وعشائر تضم بضع مئات، بل أحيانا بضع عشرات من البشر يعيشون بالقرب من النيل، أو على ضفاف إحدى الترع العديدة المتفرعة من النهر لريّ حقولهم.

وقد مارس أهل الصعيد ـ الوجه القبلي ـ الاستغلال الجماعي للأراضي، بينما عرف الوجه البحري أنماطا من الاستغلال الزراعي الفردي أدت إلى درجة من التميز الاجتماعي، فعرف بعض المستأجرين بحبوحة نسبية بينما بقي الكثيرون فقراء ومعهم آخرون قُضِي عليهم بأن يلهثوا بحثًا عن أكثر الأشغال انحطاطًا.

إلا أنه كانت هناك على حافة الصحراء، خاصة في صعيد مصر، بضع قبائل بدوية، استقرت في تلك النواحي دون أن تهجر نمط حياتها الأول فكانت تفرض إتاوات على من كان بالقرب منها من الفلاحين وأهل الريف.

قامت الجماعات العضوية التقليدية كافة، سواء مدنية أو ريفية أو بدوية، حرف أو قرى أو قبائل، على النمط الأبوي الذي يدين بالطاعة لرب الأسرة الذكر.

وكانت الدولة تختار رجلا، من بين أرباب الأسر، الشيخ، ليتحدّث باسم الجماعة، وينقل لأهله أوامر الإدارة ويتولى جمع الضرائب والمكوس المفروضة عليهم، ويختار الأفراد الذين وقع عليهم عبء الاضطلاع بأعمال السخرة. وقد لعب هؤلاء الشيوخ دورا مزدوجا إذ ارتبطوا عضويًّا بجماعاتهم الأصلية، واكتسبوا وضعًا رسميًّا أُنيط بهم من قِبَل الطبقة الحاكمة وفرضوا بذلك حضور السلطة في قلب تلك الجماعات.

جماعة العلماء:

شكّل العلماء، وهم من درسوا العلوم الدينية، جماعة منفردة، قوامها حوالي خمسة آلاف فرد. هم أصحاب المعرفة الدينية والأمناء على السلطة الشرعية، وقد لعبوا دورًا محوريًّا بكونهم الوسيط بين السادة والرعايا. وكان معظمهم من أصل مصري ولغتهم العربية. جاءوا، في غالبيتهم، من الريف، وكانوا يدينون بارتقائهم في المجتمع لما حققوه من دراسة لدين الإسلام، وهو نشاط كان ولا يزال محل احترام شديد من قِبل مجتمع أمي في غالبيته، خاصة أن دراستهم امتدت فشملت مختلف مجالات البحث الديني،

فكانوا موضع ثقة الرعايا الذين اتجهوا إليهم كلما حزبهم أمر في حياتهم اليومية، وكذلك للتوسط بينهم وبين السلطة كلما اشتدت الأزمات الاقتصادية أو السياسية.

اعتبر كيان العلماء، من جانب آخر، ضروريًّا بالنسبة إلى طبقة الحكام، بقدر ما أعطاها من كفالة لشرعية سلطتها، وما قدمه من نصح في الشئون الدينية كافة، وما اضطلع به من مهام السلطة الشرعية ـ هذا العنصر الأساسي من مكونات الدولة ـ وأخيرًا لما لعبه من دور الوسيط في النزاعات كافة بين السادة والرعايا.

وُجدت ما بين العلماء، على غرار التجار والحرفيين، فروق كبيرة من حيث الثروة ودرجة النفوذ. فكبار مشايخ الطرق الصوفية الأكثر انتشارًا وتأثيرًا، والعلماء المتفقهون في المذاهب الأربعة، وكبار قضاة العاصمة تبوءوا درجة علت كثيرًا على سائر العلماء الذين يخالطون عامة الشعب ـ من طلبة ومدرسي المدارس القرآنية، إلى الوعاظ، إلى صغار القضاة وما شابه.

وقد أدى الجميع دورهم في إطار شبكة عريضة من الجوامع، وعلى رأسها جامع الأزهر وهو أكبر وأعظم جامع في العالم الإسلامي.

٢ ـ جباية الفائض: الضرائب والمكوس القانونية وغير القانونية

عاش السادة والرعايا في عالمين متباعدين، لكل منهما أسلوب حياته، وقوالب سلطته، وآليات انضباطه. كان السادة يحكمون ويحاربون ويحافظون على الأمن. بينما كان الرعايا يعملون وينتجون ويقدمون الخدمات دون أن يتدخل السادة في إيقاع الحياة اليومية للرعايا. تدخلوا في شئونهم ـ في معظم الأحيان من خلال الشيوخ ـ لجباية الضرائب، ولابتزاز أي فائض متاح عن طريق الضغوط والتهديدات المباشرة.

كانت أرض مصر ملكا للسلطان تدار لحسابه كأنها عزبة أميرية. وتتم جباية الضرائب بصفتها جزية مستحقة له. وكانت الدولة قد قسمت تلك الأرض إلى إقطاعيات تطرحها في مزاد علني، يمنح من يرسو عليه المزاد حق جباية الضريبة المستحقة من قبل حرفة ما، أو حي من الأحياء، أو قرية أو مجموعة قرى. وكان كل حائز أو «ملتزم»، يدفع للدولة، مقدمًا المبلغ المحدد سلفًا، على أن يحتفظ لنفسه بكل إضافة استطاع الحصول عليها، والتي قد تصل إلى عدة أضعاف للمبلغ الرسمي.

وكان هؤلاء الملتزمون في البداية من الأتراك، ثم انضم إليهم فيما بعد بعض من قادة المماليك تزايد عددهم مع مرور الوقت ثم توقف طرح الإقطاعيات في مزادات علنية، لتستقر الإقطاعية كحق دائم لبعضهم في حياتهم، ثم تطور الأمر وأصبحت الإقطاعيات بحكم الواقع حقًّا يورث. كما استغل الملتزمون انفرادهم بالقوة المسلحة لفرض السخرة(****) على مجتمع الفلاحين، فكان الفلاحون يقومون بفلاحة الأراضي وبناء وصيانة القناطر وحفر ترع الري وغيرها من الأعمال ولم يكن ذلك يعفيهم من مضاعفة المكوس كلما رغب الملتزم أو الدولة.

ولم يكن الحال في المدن أفضل منه في الريف، إذ لم يكن الملتزم يكتفي بالمطالبة بالضرائب القانونية من الجماعات الحرفية، مقابل ما يدّعي تقديمه من حماية، وإنما طالبها بنسب كبيرة من أرباحها أو اقتطف رسم أيلولة على تركات الأفراد المتوفين. كل ذلك فضلًا عما كان يتم من فرض ضرائب استثنائية لتمويل حملاتهم العسكرية.

إلا أن مرور الزمن قد مكّن العلماء ذوي النفوذ، والأغنياء من التجار، ومن شيوخ الجماعات العضوية التقليدية، من مشاركة السادة في بعض أعمالهم، فحصلوا بدورهم على إقطاعيات وشاركوا في جباية الضرائب وعقدوا تحالفات ومصاهرات مع الأسر المملوكية. اكتسبوا بذلك وضعًا اقتصاديًّا شبيهًا بوضع السادة، إلا أنهم بقوا كرعايا. كوّنوا فئة خاصة من المجتمع ذات ملامح ومعالم، ميّزتهم عن عامة الشعب وعن السادة على حد سواء. شكّلوا الصفوة التقليدية للبلاد، وهي صفوة جمعت ما بين معرفة فكرية وقاعدة مادية، أتاحت لها وضعا مؤثرا بين الحكام، فضلًا عن سلطة حاسمة على المحكومين فأصبحت جزءا من النظام وعملت على دوامه.

٣ ـ الحالة الاقتصادية للبلاد

لقد عرفت مصر، في إطار الإمبراطورية العثمانية، ظروفًا اقتصاديّة متقلّبة، تخلّلتها فترات رفاهية مرتبطة بالازدهار التجاري القائم على موقع مصر الإستراتيجي بين آسيا وأوروبا. بل سمحت هذه الفترات، منذ القرن السابع عشر، بظهور بوادر تقدّم فنّي، وبراعم ضمير ذاتي ومبادرات فردية شبه حديثة، في أوساط اجتماعية محدودة. إلّا أن هذه البوادر كافة قد صُدِمت، وأخذت في الانكماش، كما دخل الاقتصاد في مرحلة أفول بطيء في مواجهة منافسة أوروبا الرأسمالية وهيمنتها التدريجية، في المجالات

العلميّة والفنّيّة والعسكريّة، على الأسواق العالمية، مما آذن بعصر الاستعمار الحديث.

فأصبحت الصورة الاقتصادية في مصر نهاية القرن الثامن عشر شديدة البؤس. كانت القوى المنتجة في حالة ركود، تعمل دون حافز للابتكار أو التقدّم. فما من مؤسسة لتنظيم الحيّز الاجتماعي الاقتصادي. حتى في القاهرة، ما من أحد يدير تدفقات الأفراد والبضائع، أو ينظم الشئون الصحية. تسير الأمور بشكل تلقائي عفوي. أما السلطات فتتدخل لأسباب شرطية، ليس للسماح بل للمنع فقط. على مستوى الدولة، ما من طرق أرضية تجارية جديرة بتلك التسمية، يسلك الجميع مسارات القوافل القديمة أو النقل النهري عبر النيل.

تقوم قوة العمل أساسًا على جهد الإنسان. ولا يستخدم الوقود المادي (فحم، ماء، هواء) إلا قليلًا. وسيلة العمل يدوية وبدائية. المنتج شخصاني، إذ لا يوجد تقسيم فنّي للعمل، يقوم على دمج مختلف الأنشطة المتخصصة في منتج واحد. أما المصنع فما زال مجهولا في مصر.

مع نهاية القرن الثامن عشر، دخل نظام العمل، في مرحلة الأزمة. حيث تعرّض من الخارج لمنافسة من نظام أعلى منه كفاءة بكثير، النظام الرأسمالي الأوروبي الذي خنق حثيثًا أسواقه وأكد تقادمه. وفقًا للشهادات الخاصة بالعقود الأخيرة كافة، قدّمت مصر صورة محزنة من الركود والفقر، كاشفة عن فروق مذهلة في الدخل، تحت نير سلطة عسكرية ـ سياسية مزقت فصائلها بعضها البعض وحمّلت تكلفة حروبها للأهالي. ممّا أدّى إلى تزايد مطّرد للفوضى، وانعدام الأمن والاستقرار.

٤ ـ كيف لنا بتعريف العلاقة بين الحكّام والمحكومين؟

هي علاقة تميزت بانعدام المساواة. عرّف الرعايا أنفسهم أحيانا كعبيد السلطان، إلا أن هذا التعريف غير صحيح، فهم لم يشتروا ولا يباعوا، يعيشون حياتهم في قراهم وأحيائهم، يستمتع بعضهم ـ خلال الأوقات العادية ـ بحد أدنى من الأمان على ممتلكاته وببعض الحقوق أمام القضاة فيما يخص القضايا الجارية.

إلا أن هذا الوصف لحياتهم لا يفصح عن حالة الخضوع غير المشروط والتبعية المتأصلة وجدانيًّا، والإحساس الدائم بالخطر الذي يطارد الجميع دون هوادة. فالرعايا

هم عمليًّا ملكية جماعية للسلطان، له عليهم سلطان الحياة والموت. ويمارس هذا السلطان باسمه من قبل العديد من ممثليه الرسميين. أمر يصدر ورأس يطير دون نقض ولا إبرام.

أصبح الفائض الذي استولت عليه تلك الطبقة ـ سواء تحت اسم ضرائب رسمية، أو سخرة مجانية في الأرياف، أو ابتزاز غير مقنن لأموال من الجماعات الحرفية ـ أصبح في واقع الأمر مشابهًا للجزية المفروضة على غير المسلمين، مؤكدًا بذلك خضوع كافة المحكومين.

على عكس نظام القنانة الذي ساد أوروبا في القرون الوسطى وارتكز على ولاء القنّ الشخصي للسيد الإقطاعي، ارتكز النظام في مصر على ولاء الرعايا الجماعي للدولة الممثّلة في شخص السلطان.

قام النظام على انعدام المساواة بين طبقة سائدة تنفرد بملكية السلاح والقدرة على استخدامه وشعب منزوع السلاح وممنوع من اقتنائه، بين طبقة قادرة على جمع المعلومات واتخاذ القرارات وتطبيقها، في مواجهة أهالٍ مجزئين مبعثرين في تجمعات متناهية الصغر، منغلقة على نفسها، مكتفية ذاتيًّا بالحد الأدنى من الإمكانات، غير قادرة على إيصال صوتها وعلى التواصل فيما بينها.

إلا أن قدرة النظام على الاستمرارية لم تقتصر على انعدام التماثل في القوة بين قطبيه، بل رجعت إلى حد كبير إلى كون انعدام التماثل هذا مقبولا من ضحاياه كنظام شرعي، فعاشوه وتمثّلوه كأمر طبيعي لا جدال فيه.

وعليه لم تطرح أسس النظام للمناقشة في يوم من الأيام، بل لم يتخيل أحد أنه من الممكن أن تختلف أسسه عن تلك التي عاشوا عليها. فلم يكن من المتصور أن يضع أحد موضع الشك شرعية السلطان، أو انعدام التماثل بين السيد والرعية، أو مبدأ الضرائب المفروضة من الأول على الثاني، فتلك أمور مسلّم بها، يتماهى معها الجميع لأنها ترتكز على قيم سامية، مقدّسة.

لننتقل إذن إلى العقيدة الشعبية السائدة آنذاك، إذ لا يمكن فهم سلوك المحكومين دون الرجوع إلى الهيكل الوجداني، الروحاني والفكري، الذي كان يتحكّم في هذا السلوك ويعطيه تماسكه ودوامه.

المراجع:

ـ اعتمدنا في عرضنا لهذا المنظور للمجتمع المصري، على مؤلف أندريه ريمون الذي فرض نفسه كمرجع كلاسيكي، «**الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**» (مجلدان). المعهد الفرنسي في دمشق. ١٩٧٣ و١٩٧٤، وأكملناه بدراسة عبد الرحيم عبد الرحمن: «**المجتمع الريفي المصري في نهاية القرن الثامن عشر**» في أكت دو كولوك «مصر في القرن الثامن عشر» الذي نظمه المركز الوطني للبحث العلمي (سي إن آر إس) في إكس آن بروفانس من ٤ إلى ٧ يونية ١٩٧٩. مطبوعات (سي إن آر إس)، باريس ١٩٨٢.

(**) كان سلطان مصر من المماليك قبل الاحتلال العثماني، وعلى إثر الاحتلال وضعت الميليشيات العسكرية المملوكية نفسها تحت إمرة السلطان، معلنة الولاء لشخصه. إلا أنها وجدت نفسها في تنافس مع ميليشيات أخرى من أصول تركية، أتت مع المحتل الجديد، وبالأخص الإنكشارية؛ حيث شهد التنافس بين الطرفين تقلبات عدة. إلى أن أصبح المماليك في موقف مسيطر مع نهاية القرن الثامن عشر.

(***) كانت الجماعات الحرفية منغلقة على نفسها، وإن كانت تابعة دينيًّا لطريقة من الطرق الصوفية التي ربطت بين الجماعات في مختلف المدن. إلا أن هذه الشبكة من الانتماءات الدينية والثقافية ذات التأثير القوى لحقب طويلة، فقدت أهميتها إثر الاحتلال العثماني.

(****) السخرة: عمل قسري غير مدفوع الأجر.

الباب الثاني

العقيدة الشعبية

في اللحظة التي تبدأ فيها مسيرتنا التاريخية، لا يتمتع المحكومون المصريون بأي ذاتية أو فردية مستقلة. ففي الحيّز الروحاني، يعتقدون بأنهم مسيّرون تماما، فيدينون بطاعة مطلقة للإرادة الإلهية، من خلال تسليمهم بسلطة السلطان الذي يحكم بأمر الله، والاسترشاد بعلماء الأزهر الذين ينطقون بكلام الله. أما في الحيّز الدنيوي، فلا يشعرون بوجودهم إلا من خلال انتمائهم العضوي لجماعتهم التقليدية، فيدينون بالولاء الكامل للشيخ الذي يتكلم باسمها.

١ ـ العقيدة الشعبية أو نعمة أن تكون مسلمًا

لا يوجد تجسيد أصولي واحد للإسلام، توجد فقط تفسيرات للنص القرآني تختلف وفقًا لموقعها في الزمان والمكان. فإسلام الإمبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر، غير الإسلام الذي كان سائدًا في القرن الثامن تحت الخلافة الأموية أو خلال القرنين التاسع والعاشر إبان الخلافة العبّاسية. وهو أيضًا ليس كالإسلام السائد في ذات القرن الثامن عشر في بلاد الفرس الصفوية أو في الهند المغولية، وإن كان المسلمون يؤمنون في كل حالة بأن «إسلامهم» هو الوحيد الحق، بل الوحيد «الممكن».

العقيدة هي حصيلة معتقدات وآراء وتفسيرات دينية تلقاها أعضاء المجتمع واستقرت كمسلّمات لديهم.

وتعبر العقيدة الشعبية المصرية، في نهاية القرن الثامن عشر، عن نظرة إلى الإسلام مرجعها السُّنّية العثمانية اختلطت بمعتقدات جاءت من التاريخ المصري فيما قبل العصر العثماني.

وتتلخص هذه العقيدة في أن كل شيء يبدأ وينتهي بإرادة الله. وأنه تعالى قد خلق العالم لهدف لديه. فما يحدث على الأرض ما هو إلا ترجمة لما يتقرر في السماء. وما نعيشه في الحياة الدنيا ما هو إلا شكل زائل لحقيقة لا يتجلّى معناها إلا في إرادة الله التي لا

يمكن سبر أغوارها. تكمن الإرادة الإلهية في أصغر الأمور الزمنية. وبذلك يصبح أفضل ما يصيب الإنسان أن تتّسق حياته مع الإرادة الإلهية.

ولكن، كيف له أن يتعرّف على الإرادة الإلهية؟

إن الله قد غرس في العالم العديد من الآيات، توجّه البشر نحو الحقيقة، وقد أنزل عليهم كتابًا مقدَّسًا يُمكِّنُهم من تبيُّنِ تلك الآيات حتى تهديهم إلى الصراط المستقيم. وعلى الرغم من أن كلام الله، كما جاء في القرآن، وكما أوضحته أحاديث الرسول، قد أرسل للبشرية جمعاء، فإنه لن يتّبعه إلا من أنعم الله عليهم بنعمة الإسلام. أما الآخرون، فهم فريسة للشيطان.

يتبيّن مما تقدم، أن كل مسلم يعتبر نفسه مختارا من قِبَلِ الله، مباركا مهما حدث له في الحياة الدنيا، لمجرد كونه مسلما، إذ يمنحه الله فرصة للذهاب إلى الجنّة، وهو وضع يتضاءل حياله وزن كل مصائب الدنيا.

هل كان القرآن مخلوقا، أم غير مخلوق؟ طرح هذا السؤال منذ القرن التاسع الميلادي، من قبل المعتزلة والفلاسفة الذين دافعوا عن فكرة القرآن المخلوق، أي مفهوم يميز بين الله وكلام الله. إلا أن هذه الفكرة قد هزمت على يد الأشعريين الذين آمنوا بفكرة القرآن غير المخلوق، أي مفهوم التماهي المطلق بين الله وكلام الله. فأصبح هذا المفهوم عقيدة رسمية عند السنّة، واستقر في قلب المعتقد الشعبي في مصر.

فكلام الله لا نهائي شأنه شأن الله ذاته. والإنسان غير قادر على استيعاب المعاني اللا نهائية التي يتضمنها القرآن، بل عليه فقط أن يجتهد ليعي تلك المعاني التي يستطيع عقله وقلبه أن يدركها، وهو يعي أنه سيستعصي عليه الوصول إلى الحقيقة المطلقة للأشياء.

من كلام الله، أتاح اجتهاد الفقهاء استنباط مجموعة من المعايير الروحانية والقانونية لتوجيه أمة المسلمين في أثناء وجودها على ظهر الأرض.

فكانت الشريعة. وهي، في واقع الأمر، نظام سطره بشر ترجموا الأولويات والحدود الخاصة بالأزمنة التي عاشوا فيها، أي قرون الإسلام الأولى. إلا أن هذا البعد البشري والتاريخي تلاشى شيئًا فشيئا من الذاكرة الجمعية، ليستقر النظام على كونه منبثقًا مباشرة من كلام الله. ليكتسب النظام، منذ ذاك، هالة لا تمس ولا رجعة عنها.

يرتكن النظام المسمّى الشريعة (السبيل إلى الأصل)، على النموذج الذي أرساه النبي

وأصحابه في المدينة خلال سنوات الهجرة الأولى، والذي يعتبره المسلمون كافة مرجعهم عن المدينة الفاضلة.

إذ تضع الشريعة العمل الدنيوي تحت لواء الخلود الإلهي، تُوَجِّهُ الإنسان، في مصيره الذاتي، كما توجه المجتمع ككل، ليسير قدر المستطاع وفقا لما أراده الله.

هكذا تصبح الأُمَّة الإسلامية المتماسكة بفضل الشريعة، في عين كل مسلم، تجسيدًا لإرادة الله على الأرض.

والمعنى الذي تغطّيه كلمة الأمّة، لدى الرعية، غير محدد بمفهوم زماني ومكاني، بل بمفهوم قدسي. فهو الحيّز الذي تنعكس فيه تعاليم الله على وجه الأرض. ما عدا ذلك، فهو مملكة الجاهلية، مملكة الشيطان.

لذلك يصبح السهر على صلاح الأُمَّة وسلامها الداخلي واجبا مقدّسا، واجبا لا يمكن الوفاء به إلا إن قدّم كل المسلمين فروض الولاء لإمام يتمتع بسلطة مطلقة. ومن كان له هذا الدور في الإمبراطورية العثمانية هو السلطان.

ولما كانت السلطة التشريعية لله، فالسلطان لا يحتكم إلا على السلطة التنفيذية والقضائية. وما السلطان إلا أداة الله لفرض إرادته السامية التي يترجمها في عمله الدنيوي، على قدر إمكاناته البشرية، تحت عين الله التي لا تغيب.

فعلى السلطان أن يقدّم، في أعماق ضميره، لله وحده، كشف حساب عن أعماله.

ويستمد السلطان، من كونه صاحب السلطة التنفيذية، شرعية مقدّسة. فهو لم يبلغ مركزه إلا لأن الله أراد ذلك. ولن يبقى في مركزه إلا طالما أراد الله ذلك.

٢ ـ الطاعة للإرادة الإلهية هي السبيل للمشاركة في نعمة أن تكون مسلمًا

كيف للمؤمن أن يعي ملامح حياته في إطار تلك العقيدة؟

تتجلى قدرة الله بشكل شامل في مناحي حياته كافة، وكل إرهاصات ضميره. وهي ترتكز على يقينين متشابكين: أوّلهما أن العالم الآخر يَجُبُّ الحياة الدنيا بشكل مطلق، وثانيهما أن القدر يتحكّم في الأفعال البشرية كافة.

مفهوم القدرة الإلهية المطلقة هو حجر الزاوية للفكر الإسلامي. إلا أنه تشكل على مرّ العصور بمعانٍ مختلفة. فعلى سبيل المثال، اعتقد المعتزلة بأن القدرة الإلهية المطلقة لا

تتناقض مع الإرادة البشرية الحرّة، إذ إن هذه الإرادة ممنوحة من الله تعالى كقدرة يمارسها البشر تحت نظره، ويتحمّل مسئوليتها أمامه. إلا أن هذا المفهوم قد هزم على يد الأشعريين، لتسود في عالم السنّة بعدئذ الفكرة القائلة إن الله مستمر في خلق العالم، وإعادة خلقه، في كل لحظة. فلا يبقى الإنسان، شأنه شأن سائر المخلوقات، إلا بإرادة إلهية مباشرة، من خلق لحظي إلى خلق لحظي.

لذا فالإنسان غير قادر على صنع أفعاله. فالله هو خالقها، بفعل إرادة خارقة محاطة بمفهومي القضاء والقدر. فالقضاء هو القرار الإلهي المطلق السابق للخليقة والمُحدد لمصير كل شيء، بينما القدر هو القرار الإلهي الخاص بكل شيء لحظة بعد لحظة.

لنتبيّن هنا مفهوما أساسيّا، يخصّ تصوّر المؤمن للزمان. لم يكن الزمان في تصوّره تتابعا خطّيّا، تراكميّا، لا رجعة فيه، يتقدّم المؤمن بموجبه، بين ماضٍ ومستقبل، بل هو شبكة من اللحظات العشوائية، تنشأ بفضل الإرادة الإلهية التي يستحيل علينا أن نسبر غورها. لذلك، لن يجد المؤمن في هذا الطريق معالم تدلّه، اللهم إلا إذا تشبث بالآيات التي تفضل الله بنثرها ليعين العبد على الوصول إليه.

وإذ تتشكل الأحداث وفقًا للإرادة الإلهية، فلا يتصوّر المؤمن تلك الأحداث بصفتها حقائق مستقلة، بل على أنها مجرّد إشارات للإرادة الإلهية، لا يمكنه تفسيرها إلا بإحالتها إلى تلك الإرادة الإلهية.

لذلك، أي اجتهاد فكري مستقل، يعتمد على ما تثبته الحواس البشرية، ما هو إلا عبث. حيث يتحكم الله في الشئون الدنيويّة كافة مباشرة، فالعلم الوحيد الذي يركن إليه هو ما أنزله الله في كتابه الكريم.

على المؤمن أن ينهل من هذا العلم دون كلل، وأن يغوص فيه حتى أعمق أعماقه. وما دراسة القرآن الكريم وتلاوته إلا وسيلتان لحفظ ما كشفه الله لنا. ولا سبيل لتحصيل مقتطفات من القرآن والحديث، بالنسبة إلى الغالبية العظمى من المؤمنين الذين يجهلون القراءة، إلا بالإصغاء إلى العلماء.

ويغمر كلام الله ضمير المؤمن، لا على أنه قوة خارجية ولكن بصفته صوتًا يأتيه من داخله، صداه أقوى من أي من نوازعه. ويستقر في أعماق المؤمن يقين بأن ما يتلقاه من إشارات إلهية، يسيره إلى طريق أكثر أمنا مما قد تمليه عليه إرادته هو. فيتقبّل هذا اليقين

عوضا عن ذلك الشيء، الغامض، المراوغ، الذي ينطق أحيانًا كلمة «أنا».

وما الحاجة لتلك الأنا، لضمير محاصر من كل جانب؟ يعلم أن الأدوار محدّدة سلفًا، وأنه لا خيار للمؤمن إلا أن يلعب دوره. مع أنه يجهل مآل هذا الدور، فهو مسيّر معصوب العينين، يكتشف كل يوم ما كتبه الله له، ويجهل ما يخفيه غده، كما يجهل تمامًا مآل مشواره يوم الحساب.

ها هنا ـ في هذا الملاذ الضيق الذي يعده له المجهول، في جهله التام بما يختبئ له من مصير، في تشبثه بأمل في إمكانية نهاية سعيدة ـ هنا، يجد المؤمن غاية حياته الدنيا. شأنه شأن طفل تائه، يعلم ما عليه أن يفعله: أن يتّكل تمامًا على الله، أن يتنازل عن أي محاولة لفهم مصيره المبهم، أن يقبل على الفور ما كتب له، ليبقى بذلك أقرب ما يكون إلى الله.

يجد المؤمن أنه موكّل باتباع تعاليم الله، وبالانصياع لأوامر من فوضهم بالسلطة اللازمة للمحافظة على وحدة جماعته، وبتجنّب أي نازع، أو مبادرة قد تضر بتلك الوحدة، خوفًا من أن يقترف، إذا ما سار في غير هذا الطريق، معصية يتعذر قبولها عند الله.

فيجد المؤمن، خلال مساره الدنيوي، من الطبيعي أن يقر بولاءات عدة: أولها عبوديته للسلطان، ثم خضوعه لطبقة الأسياد، طاعته لشيخ جماعته الحرفية أو قريته أو قبيلته. يعيش هذه المستويات المختلفة من الانسحاق الذاتي بصفتها امتدادًا لاتكاله على الله، كأنها منارات تنير له الطريق عند مختلف مفترقات الطرق في حياته، تعفيه من اتخاذ قرارات لا طاقة له باتخاذها.

ولا يحس المؤمن بالاطمئنان إلا حين يجد ترتيبا للأحوال تسيّره الإرادة الإلهية، فيضيع داخل هذا الترتيب، في عالم لا فاعل فيه إلا الله.

تتبلور من هذه الرؤية قدريّة عامة، وإن لم تؤدِّ إلى نظرة سوداويّة أو كئيبة، حيث تبدو ويلات الدنيا كإعداد لمتع الآخرة. فإن كانت القدريّة عقيدة لا خلاص منها، فيميل المؤمن إلى أن يرى أن وجه الله الذي يتجلى فيها، هو وجه الرقّة والرحمة. مقتنعًا في قرارة نفسه بأن مآله الجنة، مثل غيره ممن نطقوا بالشهادة.

ولعل ذلك نتيجة للأجواء الصوفية التي يتيه فيها الواقع اليومي للمصريين. فالطرق الصوفية التي تشكّل شبكات واسعة، تترابط فيما بينها على صعيد مصر، تجعل

من الاتكال على الله ركنا لا يأتي من العقل، وإنما ينبع من القلب. فهي لا تكتفي بأن تؤكد قدرة الله المنيعة، وإنما تبرز في نفس الوقت حبّه اللا نهائي، فتدعو إلى التلاشي فيه. بذلك تسود الثقة بالله مكان الخوف منه.

٣ ـ التسليم بسلطة الحاكم هو شرط الانتماء للأمة الإسلامية

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء: ٥٩).

تضفي هذه الآية على الحاكم سلطة مقدّسة، لكونه في سلسلة يبدؤها الله تعالى، ويتلوه رسوله، فيصبح الحاكم في موقع أعلى من سائر البشر. وتكتسب قراراته، بصفتها امتدادًا للأحكام الإلهية وللأحاديث النبوية، قيمة تعلو الإطار البشري، فارضة طاعة فورية.

لم يكتسب بذلك السلطان طابعًا إلهيًّا، كما كان الوضع في العصور القديمة مع الفراعنة، إذ إن الجوهر الإلهي في الإسلام وقف على الله وحده، إلا أن شخص السلطان مقدّس مرتيْن، مرة لأن الله اصطفاه لهذا التكريم (فما هو بسلطان إلا لأن الله أراد)، ومرة أخرى لأنه يمارس تكليفه تحت سلطة الله، إنه حاكم بأمر الله.

والسلطان هو حامي دار الإسلام، حارس الحرمين، المهيمن الأعلى على مراسم الحج السنوية التي يتجه من خلالها الحجّاج الوافدون من مختلف أرجاء الإمبراطورية لقضائها في مكة.

يجسّد شخص السلطان الحقيقة الحيّة لأمة الإسلام. لذا لا ينضم الرعية إلى جمع المسلمين إلا بتسليمه بسلطة السلطان. بتسليمه هذا، ينتمي للأمة. وهو لا يرقى لكونه مسلمًا، إلا إذا تصرّف كما ينبغي أن يفعل رعية صالح من رعايا السلطان. فالخضوع في هذه الحالة يبدو له أمرا غير قابل للنقاش. إلا أنه ليس خضوع العبد ولا المولى لسيده. فالسيد هنا هو ظل الله على الأرض. وصوته صدًى لإرادة الله. عليه يصبح الخضوع للسلطان وممثليه والحراس على سلطته، خضوعا لله.

إلا أنّ على الحاكم واجبات تمليها عليه الشريعة، وسنّة الرسول، والمثل العليا المجسّدة في ملحمة المدينة المنورّة، بما فيها من حرص الرسول على الصالح العام

للمسلمين. لذلك عرف التاريخ الإسلامي، في قرونه الأولى، ظروفًا خرج فيها الحكّام عن سنّة الرسول واحتجّ فيها بعض المسلمين، بل انتفضوا أحيانا من أجل إرجاع هؤلاء الحكام إلى الصراط المستقيم أو حتى إقصائهم من الحكم. ولكن هذه الممارسات التي عرفت بالفتن، تضمّنت مخاطر تهدّد ثبات دار الإسلام، فاتّجه الفقهاء بالتدريج إلى مفاهيم تشجب أشكال التمرُّد كافة على السلطة القائمة، وتؤكّد مبدأ الطاعة، حتى ولو أخطأ الحاكم، باسم أولوية وحدة الأمة، والتوكّل على الله تعالى في إرجاع الحاكم إلى الصواب. وجاءت كتب حاسمة للماوردي(*****)، وللغزالي(******)، ولابن تيمية(*******) لتدعم هذا الخط بشكل نهائي، حتى أصبح جزءا لا يتجزأ من العقيدة السائدة.

ملاحظة أخيرة: رغم أن للسلطان سلطة مفرطة على رعاياه، فلا يستقيم أن يطلق على هذه السلطة أنها استبداديّة. فهي استبداديّة إن كانت مبنية على العنف فقط، إن لم تكن قائمة على عقيدة يؤمن بها الشعب، أي إن لم تكن تتمتع بشرعية مقبولة من قبل المحكومين أنفسهم.

٤ ـ التسليم بوصاية الأب أو الشيخ هو شرط الانتماء للجماعة العضوية التقليدية

خلال الفترة الزمنية القصيرة التي يقضيها على ظهر الأرض، يلتقي رعية السلطان بآخرين، يحدثهم، ويعمل معهم، ويكتسب من خلال هذا اللقاء عادات جديدة، ويتعلم أشياء كان يجهلها، فيتحمل ما يحفل به مساره الدنيوي من مهام وآلام وأفراح محتملة. وهو لا يتحمّلها وفقًا لنوازع شخصية صادرة عن كيانه، لكن بصفته عضوًا في جماعة ينتمي إليها عضويًّا ويتأكد من خلالها وجوده ضمن المجتمع.

وهذه الجماعة عالم في حد ذاته. له أفقه وله حدوده، وأعرافه وأسلوبه في الحياة.. فإن ألقى عضو من أعضائها نظرَهُ على ما يحيط به، فالنظرة ليست نظرته الشخصية، بل هي نظرة جماعته (الحرفة، أو القرية، أو العشيرة). والمنظار الذي يراقب من خلاله الآخرين، ويملي عليه مجموعة من التوقعات والتخوفات حيالهم، لا تتحكم فيه أحاسيسه الخاصة، شديدة الضبابية، وإنما هو منظور تشكَّلَ وفقًا لذاكرة ومصالح جماعته.

وتتشكّل أوضح وجهة نظر للجماعة في ذهن شيخها. فهو صاحب ذاكرة الجماعة والسلطة اللازمة للمحافظة على استمرارية مصالحها. لذا فهو وحده القادر على التعبير عن رأي الجماعة، على النطق به. تعبّر كلمته عن الجماعة بمعناها الأقوى، أي تجسّدها. بذلك تكثّف لدى كل عضو من أعضائها الإحساس بالكيان الجماعي الذي ينتمي إليه، وهو إحساس لا يستطيع أي عضو التعبير عنه منفردًا.

وبلغة اليوم نستطيع أن نقول إن عضو الجماعة ليس له «سوفت وير» خاص، فهو يستخدم «سوفت وير» جماعته، الذي يمتلك الشيخ وحده «برنامجه» (مفتاحه). ويزيد من تحكّم الشيخ على العقول، أن الضرائب كانت تُفرض على الجماعة كوحدة لا تتجزأ، لتكون الجماعة ككل مسئولة عن سدادها. فكان الشيخ هو الذي يقوم بتوزيع الأنصبة على كل عائلة. كما انفرد بصلاحية سحب قطعة أرض، صغرت أو كبرت، من عائلة ما، لمنحها لعائلة أخرى.

الشيخ إذن عنصر محوري من النسيج الاجتماعي، منظّم للتنفس الخلوي للمجتمع، وحلقة ضرورية لترابطه. فبصفته المزدوجة كأب روحي لجماعته وممثل معتمد لها لدى الدولة، فهو واجهة السلطة في بُعدها اليومي، الزمني، العادي. ففي إطار حياة الجماعة اليومية، المتشرّبة بالوجود الإلهي السامي(********)، تساهم صورة الشيخ في تقديس البعد الدنيوي، المحايث، للحياة(********).

وعليه، فإن كان السلطان هو أقرب موصّل للسمو الإلهي، في سلسلة السلطات، فالشيخ هو المكثف لكل ما هو مقدّس في الحضور اليومي.

لنا عودة إلى هذه الشخصية المحورية، إذ ستتأكد وتتحوّر في المراحل التاريخية القادمة. علينا أن نسجل ابتداءً ما تتضمنه من محتوى أساسي، مميّز لمجتمع ما قبل الحداثة: تتبلور الهوية الجماعية حول صورة الأب. فيشعر أعضاء الجماعة بانتمائهم إليها، بقدر تماهيهم مع الأب الذي يجسّدها.

٥ ـ إرهاصات لهوية شخصية في المجتمع التقليدي

لم يكن رعية السلطان يملك ذاته، إذ كان يعيش حياته في شبكة من الولاء الملزم لعديد من الجهات، وإن كانت تتخلل انغلاق ورتابة تلك الحياة لحظات مميزة من

الوحدة، وومضات من الإدراك الشخصي، وأشكال بدائية من المسارات الفردية، قد تسمح له بأن يستمتع بحضن حميمي، بتبادل ودود، بولادة أو بزفاف، بإنهاء عمل على أكمل وجه أو بإبرام صفقة. إلا أن الرعيّة كان يتقبل هذه الومضات اللحظية على أنها هبات إلهية.

ففي مثل هذه الظروف، كانت مجرد فكرة أن يخرج الرعية على الإطار التقليدي ليخوض تجربة شخصية، تبدو كدرب من الجنون، وكبدعة مرفوضة لكونها تتحدّى القدرة الإلهية.

هذا عن عامة الشعب. إلا أن الأمر يختلف بالنسبة إلى الصفوة التقليدية المكوّنة من العلماء ومشايخ الجماعات والتجار. إذ كانت لدى هؤلاء مسئوليات يضطلعون بها، وكان عليهم أن يجدوا حلّا حين تطرح مشكلة، وأن يتخذوا قرارات إذا حزب أمر، وأن يدافعوا عن مصالح خاصة إذا مسّها الخطر. فكانوا مطالبين بالبحث عن أولى نقاط ارتكاز لمسعى فكري مستقل في قرارة ضمائرهم.

بقيت طاعة كل منهم للأمر الإلهي مطلقة، وإن تبيّن لهم استحالة أن يقتصر موقف كل منهم من الحياة على انصياع سلبي لكل ما يحدث. فهناك لحظات يكون مطالبًا فيها بأن يعمل هو على حدوث بعض الأشياء، متكلًا على الله فيما ستسفر عنه مبادراته. عندئذ يستخرج من ضميره قرارا لم يُملِهِ الله عليه.

إلا أنه مقتنع بأن الله يريد له أن يتحمل هذه المسئولية، إذ هو الذي يسمح له «برؤية أشياء» لا يراها سائر البشر، فينير له السبيل لاتخاذ قراره.

تعتبر إذن «ومضات الذكاء الشخصي» التي تظهر في الحيّز الذهني للأعيان، (ومن باب أولى، كما سنرى، للأسياد) هبات يمنحها الله، «نوافذ يفتحها» أمام أعينهم، «جوانب يرفعها من الحجاب»، معلنًا بذلك أنه يضع هؤلاء في مرتبة تعلو على مرتبة العامة.

فكيف تتشكل معالم الهوية الشخصية في كل مجموعة من النخبة التقليدية؟

لنبدأ بالعلماء. هم أصحاب العلم ـ والعلم هنا الفقه، أي العلم الديني الذي تنحدر منه سائر العلوم، وهو مقدس لمصدره الإلهي ومغلّف بهيبة الكلمة المكتوبة في مجتمع تستعصي فيه تلك المَلَكَة على الغالبية العظمى منه.

يكتسب العلماء مقامهم بفضل جدارتهم الشخصية (وهي جدارة مستقلة عن الوسط الاجتماعي الذي نشئوا فيه). فيتم اختيارهم من قبل السلطات وفقا لتمييزهم بين أقرانهم. ليستفيدوا من اتباع مقرر يتيح لهم الارتقاء إلى ميزة القراءة والكتابة ثم التخصص في أحد فروع العلوم الدينية. ليقوموا بدورهم بتدريس المعرفة التي حصلوا عليها من خلال مواعظهم ونصائحهم، كما أنهم يعتمدون عليها في أحكام قضائية، ويسترشدون بها خلال أزمات تصيب المجتمع فيلجأ الناس فيها إليهم.

ذلك إذن مجال عمل له بعد شخصي، يعزز بزوغ إحساس بالتميز قد يصل إلى إثارة الأنا المتلعثمة لدى البعض. إلا أن هذا الإحساس بالفردية يظل محاطا بإيمان قاطع بأن القدرات الشخصية إنما هي هبة من عند الله، كما أنه يُبقي كل عالم محاصرا بروح جماعة أهل العلم وعقيدة الطاعة لأولي الأمر.

كان إيضاح كلام الله، في واقع الأمر، المهمة الجماعية لهيئة العلماء، يضطلعون بها معًا. فقد هجر العلماء (بعض الشيء) القرية أو الجماعة التي نشئوا فيها، إنما لا يعني هذا أن كلًّا منهم أصبح مستقلًّا بذاته، بل نراهم قد انصهروا في هيئة العلماء، التي تفرض على من فيها ألَّا يخرج عن الدروب المحددة سلفًا، وألّا ينفرد بتفسير النصوص (اللهم إلا في حالات خاصة تفرض نفسها في ظروف استثنائية، كما سنرى فيما يلي). فيبقي مجاله الفردي محكومًا وموجَّهًا على الدوام من خلال انتمائه للهيئة الجماعية.

لننتقل إلى شيخ الجماعة العضوية التقليدية (القرية ـ القبيلة ـ الحرفة). يتمتّع، كما ذكرنا من قبل، بامتياز مزدوج. فهو أولًا الأكبر سنًّا الذي تُلزِم كلمته جميع أفراد جماعته. ثم هو ثانيًا ممثل رسمي تم اختياره من قبل السلطات لتمثيل جماعته، وللتفاوض مع ضابط الشرطة أو القاضي أو الملتزم. وفي القرية هو القائم على توزيع الأراضي الزراعية وحصص الضرائب، وعلى اختيار من سيرسل من أهل القرية لأعمال السخرة. فالشيخ مطالب باتخاذ مجموعة قرارات فردية.

إلا أن قراراته كافة تحكمها مصلحة جماعته. فما يتمتع به من نفوذ ينبع من الموقع الذي يشغله، تقليديًّا، بصفته شيخ قريته أو حرفته أو قبيلته. لا يستطيع أن ينتقل به إلى مكان آخر، فلا مكان آخر له، ولا وزن له خارج جماعته، فلا يستطيع أن يتصور مصلحته الشخصية بمعزل عن مصلحة جماعته. له طموحاته الخاصة إلا أنها مرهونة

بمتطلبات الجماعة ولا يمكن أن تتخطاها.

أخيرًا، تتأكد مساحة الضمير الفردي، لدى كبار التجار، بقدر ضرورة تصديهم لمواقف غير متوقعة تحتم عليهم ارتجال تصرفات شخصية فضلًا عن حاجتهم لوضع إستراتيجيات، ممتدة على فترات قد تطول، لإدارة ثروات أحيانًا ما تكون كبيرة.

وكان أعضاء هذه الصفوة التقليدية كثيرا ما يستشارون من قبل الحكّام، يشاركون بذلك بشكل مباشر أو غير مباشر في اتخاذ القرارات. فيوَاجَهون عندئذ بمواقف يتأكّد فيها ضميرهم الذاتي.

يلاحظ، بطبيعة الحال، أن مواجهة تلك المواقف لم تكن مجالا لاختراع الجديد. بل كان حلّ المشاكل يتم بالاسترشاد بالخبرات السابقة وبالبحث عن مواقف ماضية تشابه الوضع الراهن، لتسود تلقائيًّا الحكمة التقليدية على إغراء البدع.

لنلخص الأمر. في المجتمع التقليدي، لا تتعدّى الذاتية هامشا بسيطا من الاستقلالية يمنحه الله لقلّة من البشر.

أما الفردية، فلا يسعها سوى أن تطل برأسها كهامش من الحركة النسبية، في المحيط الضيّق للجماعات العضوية. وهذا الهامش أقل ارتباطًا بالصفات الخاصة بكل فرد من ارتباطه بالوضع التقليدي الذي يتبوؤه داخل جماعته أو بالمسئوليات التي قد تناط به في حديثه باسمها.

فالصفات المحتملة لشخص بعينه لا قيمة لها بمعزل عن جماعته، إذ لا يمكن أن ينضم لجماعات أخرى. فتلك القدرة على التنقّل مفهوم مستحدث لا يمكن تصوّره حينذاك. وعليه، يصبح أفضل أسلوب يتبعه الشخص للمحافظة على مصالحه الخاصة هو المحافظة على تقاليد الجماعة التي ينتمي إليها، حيث لا مصالح خاصة له خارج إطار هذه الجماعة.

٦ ــ ملامح طبقة الحكّام

يتبقى أن نحدّد كيف يعيش أعضاء الطبقة السائدة هامش الاستقلالية الذاتية، والقدرة على المبادرة الفردية التي يتمتعون بها.

لقد شاهدنا، بالنسبة إلى رعايا السلطان، أن هذا الهامش يميل إلى الاتساع كلما ارتفع

الوضع الاجتماعي، إذ تزداد الحاجة إلى اتخاذ القرار وإلى التفكير المستقل. يبدو واضحا أن هذا المبدأ أقوى فاعليّة داخل الطبقة السائدة.

فالله لا يطالب الرعايا بمثل ما يطالب به الأسياد. فهو يتوقع من الرعايا أن يطيعوا، كما يتوقع من الأسياد أن يقودوا، أي أن يتولّوا مسئولياتهم كممثلين للسلطان.

فهم مسئولون عن إدارة ولاية مصر الإسلامية وحمايتها، بشغل مراكز اتّخاذ القرار المختلفة، وقبل كل شيء بإتقان فن الحرب من واقع تمرّسهم على استخدام السلاح. فهم مطالبون، كل يوم، بالفصل في النزاعات، بالقيادة، بالنزال، بالقتل، باختصار أن يرتَجِلوا تصرفات وقرارات تنتظم حول هوية شخصية.

لذلك يتيح الله للأسياد قدرا من التحكّم بالبشر، والسيطرة على الأشياء. وهي سلطة، تنبع كغيرها من السلطات، من القدرة الإلهية الكلية. وعليه، فالأسياد غير قادرين على ممارستها إلا إن أراد الله تعالى، وبالقدر الذي يريده.

فبتفويضهم تلك السلطة، كشف لهم الله حيّزا دنيويّا وهبه بقدر من التماسك، ومنحهم بؤرة من الوعي الذاتي أتاحت لهم إدراك هذا التماسك، والقيام عندئذ بأفعال مستقلة غير ناتجة عن أوامر إلهية مباشرة.

ولكن يتحتّم علينا أن نشير إلى أن هذا القدر من الإدراك يبقى غير علمي بالمعنى الحديث، إذ إنه لا يبدو للمرء الذي يلم به كحقيقة موضوعية تندرج ضمن طبيعة الأشياء، بل يراه كتركيبة مؤقتة لإشارات أرادها الله لفترة زمنية مجهولة الحدود، وله أن يمحوها في أي لحظة. وعليه، فهو لا يعيش لحظة الإدراك هذه على أنها انتصار للعقل البشري، إنما يراها كهبة من عند الله.

وهو أمر يتحتم علينا أن نؤكّده ـ حيث يصعب على قارئ اليوم أن يدرك هذا التشابك المميز للمجتمعات التقليدية. فالسيد لا يحس، في أي لحظة، بأنه يقترف تجاوزا، أو بأنه يتحرر من القدرة الإلهية، أو بأنه يعزل نفسه عن الحضور الإلهي الطاغي (ينعزل، ليذهب إلى أين؟). فقدر الذاتية المتاح له لا يشي بولادة رأي حر، فما هو إلا تلبية لأمر سماوي. ولا يغيب عنه أن قدرة اتخاذ القرار المتاحة له مرهونة بالعالم الآخر. فمن جانب، يبقى إدراكه للأمور جزءا من العقيدة السائدة التي يحتفظ فيها الله بالقول الفصل. ومن جانب آخر، يبقى ضميره مرهونا بالخوف من موعد يوم

الحساب الآتي لا ريب فيه، حيث يقف كل منا أمام الله ليقدّم ميزان حياته.

تظل مساحة المبادرة الفردية المتاحة للأسياد أعلى نوعيًّا من تلك المتاحة للصفوة التقليدية، إلا أنها تبقى في إطار ولائهم للسلطان وانتمائهم لأُسرة مملوكية وإخلاصهم للبك الذي يأويهم. ولنذكر في هذا المقام أن المماليك ما هم في الأصل سوى عبيد تم اقتلاعهم من محيطهم الأسري والثقافي، ليتم تجنيدهم فرادى لتلك الأسر التي تدرّبهم على فنون القتال. يصبح إدراكهم للحياة، منذ ذاك، مدموغًا بالطاعة لقادتهم وبروح العصبية التي تربطهم ببعضهم البعض.

وهم يعيشون هذا التضامن العصبي على أنه وجود يتعدّاهم، ويلهمهم أفعالهم، ويشكّل كفاءتهم العسكرية. لتصبح تلك الكفاءات ـ الشجاعة، والدهاء، والبراعة القتاليّة ـ تجسيدا لقيم جماعية، وتعبيرا عن روح أسرتهم أو طبقتهم، أكثر من كونها جدارة فردية.

وهم يعلمون أن السلطة والمزايا المخوّلة لهم خارج ميادين القتال (في وظائف سياسية، أو بصفتهم ملتزمين، أو قائمين على حفظ الأمن) ليست حصيلة مساراتهم الشخصية، بل حصيلة انتمائهم لأسرتهم. لنصطدم، مرة أخرى، بهذا الحد المستحيل اجتيازه في المجتمع التقليدي، حيث الكيان الفردي ليس إلا حالة خاصة من الكيان الجمعي. فالسادة لا يتناسون أبدًا أن الأفعال التي تحمل صفة فرديتهم تندرج هي الأخرى ضمن امتياز لم يحصلوا عليه بفضل إمكاناتهم الفردية، بل بصفتهم أعضاء في الطبقة السائدة.

المراجع:

لرسم الملامح النفسية لتلك الحقبة، اعتمدنا على القرآن الكريم، وعلى أمهات المراجع باللغة العربية:

ـ **صحيح البخاري**. مكتبة الثقافة العربية. القاهرة ٢٠٠١، **صحيح مسلم**. مكتبة الثقافة العربية. القاهرة ٢٠٠٤، ابن إسحاق: **السيرة النبوية**. دار الجليل ١٩٧٥؛ على بن محمد الماوردي: **الأحكام السلطانية**. القاهرة ١٨٨٠؛ أبو حامد الغزالي: **إحياء علوم الدين**. القاهرة ١٨٨٠، ٤ أجزاء؛ طه حسين: **في الأدب الجاهلي**. القاهرة ١٩٥٨.

وعلى مراجع باللغة الفرنسية:

ـ لويس ماسينيون: **عصر الفكر الإسلامي**، ضمن بارول دونيه. لو سوي، باريس ١٩٨٣؛ مارسيل موس وهنري هوبير: **دراسة مختصرة عن تمثيل الزمن في الدين والسحر**، في دليل المدرسة التطبيقية للدراسات العليا، باريس ١٩٠٥؛ جاستون باشلار: **إلهام اللحظة**، مطابع جونتييه، باريس ١٩٣٢؛ لويس جارديه: **نظرات إسلامية على الزمن والتاريخ**، ضمن الثقافات والزمن. بايو اليونسكو، باريس ١٩٧٥؛ روبير برونشفيج: **العبادة والزمن في الإسلام التقليدي**، في مجلة تاريخ الأديان، الجزء ١٧٧، لسنة ١٩٧٠؛ منصف شللي: **الإسلام أو إزالة الغموض عن الزمن**، في ثلاث روايات للزمن، سنتوريون، باريس ١٩٩٣؛ أحمد حسناوي: **عن بعض المفاهيم المقبولة للزمن في الفلسفة الإسلامية العربية**، في الزمن والفلاسفة، بايو اليونسكو، باريس ١٩٧٨؛ لويس جارديه: **المدينة المسلمة**، المكتبة الفلسفية جي. فران. باريس ١٩٦١؛ لويس جارديه: **الله ومصير الإنسان**. المكتبة الفلسفية جي. فران. باريس ١٩٦٧؛ محمد أركون: **الإسلام، أخلاق وسياسة**. اليونسكو وديكليه دي برووير. باريس ١٩٨٦؛ سرجيو دونادوني (تحت إشرافه): **الرجل المصري**. لو سوي، باريس ١٩٩٠؛ كامي منصور: **السلطة في الفكر الإسلامي**. المكتبة الفلسفية جي. فران. باريس ١٩٧٥.

وعلى مراجع باللغة الإنجليزية:

ـ ألبير حوراني: **الفكر العربي في العصر الليبرالي ١٧٩٨-١٩٣٩**. مطابع جامعة أوكسفورد، أوكسفورد ١٩٧٠؛ أي. دبليو. لين: **عادات وتقاليد المصريين في الفترة (١٨٣٣-١٨٣٥)**. مطبوعات إيست وست. لاهاي ولندن ١٨٩٥؛ وإرنست جلنر: **قديسو الأطلس**. ويدنفلد ونوكولسون. لندن ١٩٦٩.

(*****) «الأحكام السلطانية»، لأبي الحسن الماوردي.

(******) «إحياء علوم الدين»، لأبي حامد الغزالي.

(*******) «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية»، تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية.

(********) سام (متعال أو متنزه) **Transcendant**.

(********) محايث (متلازم أو متشابه) **Immanent**.

الباب الثالث

كيف تعاش الانتفاضات الشعبيّة؟

رضخ رعايا السلطان «لنظام الأشياء» الذي أراده الله، وانصاعوا للدور المنوط بهم في هذا النظام. فلم يخطر لهم أنه يمكن إدخال أي تغيير عليه.

إلا أن ظروفًا استثنائية كانت تحدث، تحمل الرعايا على أن يخرجوا من سلبيتهم ـ أن يخرجوا، حرفيًّا، من أنفسهم، فيتركوا أحياءهم للتجمهر في الميادين العامة. أي أن يتمرّدوا.

وهو أمر غير مفهوم لأول وهلة. فالتمرّد ظاهرة لا تتّسق مع الوضع الذي حدّده الله للرعايا على ظهر الأرض، وفقا للعقيدة السائدة. فخروجهم عن الطاعة أمر لا يعقل، ولا يستطيع ضميرهم الذي يتّسم بالطاعة الذاتية أن يتقبّله. السؤال إذن، هو كيف للرعايا أن يعيشوا تمرّدا لا يعتبرونه خروجا على «نظام الأشياء» الذي يرتضيه الله؟

لنستكشف، أولا، الظروف التي قد تؤدي إلى تمرّد شعبي. ولنركّز هنا على التمرّد في المدن، حيث ينتفض الرعايا، إذا انتفضوا، عندما يتّخذ الحكام قرارات، أو يقومون بأفعال، تحيد عن الإطار الشرعي للدولة الإسلامية.

يفترض هذا الإطار، من جانب، طاعة الرعية للأسياد، ومن جانب آخر، حرص الأسياد على حكم عادل في المدينة واهتمامهم بالحالة المعيشية للرعية ولو في حدّها الأدنى. هذا الإطار (الذي تحدّده الشريعة وتتضمّنه العقيدة التي يعتنقها كل المسلمين)، هو الذي يضمن سند المسلمين الإجماعي للسلطة.

إلا أن هناك حالات قصوى، يجد فيها الرعايا أنفسهم أمام ظروف تتنافى كلّيّة مع هذا الإطار الشرعي، وتجعل من حياتهم جحيما لا يطاق. يواجهون عندئذ وضعًا «لا معقولًا»، حيث تتعارض الدولة الإسلامية مع كلام الله رغم ما يتحتم عليها من أن تكون الانعكاس الدنيوي لهذا الكلام!

يحدث ذلك على سبيل المثال، في ظرف حرب بين الأسياد على السلطة، تؤدّي إلى الفوضى والدمار في الأحياء الشعبية، وظرف قحط اقتصادي يصل فيه الفقر العام إلى درجة المجاعة.

كان من المألوف أن تندلع معارك طاحنة بين الفرق المملوكية المسلّحة، هدفها إعادة تقسيم مناطق النفوذ وإعادة توزيع الالتزامات والوظائف الهامة في الإدارة. على الرغم من أن عرش السلطان ظلّ في مأمن، فإن ممثليه ـ الولاة الذين يحكمون مصر باسمه ـ قد يفقدون مناصبهم وفقا لما قد يسفر عنه القتال بين هذه الفرق.

كان الرعايا يعيشون تلك المعارك على أنها خروج على النظام الطبيعي للأشياء ويرونها كنذير شؤم. يضاف إلى ذلك، تخوّفهم مما يصاحب تلك الأحداث من تبعات على حياتهم اليوميّة، فكثيرا ما كانت تؤدّي إلى تدمير أحياء كاملة من المدن. وكان يتلو ذلك، في أغلب الأحيان، ارتفاع في الضرائب والمكوس، يلازمه تدهور مأساوي في الظروف المعيشية، ونقص في المواد الغذائية، سرعان ما يفضي إلى مجاعات، يصاحبها انتشار الأوبئة.

عندما تبلغ الأمور هذا الحد، يموت مئات بل آلاف من البشر في الشوارع، وتُرصَد حالات من أكل لحوم البشر. عند ذلك تتزلزل البديهيات، ويضطرب اليقين. يصرخ الرعايا محنتهم في وجه الأسياد الذين تخلّوا عن تعاليم الله. يتجهون كالعادة نحو العلماء، متضرعين إلى الله ليعيد الأمور إلى نصابها. هم لا يفكّرون للحظة أن يعصوا الأسياد، ومن باب أولى، لا تدور بمخيلتهم أن يحلّوا محلهم. هم ينتفضون فقط لتذكير الأسياد بواجباتهم.

تعاش انتفاضة الرعايا كتحرّك لإعادة الأمور إلى نصابها، للعودة إلى «نظام الأشياء» الذي يرتضيه الله.

ليس في هذا التحرّك إذن ما يدلّ على فردية بازغة أو ذاتية مستقلة. تحت ضغط وضع مادي مريع، يضاعفه التقاعس الأخلاقي للطبقة السائدة ـ يجد الرعايا أنفسهم في أوضاع لا تخطر على بال ولا قبل لهم بها.

يخرجون من أحيائهم، للتظاهر مع أحياء أخرى، فينصهرون في كتلة جماعية كبرى تتخطى جماعاتهم الحرفيّة الضيّقة. فهم لا يتحكمون في تلك الكتلة، بل هي التي

تحملهم. لا يسيطرون على هذا التحوّر في هويّتهم الجماعية. لم يكونوا على علم بالأمس بما يفعلون اليوم وهم لا يدركون معنى ما يفعلون. فهم غائبون عن أنفسهم.

يتظاهرون لأن هذه هي إرادة الله. فالله هو الذي يدفعهم إلى إعلان غضبهم. لذلك يتجهون تلقائيًّا نحو العلماء ليقودوا مسيرتهم، ليعبّروا عنهم بالألفاظ التي يرتضيها الله. ومن هناك يواصلون مسيرتهم تحت قيادة شيخ، أو جماعة من الشيوخ، نحو القلعة حيث يجلس الوالي. أحيانًا ما تستجيب السلطات لبعض مطالبهم. وأحيانًا ما ترفضها، فتدفع المجاعة بعض الجماعات الثائرة لنهب الأسواق... ثم تنطلق المدافع.

لا شك في أن شرعية الأسياد تعاني خسارة نسبية، في أثناء تلك الأحداث، تواكبها زيادة نسبية في شرعية العلماء. إلا أن التوازن بين المؤسستين اللتين ترتكز عليهما هيمنة الدولة، لم يكن هدفا للتغيير. «فنظام العالم»، رغم ما أصابه من اضطراب، لم يكن، في أي لحظة، محل شك.

لذلك، فالانتفاضة لا تستمر طويلًا، تفقد أنفاسها سريعًا. لم يغب عن القائمين بها أنها فتنة تقوّض وحدة الأمة.

لذا فهي ليست مصدرا للبهجة. يعيشها الرعايا كتجاوز آثم وإن كان تجاوزا لا مفرّ منه. يراودهم إحساس بعبور حدود خطيرة، يولّد رغبة ملحّة لمعاودة الانتظام في الصف، للعودة إلى أحيائهم، إلى قواقعهم الجماعية، إلى «ترتيب الأشياء» الذي يرتضيه الله.

الجزء الثاني

اقتحام الآخر

(١٧٩٨ - ١٨٠٥)

انفصام العالم

الباب الرابع

١٧٩٨ - ١٨٠١

المصريون في مواجهة الحملة الفرنسية

كانت الحملة الفرنسية على مصر التي قادها الجنرال بونابرت، حلقة من حلقات المنافسة الشرسة بين فرنسا وبريطانيا، في عصر التوسّع الاستعماري الأوروبي الحديث. هدفت فرنسا من خلالها إلى احتلال مصر وقطع طريق التواصل المباشر بين الهند وبريطانيا.

تم إنزال القوات البرّيّة الفرنسية على شاطئ مصر الشمالي بالقرب من الإسكندرية في الثاني من يولية ١٧٩٨. فتوجهت نحو القاهرة؛ حيث كانت كتائب المماليك في انتظارها. تمّت المواجهة الحاسمة بين القوتين فيما عرف بمعركة الأهرامات في ٢١ من يولية. وقد أسفرت عن هزيمة ساحقة للمماليك، وفتحت لبونابرت أبواب القاهرة.

إلا أن الأسطول البريطاني الذي كان يجول في البحر الأبيض باحثا عن الأسطول الفرنسي، انتهى بأن وجده وقد ألقى مرساه في خليج أبي قير. فكانت معركة بحرية في أول أغسطس، دمّر فيها الجزء الأكبر من الأسطول الفرنسي: انقطع بذلك الاتصال بين قوات الحملة وفرنسا وأصبح جيش بونابرت معزولاً في المنطقة، وهو محاصر بحريًا من قبل البريطانيين وبرّيًا من قبل العثمانيين. اضطر إلى مواجهة مناوشات بقايا القوات المملوكية التي أخذت الصعيد ملجأ لها، وإلى محاربة الجيوش العثمانية التي تدفقت إلى البلاد بدعم من البريطانيين، فضلا عن مواجهة مقاومة متصاعدة من أهالي مصر، تخللتها انتفاضة القاهرة الأولى ثم انتفاضة القاهرة الثانية.

مما أدّى في النهاية إلى فشل الحملة، وخروج آخر القوات الفرنسية من مصر في أغسطس ١٨٠١.

ما يهمّنا هنا هو تحليل الرجّة الوجودية التي زلزلت المجتمع المصري في أثناء هذه السنوات الثلاث. ويبدأ التحليل بتقييم الهوّة الحضارية التي فصلت بين المجتمعين المصري والأوروبي في نهاية القرن الثامن عشر، والتي سمحت بحدوث هزيمة المماليك المنكرة على يد الفرنسيين، ثم بقاء هؤلاء لمدة ثلاث سنوات في مصر، بالرغم من غربتهم والحصار المفروض عليهم ومقاومة الأهالي لحضورهم. وكان من الممكن

أن تدوم الحملة لفترة أطول بكثير، بل أن تتحوّل إلى نظام استعماري ثابت، إن لم تلعب بريطانيا دورا حاسما في إفشالها؛ تمهيدا لفرض نفوذها هي في المنطقة، ثم لاحتلالها هي لمصر. أي أن مصير مصر قد تحدّد، في نهاية الأمر، بنتيجة المنافسة بين العواصم الأوروبية الكبرى. ممّا أكّد حقيقة التفوّق التاريخي الذي أحرزته المجتمعات الحديثة على المجتمعات التقليدية.

علينا إذن أن نعرّف جوهر الحداثة.

١ ـ ما الحداثة؟

تصف الحداثة التجربة التاريخية التي مرّت بها المجتمعات الأوروبية، بدرجات متفاوتة، منذ بداية القرن السادس عشر (عصر «النهضة») حتى نهاية القرن الثامن عشر (عصر «الأنوار»). فلم يظهر لفظ الحداثة إلّا في منتصف القرن التاسع عشر، بعد أن تبلورت الملامح الرئيسية للظاهرة، وأخذ الكتّاب والمفكّرون يدرسونها ويحلّلون السمات التي تميّزها ويستخلصون النتائج المترتبة عليها.

يتأكد مفهوم الحداثة كنقيض لمفهوم التقليد. قامت الحداثة على مبدأ التغيير، أو التجديد، بينما يقوم التقليد على مبدأ الثبات، أو التكرار. ينفر التقليد من البدعة، بينما تحبّذ الحداثة تخطّي الأزمات المتتالية التي يواجهها المجتمع، بحلول متجدّدة دائما، فتشجّع روح الابتكار. وقد تغلّبت دينامية الحداثة على خمول التقليد، في المجتمعات الأوروبية، من خلال مجموعة من الثورات المتداخلة والمتضافرة.

ـ ثورة اجتماعية أدّت إلى ثورة اقتصادية، بدأت بتحرير أهالي الريف من قيود الطاعة الإقطاعية ـ التي تضمنت منع الأقنان من التنقّل خارج قريتهم وإجبارهم على أعمال السخرة ـ فانتقلوا إلى المدن الحرة؛ حيث خلقوا بيئة اجتماعية صالحة للتعامل مع أفراد كل منهم مسئول عن نفسه، أي مالك لجسده وقادر على التفكير الذاتي والقرار المستقل. سمح ذلك بتوسيع التبادلات السوقية، ثم بتبلور نمط إنتاجي جديد، النمط الرأسمالي، القائم على علاقة تعاقدية حرّة بين صاحب رأس المال وصاحب قوة العمل. أدى ذلك إلى إنشاء مصانع أمكن فيها التقسيم التقني المتزايد للعمل، وصنع آلات تستخدم الطاقة الحرارية بدلا من الطاقة البشرية؛ ممّا أعطى أداة العمل (الآلة) الغلبة على قوة العمل، فلم تعد الآلة تقتصر على خدمة مهارة العامل الفردي، بل أصبحت هي التي تحدّد دورة العملية الإنتاجية وبات على المجهود الجماعي للعمال أن يتواءم مع هذه الدورة. ترتبت على ذلك قدرة متزايدة على صنع سلع متخصّصة، بأعداد، ومعدّلات، لا تقارن بما سبقها في المجتمعات التقليدية.

ـ ثورة روحانية وذهنية أدّت إلى فصل الشأن الدنيوي عن الشأن السماوي، أي فصل الزمن البشري عن الخلود الإلهي. ممّا سمح بتحوّل الرؤية البشرية للزمن. كان الزمن التقليدي يغرق في سديم من الأحداث الخاضعة للإرادة الإلهية، لا يمكن للعقل البشري أن يتنبأ بها، أو أن يستنبط منها أي علم مستقل، فلا يستطيع أن يشق طريقه في مواجهتها إلا باللجوء إلى العلوم الدينية. أما الزمن المميز للحداثة، فهو زمن خطّيّ وتسلسلي، يتقدم ولا يعود إلى الوراء، ويقبل القياس والقسمة، فيعطي العقل البشري مفتاحا سحريّا لفك ألغاز الواقع؛ إذ يسمح بالتمييز بين السبب والنتيجة ـ يأتي السبب دائما قبل النتيجة، ويؤدي نفس السبب دائما إلى نفس النتيجة ـ فيستطيع بذلك العقل البشري أن يستكشف القوانين الموضوعية للطبيعة. مع انتقال المجهود العقلاني من حيّز العلوم الدينية إلى حيّز البحث العلمي الخالص، بدأت الاكتشافات الفيزيائية الهائلة (كوبرنيكوس، جاليليو، نيوتن) تغيّر نظرة الإنسان إلى الكون، وإلى مكان الأرض في الكون، وإلى مكانة الإنسان على الأرض. تشكّلت بذلك رؤية غير دينية للعالم، أصبح الإنسان فيه فاعلا خلاقا، يستطيع أن يفسّر قوانينه، فيستخدمها للتحكّم فيه وإعادة تشكيله وفقا لمصالحه.

ـ ثورة فنّيّة وأدبية أدّت إلى النزعة الانسانية، أي إلى التركيز على قيمة الحياة الدنيا ومصير الإنسان على الأرض. جاءت هذه الثورة بعد ما يقرب من ألف سنة، ظل الفن في أثنائها مكرّسا للدين فقط، فتلخّص في الاحتفاء بتاريخ الكنيسة المسيحية وبوجوه القدّيسين؛ باعتبارهم فضّلوا الروح على الجسد، أي الخلود على الزمن الدنيوي. أما النزعة الإنسانية، فقد بدأت بالاحتفاء بروعة الطبيعة؛ باعتبارها بيئة الحياة الدنيا، وبجمال الجسد البشري بالذات، الذي أخذ الفن يصوّره عاريا (ليوناردو دافنشي، مايكل أنجلو، رافائيل)، والاعتناء الجديد المتزايد بالسمات المميزة للفرد العادي، في مختلف ظروف حياته الدنيوية (روبانس، رامبرانت). أما الأدب المسرحي، والشعري، والروائي، فركَّز أكثر فأكثر على تحليل أعماق الضمير الإنساني، وتمزّقات الوجدان الفردي (شكسبير، مونتيني، ثرڤانتس).

ـ ثورة حقوقية نسجت مجموعة قوانين مبنية على مفهوم الحق الطبيعي، أي الحق الفطري، العالمي، غير القابل للمساس، لكل فرد من أفراد الجنس البشري في الحرية، والمساواة والملكية والبحث عن السعادة (لوك، هوبز). تجسّدت أول صورة لهذا الحق في حرية تصرّف كل فرد في جسده (صدور قانون «الهابياس كوربوس»، أي قانون المثول أمام القضاء الذي يمنع الاعتقال التعسّفي)، ثم تبلور حق كل فرد في التعبير الحرّ عن معتقداته وآرائه (وثيقة الحقوق البريطانية، ثم الإعلان الفرنسي لحقوق

الإنسان).

ـ ثورة سياسية، بدأت بها المجتمعات الأكثر تقدما (بالترتيب التاريخي، هولندا، ثم بريطانيا، ثم فرنسا) وأدت إلى تحويل السيادة من ملوك ذوي سلطات مطلقة (الحكم «بالحق الإلهي») إلى عروش دستورية تسلّم شئون الحكم إلى هيئات منتخبة، أو إلى أنظمة جمهورية، تطبق شكلا من أشكال التمثيل الديمقراطي. حققت هذه الثورة إذن، لأول مرة في التاريخ، الانتقال من التسلّط المطلق إلى درجة من درجات الحكم التمثيلي. ولخّص كبار منظّري فلسفة الأنوار (فولتير، روسو، كانت) وظيفة هذه الثورة التاريخية في خلق سلطة من نوع جديد، قائمة على الحرية والعقلانية، تضمن حق الأفراد في البحث عن سعادتهم الخاصة في إطار الصالح العام. واقترنت هذه الثورة السياسية بظهور الدولة ككيان قانوني مجرّد، لا يفرّق بين الأفراد وفقا لانتماءاتهم العرقية، أو امتيازاتهم الموروثة، بل يتعامل مع كافة الأفراد باعتبارهم مواطنين متساوين في الحقوق، فتصبح هذه الدولة قادرة على إدارة التوترات الناتجة عن مصالحهم المتناقضة.

يمكننا إذن تلخيص جوهر الثورة الشاملة التي مثلتها الحداثة، في عملية مزدوجة. من ناحية، انتزعت هذه الثورة الحياة الدنيا من هيمنة الآخرة؛ ومن ثم حرّرت ضمير كل شخص من الطاعة الذاتية، أي من الاعتقاد بأنه مسيّر لا مخيّر، وأكّدت استقلاليته الذاتية، أي اعتقاده بأنه هو نفسه مصدر أفكاره، وصاحب القرار في أفعاله. ومن ناحية أخرى، خلّصت هذه الثورة الفرد من الأبنية الإقطاعية التي قيّدت ملكيته لنفسه وقدرته على المبادرة الشخصية؛ ومن ثم أكّدت حرّيّته في تأكيد وجوده، والتعبير عن معتقداته وأفكاره، والبحث عن مصلحته في الحياة الخاصة والعامة.

من هنا أتت الهوّة التاريخية التي فصلت بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي. ففي المجتمعات التقليدية، يشكّل عدد الأفراد القادرين على اتخاذ قرار مستقل ومبادرة شخصية، قلّة قليلة للغاية؛ إذ ينحصر هذا العدد على الحكّام، أي أصحاب السلطة الدينية والعسكرية. أمّا في المجتمعات الحديثة، فمن الممكن أن تتمتع كتلة حاسمة من السكان، بل أغلبية المحكومين أنفسهم، بهذه القدرة الفردية على القرار والمبادرة.

مع ذلك، فلم يؤدِّ هذا التحوُّل التاريخي إلى بناء مجتمعات مثالية، تعم فيها المساواة والمؤاخاة الفعلية. ذلك لأن الحداثة تلازمت مع النمط الإنتاجي الرأسمالي. وإذ يقوم هذا النمط الإنتاجي على الحرية الجسدية لكل فرد والمساواة الشكلية في الحقوق بين كافة الأفراد، إنه ينفي، في نفس الوقت، إمكانية تحقيق هذه المساواة في الواقع العملي؛

إذ يعمّق اللا مساواة الاقتصادية، يوما بعد يوم، بين الذين يملكون رأس المال والذين لا يملكون سوى قوة عملهم. ممّا أدى تاريخيّا إلى استحواذ أصحاب رأس المال على كافة طاقات المجتمع الحديث، البشرية والمادية، وبناء إمبراطوريات بدأت باستغلال الطبقات الكادحة داخل مجتمعاتها، ثم انطلقت لاحتلال مناطق شاسعة من بقية العالم، وفرض أشكال مضاعفة من استغلال طاقات وثروات الشعوب في المجتمعات التقليدية. هكذا انتقلت الحداثة من عصر الأنوار إلى عصر الاستعمار.

٢ ـ أحداث الحملة الفرنسية

اندفعت الجيوش البرّيّة الفرنسية فور إنزالها على الساحل الشمالي، فاحتلت مدينة الإسكندرية ثم توجّهت نحو القاهرة. وتعبأت كافة أحياء العاصمة تلبية لدعوة العلماء ومشايخ الحرف، متضرعة إلى الله أن يخزي المعتدي. بينما كان البكوات المماليك يتأهبون لتمزيقه. شهدت جموع غفيرة من الأهالي تقلّبات معركة إمبابة التي سمّيت بعد ذلك بمعركة الأهرامات. ولم يكن لديها شك في أن قوات المماليك المسلمة ستسحق القوات الفرنسية الكافرة، وتوقّعوا انتصارا سريعا وحاسما.

إلا أن الأمر أسفر عن عكس ذلك. سحقت فرق المشاة الفرنسية التي قادها بونابرت جيش الفرسان المملوكي الذي قاده مراد بك، في أقل من ساعتين. وقع من المماليك ما لا يقل عن ألفيْ قتيل، وهرب من بقي منهم على قيد الحياة، بينما وقع من الفرنسيين بين ٣٠ و٤٠ قتيلا. وحدثت تلك الكارثة أمام أعين الأهالي.

لجأ بعد ذلك البكوات المماليك الهاربون إلى الصعيد، حيث بدءوا حرب عصابات ومناوشات قاتلة ضد القوات الفرنسية التي أرسلت لمطاردتهم.

إلا أن انسحابهم قد فتح أبواب القاهرة لبونابرت. وفتح في نفس الوقت فجوة سحيقة في عقول الرعايا. وجدوا أنفسهم في حالة ذهول. ولم يكن التحدّي بالنسبة إليهم تحدّيا عسكريّا فقط، بل امتد فشمل جميع مجالات الحياة، إذ رأوا أرض الإسلام يحكمها الكفار.

فقد أذن الله للكفار بطرد المماليك من القاهرة ليحكموا بدلًا منهم، وبذلك لم تعد كلمة الدولة هي كلمة الله. هي إذن عودة إلى ظلمات ما قبل الإسلام، إلى عصر الجاهلية. عبّر المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي عن الذهول الذي يعتصره بهذه الكلمات: إنه «... خلع للزمن، انعكاس للترتيب الطبيعي للأشياء، انقلاب للعرف البشري...».

فسّر الجميع هذه المحنة، بأنها لعنة سمح بها الله لفترة وجيزة، ليختبر من خلالها إيمان

المسلمين وقدرتهم على التحمّل. وسوف يعطي الله السلطان، بالتأكيد، الوسائل اللازمة لوضع حدّ لها. ولكن كيف للمؤمنين أن يجتازوا هذه الفترة الخارجة عن الزمن؟

لقد طرحت المشكلة، على الفور، على الصفوة التقليدية. دعا بونابرت مجموعة من العلماء وكبار التجّار ومشايخ الجماعات الحرفية للمشاركة في «ديوان» أول محدود العدد، ثم دعا «لديوان» أكبر ضمّ مشايخ من محافظات البلد كافة. توقّع بونابرت من هؤلاء الأعيان، وخاصة من العلماء، أن يشاركوا في تثبيت الوجود الفرنسي.

لكنه وجدهم غير مستعدين للقيام بهذا الدور. فكل ما يقدرون عليه أن يلعبوا دورًا رسميًّا مشابهًا لدورهم التقليدي: وهو الشفاعة بين المحكومين والحكام. إلا أن المهمة هنا عويصة وأكثر مشقة. فالعلماء يتشاركون مع البكوات المماليك في عقيدة واحدة. أما على النقيض، فماذا يربطهم بالفرنسيين؟ فالجسور ضيقة بين العقلانية العلمانية التي توحي لبونابرت بقراراته وبين متطلبات الشريعة التي يحرسها العلماء. فهي لا تتيح سوى بحث واقعي عن حلول وسط لكل موقف أو مشكلة، في محاولة للحفاظ على هدوء سيظل مهددًا.

سيطر على العلماء والصفوة هاجس قديم أن تنتشر الفوضى، وأن تسود الفتنة بين المسلمين. فهمهم الأول، في خضم هذا الاختبار الجديد، غير المتوقع، هو المحافظة على وحدة الجماعة. ذلك الذي أدى بهم إلى تعاون متردّد ومحدود مع جيش الاحتلال. اجتهدوا، من جانب، للفت نظر بونابرت نحو عدم التوافق بين هذه أو تلك من قراراته وقواعد الإسلام. ومن جانب آخر، لطرح مظالم الشعب عليه.

كما رفضوا، بأي حال من الأحوال، أن يستجيبوا لطلبه بشأن تحمّل مسئوليات إدارية أو أمنية. فهذه المهام منحها الله تعالى لطبقة الأسياد (الحكام الطبيعيين حَمَلَة السلاح) الذين يأتمر بأمرهم الرعايا منذ الأزل. كيف للعلماء أن يغتصبوا هذا التشريف، خاصة إن استند منحه إلى أمر صادر عن كفّار؟

إلا أن هواجس وتردّدات الصفوة اختلفت جذريًّا عن مشاعر الرعايا الذين عبّروا عن إحساس بالعداء الشامل للوجود الفرنسي. ففي المحافظات، نصب السكان الأكمنة لمجموعات العساكر المعزولة، وتفوقوا عليهم عدديًّا وقتلوهم. فعلا صوت

الثورة في العديد من المدن.

في القاهرة حيث تتمركز القيادة العامة والعديد من الفرق المسلّحة الفرنسية، ساد الهدوء النسبي لعدة أسابيع، ففتح التجار والحرفيون حوانيتهم وعقدوا صفقات مربحة. إلا أن السلطة العسكرية اتخذت، خلال الصيف، مجموعة من التدابير التي أججت سريعًا التوتر بينها وبين الأهالي.

سرعان ما اقترف الفرنسيون بِدَعًا، على غرار تكليف شخص قبطي بمسئولية المحافظة على الأمن، أو تشكيل محكمة تجارية تتكوّن هيئتها من عدد متساوٍ من التجّار المسلمين والأقباط ويرأسها شخص قبطي. تعارضت تلك الإجراءات مع أحكام الشريعة، ومثلت إهانة لكبرياء المسلمين.

ليَلِي ذلك مجموعة من القرارات هدفت إلى تقنين الحياة العامة وتثبيت الحضور الفرنسي. أولها هدم الأبواب التي تفصل بين أحياء المدينة وبعضها، بغرض تسهيل حركة مرور قوات الأمن. وهو قرار اعتبره الشعب ضربة مباشرة لهويّة الأحياء الجماعية التي تجسّدها تلك الأبواب وتحميها.

ثم فرضت إجراءات للصحة العامة (إضاءة وكنس الشوارع، حملات ضد القذارة، دفن الموتى خارج أسوار المدينة)، فضلًا عن الاستيلاء على الخيل والجمال والبغال لصالح الجيش. ممّا ترتب عليه مضاعفة أعمال الرقابة التي قام بها الفرنسيون داخل الأحياء، بل داخل المنازل ـ وكلّها تعديات على خصوصية الحياة اليومية للسكان.

ثم قامت السلطة الفرنسية بفرض ضرائب جديدة بغرض تأمين مداخيل منتظمة للإدارة الفرنسية، خاصة عند مواسم الحصاد التي طالبت الإدارة بحق مراقبتها. ذلك الذي افترض إحصاءً دقيقًا وتسجيلًا شاملًا لصكوك الملكيات القائمة ـ أي تدخلًا مباشرًا في شئون الملّاك الخاصة.

اعتبارًا من سبتمبر، تصاعد الغضب بين مختلف طبقات المجتمع، فأطلق الباب الأعلى نفير الحرب المقدّسة. بدأ بعض العلماء في استنكار فكرة أن يحكم كفّار مسلمين. فبأي صفة يدفع المؤمنون الزكاة (ضريبة المسلمين بامتياز) لإدارة ليست في خدمة الله؟

انفجر أول تمرّد في القاهرة في ٢١ أكتوبر. تجاوزت جماعات الأحياء، تحت قيادة مشايخها، نداءات الحظر التي أطلقها كبار العلماء. استجابوا لخطب مشتعلة أطلقها

علماء من الصف الثاني. نصبت المتاريس لمنع العساكر والضباط الفرنسيين من الدخول إلى الأحياء. فإن حاول هؤلاء اقتحام الحواري لرفع المتاريس، وقعوا في الفخ، وانهالت عليهم قذائف الطوب من المنازل، أو ضربات الشوم والقضبان الحديدية. ليلقى العديد منهم مصرعه.

بحلول الليل، اعتبر أهالي القاهرة في الدائرة المحيطة بجامع الأزهر، أنهم تحرّروا من نير المستعمر. احتفلت الأحياء، بينما قامت عصابات من الشباب المعدم بنهب المنازل التي هرب منها الأجانب. رفض المتمردون، بازدراء، محاولة أخيرة من كبار العلماء لإعادتهم إلى رشدهم معلنين أنهم مقتنعون بقدرتهم على قتل جميع الفرنسيين.

إلا أن بونابرت أخذ على عاتقه إثبات خطئهم دون إبطاء.

في ٢٢ أكتوبر، أمر بقذف الأحياء المجاورة للأزهر بالقنابل من القلعة. استمر القذف الكثيف لعدة ساعات، زارعًا الدمار والرعب في كل جانب. تهدمت المنازل فوق رءوس سكانها، وفاقت الحرارة والغبار درجة الاحتمال. لم يعرف المصريون جهنم مثل هذه. مال بعضهم إلى التهادن، بينما استمر البعض الآخر في الصمود حتى الموت.

استعاد الجنود الفرنسيون السيطرة على الأحياء واحدًا تلو الآخر، مؤتمرين بالقمع دون شفقة: قطعوا رءوس من تم القبض عليهم وفي يدهم سلاح، حرقوا المنازل التي قذفت منها أحجار على جنودهم. اقتحموا بالخيل الجامع الكبير فور الوصول إليه، دهسوا المصاحف والكتب، دنّسوا الساحة بفضلاتهم، ثم شربوا الخمر... في انتهاك مطلق للحرمات.

لنستشهد، مرة أخرى، بالجبرتي: «أطلق جيش الله، هذه الليلة، مطلق الحرية لجيش الشيطان».

تلا ذلك، مئات الاعتقالات وقطع رأس ٩٠ من المتمردين وبعض صغار العلماء الذين أججوا الثورة. اضطر شعب القاهرة عندئذ، إلى الانصياع لكبار العلماء الذين عاتبوه على الجرأة المجنونة لهبّته، والذين طالبوه بأن ينحني للمستعمر، في انتظار أيام أفضل.

من الآن فصاعدًا، التزم العلماء، شأنهم شأن مشايخ الجماعات والأحياء والقرى،

بالسيطرة على الرعايا الذين في معيتهم، يستبقون ويحبطون أي حركة تمرد أيًّا كانت. فبونابرت اعتبرهم مسئولين، شخصيًّا، عن أي قلاقل مستقبلية.

رغم ذلك، أخذت شعلة التمرد التي اندلعت في القاهرة، رغم إطفائها سريعًا، في التكاثر إلى العديد من مواطن الثورة، في الدلتا كما في الصعيد. فتشتت جزء من الجيش الفرنسي لإطفاء هذه الحرائق، واحدة تلو الأخرى. إلا أن قمع مظاهرات المدن أسهل من القضاء على الهوجات الريفية التي كثيرًا ما انضمت إليها قوى القبائل البدوية، ليصطف أحيانًا، في مواجهة الفرنسيين، بضعة آلاف من الرجال (متسلحين بالطوب والعصي والهراوات والحراب، بل أحيانًا بسلاح ناري). كان القمع، في جميع الأحوال، بلا رحمة. لحقت عقوبات من العصور الوسطى بمن حمل السلاح، وتحوّلت قرى ومخيمات وأحياء كاملة إلى رماد.

ثمانية عشر شهرًا بعد التمرد الأول، كان تمرد القاهرة الثاني أشمل وأكثر جذرية من الأول.

في هذه الأثناء، تضاءلت قوة ردع الجيش الفرنسي. فكان معزولا عن فرنسا، محرومًا من أي تعويض عن خسائره، بسبب الحصار البحري الإنجليزي، ومواجهًا بغضب الأهالي، فضلا عن غياب بونابرت (الذي غادر مصر في ٢٢ أغسطس ١٧٩٩). اجتاحت الفرنسيين روح انهزامية متصاعدة سرعان ما تبدّت في محاولات تمرّد داخل الجيش.

انتهى الأمر بالچنرال كليبر الذي خلف بونابرت على رأس الحملة إلى اتخاذ قرار إجلاء قواته. تفاوض مع الوزير الأعظم العثماني على اتفاقية وقعت في يناير ١٨٠٠، نصّت على أن يخلي الجيش الفرنسي البلاد، تباعًا، خلال ثلاثة أشهر، على ظهر بواخر عثمانية.

خلقت هذه المرحلة الانتقالية التي أخذت أثناءها القوات العثمانية تنتشر في البلاد، وضعًا عالي الاشتعال. تضاعفت الاشتباكات بين جنود الجيشين، بينما ازداد نفاد صبر الأهالي الذين شرعوا في الاحتفال بجلاء الكفّار، واستشاط غضبهم من تباطؤ إتمام هذا الجلاء. ثم أعلن الإنجليز الذين احتفظوا بتواجد طاغٍ في البحر الأبيض المتوسّط، بشكل مفاجئ في شهر مارس، نيتهم اعتراض جلاء قواتٍ الحملة نحو فرنسا. رغبوا

في استسلام غير مشروط يصبح بموجبه الفرنسيون أسرى حرب. رد كليبر على الإهانة بهجوم انتقامي خاطف، محا به الجيش العثماني الذي كانت معظم قواته متمركزة في هليوبوليس.

استعاد الفرنسيون بذلك، لحين، السيطرة على الوضع العسكري الداخلي. إلا أن الشعب رفض الرضوخ لذلك الوضع. فلم يعد يطيق بقاء الكفار في البلاد. ثار مرة أخرى يوم ٢٠ مارس في القاهرة وفي العديد من مدن الدلتا على التوازي.

أخذ الحدث في القاهرة شمولا لم يسبق له مثيل: شهدت العاصمة، فضلا عن تواصل الأحياء كافة، انضمام فرق من المماليك ومن نجوا من كارثة هليوبوليس من المفارز التركية، إلى عصيان الأهالي. إنه إجماع مكوّنات المدينة.

نظم سكّان كل حي أنفسهم تلقائيًّا حول العناصر العسكرية الحاضرة بينهم. ساندهم معنويًّا غالبية العلماء (بمن فيهم، هذه المرَّة، بعض كبار العلماء أعضاء الديوان) كما ساندهم ماديًّا معظم التجار الأثرياء. ارتفعت الحواجز العالية في كل مكان، وحفرت الخنادق. كما أقيمت الورش لتصنيع السلاح والذخيرة، بل لإصلاح بعض المدافع القديمة.

اقتصر رد كليبر على فرض حصار حول العاصمة لمنع وصول أي مُؤَن للسكان. ثم أمر بعد ذلك بقذف الأحياء المختلفة على فترات منتظمة، ليل نهار. اجتهد، على التوازي، لبث الفرقة بين القوات المشاركة في العصيان، مراهنًا على التناقض القائم بين الأتراك والمماليك، من جانب، والتنافس السائد بين البكوات المماليك وبعضهم، من جانب آخر.

في أول إبريل، بدا لكليبر أنه كسب الجولة: فقد أبرم معاهدة مع أحد البكوات وتفاوض على رحيل الفرق التركية. إلا أن كبار العلماء، عند إعلان الاتفاق على قيادات الأحياء، استقبلوا بالشتائم. رفض السكان أي حل وسط وأصرّوا على القتال حتى النهاية. نزلوا إلى الشوارع لمنع الجنود الأتراك من مغادرة المدينة. فانضمت بعض الفئات المسلّحة بدورها إلى العصيان، ورفضت أمر الجلاء.

تتابعت المناوشات والهجمات العسكرية حتى ١٠ إبريل. مدركًا أن السكان قاب قوسين أو أدنى من الإنهاك، تقدم كليبر بعرض أخير للعفو العام. رفضه السكّان على

الفور. فقرر كليبر تركيز نيران مدافعه على حيّ بولاق الذي اعتبره بؤرة الثورة، مؤكدا بذلك إصراره على هزيمتها.

في ١٥ إبريل، بعد قصف مكثّف، أمر قواته بالهجوم على المدينة. ورغم اليأس، استمرت المقاومة في كل مكان. شهد كل حي، كل شارع، كل زقاق، صراعا محتدما. احتلت المنازل واحدًا تلو الآخر، إما أخليت من سكانها، وإما تمّ حرقها فوق رءوسهم. مارس الجنود الذين صُرِّحَ لهم بالقتل والسطو دون تحفظ، أبشع مشاهد الذبح بقسوة غير مسبوقة، شهد عليها الفرنسيون أنفسهم فيما بعد. وعند استسلام آخر من بقوا على قيد الحياة، لم تعد بولاق سوى شبح مدينة.

ثم أتى دور القاهرة يوم ١٨ إبريل. هوجمت من الشمال والوسط والجنوب في آن واحد. إلا أن الأهالي استمروا في المقاومة وسط الأنقاض التي خلفها القذف المدفعي، رغم حرمانهم من المؤن، والجوع الذي كان يمزّق أحشاءهم ـ أجبرت بسالتهم الفرنسيين على حرق شوارع بأكملها ليتمكّنوا من التقدّم. طلب عندئذ، كبار العلماء والأعيان الأثرياء والأتراك والمماليك الاستسلام. إلا أن آخر مراكز المقاومة اعترضت بشراسة على رحيلهم، فلم يستطيعوا ترك المدينة إلّا بعد أسبوع كامل، أي في ٢٥ إبريل(********).

أضيف إلى الألم فوق الوصف الذي أحسّه الأهالي بعد الهزيمة، قرار كليبر بتغريم المدينة ١٠ ملايين فرنك موزعة على جميع السكان، من أغناهم إلى أفقرهم. على أن تحصَّل تلك الغرامة في غضون ١٥ يومًا من قبل مجتمع تشكو غالبيته العظمى العوز المطلق. أسفرت الجباية عن ممارسات وحشية مذلة، أصابت علماء أجلّاء.

اكتسب كليبر بذلك، نفور آخر فئة من المجتمع التي كانت قد بقيت راغبة في المساومة. لذلك اعتبر الجميع مقتله على يد سليمان الحلبي، العالم السوري صغير السن، يوم ١٤ يونية، عدالة محدقة.

تسلّم خليفته، مينو، مسئولية بلد منهك، أبقي عليه في قبضة قمعية، ومحاولًا ترشيد إدارته. استهل ذلك بإعادة صياغة للنظم المالية ـ مبتدئًا، تحديدًا، بتفكيك نظام الالتزام مفتاح السلطة الاقتصادية لمن يحكم البلاد ـ فضلًا عن ترشيد للنظام القضائي. شكّل ديوانا جديدًا، منوطًا، ضمن مهام أخرى، بالنظر في شكاوى الرعايا قبالة المحتل.

إلا أن الأحداث تسارعت، إذ قام الإنجليز في أول مارس ١٨٠١ بإنزال حملة عسكرية معتبرة سرعان ما انضمت إليها قوات تركية جديدة. باشرت تلك القوات حصارا محكما على القاهرة، حتى اضطر الفرنسيون إلى التفاوض. تم جلاؤهم وفقًا لقواعد الاتفاقية المبرمة في يناير ١٨٠٠. ركب آخر جنودهم البحر من رشيد في ٩ أغسطس ١٨٠١.

(*******) لا ينسحب الإجماع على الأحياء غير المسلمة. إذ تتوجه عصابات من المسلمين الحفاة نحو الأحياء المسيحية كافة ـ فرنسيين، مشرقيين بل حتى أقباط ـ معتبرة أنها كلها مناطق عدوة. هاجمت المنازل، نهبتها، بهدلت السكان، بل تمادت إلى حد قتل بعضهم، متهمة إياهم بالتواطؤ مع الفرنسيين.

الباب الخامس

شروخ في العقيدة

١ ـ أولى المعضلات الوجودية

لم يحدث أن حُكِمت مصر، منذ أن دخلها الإسلام، وفقا لقانون غير قانون الله. فقد واجه المؤمنون فوضى الأوضاع، في ذات الوقت الذي عانوا فيه من اضطراب المشاعر.

بقي الإيمان بالقدرة الإلهية ثابتا. ولم يهتز اقتناع الأهالي بأن الكارثة التي حلّت بهم إنما جاءت بإرادة الله. لم يخالج أحد الشك في هذه الحقيقة، إذ كانت حجر الزاوية للنظام العالمي في السماء. وعليه فلا يمكن للأحداث الدنيوية، مهما كانت، أن تكون إلا بغرض إلهي. وكذا كان انتصار الفرنسيس، حتى وإن صعب على المؤمنين فهم ما وراءه، فما عليهم إلا أن ينصاعوا له.

وقد لخص الجبرتي، في كلمات مختصرة، موقف المصريين الأساسي: «أمر الله يجب أن يكون».

إلا أن ذلك لم يمنع التساؤلات من أن تطرح، إذ اهتزّت أساسيات الحياة الدنيا واضطربت التزامات المؤمنين. فكانت طاعة الحاكم حتى الآن انصياعا لكلمة من كانوا يتحدثون باسم الله في مدينة قائمة على ناموسه. إلا أن السلطان انهزم عسكريًّا، وسُحق المماليك، وثبت أن العلماء غير قادرين على توجيه الأمة بحزم لعبور هذا الاختبار الإلهي. فبعد أن انقطع التواصل الظاهر بين إرادة الله والوقائع المباشرة للحياة اليومية، كيف يمكن للمؤمنين أن يهجروا نظاما أوحيَ به من السماء، ليطيعوا نظاما جاء به الكفّار؟

لنلخِّص التناقض الأول الذي يحكم سائر التناقضات: لم تعد قوة السلاح ملكا لرجال الله، بل انتقلت لرجال لا إله لهم. وعليه كيف تكون الطاعة لمن يتجاهل كلام الله، وفي ذات المقام، كيف يمكن عصيان من يمتلك قوة السلاح؟

تسببت تلك المعضلة التي دامت على مدى سنوات الاحتلال الثلاث في شرخ بين الأهالي وكبار العلماء.

تمسّك الأهالي بأحد أطراف المعضلة: لا طاعة لمن يتجاهل الله. بينما ذهب كبار العلماء إلى التمسك بالطرف الآخر: لا عصيان لمن يمتلك قوة السلاح. (ممّا يفسّر تعاونهم الملتبس مع الإدارة الفرنسية).

وقد بدأ هذا الانفصام خلال ثورة القاهرة الأولى. فطالب كبار العلماء المتمردين بإيقاف القتال، محتجّين بالتفوق العسكري الكاسح للفرنسيين. بدليل ما فعلوه بالمماليك! فكان رد المتمرّدين أن الاحتلال الفرنسي تحدٍّ للنظام الإلهي، وإن كان الله قد سمح به، فهو، حتمًا، ينتظر من المؤمنين أن يجاهدوا ليستعيدوا نظامه. بذلك يصبح كل اجتهاد في هذا السبيل مستحبًّا من قِبَلِه، مستجابًا حتمًا عنده.

لا يعبر هذا الانفصام عن تقدير متباين لميزان القوى، بل أكّد الفرق بين من لديهم القدرة على رؤية الواقع بتعقيداته، وأولئك الذين لا يستطيعون.

فالصفوة التقليدية قادرة إلى حدّ ما على إدراك أوجه التفاوت، النوعية والكمّية، بين الفِرَق المتناحرة، لأنها تمتلك بدايات وعي ذاتي ـ أي حدًّا أدنى من إدراك الحقائق الزمنيّة، بصفتها أحداثًا موضوعية ذات معنى في حد ذاتها. في المقابل، يعجز الرعايا عن التعامل مع الحقائق الأولية للأحداث. فضمائرهم المجبولة على الطاعة لا تدرك الأحداث كما تبدو في واقع الأمر، بل يرونها كرموز، عليهم فك شفرتها وفقًا لما يتصوّرونه من مشيئة الله. فهم لا يواجهون الاحتلال الفرنسي بصفته عقبة مادية عليهم اجتيازها، بل بصفته تحديًا يأمرهم الله بالتصدّي له مهما كانت النتائج.

أدى هذا العجز بالرعايا، إلى تجاوز الرهبة التي تنشأ منطقيًّا عن إدراك موازين القوى العسكرية ـ فانتهى بهم الأمر إلى تقديم قدر من البسالة والصمود أعلى من ذلك الذي يقدّمه كبار العلماء والصفوة.

٢ ـ أول خروج عن الطاعة

بذلك هجر الرعايا، خلال تمرد القاهرة الأول، ولأول مرة في تاريخهم، (حقًّا، بتشجيع من قبل علماء من الصف الثاني) سلطة كبار العلماء أصحاب كلام الله. بل

ذهبوا إلى أبعد من ذلك خلال تمرد القاهرة الثاني بخروجهم على سلطة الأسياد أنفسهم.

وجد العثمانيون والمماليك أنفسهم، في أثناء التمرّد الثاني، عالقين في نفس ظروف الرعايا. حاربوا معهم، جنبًا إلى جنب، شركاء في حرب دامت عدة أسابيع. بل اضطر الأسياد إلى إشراك رعاياهم في خطط معاركهم، وإلى السماح لهم بحمل السلاح.

سجّلوا بذلك تجاوزا «لنظام الكون» الذي يمنع الرعايا من حمل السلاح، كما أسلفنا. أصبح هذا التجاوز الذي اضطرّ الحكام إلى قبوله، موضع خلاف شديد خلال المرحلة الأخيرة من المواجهة مع الفرنسيين. فعندما قرّر العثمانيون والمماليك وكبار العلماء التفاوض مع كليبر على الاستسلام، منعهم الرعايا، واضطروهم إلى الاستمرار في القتال، رافعين شعار «الشعب والجيش يد واحدة»(********).

خاض الرعايا عندئذ معركة يائسة ضد القوات الفرنسية، وهي تجربة لم يكن لها مثيل، إذ قاموا خلالها برفع راية الإسلام منفردين، تلك الراية التي كان الأسياد فضلًا عن الصفوة والنبلاء على أتم استعداد للتخلّي عنها.

ويلاحظ أنه تمّ تخطّي هذا المحظور في الأحياء كافة في نفس الوقت، رغم غياب رأي عام قادر على تكريس إدراك جمعي على مستوى المدينة. فسلوك الرعايا ما زال مرتبطا بأحيائهم وجماعاتهم، منصاعا لكلمة شيوخ كل منها. فبرغم من ذلك، انطلق نداء سمع صداه في أرجاء المدينة كافة، داعيًا للصمود حتى النهاية، متخطيًا الأسياد، ومعلنًا لموقف تبلور في نفس الوقت داخل الأحياء المختلفة.

انطلاقًا من هذا التواطؤ التلقائي، المنبثق عن الحدث ذاته، تيسر تنسيق الأفعال وتبادل كلمات السر من خلال مشاركة أفراد ينتمون للصفوة المتعلمة، تبنوا قضية المقاومة الشعبية وانخرطوا فيها(********)، مضيفين إليها قدرة تعبير موحّدة كانت في أشد الحاجة إليها.

لم يكتفِ الرعايا، في هذا الحدث، بمنع السادة من التسليم للكفار. وإنما أطاحوا بحاجز لم يتم تخطيه من قبل: اعترضوا على حق شرعي من حقوق هذه الطبقة، ألا وهو الحق الحصري في اتخاذ القرار دون أي اعتبار لرأي الرعايا. هكذا أصيب الاحترام السائد في أعماق المحكومين منذ الأزل، والذي يلزمهم بطاعة عمياء، بشرخ أول.

نحن بصدد لحظة لم يسبق لها مثيل، اعتبر فيها الرعايا تلقائيًّا أنهم مسئولون عن مصير جماعة الإسلام.

زلزل هذا الموقف أساس سلطة الأسياد، إذ أعلن الرعايا أن الحكام يخونون سبب وجودهم، ألا وهو حماية جماعة الإسلام من أذى الكفار. ورغم أن المشهد اعتُبِرَ مواجهة تلقائية، وليد موقف غير متوقع، نبت في خضم الحدث، لم يتم التخطيط له، فقد ترك انطباعا قويّا في النفوس. وسارع بالانحدار المعنوي للأسياد الذي كان قد بدأ منذ الأيام الأولى للحملة، وتأكد مع هزيمة البكوات المماليك، ثم ازداد شدّة مع الهزائم المتتالية التي لحقت بالفرق العثمانية على يد الجيش الفرنسي.

٣ ــ أول شكوك تمسّ الصفوة التقليدية

وقع هذا المسار في قلب الزلزال الذي فجّرته الحملة الفرنسية داخل مكوّنات المجتمع المصري كافة. ظلت آثار الزلزال مشوّشة بعض الوقت في النفوس الشعبية. إلا أنها تمخّضت عن تساؤلات أليمة في صفوف أقلية من العلماء والأعيان.

امتلك هؤلاء الحدّ الأدنى من التأهيل الفكري الذي مكّنهم، في إطار نظرتهم اللاهوتية إلى العالم، من إدراك الاستقلالية الزمنية للحدث الذي عاشوه. وأتيح لهم التقرّب من الفرنسيين، والحوار معهم، خاصة في إطار لقاءات الدواوين، والاجتماعات التي عقدت في المعهد المصري (الذي أسّسه بونابرت). بدءوا بذلك قياس المسافة الدنيوية التي تفصل بين المجتمعين المصري والفرنسي.

فكان ما اكتشفوه غير قابل للتصور حتى ذلك الحين. اكتشفوا مجتمعا يعيش، ويفكّر، ويفعل، دون أن يرجع إلى كلام الله. كان الفرنسيون يتصرّفون، في كل شيء، كما لو كانت الشئون الدنيوية قابلة لأن تنفصل عن شئون السماء.

ورغم غرابة الملاحظة وتعذّر تعليلها، اضطرت هذه الصفوة للتسليم بحقيقة أن مجتمعًا قائمًا على تلك المبادئ، قد أثبت براعة ذهنية وكفاءة عملية أعلى من تلك التي تسود المجتمع الإسلامي.

ما من شك في أن ما حدث، قد حدث لأن الله أراده. لكن لماذا؟ لماذا أراد الله لكفّار، ينكرون قدرته على التحكّم المطلق في شئون الآخرة والدنيا، أن يصرعوا ممثلي الدولة

المؤسّسة على شريعته؟ ولماذا أراد، فيما بعد، أن يطرد الفرنجة على يد الأسطول الإنجليزي، وليس على يد قوات مسلمة ليكون المصير الدنيوي للمدينة المسلمة قد عقد حسمه لمواجهة بين جيشين من الكفّار، بينما ظل الحكّام المسلمون مهمّشين في تلك المواجهة، من بدايتها حتى نهايتها؟

كيف تُفَسَّر الرسالة التي وجهها بذلك الله إلى المؤمنين؟

لقد انكسر التواصل بين الإرادة الإلهية والواقع الدنيوي اليومي. لم يعد الخلود يهيمن مباشرة على الزمان. اكتسب الشأن الدنيوي قدرة ذاتية فجّرت إطار اليقين الأبدي، وحرّكت في الضمائر أسئلة وشكوكا لم تخطر على بال أحد من قبل.

هل هي إدانة للعثمانيين والمماليك الذين أفسدتهم السلطة فزرعوا الخلاف والظلم في المدينة نتيجة لشجارهم اللا نهائي، بينما يتحتم على الأسياد تثبيت الهدوء والعدالة؟ وإن كان الله أراد بذلك أن يجرّدهم من أهليتهم، فأين هو البديل الشرعي؟

لقد عرف التاريخ الإسلامي مواقف عدة حلت فيها سلالة حاكمة محل أخرى، أو أزاحت مجموعة عرقية مجموعة أخرى لتحتل مكانها. إلا أن المألوف، حتى ذلك الحين، أن يحل مؤمنون محل مؤمنين، بحجة تصحيح الأخطاء والعودة إلى تعاليم الإسلام الصحيحة. إلا أن هذه المرة، تمت إزاحة الطبقة القائمة من قبل كفّار.

سمح الله أن تسقط دولة قائمة على شريعته. هل يعني ذلك أن تفقد هذه الدولة صفتها الشرعية، إذا صار حكّامها غير جديرين بالمهمة المنوطة بهم، إذا تركوا المدينة المسلمة تذبل لدرجة تفقد عندها روحها؟

قد سمح الله للكفّار، ليس فقط أن يهزموا هؤلاء الحكّام عسكريًّا، بل أن يتفوّقوا عليهم في تنظيم الشئون المدنية، وحتى في التحكّم في الظواهر الطبيعية! تحمّل غالبية المصريين هذا الوضع في صمت، راضين بعدم الفهم، مقرّين بأن إرادة الله لا يمكن سبر غورها، بينما تجرأت قلة قليلة من العلماء والأعيان على التساؤل، إن لم يكن الله قد أراد بذلك من المسلمين، أن يعملوا على تشكيل نظام جديد للأشياء، بدلا من العودة إلى الوضع القديم.

اجتهد عبد الرحمن الجبرتي لفهم مكمن تفوّق الفرنسيين في الحياة الدنيا. وبلغ بفكره أبعد ما وصل إليه فكر أقرانه. إذ أقر بأن الفرنسيين لم يتفوّقوا إلا لأن الله تعالى أراد

ذلك، لم يضيع وقته في نحيب أو ندم. فضّل تأمل تصرّفات الفرنسيين، وبقدر الإمكان، تفسيرها. سخر من جهل الغزاة بشئون الإسلام، ونقد بعنف العديد من الإجراءات التي اتخذوها لِما أصاب الأهالي بسببها من غبن. إلا أنه، بخلاف معظم المؤمنين، تعامل مع وجود الفرنسيين في مصر كأمر واقع، محاولًا فهم أسباب تفوّقهم الدنيوي.

انبهر بذكاء ورجاحة تحليل من خاطبهم، بحدة فكرهم ووضوح خطابهم، بالثقة التي أدركوا بها الأمور وشرحوها، دون اللجوء إلى حجج تسلّطيّة، مستخدمين العقل ومستشهدين بخبرة الحواس، تمضي حياتهم كما لو كانت الظواهر الطبيعية يحكمها منطق جوهري، أصيل، معفي من أي تدخل إلهي مباشر، قوامه قوانين دنيوية يفهمها عقل الإنسان ليوظفها لمصلحته.

ومما أثار انتباه الجبرتي، أنه ما من فرنسي يتكلم نيابة عن عشيرته أو جماعته، فكل فرد حر ليُعْمِلَ فكره منفردًا، وأن يعبر عن رأيه الشخصي. يتصرفون كما لو كانوا جميعًا سواسية في الحقوق، فلا فرق بينهم سوى في الكفاءة والثروة. وهو ما يفسر قدر الحرّيّة الذي يخاطب بها المواطنون الفرنسيون بونابرت نفسه!

أخيرًا، سجل الجبرتي إعجابه بقدر العدالة الذي اتسم به الفرنسيون في محاكمتهم لسليمان الحلبي، قاتل كليبر، وشركائه.

ويكاد الجبرتي أن يقول إن الله تعالى أراد، بإرسال الفرنسيين إلى مصر، أن يضع المسلمين في مواجهة التفوّق الساحق للكفار على الصعيد الدنيوي، لكي يهتمّوا بدورهم بالجانب الدنيوي للحياة، ولكي يُدْخِلوا عليها تعديلات، ربّما أمكن استلهام بعضها من حياة الكفار.

(*******) سنستعيد كلمة السر هذه بعد قرنين في ميدان التحرير، وإن حملت مضمونًا نوعيًّا جديدًا: إرغام الجنود على الاصطفاف إلى جانب الشعب ضد السلطة الحاكمة.

(********) تحديدًا، العالمان: عمر مكرم ومحمد السادات وشهبندر تجار القاهرة؛ أحمد المحروقي.

الباب السادس

١٨٠١ - ١٨٠٥

انتفاضة ظافرة

١ ـ عودة المماليك وانتفاضة الرعايا

في يولية ١٨٠١، رحل الفرنسيس، واستعدّ الأتراك والمماليك للرجوع إلى الوضع القديم وإلى مباشرة شئونهم، كما لو أن الحملة كانت حدثا عابرا يجدر نسيانه. ولم يدركوا أنهم فقدوا أحد المقومات الأساسية لحكمهم، ألا وهو قدسية السلطة التي وهبها الله لهم واصطفاهم بها لحماية الدولة الإسلامية. لم يدركوا أن نظرة الرعايا إليهم قد تغيّرت إذ أخفقوا في هذه المهمّة. فسار المماليك والأتراك في الطريق الخاطئ، إذ فرضوا المزيد من الضرائب، بل عادوا إلى نهب الأهالي، ممّا ضاعف من مرارتهم وغضبهم.

كذلك أدّى الشقاق بين الأتراك والمماليك إلى معارك عنيفة، إذ هدف كل منهم إلى إزاحة الآخر ليستقر له الحكم دون منازع. مما أدّى إلى انتشار الفوضى، وسقوط الضحايا وضياع الأموال.

وكان على رأس أحد الجيوش التركية الثلاثة شخصية فذة تدعى محمد علي. وهو جنرال أرسل إلى مصر عام ١٨٠١ للمساهمة في إجلاء القوات الفرنسية، إلا أنه لم يكتفِ بمحاولة أداء ما كلّف به، وإنما أخذ يلحظ ويدرس ما جاءت به الحملة الفرنسية من جديد في فن الحرب وفي مجال الإدارة.

لم يغب عن محمد علي أن طبقة المماليك فقدت الكثير من هيبتها لدى الرعية وأنها بذلك لم تعد مؤهلة لحكم البلاد، كما تبيّن له أن سخط الرعايا الذي تبنّاه ووجّهه بعض من كبار العلماء، أصبح معطًى سياسيًّا جديدًا يتحتم أخذه بعين الاعتبار.

تحرّك محمد علي، بحنكة رجل سياسي بين مختلف القوى التي شغلت الساحة، سواء كانت من الأتراك أو المماليك أو العلماء أو الأعيان، واستغلّ تقلبات وضع شديد

السيولة ليظهر كرجل الحلول الوسط الذي لا يسعى إلا إلى خير البلد، بينما كان يعمل في الوقت نفسه على دفع سائر القادة العسكريين الآخرين إلى الهاوية، الواحد تلو الآخر.

تسارعت الأحداث اعتبارًا من مارس ١٨٠٤، إذ أصدر الوالي التركي مرسوما بفرض ضريبة جديدة على كل من يستأجر أرضا أو عقارا، أي على الحرفيين والتجّار كافة، كبيرهم وصغيرهم. فلم يتوانوا وهبّوا جميعا واتّجهوا نحو الأزهر للحصول على دعم كبار العلماء، وليدفعوهم إلى إجبار الوالي على الرجوع عن قراره.

إلا أن الوالي قابل من ساروا إليه بغطرسة وازدراء، فازداد الهياج في المدينة وشمل الأحياء كافة. نادى الأهالي بعزل الوالي، ونصبت المتاريس، وأشهرت الأسلحة المخبأة. وتبيّن أن القاهرة أصبح فيها قادة من العلماء والأعيان، ذاع صيتهم خلال الهبتين السابقتين، يدين لهم الرعايا بالسمع والطاعة. بدأ تنسيق المقاومة على مستوى المدينة. فاستدعى الوالي، لمواجهتها، عدة جماعات من المماليك كانت في المحافظات خارج العاصمة.

اختار محمد علي جانب الشعب، آمرًا جنوده الألبانيين بتجنّب مخالطة المماليك. دعاهم للانتشار بين الرعايا لبثّ خطاب اختاره بعناية: لسنا هنا للتحرش بكم أو لسرقتكم، بل لحمايتكم. وما نستحقّه من أموال نطالب الوالي به ولا نستقطعه من الأهالي.

نزل محمد علي شخصيًّا إلى الشارع، يناقش قادة الساخطين والمتمردين وأصحاب الحوانيت، أنصت لشكواهم ومخاوفهم، ووعدهم بالوقوف معهم. تحدّث بلغة جديدة لم يألفها المصريون من قبل قائد عسكري.

ولم يكتفِ محمد علي بالاستجابة لسخط الأهالي بالكلمات، وإنما دخل إلى الساحة لحمايتهم. عندما واجهت قوات المقاومة بعض فرق المماليك، في ١١ مارس ١٨٠٤، بعث محمد علي بجنوده ليلتفّوا حول قوات المماليك ويتمّوا حصارها ثم أمرهم بسحق المماليك. فكانت معركة انتهت بهروب المماليك بعد أن سقط منهم ٣٥٠ قتيلا.

فقد الوالي مصداقيته، فعزله السلطان واستدعاه إلى إسطنبول. وبدأت المشاورات لاختيار والٍ جديد. تدوّل اسم محمد علي كبديل محتمل من قبل بعض العلماء، إلا أن

محمد علي لم يشجّع الاقتراح واستبعد الفكرة، إذ رأى أن الوضع ما زال يسوده الاضطراب، وأنه لن يتوفّر له القدر الكافي من عناصر الحكم الحقيقي، على الرغم من أنه قد اكتسب تأييد الأهالي. وزيادة في الدهاء السياسي، اقترح محمد علي اسم رجل يتمتع برضاء السلطان ليكون واليا على مصر.

أصبح الهم الأول للوالي الجديد فور تولّيه السلطة، التخلّص من ذلك الذي سانده. فطالب السلطان باستدعاء محمد علي إلى إسطنبول، واستجاب السلطان لطلبه. تظاهر محمد علي بالانصياع للأمر، ولكنّه أذاع الخبر بين الأهالي في التوّ واللحظة. أحاط به العلماء والأعيان ومشايخ الجماعات الحرفية. وكان لهم قائد يتحين الفرصة ليعلن عن نفسه: السيد عمر مكرم، نقيب الأشراف الذي قاوم الاحتلال الفرنسي منذ الساعات الأولى. فهو صاحب هيبة وإرادة لا ينكرهما أحد، إذ كان أحد قادة هبّة مارس ١٨٠٠ وضمن قلة من الوجهاء الذين رفضوا التسوية المقترحة من قبل كليبر.

استجابة لنداء عمر مكرم، تعبأت الأحياء سريعًا. أعلنت القاهرة رفضها لسفر محمد علي. فقد أضحى أهالي القاهرة فاعلا سياسيّا يجب أخذه بعين الاعتبار.

إذ علم الوالي أن سلفه قد فقد منصبه لاستخفافه بهؤلاء الأهالي، قرّر التراجع لبعض الوقت. أبقى على محمد علي في مصر، ولكنه أرسله هو ورجاله لمحاربة البكوات المماليك الهاربين إلى الصعيد. وانتظر، للتحرّك، وصول قوات جديدة وعده بها السلطان.

لم تكد القوات الجديدة تحط رحالها في مصر حتى انفجرت المشاكل مع الأهالي. فكانت هذه القوات من أصول كردية، مشهورة ببسالتها في المعارك، إلا أنها مشهورة أيضًا باندفاعها وصعوبة التنبؤ بتصرفاتها. طالبت فور وصولها بمتأخراتها المالية. ولما كانت الخزائن خاوية، قرّر قادتها أن يحصّلوا مرتباتهم مباشرة من الأهالي، وكانت أول خطوة احتلالهم حيّ مصر القديمة، وطرد السكان من منازلهم.

تأججت الثورة في كل مكان، مع بداية شهر مايو. توقّف العلماء عن إعطاء دروسهم في جامع الأزهر، وأغلقت المتاجر والدكاكين، ونادى دويّ الطبول، بالتمرد في كل أرجاء المدينة، فنصبت المتاريس وأخرجت الأسلحة من مخابئها، واحتلت جميع الميادين.

فور بلوغه الخبر، انطلق محمد علي نحو القاهرة، متخطيًا بدهاء قوات الوالي المتصدّية له، واستقر بقواته في قلب المدينة.

يوم ١٢ مايو اجتمع ٤٠,٠٠٠ رجل حول «دار العدالة»، حيث أطلق قادة التمرّد مطلبين ثوريين: أولًا، ألا تفرض أي ضرائب إلا بعد موافقة كبار العلماء والأعيان. ثانيًا، أن تعسكر القوات التركية خارج المدينة وأن يحظر على أي جندي دخول القاهرة حاملًا سلاحه.

في ١٣ مايو، أعلن قادة التمرّد أمام الجموع المحتشدة عزل الوالي وتنصيب محمد علي بدلًا منه. توجهوا نحو هذا الأخير وأعلنوه بقرارهم، موضّحين أنهم ينتظرون منه الالتزام بمطالبهم. بدأ محمد علي بالقول إنه ليس أهلًا لهذا الشرف، وإن القرار يتعدّى على صلاحيات السلطان. ردّ عمر مكرم بأن ما يهمهم هو رضاء الأهالي. تظاهر محمد علي بالرضوخ، ووعد باحترام مطالب الأهالي وقبل تولي السلطة المعروضة عليه.

إلا أن الوالي رفض الاستسلام. فاستمرت المواجهة قرابة ثلاثة أشهر. احتل آلاف المتظاهرين ميدان الأزبكية، بينما كان آخرون يقومون على حماية المتاريس المنصوبة في كل مكان. ساندهم جنود محمد علي. أرغمت جماعات الأحياء المختلفة قوات الوالي على التراجع شيئًا فشيئا وحاصرتها داخل القلعة. إلا أن تلك القوات استمرت في قذف المدينة من حيث كانت.

التف المتمردون من حولهم، وبادلوهم القذف واحتلوا تل المقطم. رفع مئات من الحرفيين الأشداء، مستعينين بالجمال، المدافع فوق حافة الهضبة. بينما حمل آخرون الأسلحة والذخيرة. وأكمل الملحمة آلاف من السكان اعتنوا بإحضار الطعام والشراب إلى المحاربين كل ليلة.

تجاوزت أحداث الانتفاضة ما كان يرمي إليه محمد علي، إذ لم يكن يرغب في الإسراع بفرض نفسه، وإنما كان يميل إلى إعطاء السلطان فرصة اتخاذ القرار. كذلك بدت من جنوده الألبان إشارات مقلقة تدل على تواطئهم الطبيعي مع ميليشيات الوالي ونفورهم الغريزي من الأهالي. ووصل الأمر ببعضهم إلى حد ترك مواقعهم على المتاريس.

إلا أن الانتفاضة كانت تحت القيادة الفعلية للعلماء والأعيان، وقد أجبر هؤلاء محمد

علي على الوصول بالتحدّي بينهم وبين الوالي إلى أقصى مداه. ولم يوافقوا على رفع الحصار عن القلعة إلا اعتبارًا من ٥ أغسطس، بعد أن قبل السلطان، رسميًّا، مطلب الأهالي وعزل الوالي وأمره بالرجوع إلى إسطنبول وعيّن محمد علي بدلًا منه.

عرفت مصر عندئذ فترة استثنائية في تاريخها، إذ احترم محمد علي ما كان قد تم الاتفاق عليه مع قادة الانتفاضة. واستمر على ذلك ثلاث سنوات. فكان هناك تلاقٍ مؤقت في المصالح، سمح بوضع جديد، شديد السيولة، لم يتوقعه أحد، وتأكدت خلاله شخصيتان أثبتتا أهليتيْهما للتعامل مع الموقف: محمد علي وعمر مكرم.

بقيت سلطة محمد علي هشّة طوال تلك السنوات الثلاث وفي مهب الريح. فالسلطان لم يتقبله إلا مضطرًّا والمؤامرات في إسطنبول لا تتوقف، كما أن البكوات المماليك كانوا قد انسحبوا إلى الصعيد، وأخذوا يعدون العدة للأخذ بالثأر. ومن ناحية أخرى، فقد استتبت سيطرة القوات الإنجليزية على البحر المتوسط، وانتظروا أول فرصة للحصول على موطئ قدم في مصر.

هكذا وجد محمد علي نفسه مجبرا على التصدّي لقوتين كبيرتيْن في نفس الوقت: السلطان ومن معه في الأستانة من ناحية، والإنجليز وأسطولهم في البحر المتوسط من ناحية أخرى.

في ١٨٠٦، تمكّن الإنجليز من إقناع السلطان بإرسال أسطول تدعمه جماعات من المماليك إلى مصر، بغية إرغام محمد علي على التخلّي عن منصبه. ولكن المحاولة فشلت. في ١٨٠٧، انقلب الإنجليز على السلطان إثر تحالفه مع الإمبراطور نابليون، وقرّروا إنزال قواتهم في مصر بهدف احتلال البلاد.

تمكن محمد علي من التصدي لهاتين المحاولتين بفضل التحالف الذي عقده مع عمر مكرم. وكان محمد علي قد احترم الوعد الذي قطعه على نفسه تجاه العلماء والأعيان، بعدم فرض ضرائب جديدة إلا بعد استشارتهم وبموافقتهم.

وكانت لعمر مكرم علاقات وطيدة بأحياء القاهرة كافة وبغيرها من المدن، وأصبح دون جدال «المتحدث الرسمي باسم الشعب». وقد نجح نتيجة لذلك، وبشكل باهر، في تعبئة الأهالي، خاصة سكان المدن، ودفعهم لمواجهة الجيوش التي أرسلت إلى مصر من قبل الأتراك أو الإنجليز أو المماليك. وحقق بذلك انتصارات عديدة، دفع الأهالي

ثمنها مثلما حدث في دمنهور، إذ صمد الأهالي منفردين، لحصار دام شهرين، فرضه عليهم الجيش التركي.

كذلك، نصب سكّان رشيد كمينا للقوات الإنجليزية التي حاولت احتلال مصر وكبدوها هزيمة منكرة (١٧٠ قتيلًا، و٢٥٠ جريحًا، و١٢٠ أسيرًا). كما فعل أهالي مدينة حماد الصغيرة (٤١٦ قتيلًا و٤٠٠ جريح). وعندما تعرّضت القاهرة للتهديد، دعا عمر مكرم الأهالي للتطوّع لحفر الخنادق، وإقامة التحصينات، فضلًا عن التبرّع لشراء المعاول والفئوس والأكياس. من الجدير بالذكر أن المقاومة ضمت هذه المرة جماعات الأقباط والأرمن والشوام واليونانيين.

استعادت جموع الأهالي، في مواجهة الإنجليز، الحماس الذي كانوا قد عرفوه من قبل في مواجهة الفرنسيين، وإن تميّز الحماس، هذه المرة، بإدراك أعمق لوحدتهم، وما يمكن أن يطلق عليه أولى إرهاصات مصريتهم ـ أي مقدّمات الإحساس بهويّة تميّزهم، ليس فقط عن الأوروبيين غير المسلمين، بل أيضًا عن المماليك والأتراك العثمانيين المسلمين، هويّة لا تقتصر على المسلمين منهم، بل تشمل أيضا الجماعات الدينية الأخرى المنتمية للبلاد، وفي مقدمتها الأقباط.

٢ ـ لحظة مجد الصفوة التقليدية

نلخص الموقف..

قبل أن تهز الحملة الفرنسية قواعد السلطة العثمانية ـ المملوكية، كان للأهالي أن يتمرّدوا ضد بعض تصرّفات الوالي أو غيره من أصحاب السلطة. وكانت العادة قد جرت على أن يلجئوا إلى العلماء للتشفع لهم باسم العدالة. ولم يكن لدى الأهالي طريق آخر يسمح لهم بالوصول إلى من بيدهم الأمر. إلا أن الوضع اختلف في أثناء وجود الفرنسيين. إذ حمل الأهالي السلاح ضدهم في أثناء هبّة ١٧٩٨، متغاضين عن رأي كبار العلماء. واصطفوا خلال الهبّة الثانية في ١٨٠٠، إلى جانب القوات العثمانية والمملوكية، ثم منعوها من الاستسلام، وأجبروها على الاستمرار في مقاومة كليبر. تخطّوا بذلك، وبشكل واضح، إطار العلاقات القديمة وما كانت تفرضه من الطاعة التقليدية لأولي الأمر.

١٨٠٤ - ١٨٠٥: انسحب الكفّار، ووجد المحكومون أنفسهم في مواجهة الحكّام التقليديين. إلا أن لديهم أسلحة جديدة: كانت للأحياء قيادة مشتركة، تمتّعت بدعم عسكري من القوات الألبانية، وبالنصائح السياسية لقائد هذه القوات. فكانت مطالب الأحياء هزيمة الجماعات المملوكية، ثم الكردية، وعزل الوالي، وتعيين والٍ جديد وإلزامه بالرجوع إلى علمائهم ووجهائهم فيما يمس الأهالي من قرارات.

تحققت إذن نقلة كيفية في العلاقة بين الحكام والمحكومين. كيف يمكن تعريف هذه النقلة؟

سجّل شهود ما دار من أحداث، جو الإثارة البهيج وروح المبادرة والانضباط والإحساس بالأمل في الأحياء كافة. وبالغ بعض المراقبين وذهبوا إلى حد مقارنة الأجواء التي سادت خلال هبة القاهرة سنة ١٨٠٥ بتلك التي سادت خلال الثورة الفرنسية الكبرى في سنة ١٧٨٩. لن نأخذ هذه المطابقة بمعناها الحرفي، إذ اختلفت الظروف التاريخية كل الاختلاف. حقًّا، لقد أصاب النفوس المصرية تحوّل حثيث. لنحاول أن نحدّد بدقة هذا التحوّل.

بدا واضحا أن الأحياء والجماعات، تلك الكيانات التي كانت حتى ذلك الحين منغلقة على نفسها، تقبّلت أوامر قيادة مركزية على مستوى المدينة. وهو حدث جديد، إذ كان يتصادف أن تنسّق الأحياء بعض مواقفها بشكل عفوي وتلقائي، أما هذه المرة، فقد تشكلت قيادة جماعية خضع لها المشايخ والأهالي كافة وأطاعوا أوامرها. وتبلور من خلال هذا الحدث إحساس ما بالجماعية المدنية، وجد صداه في مدن أخرى غير القاهرة. بزغ شعور بالانتماء إلى مجال أوسع من الحيّ، وتولد عند الأهالي الإحساس بأن هذه الوحدة هي التي أدت إلى الانتصار على الوالي.

وصاحب هذا التضامن المدني انتقال ولاء الأهالي من المماليك إلى صفوة العلماء والأعيان. وهو موقف لم يسبق أن عرفه المصريون من قبل، إذ كان نفوذ هذه الصفوة لا يتجاوز حدّ الوساطة بين الأهالي والأسياد، مع بقاء الأمر تحت طوع الأسياد. إلا أن هذه الصفوة فرضت نفسها، اعتبارًا من ١٨٠٤ كسلطة مضادّة للأسياد، واكتسبت بذلك طابع هيئة شبه حاكمة.

لا يمكن التقليل من أهمية هذا التحوّل على صعيد المجتمع المصري: فلأول مرة،

أعلنت الأحياء ولاءها لهيئة مصرية، هيئة مكونة من رجال يتحدثون بلغتها، ويشاركونها اهتماماتها اليومية. بدلا من الهوّة التي كانت تفصل بين المحكومين والحكّام بفعل الفروق العرقية واللغوية، قامت علاقة ذات طبيعة جديدة، تسمح بالتبادل، والإخاء، والثقة.

نتج عن هذا الوضع الاستثنائي، فراغ نسبي في قمّة السلطة (حيث ما زال السلطان هو الحاكم الأعلى، وإن كان غير قادر على السيطرة على الأوضاع، نظرًا إلى انقسام الفرق العسكرية وضعفها، خاصة أن إحدى هذه الفرق وقفت إلى جانب الأهالي، وإن كان على استحياء). انتهى هذا الفراغ في نهاية ١٨٠٨، بتثبيت سلطة محمد علي. إلا أن ممارسة الصفوة للسلطة المحلية في أثناء الوضع الاستثنائي قد ألهبت العقول، وفتحت أمام الأهالي أفقا غير مألوف من الأمل والسعادة، فسّروه على أنه علامة من السماء، وبركة يعلن الله بها للمؤمنين أن سنوات الذل والشقاء على ظهر هذه الأرض قد لا تكون أبدية.

كان الفاعل الحاسم في هذا الانقلاب، هو صفوة العلماء والتجار ومشايخ الجماعات الحرفية والأحياء، وكانت قدرتها على السيطرة على الأحداث هي التي سمحت لغضب الشارع أن يتحوّل إلى انتفاضة طويلة المدى، حققت الجزء الأكبر من أهدافها. فمن أجّج التمرّد واستمر في توجيهه حتى النصر، ليس محمد علي، بل هي نواة القادة التي بزغت من قلب تلك الصفوة. فهي علمت فضل محمد علي، إلا أنها تمسّكت بالسيطرة على زمام الأمور بل اعترضت عليه عندما لزم الأمر.

وكانت الصفوة قد اكتسبت القدرات الإنسانية والذهنية والعملية التي تؤهلها للقيام بهذا الدور خلال تعاملها مع دواوين الحملة الفرنسية. ثبت أن الخبرة التي خرجت بها كانت ثمينة إلى أقصى حد، إذ كانت تلك الدواوين ـ رغم سيطرة سلطة الاحتلال عليها ـ بالنسبة إلى العلماء والأعيان، دورة تأهيلية على تحمل المسئولية. مما لم يكن ليخطر لهم فيما قبل.

كسر وجود الدواوين محظورًا كان مطلقًا حتى يومهم هذا: إذ كانت شئون الدولة وقفًا على الفئة الحاكمة، وهي غريبة عرقيّا على الأهالي. وكان من حق العلماء والأعيان والمشايخ، وهم من الأهالي، أن يقدموا بعض النصائح إلى الفئة الحاكمة إذا حزبت

الأمور، إلا أن اتخاذ القرار كان حكرا على العثمانيين والمماليك.

كان حضور هؤلاء العلماء والأعيان لاجتماعات الدواوين، أي اشتراكهم في إدارة شئون الدولة ـ حتى ولو بقيت هذه المشاركة تحت السلطة الفرنسية محدودة النطاق ولم تتعدَّ أمورا ثانوية ـ كسرا في العقيدة السائدة القائمة على الشرعية الحصرية والمقدّسة لحكم الأتراك والمماليك.

لذلك وجدت انتفاضة ١٨٠٤ - ١٨٠٥ مجموعة قيادية تحررت شيئا ما من قيود الماضي، واكتسبت من خلال الدواوين بعض الخبرة في شئون التنظيم والإدارة. وإن وجب في هذا المقام، تسجيل استثناء هام: هو أن قائد تلك الانتفاضة، وهو السيد عمر مكرم، لم يشارك في أيٍّ من تلك الدواوين. كانت لديه، رغم ذلك، الملكات والمؤهلات التي مكّنته من قيادة التمرد، ومن محاورة محمد علي، ومطالبته بأن يكون للأهالي حق الرقابة على الهيئة الحاكمة. حتى هذا التاريخ، كان تدخل الصفوة بعديًّا، للتصدي لانحرافات الطبقة الحاكمة. أما الآن، فأرادت أن يكون لها دور رقابي قبلي مستمر ومعترف به. وحصلت على مثل هذا الدور واحتفظت به حتى ١٨٠٨.

افترضت شرعية السلطة فيما قبل أن تكون في يد طبقة غريبة عرقيًا عن الأهالي. من الآن فصاعدا، افترضت هذه الشرعية اتّساع قاعدة السلطة لتتضمن مكوِّنًا مصريًّا أصيلًا. وأعطى قادة الانتفاضة لهذا المطلب صيغة دينية. فلما رفض الوالي أن يستقيل، مستدعيا أن شرعية سلطته مستمدة من تعيين السلطان له، واجهه العلماء بشرعية بديلة تفيد أن للمحكومين أن يقيلوا حكامهم إن خالفوا مبادئ العدالة التي تتضمنها الشريعة الإسلامية.

تعرضت العقيدة الشعبية لرجّة عظيمة حين طرحت الأمور على هذا النحو. ليس لكون هذا الطرح جديدًا تمامًا على الإسلام، فكان قد ساد خلال قرون الإسلام الأولى. إلا أنه كان قد هجر في عالم الإسلام السني، منذ أكثر من خمسمائة عام لصالح طرح آخر، فحواه أن طاعة الحاكم، حتى وإن كان ظالمًا وفاسقا أفضل من الفتنة والفوضى. (فالسلطة لن تناط بحاكم ظالم إلا بإرادة الله. والله هو الذي سيسحب السلطة منه عندما يقرر ذلك).

لم يشكك المتمردون بطرحهم هذا في تحكّم الله المطلق في الأحداث الدنيوية.

ولكنهم جعلوا من الإرادة الشعبية أداة معتمدة من العلي القدير (أراد الله التمرّد فمنح الشعب القدرة على القيام به، فالله هو الذي يفرض بذلك التغيير في طبيعة الحكم).

إلا أن تزعزع العقيدة لم يقتصر على هذا القدر. فلم يعد التدخّل الشعبي الشرعي يكتفي بالاستشهاد بسوابق إسلامية، بل يمكن أن يستشهد بممارسة غريبة عن التراث الإسلامي، وحتى بممارسة مستوحاة من الكفار! فإذا كانت هناك في تاريخ القرون الأولى للإسلام سوابق للاعتراف بشرعية تدخّل شعبي أدى إلى خلع طاغية، فلا توجد سوابق تثبّت التدخل الشعبي كأسلوب رقابة دائمة على السلطة التنفيذية. فهذا اختراع أوروبي حديث يفترض بداية استقلالية المجتمع المدني تجاه الهيئة السياسية، أي أنه اختراع غائب تماما عن التاريخ الإسلامي.

لقد توصّل المصريون إلى اكتشاف تاريخي، وهو أن مفهوم الحكم الذي مارسه الأتراك والمماليك، والذي ساد حتى الآن بصفته الوحيد الممكن، بدا فجأة كأمر غير محتمل، لأنه لم يعد المفهوم الوحيد المتاح، بل تبيّن للأهالي أن هناك مفهومًا آخر أفضل منه.

تبنّت الصفوة هذه البديهية ونشرتها في الأحياء التي سيطرت عليها، بينما كانت الفئة الحاكمة قد فقدت الكثير مما كانت تتمتع به من شرعية دينية ومعنوية. إلا أنها لم تفقد أهليتها للحكم بأمر الله إلا بعدما بدت هذه الفئة في أعين الأهالي أقل قدرة وكفاءة من الكفّار على الصعيدين العسكري والمدني. وهو أيضًا، أمر غير مسبوق، إذ كان الاعتقاد يسود عند الأهالي المسلمين بتفوق عالم الإسلام على غيره في جميع مجالات الحياة.

رأت بعض العقول المصرية أن عليها أن تعترف بأن هناك أنماطا مختلفة للسلطة، قد يكون بعضها أكثر ملاءمة للمدينة الإسلامية من تلك التي عرفوها حتى اليوم. ويعني ذلك أن الله تعالى قرّر أن يتيح للكفار أنماطا من الحكم تحقّق العدالة والاستقرار للأهالي بوسائل تتفوق على ما قدمته لهم الدولة التركية.

وعليه فقد طرح بعض رجال الصفوة أسلوب حكم حديث مستوحى إلى حد ما من «التجربة الأوروبية»، مع إعطائه صياغة دينية فهمها الأهالي، ورضي بها محمد علي، ولم يجد السلطان مفرًّا من قبولها.

نحن بصدد لحظة مَدٍّ ثوري استثنائي ومؤقت، وإن لم تدرك الأطراف المعنية طبيعته.

فعاشت اللحظة كما لو كانت دائمة، كما لو كانت الصيغة الجديدة أمرًا بديهيًّا. لذلك أطلقوا هذا التصريح المذهل في هذا الزمن: «إن خاننا الوالي الجديد، فسوف نعزله مرة أخرى».

لم تكد الموجة أن تنحسر وأن يفقد الشعب اندفاعه، حتى وجدت الصفوة نفسها منزوعة السلاح في مواجهة محمد علي الذي أرغمها على السكوت ليبني نظاما يختلف تمام الاختلاف عما كانت الصفوة قد اتفقت معه عليه.

سنرى في الصفحات التالية، أن الحلم الذي داعب خيال الصفوة للحظة، كان سابقا لعصره. ما كان ليتحقق إلا إذا عبَّر عن مطلب سياسي أكثر إلحاحًا، صادر عن مجتمع مدني مستقل، مدرك لمصالحه وحقوقه، مجتمع مدني لم يكن موجودًا في مصر في أولى سنوات القرن التاسع عشر.

لنستبعد إذن أي قراءة خاطئة للحدث. ولنذكر أن السلطة العثمانية لم تكن موضع رفض، وأن اعتراض الأهالي كان مقتصرا على الصبغة الخاصة التي اتخذتها هذه السلطة في مصر، بينما فقد العسكر شرعيتهم مرتين: عند هزيمتهم على يد الكفّار، ثم بتصرفاتهم غير الأخلاقية مع الأهالي بعد خروج الكفّار.

لم يتغير الوعي الأساسي لأهالي الأحياء، لا على الصعيد الديني ولا على الصعيد الجماعي. ولم يحدث تقدم ملموس في إدراكهم الذاتي. بقي الرجال منساقين وراء اليقين المزدوج بأن الآخرة تتحكم في الحياة الدنيا، وأن القدر يغلف أفعال الإنسان، فالأحداث ليست ناتجة عن إرادة البشر، وإنما عن القرار الإلهي. كما أن استقلالية الفرد لم تحرز تقدما يذكر. حيث بقيت أفعال الرعية تملى عليه كل يوم من قبل شيخه، باسم حيه أو جماعته الحرفية.

لم يدرك المحكومون أنهم يشكلون كيانا جماعيّا مستقلّا، فلا يعيشون رفضهم لطبقة المماليك على أنه مطلب ذاتي مستقل، نابع من ضميرهم ويعبر عن دوافعهم الخاصة، وإنما رأوه تعبيرًا عن أمر إلهي، يهدف إلى إحياء الدولة الإسلامية وإعادتها لحقيقتها الأصلية.

فلم تصبح العلاقة بين الصفوة والأهالي علاقة تعاقدية بين وكيل وموكّل، وإنما بقيت علاقة وصاية من النوع التقليدي. فالصفوة لا تتوقع من الشعب إلهامًا ولا

توجيها. فهي التي توجّهه وتلهمه. ومن هنا الهشاشة القصوى التي تميز بها وضع هذه الصفوة. فلما انحسرت مرحلة المد الثوري، وانسحب الشعب داخل أحيائه، لم تجد الصفوة القوات اللازمة لتواجه بها محمد علي. هذا بينما الوالي الجديد يمهّد لبناء دولة بالمعنى الكامل للكلمة.

ولم تكن لدى الصفوة التقليدية صورة بديلة تواجه بها صورة حكم محمد علي. فهي لم ترَ دورها إلا كهيئة استشارية في إطار حكم الوالي الجديد. أضف إلى ذلك، أن العديد من قادتها قد فقدوا استقلاليتهم بقبولهم للامتيازات القيمة التي منحها لهم محمد علي. وحين فرض الوالي الجديد في غضون عام ١٨٠٨ ضريبة جديدة اعتبرها ضرورية، بينما رفضها الأهالي، انقسمت قيادة الانتفاضة حول مدى ملاءمتها.

تصدّى عمر مكرم لهذه الضريبة بكل قوته، بينما وافق عليها فريق من كبار العلماء. حاول محمد علي أن يثني عمر مكرم عن معارضته، إلا أنه فشل فقرّر نفيه إلى دمياط. تقبّلت الأهالي الحدث بحزن ولكنها توكلت على الله. إذ اختار محمد علي الوقت الملائم لإعلان أن سلطة الوالي لم تعد محل مناقشة، وأن ساعة مجد الصفوة التقليدية قد ولت.

٣ ـ ظهور حاكم فردي من نمط جديد

استبدل محمد علي المشروع الذي حلمت به الصفوة ـ والذي لم يكن لديها القدرة على تحقيقه، لغياب مجتمع مدني يسمح بذلك ـ بمشروع مختلف تمامًا، كان جوهره إقامة دولة مركزية يديرها هو وجماعة اختارها بنفسه. وسيذهب إلى أبعد من كل ما حلمت به الصفوة من حداثة، لكن من خلال مسار يغلّب سيادة الدولة على استقلالية المجتمع.

تطابق مشروعه الذي يرمي إلى التحرّر من هيمنة الباب العالي، مع محاولة الحاكم المملوكي علي بك الكبير خلال القرن الثامن عشر لاستعادة مصر حرية الحركة التي فقدتها منذ دخول العثمانيين. لقد أخفق علي بك في محاولته، إلا أن محمد علي وثق بقدرته على تحقيق ما فشل فيه سلفه، شريطة أن يتمكّن من الحصول على بعض المفاتيح العلمية التي استمدت منها أوروبا قوتها.

إذ كان وجوده في مصر منذ سنة ١٨٠١ قد أتاح له فرصة مراقبة الجيوش الفرنسية

والإنجليزية عن كثب، وفهم أن تفوّقها على جيوش السلطان وجماعات المماليك لم يكن صدفة. أدرك أن كفاءة الأوروبيين الفنية، وخاصة العسكرية، مرجعها مبدآن أساسيان: تكوين ذهني مبنيّ على تغليب المنهج العقلاني، وتنظيم للمجتمع مبنيّ على تقسيم العمل. وهي المفاتيح التي تحتاجها مصر إن طمحت إلى تغيير مصيرها.

إلا أن نقطة البداية الضرورية في مشروعه، هي إرساء أسس نظام سياسي مستقر، يقوم على هيمنة الدولة المطلقة على المجتمع. فكان همّه الأول إنهاء حالة الفوضى وانعدام الأمن والعجز عن التنبؤ بالأحداث.

استخدم ما توفر له من وسائل لسحق كل من تصدّى لمشروعه، الواحد تلو الآخر. بدءا بالمماليك. استفاد من افتقارهم للشعبية، ومن التنافس الذي كان يمزقهم، ومن قدرته على إخفاء نواياه. تمكّن في مارس ١٨١١ من تجميع ٤٧٠ من أهم قادتهم في القلعة، وأمر بذبحهم جميعًا. وبعث بجنوده في نفس الليلة، قبل انتشار الخبر، إلى منازل ٥٠٠ آخرين في القاهرة، فذبحوهم بدورهم، واغتصبوا نساءهم ونهبوا أملاكهم. فلم يجد من بقي منهم إلا أن يختار بين النفي، وبين الطاعة الكاملة لمحمد علي والانضمام إلى الهيكل الإداري الجديد الذي كان يرسيه.

عمل محمد علي، في نفس الوقت، على تحييد صفوة العلماء والأعيان. فقرر إبعاد أو نفي أو كتم صوت الذين أرادوا اتّباع موقف عمر مكرم. أغرى البعض الآخر، وأبرزهم رفاعة رافع الطهطاوي، بالانضمام إلى مشروعه التنويري، فوضعوا مواهبهم في خدمته. أما الغالبية العظمى الباقية، فانخرطت في وظائف التعليم والوعظ التقليدية.

وأخيرًا، عمل محمد علي على أن يعود الأهالي إلى الطاعة التلقائية للحاكم ومن حوله ـ تلك العادة التي كانت قد اضطربت كثيرًا منذ وصول الحملة الفرنسية ـ أي أن يطووا صفحة مناهضة السلطة، بل ويمحوا تلك الصفحة من ذاكرتهم.

المراجع:

ـ لاستعادة المواجهة التاريخية بين المصريين والفرنسيين (موضوع البابين ٤ و٥)، اعتمدنا على الأعمال الفريدة للشاهد المصري الكبير على الحدث «عبد الرحمن الجبرتي»: **تاريخ مدة**

الفرنسيس بمصر، المسطر في ١٧٩٨، خلال الأشهر السبعة الأولى للحملة. المنشور والمترجم من قبل إس. موريه، أو. جي. بري، ليد ١٩٧٥؛ **مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس**، الذي انتهى من كتابته في ١٨٠٢، بعد قليل من مغادرة ما تبقى من فلول الحملة واستعادة السلطة التركية ـ المملوكية. القاهرة ١٩٦١؛ **وعجائب الآثار في التراجم والأخبار** المسطر في ١٨٠٥، بعد قليل من استيلاء محمد علي على السلطة. مترجمًا إلى الفرنسية من قبل شفيق منصور بك، عبد العزيز خليل بك، جبرائيل نقولا خليل بك، إسكندر أمون أفندي. القاهرة ١٩٥٠؛ وفيفان دينون: **رحلة في الدلتا وصعيد مصر**. أي. إف. آ. أو. القاهرة ١٩٨٩.

ـ لتزيد فائدة قراءة هذه المؤلفات، يمكن الرجوع إلى أعمال: هنري لورنس... إلخ: **الحملة المصرية، ١٧٩٨ - ١٨٠١**. أرمان كولان. باريس ١٩٨٩؛ أندريه ريمون: **مصريون وفرنسيون في القاهرة ١٧٩٨-١٨٠١**. أي. إف. آ. أو. القاهرة ١٩٨٨.

ـ لاستعادة لحظات الانتفاضة الفارقة، استعنّا بمؤلفات الجبرتي الأساسية: «**تاريخ مدّة الفرنسيس بمصر**» (١٧٩٨)، و«**مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس**» (١٨٠٢)، و«**عجائب الآثار في التراجم والأخبار**» (١٨٠٥). واستعنا أيضا بأعمال عبد الرحمن الرافعي: «**تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر**». دار المعارف. القاهرة ١٩٨٧؛ وعفاف لطفي السيد ـ مارسو: «**دور العلماء في مصر، خلال بدايات القرن التاسع عشر**». القاهرة ١٩٦٩.

الجزء الثالث

مركزة الدولة وتحديث المجتمع

(١٨٠٥ - ١٨٨٢)

تكوُّن الضمير المصري

الباب السابع

من الاستقلالية تجاه السلطان

إلى التبعية لأوروبا

١ ـ مشروع محمد علي

كان هدف محمد علي الأول أن يجعل من القاهرة مركزًا مستقلًّا عن إسطنبول، ثم تحول مشروعه بعد فترة إلى أن يجعل من القاهرة منافسةً للعاصمة العثمانية. فكان عليه أن يدخل إصلاحات اجتماعية مستوحاة مما رآه من النموذج الأوروبي الذي جاء به بونابرت.

كان هذا العصامي الذي تعلم القراءة بعد أن بلغ الأربعين من عمره، في طريقه إلى إطلاق ثورة ثقافية كبرى، هي في الواقع بدعة في نظر العقيدة الإسلامية. إذ كانت انفتاحا عقليّا لم يرَ مثله من قبل، قوامه الاعتراف بوجود مجال دنيوي مستقل عن إرادة الله، تحكمه قوانين علية يمكن دراستها واستيعابها باللغة البشرية دون اللجوء إلى العلوم السماوية.

لم يكن محمد علي يولي العقائد كثير الاهتمام، وإنما كان مؤمنا بممارسة السلطة المطلقة بهدف التحرّر من قوة القصور الذاتي للمجتمع المصري، فهو غريب على هذا المجتمع ويتفاعل معه في وقت أزمة حادة، تسمح بتغييرات.

سعى الوالي الجديد إلى تحقيق الأهداف التالية: مركَزَة الدولة وإرساء حكم فردي مطلق، يتملك بمقتضاه كافة الأراضي وكافة أدوات الإنتاج ليخدم تقدما اقتصاديّا تهيمن عليه الدولة، وتكوين طبقة حاكمة بيروقراطية مستأنسة، وإنشاء جيش نظامي يكون أداة لبسط نفوذه على مصر وخارجها.

إلا أن أصالة مسعاه تكمن في بناء جهاز دولة في طور التحديث، تناط في إطاره الوظائف الدنيا كافة، المدنية منها والعسكرية، إلى عناصر مصرية خالصة، يتم تجنيدها من الجماعات التقليدية وتؤهل لتحمّل المسئولية الفردية. لتنخرط هذه العناصر في

المجال العام، وتشكّل صفوة مصرية ذات مرجعية علمانية. واكب هذا المسار، بالطبع، تعظيم للهوية المصرية وتأكيد على التعامل باللغة العربية.

لنتابع مصير هذا الرهان الهائل.

٢ ـ التحديث والتوسّع الإقليمي ١٨٠٥ - ١٨٤٠

شهد محمد علي في سعيه لاكتساب أكبر قدر من الاستقلالية تجاه السلطان نجاحا في أول الأمر، تبعه إخفاق، فعرف النصر ثم الهزيمة. وتبيّن في نهاية المسار أن نتيجة هذا الصراع لم تكن بين أيدي الغريمين المسلمين، بل كانت بين أيدي القوى الأوروبية.

إذ بدأت فرنسا بمساعدة محمد علي فنيًّا، لتعود وتتعاون مع إنجلترا على كبح جماحه حينما أصبح قادرًا على توجيه ضربة قاضية للسلطان. فكانت أوروبا راضية عما أصاب الأخير من وهن، إنما رفضت ترك سلطة مصرية فتية تحل محل سلطة عثمانية هرمة. فأوروبا هي التي حددت قواعد اللعبة، وهي التي جنت الثمار في النهاية.

تأثرت هيبة محمد علي، نتيجة إخفاق مغامرته الخارجية. إلا أن احتكاره للسلطة السياسية ومركزية إدارة الدولة، تلك العلامة المميزة لحكمه، لم تتوقف عن الازدياد.

انقسمت علامات السيادة الدينية التي كانت منوطة بالسلطان على مدى قرون بين إسطنبول والقاهرة. بقيَ محمد علي تابعا للسلطان، إلا أن المصريين حوّلوا ولاءهم اليومي من السلطان إلى شخص الوالي الجديد.

استمد شرعيته من مصدرين. الأول هو قدسية الحاكم بأمر الله الذي سلبها من السلطان، والثاني هو تقاليد تأليه فرعون التي كانت قد غفت وإن لم تمحَ، والتي عادت إلى الحياة شيئًا فشيئا.

أرسى محمد علي نظام دولة جديدًا، كان هو على رأسه واحتكر سلطاته كافة. أنشأ مؤسسة عسكرية وإدارة مدنية تحت سيطرته المباشرة، بعد أن سحق المماليك ومن كان معهم. وشكّل في الوقت نفسه صفوة مدنية فكرية، اندمجت في الهيكل الإداري الجديد للدولة. وضع بذلك حدًّا لاستقلالية هيئة العلماء. وأصبحت في يده سلطة اقتصادية مطلقة بعد أن انفرد بملكية وسائل الإنتاج.

أعلن نفسه المالك الأوحد للأراضي الزراعية كافة، ليعيد توزيعها وفقًا لنظام حق

الانتفاع بين فئات مختلفة من الفلاحين، بشرط قيامهم بزراعة المحاصيل التي يحدّدها هو. وألغى نظام الملتزمين لجباية الضرائب، مستبدلًا إياهم بموظفي الدولة. خطّط لتنوع المحاصيل بغية تحقيق اكتفاء اقتصادي ذاتي، مع تكثيف زراعة القطن بهدف تصديره مقابل عملات صعبة خصّصها لشراء معدات عسكرية.

أعلن ملكيته للمؤسسات المنشأة في المدن بمعونة أجنبية، ودعّم فيها مبدأ الاقتصاد الموجّه. بدأ الأمر بطلبات محدّدة للجماعات الحرفية المختلفة مقابل تزويدها بالمواد الأولية. ثم امتد إلى إقامة مصانع (قطن، وحرير) اضطر الحرفيون للعمل بها كعمال بعد أن تركوا (راغبين أو آنفين) ورشهم الحرفية التقليدية.

ثم دخلت الدولة في مرحلة المعامل الكبرى للغزل والنسيج ولإنتاج الأسلحة، حيث بدأ تدريب العمال على التقسيم الفني للعمل في إطار وحدات إنتاجية مركّبة (وإن بقيَ العمل اليدوي المصدر الرئيسي للطاقة الإنتاجية).

واستحثّ محمد علي التكوين السريع لصفوة مدنية وعسكرية تشكّلت من منظور علماني من قبل مستشارين أوروبيين. ومع أن محمد علي احتفظ بوظائف القيادة والإدارة في مختلف الأجهزة للصفوة التركية ـ الشركسية التي ينتمي إليها، إلا أنه حرص على حقن عناصر مصرية في الدرجات الدنيا من الموظفين.

ضمت الصفوة التركية ـ الشركسية مع عائلته والمقربين، من تبقى من طبقة المماليك القديمة الذين أعلنوا ولاءهم، والذين فتح لهم محمد علي آفاقا مهنية جديدة. وجنّد الباشا أولاد مشايخ القرى في وظائف ضباط وموظفي الصف الثاني. وترك للمشايخ اختيار أبناء كل عائلة لضمّهم إلى صفوف المجندين.

واختار محمد علي مجموعات من الشباب أرسلها إلى فرنسا، وألزم كل مبعوث بترجمة المؤلفات التي درسها إلى التركية أو العربية فور عودته إلى مصر. ثم أنشأ فيما بعد مدرسة للترجمة.

انقسم التعليم تدريجيًّا. إذ كان حتى ذلك الوقت حكرا على المؤسسة الدينية، وكانت إدارة المدارس في يد العلماء، وكانت المواد التي تدرس لا تتجاوز الدين وشئونه. ثم أجبر محمد علي المسئولين على إدخال المواد العلمية في البرامج، ووكّل مدرسين ذوي ثقافة علمانية بتدريسها. واكتفى العلماء بعد ذلك بتدريس اللغة العربية والقرآن.

اعتبارًا من عام ١٨٣٠، أنشئت عشرات المدارس الابتدائية، تلتها مدارس عسكرية وعلمية وإدارية.

وأسفرت الجهود التي بذلت لتكوين جيش مصري على النمط الأوروبي، عن بناء قوة عسكرية ذات كفاءة عالية. أعدّها ودرّبها ضباط فرنسيون، بقيادة الكولونيل سيف، وشهرته سليمان باشا، الذي أصبح القائد الأول للجيش المصري بعد اعتناقه للإسلام. تحت إمرة إبراهيم باشا، ابن محمد علي الذي كشف عن كفاءة شديدة في المجال العسكري، تمكّن هذا الجيش من توسيع رقعة الفتوحات في السودان، وجزء من شبه الجزيرة العربية والشام.

فرض محمد علي نفسه كقوة إقليمية، فأجّجت نجاحاته إحساسا بالفخر تخطى حدود مصر وشمل مختلف الأقاليم العربية، الأمر الذي زاد من قلق الباب العالي وبعض البلاد الأوروبية.

حاول محمد علي تهدئة روع السلطان، فأرسل جنوده في حملات عسكرية أرادها الباب العالي. إلا أن الانتصارات المصرية المتتالية، لم تسفر إلا عن زيادة قلق السلطان خاصة أن جيش محمد علي كان قد انتهى به الأمر إلى أن أصبح على مشارف العاصمة العثمانية إسطنبول.

أصبحت مصر قادرة على تغيير علاقة القوى القائمة في شرق البحر الأبيض، وهو وضع بُنِيَ على السيطرة العثمانية واستمر على مدى ثلاثة قرون. فلم يكن هذا التغيير يتّسق مع المصالح البريطانية، إذ بلغت الإمبراطورية العثمانية من العمر أرذله، وتزايد داخلها باطراد النفوذ البريطاني. فتدخلت لندن لحماية السلطة العثمانية وكسر انطلاقة قوة مصرية صاعدة، قد أحيت انتصاراتها العسكرية آمالا متزايدة في الساحة العربية، واصطدم مشروعها لتحقيق استقلال اقتصادي بالإستراتيجية البريطانية التي كانت ترمي إلى فتح أسواق البحر المتوسط لمنتجها الصناعي.

تحرّكت بريطانيا واندفعت لفرض إرادتها على مستقبل المنطقة. واستغلت إغماءة فرنسا التي انشغلت بمشاكلها الداخلية، فتخلت تدريجيًّا عن حمايتها لمصر. أرسلت بريطانيا بأسطولها فأغرق الأسطول المصري في معركة نافارين عام ١٨٢٧. أجبرت لندن محمد علي على العودة إلى تبعيته للسلطة العثمانية، وعلى التخلّي عن قدر كبير من

فتوحاته. وانتهى هذا الصدام في عام ١٨٤١ إلى أن يفقد محمد علي العمود الفقري لنظامه؛ حيث فرضت عليه إنجلترا أن يخفض عدد جنود جيشه من ٢٠٠٠٠٠ إلى ١٨٠٠٠.

وأصيب مشروع محمد علي لتحقيق تنمية اقتصادية مستقلة بنكسة في نفس الوقت، إذ تراجع احتكار الدولة الاقتصادي أمام التوسيع الإجباري لرقعة التبادلات التجارية الذي فرضته أوروبا، بينما نقلت صفوة الحرفيين المصريين إلى إسطنبول. واختصرت ميزانية المدارس إلى ٥٠٪ مما كانت عليه.

رغم ذلك، استتب الحكم الفرداني في مصر. حصل محمد علي عام ١٨٤١ على لقب الحاكم العام، ووالي مصر ليورث لذريته.

٣ ـ التحديث والغزو الأوروبي ١٨٤٠ - ١٨٨٢

لم تعد التبعية للسلطان إلا لفترة وجيزة. إذ أفسحت المجال لتبعية من نوع جديد ـ منزوعة القداسة، ماكرة، أخطبوطية ـ لصالح الرأسمالية الأوروبية. اجتهد ورثة محمد علي في متابعة مشروع تحديث الدولة، مركزين على الاقتصاد والثقافة. ولكنهم فعلوا ذلك في إطار ظروف خرجت تدريجيًّا عن سيطرتهم.

فسرعان ما خنقت المنافسة الأوروبية الصناعة المصرية الوليدة التي كانت تفتقد للمواد الأولية ولوسائل الإنتاج الحديثة. استمرت زراعة القطن المخصص للتصدير في النمو، وإن أضحت أكثر عرضة لمخاطر تقلّبات السوق العالمية.

ثم أصيبت مصر ببلوى جديدة ورهيبة، ألا وهي اقتراض الدولة من القوى الأوروبية. أصبح مشروع حفر قناة السويس بؤرة الفخاخ المالية التي أدّت إلى انهيار أحلام ذرية محمد علي.

أنشأ سعيد، عام ١٨٥٤، بناءً على نصيحة «صديقه فرديناند ديليسبس»، شركة قناة السويس العالمية. لتحوز ملكية الأراضي حول مسار القناة فضلًا عن الامتياز الخيالي بتسخير ما يتراوح بين ٢٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ عامل مصري شهريًّا، لحفر القناة. وهي يد عاملة تتولى الحكومة المصرية تقديمها مجانا، وتلتزم كذلك بنفقات معيشتها كافة.

اختار مشايخ القرى الأفراد المكلّفين بهذه المهمة التي سميت بالسخرة وحرمت

العائلات من جهد ابن أو اثنين في فلاحة قطعة أرضهم. تسبّب هذا التجنيد في إفلاس عشرات الآلاف من العائلات الريفية. وأدت ظروف العمل القاسية في حفر القناة، والأمراض التي تفشت بين العمال، إلى أن «يتساقط الرجال كالذباب».

بدأت الأعمال عام ١٨٥٩، إلا أن أسهم الشركة لم تلقَ النجاح لدى المستثمرين الأوروبيين. رغم الامتيازات التي منحتها الحكومة المصرية، وبالرغم من وعود ديليسبس. فبعد أن بدأ المشروع على أنه سيموّل من المال الأوروبي الخاص اضطرت الدولة المصرية إلى تمويله باللجوء إلى الاقتراض لدى البنوك الأوروبية.

استمر إسماعيل الذي خلف سعيد عام ١٨٦٣ على ذات المنوال.

كان إسماعيل قد أمضى ثلاث سنوات في فرنسا، فلما رجع إلى مصر وخلف سعيد تبنى مشروع القناة بحماس. ورأى فيه رمز «المهمة الحضارية» التي آل على نفسه تحقيقها: وهي ربط مصر بأوروبا. وكذلك أدخل الفرنسية كلغة للبلاط، وأطلق العنان لمشروعات ضخمة ومكلفة واستدان باسم الدولة دون حساب.

كذلك شجّع على إقامة المدارس الأجنبية، وأعطى دفعة جديدة للتعليم العام العلماني. وافتتح مدارس للبنات ومدرستين في مجال التعليم العالي، إحداهما للهندسة والأخرى للطب.

أقيمت المحاكم المختلطة، على أساس القانون الفرنسي، للنظر في القضايا المدنية والتجارية حال كون أحد الأطراف أجنبيًّا. ثم تبعتها تدريجيًّا محاكم علمانية مدنية وتجارية وجنائية في أنحاء البلاد كافة. فلم يترك للمحاكم الشرعية سوى النظر في الأحوال المدنية. ترجم دستور نابليون إلى العربية، فضلًا عن قانون الإجراءات والقانون الجنائي وقانون الحدود. هكذا تشكلت هيئة من القضاة والمحامين من ذوي الخبرة في مشاكل الفكر العلماني والعقلاني، دخل العديد منهم فيما بعد المجال السياسي.

إلا أن مديونية الدولة أصبحت خانقة. لقد اضطر إسماعيل، عام ١٨٦٤، إلى سحب حق تشغيل العمالة بالسخرة من شركة القناة، فأجبر على تعويض قدره ٨٤ مليون فرنك. وللوفاء بهذا الالتزام، احتاج إلى أن يصدر سبعة قروض تدفع على ١٠ سنوات، بشروط ازدادت قسوتها تباعًا.

أرغم إسماعيل، عام ١٨٧٤، على بيع حصة مصر في شركة القناة لبنك روتشيلد

مقابل ١٠٠ مليون فرنك. ثم اضطر إلى ترك ملكية معظم أراضيه للدولة. إلا أن ذلك لم يكفِ أصحاب الديون فأجبروا إسماعيل، عام ١٨٧٦، على أن يعلن إفلاس الدولة. ووضعت مصر تحت الوصاية المالية لبريطانيا التي كلفت من قبل الدائنين بإدارة الدين العام. أعطيت هيئة سيادية مشتركة، مشكَّلة من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والنمسا، صلاحيات الدولة كافة في شئون الاقتصاد والمالية والنقل.

لم تنقضِ ست سنوات، حتى احتلت بريطانيا مصر، بحجة رعاية مصالح تلك الهيئة السيادية المشتركة.

وبذلك اكتملت الدائرة. فقد هدفت سلالة محمد علي إلى التأكيد على عظمة مصر وهيبتها بتحرّرها من الوصاية التركية، والاعتماد على أوروبا للوصول إلى الحداثة، مركزة تارة على القوة العسكرية وتارة على القطاعات الثقافية والاقتصادية. ولكنها هزمت مرتين لتتماهى الحداثة مع شكل جديد من السيطرة الخارجية، لكنها في هذه المرة سيطرة غير إسلامية(********).

(*******) سيبقى السودان مرتبطًا رسميًّا بمصر حتى عام ١٩٥٢. إلا أن هذا الارتباط لم يؤثر على مسار العلاقة بين الحكام والمحكومين في مصر. وعليه لنا ألا نأخذه بعين الاعتبار في إطار عملنا هذا.

الباب الثامن

مجتمع مزدوج

شهد المجتمع المصري تطورا كيفيّا فيما بين حكم محمد علي وحكم إسماعيل.

١ ـ الوضع في الريف

بدأ محمد علي بصفته المالك الوحيد للأراضي الزراعية في توزيعها وفقا لنظام حق الانتفاع.

منح قطع أراضٍ فردية صغيرة لعدد من الفلاحين(********)، فاكتسبوا من جراء ذلك، في بداية الأمر، إحساسًا بالاستقلالية والمسئولية، وإن فرض عليهم قيودا (ضرائب، سخرة، تجنيدًا إجباريًّا)، سرعان ما أنهكت الغالبية العظمى منهم قبل أن تلحق بهم الخراب.

ومنح الأرستقراطية التركية ـ الشركسية (عائلته، كبار الموظفين، وضباط الجيش) إقطاعيات كبيرة(********). تكونت تلك الإقطاعيات، إما من أراضٍ بور تتطلب أن يقوم أصحاب حق الانتفاع بإصلاحها وإعدادها للزراعة، وإما من قرى كاملة لم يعد أصحاب حق الانتفاع بها قادرين على سداد الضرائب المستحقة عليهم.

وكان على أعضاء الأرستقراطية أن يقوموا بسداد الضرائب المستحقة، وسمح لهم، في المقابل، باستغلال الفلاحين كيفما شاءوا وبالحصول على ما سدّدوه أضعافًا مضاعفة.

ثم ظهر نمط وسيط من الملكية(********) ما بين المساحات الزراعية الصغيرة والإقطاعيات الكبيرة، تمثل في فئة اجتماعية مصرية خالصة تضم شيوخ القرى والقبائل البدوية الذين سيتحولون من أعيان تقليديين إلى «عمد» يمثلون الدولة رسميًّا. امتزجت عندئذٍ سلطتهم المدنية الجديدة بسلطتهم الأبوية التقليدية. وشكلوا نواة طبقة من المنتفعين المصريين الأصليين، سيناط بها دور سياسي كبير.

إذ ازدادت قبضة المدينين على سياسة الدولة في عهد إسماعيل، فاختفى تدريجيًّا نظام

حق الانتفاع، وترك المكان لنظام الملكية الخاصة. في عام ١٨٧١، تحول كل من استطاع سداد الضرائب لسنوات ست مقدمًا، من صاحب حق انتفاع إلى مالك للأرض. أصبح الخديو أكبر وأغنى مالك للأراضي في البلاد. إذ امتلك هو وعائلته ١٢٠٠٠٠٠ فدان، يتولى العمل عليها آلاف من الفلاحين دون مقابل وفقًا لنظام السخرة.

تحوّلت الأرستقراطية التركية ـ الشركسية وفئة الأعيان المصريين الجدد نتيجة لهذه السياسة، إلى طبقتين من كبار ومتوسطي ملاك الأراضي. بقيت الأولى غريبة عن عامة الأهالي إذ كانت تتحدث التركية وربما الفرنسية أو الإنجليزية، لا تتكلم العربية إلا قليلًا، وظلّت مرتبطة عضويًّا بالسراي وتمتعت بامتيازات سياسية واقتصادية واسعة. أما طبقة الملاك المصريين فظلّت قريبة من حياة القرى التي نبعت منها، وكانت تتكلم لغة الفلاحين ولها عليهم سلطة معنوية قوية رغم استغلالها لهم. ذلك الذي سيضمن لها دعم الفلاحين في المواجهات التي ستتولد بين الملاك الأجانب والملاك المصريين.

أدّى الانفتاح التدريجي للقرى على السوق، وتحولها من نظام التبادل بالمقايضة إلى نظام التبادل النقدي، والنزيف الذي صحب سحب الأعداد المتزايدة من الفلاحين للتجنيد في الجيش أو السخرة في مهام طويلة المدى، إلى إضعاف الملكيات الصغيرة وتأكيد عدم قدرتها على الصمود، فتفتت وكادت أن تختفي من الوجود.

أصبح من بقيَ من أهالي الريف أجراء أو مستأجرين أو عمال يومية لدى الملاك الجدد. إلا أنهم استمروا رغم ذلك في ممارسة أشكال من التضامن الجماعي، ونماذج من الولاء والتبعية الشخصية تجاه العمد. ستكون لنا عودة إلى تلك المفارقات بين بزوغ ظواهر اجتماعية جديدة وثبات تكوينات وجدانية قديمة.

ازدادت سيطرة العمد على القرى مع ظهور وانتشار الري الدائم، إذ تولوا رقابة توزيع المياه بين الحقول بعد اختفاء التوزيع الطبيعي وفقا لفيضان النيل. مما ضاعف من سلطة العمد في التنظيم القسري لحياة القرى.

أخذ عدد الأيدي العاملة يزداد، بينما كانت فرص العمل تتناقص. وهكذا تكونت من جيل إلى آخر كتلة متزايدة من الفلاحين الذين لا عمل لهم حيث كانوا، فتحولوا إلى عمال التراحيل في الريف، أو عمال نازحين إلى المدن لينضموا إلى طوابير العاطلين والخدم والباعة الجائلين.

٢ ـ الوضع في المدن

تداخلت مع التغيرات التي شهدها المجتمع الريفي، إعادة تشكيل المجتمع المدني الذي تبدى في وجه المدن الجديد.

عزز التغيير التباين القائم من قبل بين مستويات الثراء، وأضاف عنصرين لا سابقة تاريخية لهما: التباين بين الأحياء الحديثة والأحياء التقليدية، وكذلك التباين بين الأحياء المصرية والأحياء الأوروبية.

تبدّت تلك التباينات أكثر ما تبدت في القاهرة، حيث استقر أقطاب السلطة السياسية والاقتصادية، المصرية والأجنبية. فازدادت رقعة المدينة بقدر النصف، وكذلك تكاثر سكانها من ٢٤٠٠٠٠ في عام ١٧٩٨، إلى ٣٥٠٠٠٠ في ١٨٧٢.

ظلت أغلبية ساحقة من السكان (حوالي ٣٠٠٠٠٠ نسمة) في الأحياء التقليدية التي لم يتغير شكلها، ضمّت أكثر من ٢٠٠ جماعة من جماعات الحرفيين والتجار، تتعايش مع بعضها البعض بشكل أو بآخر. كما نجد علماء فقراء ـ طلبة ومعلمين وأئمة وصغار القضاة ـ وجيشًا من البشر الذين اقتلعوا من بيئتهم الطبيعية في الريف، وتحوّلوا إلى باعة جائلين وأيدٍ عاطلة دون مهنة محددة.

بقيت إيقاعات الحياة والعمل في هذه الأحياء إيقاعات عالم راكد، تنكمش حيويّتها، ويتناقص إنتاجها مقارنة بالعالم الجديد، كما تتناقص قيمة ما تنتجه. أصبح التباين صارخًا بين اقتصاد يقوم على عملية إنتاجية رتيبة متكرّرة، واقتصاد يقوم على عملية إنتاجية توسّعيّة متجدّدة. لم تتطور الصناعة التحويلية وتقنيات تقسيم العمل إلّا خارج تلك الأحياء التقليدية، وانفردت بها العمالة الأجنبية.

بقيت المساجد بؤرًا للمؤانسة في كل حيّ، ومقصدا للجوء والراحة، وكذلك للتصدي لهذا التحدي الجديد المتمثّل في تفوق حداثة جاء بها الكفّار. ضمت القاهرة، عام ١٨٧٤، ما يقارب ٨٦٠ مكانا للعبادة، ما بين مساجد وزوايا وأضرحة.

لكن العالم التقليدي الذي حافظ بحرص شديد على معالمه الدينية، فقد شيئا فشيئا معالمه الزمنية والمكانية. رأى من حوله عالمًا غريبًا عليه، يخترقه ما يناهز ١٥٠ كيلومترًا من طرق جديدة، ومن ساحات وشوارع مستقيمة، وفتحت فيه أماكن عامة واسعة،

وظهرت فيه بنايات في غرابة الفنادق الحديثة أو دار الأوبرا.

شيدت أحياء جديدة، ذات تصميمات هندسية مستحدثة، متاخمة لأحياء قديمة أو بدلًا منها، ضمّ بعضها صفوفا من السرايات، تحيط بها الحدائق، يقطنها أعضاء من العائلة الحاكمة ومن الأرستقراطية التركية ـ الشركسية. واختص ملاك الأراضي المصريون ببيوت حديثة وإن كانت أقل فخامة. واستقبلت العمارات الجديدة ذات التصميمات العملية عائلات المقاولين الأوروبيين.

لعل الأمر يتطلب تقديمًا موجزًا لهذه الطبقة الجديدة على الحياة الاجتماعية في مصر، ألا وهي الأجانب غير المسلمين. شكّلوا مجموعتين متميزتين، ضمّت الأولى المواطنين الأوروبيين الذين لن يمكثوا في مصر إلا لسنوات معدودات، إذ أداروا فروعًا لشركات أجنبية أو امتلكوا مؤسسات أنشئت في البلاد للعمل أساسًا في مجالات الاستيراد والتصدير. بينما ضمت المجموعة الثانية تجّارًا ومصرفيين ورجال صناعة أجانب ـ يونانيين، وأرمنًا، ويهودًا، وشوامَّ ـ اعتزموا الاستقرار في مصر وتعلّموا العربية وإن احتفظوا بروابط التضامن العرقي أو الديني. وعرفوا «بالخواجات المتمصرين».

مثلت هذه الفئة الغريبة تاريخيًّا عن النسيج الاجتماعي المصري، الحلقة الأخيرة في عملية الانفتاح الاقتصادي للبلاد. ذلك لأن محمد علي لم يُقِم مشروع تحديث البلاد على طبقة متوسطة وطنية، وإنما بناه على مؤسسات احتكارية تملكها الدولة. فعندما انهارت تلك المؤسسات في عهد إسماعيل، أضحت طبقة المقاولين التي حلّت محلها أوروبية صرفة.

تميّزت الأوساط الاجتماعية الحديثة، بغض النظر عن مستوى ثرائها، عن الأوساط التقليدية بلباسها: استبدلت اللباس الغربي بالقفطان والعباية: بنطلونات وقمصانًا وسترات، ورباط العنق أحيانا، وأضافت غطاء الرأس التركي الخفيف، الطربوش، بدلًا من العمامة الثقيلة. فأظهر الملبس المسافة التي اتسعت بين العالم الحديث والعالم التقليدي.

تطابق الانقسام الاجتماعي مع انقسام قانوني: إذ تقلصت المساحة التي تغطّيها الشريعة الإسلامية واقتصرت على الأحوال الشخصية والمواريث والأوقاف، بينما

اتّسعت مساحات القانون العام والمدني والتجاري والجنائي لتحتوي مفاهيم علمانية تمّت صياغتها في أوروبا.

٣ ـ بزوغ سديم اجتماعي من نمط جديد

وظهرت في صميم الأحياء التقليدية أول مكوّنات فئة اجتماعية من طراز كان مجهولا حتى الآن: فئة تكونت من أفراد حصلوا على تعليم مزدوج، ديني وعلماني معا، أنيطت بهم مسئوليات رسمية (موظفو دولة مدنيون وعسكريون)، أو وظائف حرّة (معلّمون، أساتذة، مهندسون، أطباء، محامون، محاسبون).

لقد شكّل الانتماء إلى المؤسسة الحكومية، فيما قبل، عتبة استحال اجتيازها على الرعايا المصريين. تخطّى محمد علي هذه العتبة خلال إعادة تشكيله للقطاع العام، فأدمج فيه تدريجيًّا عناصر مصرية، وأعطاها وظائف رسمية، مما غيّر من وضع أفرادها الاجتماعي والأدبي تغييرًا جذريًّا.

لم يتحمّل البعض هذه النقلة المعنوية المفاجئة خاصة الذين اقتلعوا من جماعاتهم عنوة، فوضعوا في وظائف مجحفة كمجندين في الجيش أو فعلة في الورش. فكان الاغتراب أقسى في نفوسهم من الفائدة النابعة من تعيينهم الجديد. ثار الآلاف منهم، أو بتروا طرفا من أطرافهم ليتجنبوا هذا الانتقال، وبلغ الأمر ببعضهم إلى تفضيل الموت.

هذا بينما انفصل أبناء المشايخ والأعيان الذين تلقّوا تعليما أعلى عن أهلهم ليبدءوا حياة مهنية مستقلة، وعاشوا هذا الانفصال على أنه ولادة جديدة. ذلك على الرغم من أنهم عيّنوا كموظفين صغار. إلا أنه كان قد تم تعليمهم القراءة والكتابة، كما تم اطّلاعهم على أساسيات فكر علماني، وتمكينهم من تحمّل الالتزامات الشخصية.

تضمنت تلك المسئولية، في المجال العسكري بالذات، التدريب على استخدام السلاح والمشاركة في المعارك، وهي أمور لم تكن لترد على الخاطر في الماضي القريب. تعلّم كل منهم، في هذا الإطار، كيفية تطويع تصرفاته لتحقيق أهداف محدّدة سلفًا، من خلال الانضمام إلى أعمال جماعية، مبنية على السعي إلى تحقيق درجة من الكفاءة، ترتكز على حد أدنى من العقلانية.

بحصولهم على تأهيل علماني وقدر من المسئولية الفردية، خرج هؤلاء المصريون من اللاوجود الشخصي واكتسبوا مساحة فرديّة من الاستقلالية والمبادرة، مثّلت صعودا اجتماعيّا عاد عليهم بالفخر والهيبة.

تم اختيار بعضهم وترشيحهم لمنح دراسية، وتعيينهم في وظائف رسمية. إلا أنهم ظلوا رعايا الوالي، يعاملون بصفتهم ملكيته الشخصية. فعلى سبيل المثال، إن شاء بعض المبعوثين إلى فرنسا مغادرة باريس لزيارة مدن أخرى، طلبوا إذنه. وحين عادوا إلى مصر، قاموا بالأنشطة التي قرّرها الوالي، ومن ضمنها ترجمة المؤلفات التي حدّدها إلى العربية والتركية.

ولكنهم رعايا مفضلون لدى الباشا، ينتمون إلى مشروع التحديث الذي صمّمه، ويتمتعون بإمكانات تعبير وحركة غير متاحة لسائر الرعايا. وأمامهم أفق يبدو مفتوحا، وهم في وضع قابل للتطوّر. فكانوا أول مصريين يطرقون هذا الباب وذلك بفضل محمد علي، فدانوا له بالولاء الكامل.

ثم تخطت عملية ارتقاء العنصر المصري عتبة جديدة في عصر إسماعيل. ذهبت إلى ما بعد التوظيف في قطاع الدولة، واتسعت إلى قطاعات متزايدة من الهيكل الاجتماعي. اتجه العديد من المصريين لشغل المهن الحرة التي تكاثرت بفضل عملية التحديث من: محامين، فنيين، مهندسين، أطباء، أساتذة. بينما صعد آخرون إلى مقام الملكية العقارية، فامتلكوا لأول مرة في تاريخ الرعايا أداة من أدوات السلطة الاقتصادية والاجتماعية.

ولدت بذلك فئة اجتماعية مصرية خرجت من عالم الجماعات التقليدية، لتشكّل نواة صفوة علمانية. تتألف من أفراد يشغلون مراكز عسكرية أو مدنية، يتولون مسئوليات قانونية أو علمية أو تقنية، أو لديهم سلطات اقتصادية مستقلة.

كان الكيان الاجتماعي قد ارتكز حتى الآن على توزيع أفقي بين جماعات تقليدية مغلقة، تدير أمورها ذاتيًّا. تعرض الكيان من الآن فصاعدًا لانشقاق رأسي يفصل بين عالم هذه الجماعات الأزلي، وبين عالم بازغ، يتكون من فاعلين اجتماعيين جدد، يستكشفون آفاق الاستقلالية والمسئولية الشخصية.

لم تضم هذه الفئة في البداية سوى أقلية ضئيلة، لم تتجاوز بضع مئات بالنسبة إلى الجيل الأول، إلا أنهم تكاثروا إلى بضعة آلاف في الجيل التالي. بقيت حساسياتهم

متشبّعة ببيئتهم العائلية، بينما أخذ ذكاؤهم في الانفصام عنها. هكذا انعكست في أذهانهم توتّرات مجتمع مزدوج. وسندرس تلك الظاهرة بالتفصيل فيما بعد.

أما الآن، فلنلخِّص المعطيات الأساسية للتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي بدأته أسرة محمد علي: الإقصاء الوحشي لطبقة المماليك والإضعاف التدريجي للجماعات التقليدية. انفتاح السوق المحلّية على السوق العالمية والاعتماد المتزايد على التبادلات النقدية. تكوّن طبقتين اجتماعيتين متباينتين، بل متنافستين، على أساس الملكية الخاصة للأراضي، إحداهما تركية ـ شركسية والأخرى مصرية. دخول فئة ماليين أجانب (أوروبيين غير مسلمين)، مهيمنين على أهم روافع الاقتصاد الحديث. بزوغ صفوة مثقّفة في طور التحديث (طلبة، أساتذة، موظفين، أعضاء مهن حرة)، حاصلة على تعليم علماني (إضافة إلى التعليم الديني)، ميّزها عن الصفوة التقليدية من العلماء والأعيان.

المراجع:

ـ اعتمدنا لقراءة التحول في الهيكل الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر على كتابات: «علي بركات»: **تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ – ١٩١٤**. دار الثقافة الجديدة. القاهرة ١٩٧٧؛ جبرييل باير: **تأريخ لملكية الأراضي في مصر الحديثة ١٨٠٠ – ١٩٥٠**. مطابع جامعة أوكسفورد. لندن ١٩٦٢؛ جبرييل باير: **الحرف المصرية في العصر الحديث**. الشركة الإسرائيلية الشرقية. القدس ١٩٦٤؛ هيلين آن بي. رفلين: **سياسة محمد علي الزراعية في مصر**. مطابع جامعة هارفارد، كامبريدج ١٩٦١؛ أنور لوقا: **نظرة أوروبية على مصر الزراعية في القرن التاسع عشر**: جون نينيه (١٨١٥ – ١٨٩٥)، في آكت دي كولوك سور ليجيبت أو ديزنوفيم سييكل. مطابع سي.إن. آر. إس. ١٩٨٢.

ـ لتتبع التقلبات السياسية التي واكبت حقبة حكم محمد علي حتى إسماعيل، اعتمدنا، بخلاف مؤلفيْ عبد الرحمن الجبرتي المذكورين أعلاه، على المرجعين الرئيسيين لعبد الرحمن الرافعي: **عصر محمد علي**. دار المعارف. القاهرة ١٩٨٩. **وعصر إسماعيل**. دار المعارف. القاهرة ١٩٨٩. حيث أضفنا إلى هذه المؤلفات، كتاب فولني: **أسفار إلى مصر وسوريا**. باريس ١٧٨٧، والذي أعيدت طباعته ١٩٥٩. **ومذكرات نوبار باشا**، مقدمة وملاحظات ميريت بطرس غالي.

مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٣ . واستفدنا كثيرا من العمل التجميعي لكل من عفاف لطفي السيد ـ مارسو: **مصر تحت حكم محمد علي**. مطابع جامعة كامبريدج ١٩٨٤؛ وجيلبير سينويه: **الفرعون الأخير، محمد علي**. مطابع بيجماليون. باريس ١٩٩٧ .

(*******) من ٣ إلى ٥ أفدنة (الفدان يساوي ٤٢٠٠ م^{٢}).

(*******) أكثر من ٥٠ فدانًا، لكن غالبًا أكثر من بضع مئات، وأحيانًا، بضعة آلاف.

(*******) ما بين ٥ و٥٠ فدانًا في البداية، ستزداد للبعض لتصل إلى عدة مئات من الأفدنة.

الباب التاسع

تمزّق العقيدة

أصبح هناك عالمان. أوّلهما متشبّع بالقيم التقليدية، يواجه بهلع الانتقال إلى حداثة تسوده وتضعفه. وثانيهما في طور التكوين، يحمل معه بذور تلك الحداثة، يختبر من خلالها المراحل الأولية للذاتية الشخصية والمسئولية الفردية.

١ ـ مجتمع تقليدي في حداد

يشكّل العالم التقليدي الغالبية العظمى من المجتمع. وهو يتكوّن من رعايا هائمين بين أبدية ممزّقة وحاضر غامض، يتمسّكون بانتماءاتهم المحلّية، في أحيائهم وقراهم وعشائرهم. ويتوسّلون إلى علمائهم وفقهائهم أن يجدوا معنى لما أصاب عالمهم من اضطراب. بينما يتشبّث هؤلاء بما كانت عليه عقيدة المصريين كافة حتى وقت قريب.

ذهبت غالبية العلماء إلى أن الهيمنة الفكرية والمادّيّة التي أدخلها الكفّار في المحيط الدنيوي ليست إلا لعنة كبرى. فرضت نفسها على القائمين على السلطة في مصر، فاستبدلوا قوانين من وضع البشر بشريعة الله.

لقد استوعبت الأرستقراطية الحاكمة هذا الأمر على أنه ضرورة لا مفر منها، إلا أن العلماء لم يقبلوها إلا بصفتها أحد المعطيات المؤقتة التي وجدت لأن الله أرادها، ولكنه لا يمكن أن يكون قد أرادها إلا لفترة محدّدة.

وعليه يجب على المؤمنين أن ينصاعوا للوضع الجديد، كما ينصاعون لأعمال الله كافة، ولكن دون الاستسلام لفكر الكفّار بأي شكل من الأشكال. فمن ينصع من المؤمنين لهذا الفكر، يخطئ في تفسيره لمعنى الأحداث، إما لأنه باع ضميره للشيطان، وإما لأن مشهد السلطة الدنيوية قد ضلله وأعماه عن أساسيات الدين. يجب على المؤمنين أن يتطلعوا إلى السماء. فما الحياة الدنيا سوى مرور عابر في الطريق إلى الآخرة، حيث تنعقد وتنفرط القضايا الوحيدة ذات البال، قضايا الخلود. وعليهم أن يتمسّكوا بيقين عودة الدولة، إن آجلا أو عاجلا، إلى شريعة الله.

٢ ـ انتهاك فكري أساسي

أما الصفوة العلمانية الناشئة فقد واجهت معضلات ذات طبيعة أخرى.

نجد في صميم التحول الذي انتاب ضمير هذه الصفوة، مفهومًا محوريًّا: الاعتراف بتمزّق جذري بين عالم الروح وعالم الأشياء. يسود الله سيادة مباشرة ومطلقة على عالم الروح، بينما يترك القوانين الزمنية الدنيوية تتحكم في العالم المادي. فلقد أصبح اكتساب العالم المادي لاستقلاليته الوظيفية، أمرًا بديهيًّا غير قابل للإنكار.

إلا أن هذا التمزّق لم تعترف به الصفوة، في بداية الأمر، كأمر مقطوع به في إطار نظرة شاملة متماسكة إلى العالم، وإنما قبلته ضمنيًّا كأمر واقع، في إطار نظرة مشوّشة لعالم ينتظم حول جرح عميق، ستحاول أجيال متعاقبة من المفكّرين تضميده دون جدوى.

بدأ هذا الشرخ في العقيدة الدينية السائدة إثر صدمة ما زالت عالقة بذاكرة الجميع: حملة بونابرت. تمّ تفسير الحدث على أنه أمر إلهي ذو طبيعة استثنائية ـ كارثة وجيزة أثارها الله ليعلن للمؤمنين فشل حكّامهم.

إلا أن الأمر اختلف عندما تولّى محمد علي الحكم، فلم يعد من الممكن عندئذ النظر إلى تحدّي الحداثة على أنه كارثة عابرة. إذ تحوّل الأمر إلى اعتراف الحكّام المسلمين أنفسهم بخضوع الظواهر الطبيعية لقوانين ثابتة، خارجة عن حيّز الإرادة الإلهية، فيمكن فهمها دون الرجوع إلى كلام الله، ومن ثم التسليم بتفوّق الكفّار على المؤمنين في تفسير هذه الظواهر والقدرة على السيطرة عليها.

ويهيّئ انقطاع التواصل بين الشأن السماوي والشأن الدنيوي، الطريق إلى فهم جديد للزمن. فلم يعد من الممكن الاستمرار في اعتبار الزمن سديمًا من اللحظات المتناثرة، تحكمها الإرادة الإلهية. يجب أن تترتب اللحظات ترتيبا أفقيًا، في تسلسل خطّي ما بين الماضي والمستقبل، ما بين السابق والتالي.

يسمح هذا المفهوم للزمن بإدراك الظواهر الدنيوية كعلاقات دائمة بين الأشياء، تحكمها قوانين منطقية ولا تتدخل فيها أي سلطة سامية. فلكي نستوعب مبدأ العلّيّة، يجب أن يقبل العقل التسلسل التاريخي للزمن، أي وقتًا لا يرجع، تسبق فيه الأسباب النتائج، وتؤدي فيه دائما نفس الأسباب إلى نفس النتائج. فعلى هذا المفهوم للزمن يرتكز الأسلوب العلمي، وأفكار التغيير، والتقدّم، والتخطيط.

تنحصر بالطبع هذه الرؤية للزمن في حيّز الأمور المادية. إلا أن هذا الحيّز يشكّل تمزقًا في وجدان المؤمن، انتهاكًا دنسًا لوحدة الوجود، جرحًا لن ينفك عن الاتساع لنرى مدى صدى هذا التمزق في ضمائر المصريين. وقبل ذلك، لنرى مساحة الاستقلالية الذاتية والفردية الناجمة عنه.

الباب العاشر

السمات النفسية الجديدة

١ ـ أول ملامح الضمير الذاتي

تابعنا ظهور هامش بسيط من الاستقلالية الذاتية لدى من أنيطت بهم سلطات ومسئوليات في قلب المجتمع التقليدي: الأسياد والعلماء والأعيان. وأنهم عايشوها على أنها هبة من الله ـ تمكنهم من حسن التقدير وإجادة الاختيار والبتّ ـ وتسمح لهم بالقيام بالمهام التي أوكلوا بها.

ولأن الله يتحكّم فيما هو كائن ويرفع لمن يختار، طرفًا من الحجاب الذي لا يُسبر غوره، أتاح لهم بذلك قدرة ذاتية على اتخاذ القرار والتصرّف، مكّنتهم من المساهمة في الحفاظ على دولة الإسلام. كان ذلك استثناءً من حالة التبعية الذاتية العامة، وتكريسًا لتفوّقهم على سائر المجتمع، بل كان العلامة المميّزة لهذا التفوق.

إلا أننا لم نعد من الآن فصاعدا بصدد امتيازات مشروطة، منحها الله لقلة من المؤمنين تعينهم على إدارة ملك يحكمه هو مباشرة. بل أصبحنا في وضع اتّسعت فيه المساحة الدنيوية التي يمكن لأي شخص أن يكتشف أسرارها إذا سعى إلى ذلك.

لقد تبدى في ملك الله بعد خاص، يسمح في إطاره للظواهر الطبيعية أن تتخطى كونها انعكاسًا لمبادئ سماوية، وأن تكتسب معنى ذاتيًّا، وأن ترتبط ببعضها البعض بقوانين ثابتة، فيستطيع الكائن البشري إدراكها بإعمال عقله ودون اللجوء إلى علم العلماء. والدليل على ذلك أن الكفّار قد سبقوا المسلمين إلى اكتشافه. فأصبح مجالًا يجولون فيه ويصولون، وأرضًا ضمّت لفتوحاتهم.

أنجب هذا الفكر فروعا علمية متعدّدة، أتاحت بدورها التحكّم في الأشياء وفي إدارتها، أي إلى ظهور العديد من التقنيات الصناعية والعسكرية، ذات كفاءة عملية أعلى كيفيًّا من كفاءة المجتمعات التقليدية. ممّا منح المجتمعات الأوروبية تفوّقا فكريًّا وماديًّا هائلا على سائر المجتمعات الأخرى.

كان على المصريين أن يجتهدوا إذا رغبوا في اكتشاف أسرار هذه المعرفة الجديدة، وأن يقبلوا أن يكونوا تلامذة الأوروبيين. لكن التجربة مثلت بالنسبة إلى الأجيال الأولى التي تم تلقينها مبادئ تلك المعارف، قطيعة صريحة، مباغتة، ما بين القديم المألوف والحديث المجهول، عاشها المصريون كمرحلة اغتراب، كوداع لبر الأمان اليقيني، كوَثْبَة مفزعة نحو منفى باطني.

ذلك لأن هذه المرحلة مثّلت انسلاخًا عن عالمهم اللاهوتي الكلّي ـ هذا العالم الذي لم تظهر فيه بعد الضمائر الذاتية بصفتها كيانات مستقلة، قادرة على إدراك موضوعية الحقيقة. فيبدأ الانسلاخ عن العالم الكلّي بوضع حاجز بين الأنا والعالم، بين الذات والموضوع، ممّا يفترض تحوّلا جذريًا للضمير الشخصي، للبنية الحميمية للذكاء، لكيفية التعامل مع الفكر.

إلا أن الدفعة الضرورية لهذا التحوّل لم تأتِ من داخل الضمير الشخصي، كما حدث في المجتمع الأوروبي في عصر النهضة، وإنما فرضتها إرادة خارجية، إرادة الحاكم. فلم تكن لنموذج الذكاء الجديد جذور في تراث أصيل، يتماثل كل شخص معه ويعمل على تغييره في نفس الوقت، إنما كان نموذج ذكاء مستوردًا، غريبًا تمامًا عن تاريخ مصر.

لذلك بدأ استيعاب العلمانية بسوء تفاهم هائل: فلم يتلازم الإدراك العقلاني للأشياء مع عملية تحرّر شخصي ـ أي عملية يقوم بها ضمير حرّ وعقل نقدي، ينتقلان باستمرار من المجهول إلى المعلوم، ثم من المعلوم إلى المجهول. بل واجه المصريون العلمانية كأنها منهج ينبغي قبوله دون نقاش، أو مسلك يجب تقليده... باختصار كأنها حجة قصرية!

إذن تَلَقَّى المصريون هذا المنهج، وما حمله من علم ومعرفة، كما لو كانوا يتلقون العلوم الدينية، ملتزمين بالنص، بل بحفظه عن ظهر قلب.

ماذا حملت تلك المعرفة للضمير المصري الجديد؟ أتت بسلسلة من التمزّقات:

تمزّق بين العالم الروحاني الخاضع للسيادة الإلهية، وبين عالم الأشياء الذي يخضع لقوانين موضوعية. وتمزّق بين الزمن التقليدي الدائري الذي يلتفّ حول الخلود الإلهي، فيتكرّر ولا يتقدّم، ولا يمكن للإرادة البشرية أن تسجل بصمتها فيه، وبين

زمن الحداثة الأفقي الذي يمتدّ في مسار مفتوح من ماضٍ متهشّم إلى مستقبل مجهول يحتمل الشك، ويشجّع على التطلّع، ويدعو إلى العمل من أجل التغيير.

وتمزّق بين عقل يهيمن عليه الإيمان، ولا يهدف إلّا إلى تفسير كلام الله، وبين عقل متحرّر من الالتزام الديني، يسعى إلى فهم ما يدور حوله وإلى فتح مجالات جديدة وتحسين ظروف الحياة الدنيوية.

إذ يتجرّأ الفاعل الاجتماعي الجديد على الخروج عن العالم الموحّد، الحميم، المطمئن، الذي جسّدته بيئته التقليدية، يجد نفسه أمام عالم مزدوج، ممزّق بين قطبين مرجعيّين غريبين عن بعضهما البعض. فيصحو على ضمير يتيم، محروم من الركائز الآمنة التي وفرها له الإسلام حتى الآن.

إن الله عليٌّ قدير، ولكن حضوره لم يعد مهيمنا على كل كبيرة وصغيرة في الحياة اليومية. فلم يعد اسمه يذكر في علوم الهندسة أو الطب، ولا حتى في شئون القضاء الرئيسية. بعد أن كان يذكر في كل مناسبة، أصبح يطفو كعباءة واسعة على عقل المؤمن الممزّق.

اكتسبت الحياة الدنيا كثافة ذاتية لم تعرفها من قبل. فعلى الرغم من أنها بقيت أقل قيمة من الحياة الآخرة، لم تعد كمّا مهملا. اكتسبت أهمية مستقلّة عن المآل الأخير، فأخذت تطالب بتغيير ممكن وبتحسين مرجو، هنا والآن.

فتنت المرجعية الأوروبية التي صاحبت الحداثة والتقدّم والكفاءة، الكثير من الألباب. إلا أنها كانت تعتمد على مبدأ ـ علمنة المعرفة ـ الذي يقلّل من قيمة المراجع الدينية والمعالم التقليدية، التي ارتبط بها عامة الأهالي ارتباطا جذريّا. فهي تولّد في آن واحد الانفتاح الفكري والخجل الدفين، إذ يسعد المرء بالحصول على معرفة ومهارة جديدة، إلا أنه يشعر في الوقت نفسه بالتعاسة، إذ يفقد بعض ما كان يربطه بأجداده، وبالمهانة حين يلحظ نظرة ازدراء أو تعالٍ في عيون الأوروبي.

هكذا أحدثت العلمانية شرخا عميقا بين المسعى العقلاني والممارسة الدينية، شرخا أدّى إلى مأزق ينتشر في ثنايا الضمير كافة. على الرغم من أن العلمانية لا تمسّ الحيّز الروحاني بشكل مباشر، فإنها تنتشر على الصعيد الفكري، لتشمل الأبعاد المادية كافة للحياة، ممّا يضفي على الأوروبي في تعامله اليومي مع المصري، تفوقًا صارخًا. فكيف

يتعايش هذا الشعور عند الشخص المصري، مع إحساسه اليقيني بأنه متفوّق على الأوروبي، بفضل كونه مسلما ومنتميا إلى أمة محمد؟

أخيرًا يجب ألّا يغيب عنّا هذا العنصر الأساسي، وهو أن المجال الروحاني ما زال متشبّعًا بعقيدة القضاء والقدر، حيث الإنسان مسيّر لا مخير. فأين يقع حيّز الحرية البشرية، طالما بقي الفعل البشري مقيّدا بالإرادة الإلهية؟ إذ نجهل معنى أفعالنا عند الله، نقرأ الأحداث كافة من منظور شكّ فظيع.

لذلك لا يجد الضمير الذاتي البازغ مركز ثقل ثابتًا، موقعا يستقرّ فيه، ويزدهر، حتى يجيب عن السؤال: أنا موجود، ولكن من أنا؟ نجد هذا الضمير يسير كالبهلوان على حبل رفيع مشدود، يربط بين ما لم يعد تبعية ذاتية كاملة، وبين ما لم يصبح بعد استقلالية ذاتية كاملة.

٢ ـ أول ملامح الوعي الفردي

هناك المنتفعون من مشروع تحديث الدولة، وهناك ضحاياه.

فلقد انتزع هذا المشروع عددًا كبيرا من الفلاحين ونقلهم بعيدا عن جماعاتهم التقليدية، ولكنه لم يعطهم شعورًا جديدًا بالمسئولية الفردية.

عاش مئات الآلاف من المصريين هذا الانتزاع على أنه مصيبة كبرى. ومن بينهم الذين ضمّوا قسرا إلى الجيش. شوّه الكثيرون منهم أنفسهم ليفقدوا صلاحيتهم للتجنيد، بينما هرب من استطاع، ولجأ سكان قرى بأكملها إلى تلال مجاورة.

حدث فيما بعد، تحت حكم سعيد وإسماعيل، أن أرغم عشرات الآلاف من الشبّان على ترك قراهم، كعمّال سخرة لحفر قناة السويس. لم يكن نظام السخرة جديدًا عليهم، فهو إحدى السمات المميزة لكونهم رعايا، وقد ألفوه منذ قرون. إلا أنه كان يطبّق حتى الآن داخل قراهم، أو في محيطها القريب، في أمور مثل توسيع قنوات الري، أو العمل دون أجر في أرض الملتزم. وكانت تلك المعاملة جزءًا من حياة الجماعة الريفية، لم تكن اقتلاعًا من تلك الحياة. تختلف جذريّا عن الصدمة المروعّة التي أصابتهم من جراء السخرة المؤداة في ظروف نفي غير محتمل. عندئذٍ عاشوا في آن واحد، الانفصال العاطفي والإبعاد الجغرافي والتغريب المناخي ومعدلات عمل مضاعفة من قبل

المقاول الأوروبي. فلم يؤدِّ ذلك إلى تأصيل للمسئولية الفردية، وإنما أدى إلى ضياع عام للمرتكزات الذاتية، ومن ثم إلى الحزن والمرض والموت.

وأخيرًا، سمة ثالثة للانتزاع. أدّى تقنين حق الانتفاع الخاص، ثم حق الملكية الخاصة للأرض، إلى تكوين كتلة متزايدة من الفلاحين المعدمين، المنقطعين عن القرى التي نشئوا فيها. ليتحول بعضهم إلى عمال تراحيل، يتنقلون من قرية إلى أخرى للقيام بأعمال موسمية مقابل أجر هزيل. وليستقر الآخرون في المدن، وينضموا إلى طوابير الباعة الجائلين والحمالين والفعلة والشحاتين. بقوا عاجزين عن الاندماج في نشاط اجتماعي حديث، ومتشبثين بانتماءات قديمة وردود أفعال تقليدية.

ماذا ينقصهم للعبور من بر إلى آخر؟ ينقصهم الحصول على ملكية (أرض أو رأسمال)، أو الانخراط في تعليم علماني ـ وهما الدعامتان الرئيسيتان للعبور إلى الحداثة.

هذا الامتياز مقصور على الصفوة الاجتماعية طور التكوين التي تتبعنا نشأتها: وتتكون في الريف من الملاك الزراعيين الجدد. وفي المدن، من صغار المقاولين (إذ إن كبار المقاولين كلهم من أصل أوروبي)، والموظفين المدنيين أو العسكريين، وأعضاء المهن الحرة.

في الريف، أضاف العديد من العمد، إلى سند ملكيتهم للأرض، سلطة إدارية محلية، منحت لهم رسميًّا من قبل الدولة المركزية، صاحبها استخدام شرعي للقوة الجبرية. وتمكن بعضهم من الحصول على ملكية عدة قرى، فخضع له عدد من صغار العمد، وأصبح بذلك سيدًا جديدًا.

انتقلوا عندئذٍ من مستوى الفردية القديمة الذي ميز الأعيان التقليديين، إلى مستوى من الفردية الحديثة. إذ اتجه نشاطهم نحو تحقيق مكاسب نقدية، (بدلًا من الامتيازات العينية أو الخدمية). وتعلّموا القراءة والكتابة، واكتسبوا حدًّا أدنى من الرصيد العلماني سمح لهم بالاندماج في جهاز الدولة، وبالمشاركة في التبادل على مستوى السوق القومية.

أما الضابط والموظّف المدني والمهندس والمحامي والطبيب، فلم يفصلوا روابطهم مع جماعتهم التقليدية الأصلية، إلا أنهم أخذوا يمارسون جانبا من حياتهم بمعزل عنها. سكنوا بعيدًا عن قراهم أو عشائرهم، وإن ظلوا يعودون إليها بين الحين والحين. ثم

أخذت العلاقات التي كانت تربطهم بجماعاتهم تضعف شيئًا فشيئا، وتركزت اهتماماتهم على عائلاتهم المباشرة.

تغيّر وجه السلطة التقليدية. فكلما بحث الابن عن ملاذ أو نصيحة، أو المباركة عند اختيار الزوجة، أو عند حسم نزاع عائلي، لم يعد يلجأ لشيخ الحرفة أو القبيلة أو القرية، بل رجع إلى الأب الوالد.

إلا أن الأطفال أخذوا يسلكون مسارًا زمنيًّا غير مسار آبائهم. لم يتنصّلوا من روابط الجماعة، ولم ينكروا التكرار الدائم لأدوار الطبيعة ومواسم الحياة. لكنهم بدءوا يتخطّون هذه المعالم، إذ أخذوا يعيشون واقعا انفصل عن الخلود ليخضع للزمن، أقلع من الماضي لينطلق نحو المستقبل، في مجرى مستقيم، تسجّل عليه علامات قابلة للقياس ـ مثل مواعيد يجب احترامها، ومهام محددة يجب أداؤها، ومسئوليات يجب الوفاء بها، وعقوبات يجب تحملها بصفة فردية.

شكّل هذا المسار طريقا إلى الفردية، بمعنى أن المهندس والطبيب والضابط ليسوا قابلين للاستبدال بأعضاء آخرين من قريتهم أو قبيلتهم. بدأ الاعتراف بميزتهم الشخصية ـ رغم أنها ما زالت متشابكة مع انتماءاتهم العائلية والإقليمية. فأصبح من واجب كل منهم، أن يسعى لتحسين مصيره، معنويًّا وماديًّا، وأن لا يكتفي بتأكيد وضعه الأصلي ـ بل أن يستهدف في حياته تغييرًا مرتجى.

ختامًا.. يتعلّم الموظّف أو صاحب المهنة الحرة أو مالك الأرض، أن يعيش حضوره الشخصي في المجتمع، ليتميز عن اللا وجود الشخصي الذي هو نصيب الغالبية العظمى من الرعايا. فلم يعد أفراد الصفوة الجديدة مسيّرين من قبل قوى تتجاوزهم تمامًا، بل خطوا خطواتهم الأولى بصفتهم فاعلين اجتماعيين مسئولين جزئيّا عن مصيرهم. بدءوا يتنفّسون لأنفسهم في المدينة.

يغامرون بالخوض في بحار مجهولة، غير واضحة الحدود، ويواجهون بمعضلات جديدة مع كل خطوة يخطونها. فيجبرون على التعامل مع عالم الأشياء بقوانينه الذاتية، وذلك تحت نظر الله شامل الوجود. ويتعلّمون كيفية استعمال عقل علماني دون أن يشعروا بالأمان الكامل، لأن مفاتيح هذا العقل في أيدي الكفار. ويتطلعون إلى ما أبعد من العشيرة العائلية، مع بقائهم مغروسين في قلبها ومرتاحين للتضامن الدافئ الذي

ينبع منها. فيتعلّمون معايشة الأضداد، في ارتعاش دائم وفي شك وجودي.

ويفتح التردّد بين القديم والجديد، وبين المطلق والنسبي، وبين المكتوب على الجبين والمحتمل، مجال اختيار لا يمكن الفرار منه. يواجه فيه كل فرد ضرورة التفكير والعمل بالاعتماد على قدراته الذاتية. هي إذن بداية مغامرة دنيوية عليه أن يخوضها، فضلًا عن مسار داخلي عليه أن يديره. هي رعشة استقلالية ذاتية ترسم ملامح هوية فردية كامنة.

كان أعضاء هذه الصفوة الجديدة أول مصريين يستكشفون هذا المجال فيتقدّمون على أرض لم يخطُ عليها أحد من قومهم من قبل، يخالجهم إحساس مزدوج بالزهو لكونهم سباقين، وبالخوف من أن يكونوا أصحاب بدع، يثيرهم استكشاف آفاق جديدة، ويزعجهم اكتشاف جوانب مظلمة من ذواتهم، حيث يتربص بهم هذا الإحساس المجهول لديهم حتى الآن: الوحدة.

لم تكن هذه الصفوة تشكل طبقة بعد. فما زالت أقلية في المجتمع، كما أنها تتكون من عناصر مختلطة وغير متجانسة ـ دون مصالح جماعية محددة، ودون وعي يتّفق مع تلك المصالح. إلا أنهم، يتميزون وسط هذا المجتمع بكونهم أول مصريين تحملوا مسئولية شخصية في المدينة.

نحن إذن بصدد صفوة ذات وضع فريد، متميزة وهشّة في نفس الوقت.

كيف يؤثر وضعها هذا على علاقتها بالحاكم؟

٣ ـ علاقة تبعية شخصية تجاه الحاكم

شكّلت الصلة التي ربطت تاريخيًّا الصفوة الجديدة بأسرة محمد علي، علاقة خلقية بالمعنى الأصلي للكلمة. فلقد أشرف محمد علي وعائلته على ولادة هذه الصفوة التي بدأت تعيش حياتها في حالة تبعية شخصية للحاكم.

تختلف إذن خلفية ولادتها عن خلفية ولادة الطبقة الوسطى في أوروبا ما بين القرنين الرابع عشر والثامن عشر. فلقد تزامن ظهور هذه الطبقة مع ثورة تحرّرية انطلقت من بطن المجتمع، أعتق أثناءها الفلاحون أنفسهم من التبعية الإقطاعية، وأنشأ الأفراد البازغون مدنا حرة، ابتكروا فيها نظرة جديدة إلى العالم، مبنية على ازدهار القيم الإنسانية والمواطنية، واخترعوا تدريجيًّا هياكل تحميهم من التسلطية.

أما عملية تكوين الصفوة المصرية الجديدة فقد نبعت من إرادة الحاكم، واتّسمت منذ البداية بالروح التسلّطيّة. وبالإضافة إلى ذلك، فلقد قادها الحاكم بشكل تجريبي دون التنبؤ بعواقبها، ودون تهيئة العقول لتحمّل تبعاتها. أي دون بنية إيديولوجية أو سياسية تساند نموّها.

نقل المصريون المعنيون، كما رأينا، من عالم إلى آخر، دون استشارتهم، بل غصبًا عنهم. ثم تصرّف كل منهم بقدر المستطاع للتكيّف مع العالم الجديد على الصعيدين الفكري والأخلاقي. كان حصولهم على التعليم، ثم الوظيفة العامة، أو الملكية الخاصة، لا يتم إلا بمباركة الحاكم، في الوقت الذي يحدده، ووفقًا للشروط التي تناسبه.

ومما ضاعف من حيرة كل فرد، أن ما كان الحاكم يعطيه باليد اليمنى، يظل عرضة لأن يسحبه، في أي لحظة، بيده اليسرى. كان له أن يعين، كما له أن يقيل، الموظفين في الدرجات الإدارية كافة، كما كان له أن يمنح الأبعديات، أو يسحبها.

علم كل من انضم إلى الصفوة المصرية الجديدة أن مصيره معلّق بنزوة من نزوات الخديو. وعاشوا في ترقّب مستمر لرغباته، وفي إحساس بهشاشة وضعهم حيال تقلبات مزاجه.

تضمّن هذا النمط الجديد من التبعية نزاعًا كامنًا، بين أفراد حصلوا على بداية استقلالية مدنية، وبين حاكم ارتكزت شرعيته على قواعد غير مستقرة، تجمع بين قدسية دينية مهتزة، وأداء دنيوي عشوائي. بذلك اهتزت العلاقة بين المحكومين والحاكم، إذ تخللها عنصر المشروطية.

ظلت تلك العلاقة ثابتة لا تناقش طالما تمتع الحاكم بشرعية قدسية لا تنازع. إلا أن محمد علي قد تسبّب في اهتزاز هذه الصيغة التقليدية للشرعية. حقًّا، قد برر بحجج دينية التعديلات التي أدخلها على الهيكل السياسي والاجتماعي للدولة. وجنّد لهذا الغرض الموارد الشرعية المتاحة كافة. ولكن التغيير الجذري الذي أدخله في المجتمع قد أثار العديد من الأسئلة التي بقيت دون إجابة. فلم يكن لمجهوداته الفقهية أن تتصدى للمعضلة التي تؤرق المؤمنين يوما بعد يوم: كيف يمكن إضفاء شرعية دينية على إعادة تنظيم الدولة وفقًا لقوانين دنيوية مستمدة من الكفار؟

تخطت أسرة محمد علي شروط الإمامة الإسلامية. أصبحت مشرِّعة بدلًا من الله.

فتخلصت من فروض الشريعة في أهم مجالات الأداء السياسي والقضاء. واستَبعَدت هيئة العلماء من دوائر السلطة، وأحاطت نفسها بمستشارين سياسيين واقتصاديين وفنيين أوروبيين. وأدارت ظهرها لنموذج مدينة الرسول الفاضلة، لكي تحاكي المدن التي ابتكرها الكفّار في أوروبا.

خلال الفترة الأولى من حكم محمد علي تعززت شرعيته نتيجة للانتصارات التي حققها على الصعيدين العسكري والسياسي. بعد القضاء على طبقة المماليك وإقامة سلطة مركزية قوية، أعاد محمد علي للمجتمع إحساسًا بالحياة في دولة إسلامية استعادت النظام والأمن بالداخل، وحققت انتصارات مدوّية في الخارج. مما برّر إلى حدّ ما الوجود المتزايد للمستشارين الأوروبيين، وما قابله من تجاهل لصوت العلماء.

كرّست انتصارات محمد علي العسكرية إحساسا عامّا بالفخر، وفسّرت على أنها علامات بركة إلهية. في عبارة أخرى، ساهمت إنجازات محمد علي الدنيوية في تغطية تجاوزاته الدينية. إلا أن هذه الإنجازات بطبيعتها غير ثابتة، بل زائلة. وعندما حلّت الهزائم محل الانتصارات، أصيبت شرعية الحكم بأول صدع.

بعد اختفاء الانتصارات العسكرية، باءت المحاولات التي بذلها إسماعيل لاستعادة عظمة مصر في المجال الاقتصادي والثقافي، بفشل مدوٍّ. أدّت أعمال تجديد المدن الكبرى وحفر قناة السويس وغيرها من المشروعات، إلى ديون خنقت الدولة وتسببت في ارتفاع لا يحتمل للضرائب المفروضة على الرعايا(********).

يضاف إلى ما تقدّم، التواجد الفعلي لمائة وخمسين ألف أجنبي غير مسلم يتبوءون الوظائف الحاكمة في الإدارة والمالية والصناعة وتجارة الجملة ـ متمتعين بحماية قناصل دولهم التي تمنحهم أفضلية على المصريين. وازداد الإحساس بالمهانة عند إعلان إفلاس الدولة من قبل القوى الأوروبية.

وجدت الصفوة المصرية المستحدثة نفسها عندئذ ممزّقة بين اتجاهين متناقضين ـ الأول نابع من علاقة التبعية التي تربطها بالحاكم، والآخر نابع من الاستقلالية الذاتية التي بدأت تكتسبها.

فمن جانب، مال أفرادها لطاعة الحاكم الذي يجب الإذعان له حتى وإن خان قدسية مهمته، إذ إنه الإمام المجسّد لوحدة الجماعة في وجه الكفار، ودرعها الوحيد أمام

الفتنة. ومن جانب آخر، مالوا إلى ممارسة ضغوط متزايدة على الحاكم، للحصول على ضمانات دستورية تحميهم من نزواته، وتفرض عليه اتخاذ موقف أكثر صلابة في مواجهة القوى الأوروبية.

فلم يكن للتبعية العضوية التي واكبت ولادة الصفوة الجديدة، أن تدوم إلى الأبد. حملت منذ البداية تناقضًا كامنًا مع الاستقلالية الذاتية والفردية التي تميّز أعضاءها. سوف يتحوّل هذا التناقض تدريجيًّا تحت ضغط الأحداث، إلى أشكال من الطاعة المشروطة التي تزداد تحفظاتها شيئًا فشيئا، حتى تؤدي في النهاية إلى نزاع سياسي مباشر.

(*******) بالإضافة إلى حالة الفساد المتفشية في الطبقة الحاكمة، ابتداءً بالخديو ذاته. في ١٨٦٧، أصبح إسماعيل أغنى رجل في مصر. فهو أكبر مالك عقارات، وأكبر رجال الصناعة، وأكبر تاجر في البلاد. يمتلك، هو وعائلته، ربع إجمالي الأراضي الزراعية ـ يفلحها، بالتناوب، عشرات الآلاف من الفلاحين وفقًا لنظام السخرة. وهو النظام الذي سيستمر تطبيقه على أراضي الحاكم، حتى بعد إلغائه في موقع القناة.

الباب الحادي عشر

الوجدان المصري

في مواجهة التسلط المالي الأوروبي وعنجهية الطبقة التركية ـ الشركسية، شعرت هذه الصفوة بالاحتياج للتعبير عن عواطفها ـ سخطها وطموحها ـ وإن كانت قد بقيت ممزقة بين ما جبلت عليه من انصياع للسلطة، وبين إحساس جديد بمسئولية غير واضحة الملامح.

ترك الملاك والمقاولون، والضباط والموظفون، والأساتذة والمحامون والمهندسون والأطباء، الشرنقة الجماعية التقليدية، وخطوا خطواتهم الأولى في مجال التفكير العقلاني والتوجّه إلى المستقبل. سعوا أولًا للتواجد مع بعضهم البعض، وللتعارف فيما بينهم. أخذوا يتحسّسون ملامح الحيّز الوجداني الذي يشغلونه معًا.

تجسّدت ظاهرة جديدة من خلال الصحافة التي حلّت فيها تدريجيًّا اللغة العربية محل اللغة التركية، وهي الرأي العام الذي تكوّن من اندماج عشرات الآلاف من الأصوات في شبكة واحدة، أصبحت بدورها المرآة التي أدرك من خلالها حملة هذه الأصوات أن لهم حضورا جماعيّا.

عكس الرأي العام التباين بين المصالح الفئوية لكل شريحة من شرائح الصفوة الجديدة، وأظهر حساسيات إيديولوجية مختلفة، بعضها يميل إلى الأصولية فيركّز على إحياء العقيدة الإسلامية، والبعض الآخر يميل إلى الإصلاح السياسي فيرغب في تأصيل الطبيعة الدستورية للدولة.

إلا أن هذه النقاشات كشفت عن وحدة كامنة عبر الاختلافات كافة، وتواطؤ مباشر بين جميع المنتمين لهذه الصفوة. فبلورت مساحة اجتماعية تجمعهم، عرفوا فيها أنفسهم، وعرفوا بها من قبل الآخرين، مساحة لم تنطوِ على مصالح متجانسة ولا أهداف متماثلة، بل على مجموعة تطلّعات تشابكت حول إحساس واحد، الإحساس بالمصرية.

ظهر الإحساس بالمصرية كحقيقة وجدانية، كحضور اجتماعي في طور التكوين،

كواقع يحاول أن يعبّر عن نفسه في الأدب والفكر. ولكنه أخذ يحتوي على صور من السخط والأمل، من شأنها أن تتطور لتشكل إرادة سياسية.

١ ــ الوجدان المصري يرسم إطاراً جديداً للهوية الجماعية

شعر رفاعة رافع الطهطاوي بظهور هذا الوجدان، وصاغ له مفهومًا جديدًا: مفهوم الوطن. قطع هذا المفهوم مرحلة اختمار في العقول، قبل أن يصبح حيزًا لتأكيد الهوية الجماعية الحديثة، ومبدأ للتعبئة الشعبية.

لنبدأ بتسجيل الانسجام الأولي بين الحيّز الوطني والنسيج الاجتماعي المميّز للصفوة العلمانية. يشير مفهوم الوطن إلى عالم تخيّلي، يتضمّن علاقات عقلانية، مجسّدة زمنيًّا، بين أشخاص يتكشّفون ذاتيتهم وفرديتهم، فيعطي هؤلاء الأشخاص حيزًا جديدًا للتفاعل الاجتماعي. فمن جانب، يتخطى هذا الحيز دائرة الهوية التقليدية الضيقة التي يقتصر فيها الشعور بالانتماء الجماعي على عدد قليل من الأشخاص يعرفون بعضهم البعض معرفة مباشرة، ومن جانب آخر، يبلور هذا الحيّز وجودا أكثر كثافة، وأكثر حسّيّة، من ماهية الأمة الإسلامية. فالأمة في ضمير المؤمنين كيان سام غير مرتبط بحدود زمنية أو مكانية، ومآل دولة الله أن تَجُبَّ العالم أجمع. يظل الحيّز الوطني متشابكا مع العالم التخيّلي الإسلامي، ولكنه يكتسب ثقلًا دنيويًّا وإنسانيًّا مستقلًّا عنه.

يشكّل الوطن كونا ذا معالم ملموسة تاريخيًّا وجغرافيًّا. فيشمل من يتحدثون العربية المصرية، ويشعرون بالانتماء المشترك للأرض التي تحملهم جميعًا، باعتبارها أرض مولد كل منهم. تشكّل عندئذ أرض المولد بؤرة الحقوق والواجبات لكل من ينتمون إليها وتجسّد هوية يسمح نسيجها بتنفّس دنيوي، وابتكار بشري لا تعطيه لها الأمة الإسلامية.

من أهم مميزات الحيّز الوطني، أنه يتّسع للبعد الزمني فيمنح الهوية الجماعية عمقًا جديدًا، هو عمق التاريخ. وتاريخ مصر حافل بالأمجاد التي يمكن للمصريين كافة أن يتبنّوها، أن يشعروا من خلالها بوحدة مصيرهم. ولما كان البعد الزمني يسمح بكشف المراحل التاريخية التي سبقت الفتح الإسلامي، وبخاصة دور الأقباط عبر هذه المراحل، اتّسع مفهوم الوطن ليضم القبط كمصريين على قدم المساواة مع المسلمين.

سمح إذن البعد الوطني بأن يخرج المصريون رأسهم من الأبدية السماوية، وأن يضعوا أقدامهم في الحيّز الدنيوي للعالم. ويمكن في هذا الإطار أن يتضافر الطموح الفردي مع الأماني الجماعية، ويمكن لمن يتأصّل خياله في الماضي أن يخطّط لمشروع مستقبله، ويمكن للفرد أن يضحّي بنفسه في خدمة قضية عامة، وفي نفس الوقت أن يتفانى في تحقيق أهداف شخصية.

سوف تجد الصفوة الجديدة في الهوية الوطنية الروافع اللازمة لدور تاريخي خلاق، يتخطى لأول مرة هدف إعادة الأمور إلى نصابها ويرمي إلى تغيير الأمور تغييرًا جذريًّا.

٢ ـ الوجدان المصري يرسم إطاراً جديداً للشرعية السياسية

سوف يضطر الحاكم نفسه، شيئًا فشيئًا، إلى أن يختار بين التوافق مع الوجدان الوطني وبين فقدان زمام الأمور السياسية. فنحن بصدد ثورة حقيقية. لا أكثر ولا أقل من بزوغ مبدأ جديد لإرساء شرعية السلطة، سوف ينافس المبدأ اللاهوتي، ويتحدّاه، ويخترقه، ليأخذ مكانه في نهاية الأمر.

انتهت بذلك سلالة محمد علي من سداد ثمن خطيئتها التاريخية ـ خطيئة اعتمادها على أوروبا لتحديث مصر وتحريرها من السيطرة العثمانية. فمن ناحية، وقعت فريسة لشباك تبعية مالية واقتصادية من طراز جديد، ومن ناحية أخرى، قوّضت تدريجيًّا قاعدة الشرعية اللاهوتية التي قامت عليها في البداية.

أرادت سلالة محمد علي من الصفوة التي أنجبتها، أن تقوم بالمهام الثانوية في الدولة المصرية الناشئة. إلا أن هذه الصفوة عملت بعد مرور نصف قرن من الزمان، على تأكيد حياة مستقلة، وضمير جماعي متميز. بذلك بدأ المحكومون في الخروج من اللا وجود السياسي، ليجتاحوا الميادين العامة.

ولم تكن هذه الظاهرة مقصورة على مصر، وإنما كانت ظاهرة عالمية. فبعد أن تمخضت عن ظهور قوميات عصر الأنوار في أوروبا، إذا بها تنتشر لتولد العديد من القوميات خارج تلك القارة. مما أدّى إلى ظهور قيادات جديدة متكيّفة معها. مالت بعض هذه القيادات نحو الدكتاتورية، وبعضها الآخر نحو الديمقراطية، ولكنها

تواءمت جميعها مع الواقع الوطني الجديد.

كانت الجنسية الأجنبية للحكام قد اتسقت في الماضي مع حالة التبعية التي اتسم بها المحكومون، إذ كرّست استبعاد هؤلاء عن محيط السلطة الذي كان حكرًا على الأجانب. اختلف الأمر جذريًّا بعد ظهور الكتلة الوطنية. فأصبح الحكّام يواجهون محكومين يتميزون بضمير ذاتي، يدفعهم للتجمّع في الميادين العامة، للمطالبة بحقوق جديدة.

فأصبح من الصعب على الحكّام أن يظلوا غرباء عرقيًّا وثقافيًّا عن المحكومين. وتأكّدت شيئا فشيئا ضرورة أن يتحدث الحكام لغة المحكومين ليقيموا حوارًا مباشرًا معهم. وبذلك اكتسب المحكومون قدرة على التأثير على الدائرة السياسية، أي رافعة للضغط على الحاكم.

ممّا ولّد معضلة تاريخية: لن تكون هذه الرافعة فعّالة إلا إذا شكّل المحكومون جبهة متّحدة في مواجهة الحاكم. كان حتى الآن العامل الموحّد لضمير المحكومين هو إمامهم، أي الحاكم نفسه، معتمدًا على شرعيته اللاهوتية. فكيف لهم أن يتّحدوا ضدّه؟ تبلور حلّ هذه المعضلة في ظهور قيادة منافسة ذات شرعية جديدة.

إذ أخذت شرعية الخديو تضمحل بالتدريج، فسحت المجال لظهور الزعيم، وهو قائد نابع من صفوف الكتلة الوطنية ويعبّر عن أمانيها. هكذا أدّت أزمة الشرعية اللاهوتية للحاكم إلى بروز وجه جديد ينازعه السلطة من منطلق شرعية وطنية.

المراجع:

ـ لتحليل التمزّق الذي أصاب العقيدة التقليدية (موضوع الأبواب ٩ و١٠) اعتمدنا على مؤلف رفاعة رافع الطهطاوي الرئيسي: **تخليص الإبريز في تلخيص باريز**، المنشور ١٨٣٤ – ١٨٣٥ بعد إقامة دامت خمس سنوات في باريس. القاهرة ١٩٠٥. كما استفدنا من المؤلفات باللغة الإنجليزية لبرنارد لويس: **الاكتشاف الإسلامي لأوروبا**. ويندل ونيكولسون. لندن ١٩٨٢. روفائيل باتاي: **العقل العربي**. أولاد شارلز سكريبنر. نيويورك ١٩٨٣. تيموثي ميتشل: **استعمار مصر**. مطابع جامعة كامبريدج ١٩٨٨. ومؤلفات بالفرنسية لبيير نورا: **حاضر، وطن، ذاكرة**. جاليمار، باريس ٢٠١١. مارسيل جوشيه: **عالم منزوع القدسية، تاريخ**

الدين السياسي. جاليمار، باريس ١٩٨٥. جي. آي. فون جرونيباوم: **شخصية الإسلام الثقافية**. جاليمار، باريس ١٩٧٣. وجان ـ بول شارنييه: **علم الاجتماع الديني والإسلام**. سندباد، باريس ١٩٧٧.

ـ حول إشكالية بزوغ الفرد، راجعنا: كامي بيروبي: **معرفة الفردية في القرون الوسطى**. بوف. باريس ١٩٦٤. آهارون جي. جوريفتش: **ولادة الفرد في أوروبا القرون الوسطى**. لو سوي. باريس ١٩٧٧. جوزيان آتويل: **الفردية، استمرارية وتحورات**. بوف. باريس ١٩٨٨. أبرام كاردينر: **الفرد في مجتمعه**. جاليمار. باريس ١٩٦٩. نوربير إلياس: **مجتمع الأفراد**. فايار باريس ١٩٩١. آلان رينو: **عصر الفرد**. جاليمار. باريس ١٩٨٩. وختاما وقفنا على ملاحظات عديدة من خلال أعمال جاك بيرك وأنور عبد الملك السابق الإشارة إليها.

ـ حول بروز الوجدان المصري بصفته مساحة جديدة تكشف الهوية الجماعية، اعتمدنا على مؤلف رفاعة رافع الطهطاوي: **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية**، المنشور عام ١٨٦٩. القاهرة ١٩١٢. فضلًا عن مؤلفات باللغة الإنجليزية لكل من: شارلز ويندل: **تطور الصورة الوطنية المصرية**. مطابع جامعة كاليفورنيا. بركلي ١٩٧٢. جي. إم. أحمد: **الأصول الفكرية للوطنية المصرية**. مطابع جامعة أوكسفورد. لندن ١٩٦٠. ناداف صفران: **مصر تبحث عن جماعة سياسية**. مطابع جامعة هارفارد. كامبريدج ١٩٦١، جورج أنطونيوس: **الصحوة العربية**. مكتبة لبنان. بيروت ١٩٦٩. كما استفدنا من قراءة مؤلف مارسيل ديتيين: **الهوية الوطنية، لغز**. فوليو/ تاريخ جاليمار. باريس ٢٠٠٠.

الباب الثاني عشر

أزمة شرعية الحكم

١ ـ مشهد سياسي مستحدث

اضطر الخديو(********) إسماعيل إزاء التواجد الأوروبي في قلب الهيكل الاقتصادي والسياسي للدولة، إلى السماح بنشر صحافة بدأت تحت رقابة السلطة، ثم تحررت تدريجيًّا من نير هذه الرقابة.

كان من مصلحة الدائنين الأجانب، أن يسمح الحاكم بحد أدنى من الشفافية للتيارات التي تجتاح الرأي العام المصري. كما كان من المفيد للخديو، أن يظهر للرأي العام الأوروبي، بأنه يعمل وفقًا لقواعد دولة متحضّرة. ثم إنه اكتشف إمكانية تحويل الضغط الذي تمارسه عليه الصفوة المصرية من خلال الصحافة، إلى أداة تساعده في مقاومته لضغوط القوى الأوروبية، ورفضه لبعض مطالب الأرستقراطية التركية ـ الشركسية.

فمن ناحية، ازداد تشدّد القوى الأوروبية فيما يخص إدارة الدين المصري، كما ازداد قلقها تجاه سلوك إسماعيل الأرعن. ومن ناحية أخرى، أخذت الأرستقراطية تشعر بقلق متزايد تجاهه، إذ كان سريع الاستياء، وغريب الأطوار، ممّا صعَّب التنبؤ بردود أفعاله. هذا بينما امتلكت فيه الأرستقراطية أكبر الملكيات العقارية وشغلت أهم وظائف الإدارة وسيطرت على رتب القيادة في الجيش، وأصبحت لها مصالح تدافع عنها، ورغبة في أن تشارك بشكل مباشر في اتخاذ القرار السياسي.

كيف كان موقف الأطراف المختلفة التي شكلت الكيان الوطني؟

شكّل كبار الملاك حلقة الوصل بين الريف والعاصمة. فتمتعوا بسلطة مطلقة على الفلاحين ـ سلطة تنبع من التقاليد، وإن كانت قد أخذت تكتسب تدريجيًّا شرعية حديثة ـ بينما شغلوا مواقع ذات نفوذ في إدارة الدولة. كوّنوا بذلك مركز ثقل المجتمع المصري قيد التكوين.

بقيَ عليهم أن يكتشفوا الحيّز السياسي لنفوذهم، وأن يدعموه بتأكيد واعٍ لمصالحهم ـ في مواجهة الخديو الذي ما انفك يطاردهم، مطالبًا إياهم بسداد دين قوميّ لا يرون مسئوليتهم في اقتراضه، ومن جانب آخر، في مواجهة الأرستقراطية التركية ـ الشركسية التي حالت بينهم وبين المواقع السيادية. وهكذا أصبح كبار الملاك العقاريين الجناح الأكثر نفوذًا والأكثر محافظة في الكتلة الوطنية.

شكّل ضباط الجيش كيانًا منفصلًا. كان معظم الضباط أبناء عمد ومشايخ. شغلوا بذلك موقعًا مفصليًّا حساسًا ما بين الريف التقليدي، حيث احتفظوا بأصولهم وولائهم، وبين مصر جديدة في طريقها إلى الحداثة، بما لزم من انفتاح على الفكر العقلاني، والكفاءة الفنية، ونمط قيادة يحاكي النمط الأوروبي.

مالوا بحكم تكوينهم العسكري إلى ممارسة المسئولية والقيادة، إلا أن الحضور الأوروبي السائد وقف كإهانة سافرة لكبريائهم، كما أن المراكز العليا في الجيش ظلت محتكرة من قبل الضباط الأتراك ـ الشراكسة الذين سدّوا عليهم الطريق لأي موقع قيادي، فولّدوا لديهم نزعة متزايدة للتمرّد.

أما المكوّن المثقف للكتلة الوطنية فقد تشكل من الأساتذة والموظفين المدنيّين والمهن الحرة، فضلًا عن فئة جريئة من العلماء ابتعدت عن المواقف المتحجّرة التي دام عليها غالبيتهم، وأخذت تتساءل عن دور الدين في بناء الواقع الجديد.

نجد في صفوف هؤلاء المثقفين قادة التيارات الرئيسية التي بلورت الوجدان الوطني: رفاعة رافع الطهطاوي للنزعة الليبرالية الدستورية، وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده للإصلاح الديني.

ابتداءً من ١٨٦٦، أخذ الرأي العام يستوعب تدريجيًّا جميع التيارات، على اختلاف حساسياتها السياسية وميولها العقائدية، وجمّعها حول محور واحد: محور الكرامة. كرامة مصر (فيما يتعلق بصدّ الضغوط الأوروبية)، وكرامة المصريين (فيما يتعلق بانتزاع حقوق دستورية وإصلاح سياسي من الخديو).

٢ ـ تحدّي الرأي العام للحاكم

اتخذ الخديو، عام ١٨٦٦، مبادرة لم يسبق لها مثيل، شكّل مجلس شورى النواب.

انتخب هذا المجلس على مبدأ الاقتراع الانتقائي غير المباشر الذي استبعد الموظفين المدنيين وضباط الجيش، فتكوّن من العمد والمشايخ أي من ملّاك الأراضي. أمل الخديو بذلك أن يحاصر التيار الوطني دون كثير جهد وأن يجعل من المجلس أداة سياسية مطيعة، وورقة رابحة في مفاوضاته مع الأوروبيين.

إلا أن الملاك العقاريين تقدّموا بشكاوى حقيقية. إذ أراد الخديو فرض ضرائب جديدة لدفع فوائد دين متعاظم، لا ناقة لهم فيه ولا جمل، وطالبوا بوضع حدود لمصروفاته الكمالية، والحصول على ضمانات للمستقبل. انتهوا إلى المطالبة بأن يكون لهم الحق في مراقبة ميزانية الدولة. وبذلك خرجوا من مطالبهم الخاصة، ليرتفعوا إلى مستوى الصالح العام.

أقلقت هذه التطورات الدائنين الأوروبيين، ولكنّها أسعدت الرأي العام الذي تابع باهتمام متزايد مناقشات المجلس، ثم شرع في التدخّل فيها مباشرة، مشجعًا النواب على دوام المطالبة بالمزيد من الحقوق. وتشكّلت تحالفات بين مختلف التوجّهات السياسية داخل المجلس وخارجه، وكان بعضها رسميًّا والبعض الآخر سريًّا.

تبع المجلس الأول مجلس ثانٍ، انتخب عام ١٨٧٠، ثم مجلس ثالث في عام ١٨٧٦. وعرف هذا الأخير تسارعًا مباغتًا للأحداث. إذ فرض الأنجلو ـ فرنسيون، بعد بلوغ الدين مبالغ هائلة، إجراء عميق الأثر: أعطوا لأنفسهم الحق في مراقبة مالية الدولة بشكل مباشر، ففرضوا على الخديو تعيين وزيرين أوروبيين، لهما حق الاعتراض على كل المصاريف. وفي أعقاب ذلك، تم تسريح ٢٥٠٠ ضابط مصري من الجيش بحجة ضغط نفقات الدولة.

انفجر الغضب الشعبي عبر الصحافة، وتكوّنت جمعيات سرية في صفوف الضباط والمثقفين. وتمت اتصالات بين هؤلاء وبين نوّاب وتجّار وعلماء أزهريين. أخذ الرأي العام يعي بشكل أوضح وجوده وقوته.

انتشرت هذه الموجة الغاضبة شيئًا فشيئا خارج المدن، لتصل إلى الريف والمجتمع التقليدي. انضوى نفر من كبار مشايخ الأزهر بفضل تأثير المصلح الكبير جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده، تحت الراية الوطنية المصرية، مضيفين إليها دعمًا دينيًّا، أدى إلى تعبئة أوساط شعبية كانت من قبل مقيدة.

وتسارعت الأحداث في ١٨٧٩.

وقّع ممثلون عن تيارات الحركة الوطنية كافة على برنامج للنهضة المصرية، عرف باسم اللائحة الوطنية. اعتبر النواب أنهم يشكّلون جمعية وطنية، أي برلمانًا حقيقيًّا. فتحوّلوا من كيان استشاري إلى كيان تشريعي. بذلك وضعوا حدّا لسلطة الخديو المطلقة، ممّا تضمن أن يصبح الوزراء مسئولين أمامهم، وليس أمامه. وطالبوا بإنهاء السيادة الأنجلو ـ فرنسية على الشئون المالية للبلاد، وبأن يستبدل وزيران مصريان بالوزيرَيْن الأوروبيَيْن.

بعد أن وقّع شيخ الأزهر والبطريرك القبطي وكبير حاخامات الجالية اليهودية، على اللائحة الوطنية، رضخ الخديو لضغط الرأي العام ودعا القناصل العموميين الأوروبيين ليعلنهم بنيته تشكيل وزارة مصرية صرفة. ردّ وزير المالية الأوروبي بإعلان حالة إفلاس البلاد، ممّا صعد سخط الرأي العام لدرجة الغليان.

قدّمت الحكومة، يوم ٢ يونية، مشروع دستور تعترف من خلاله للنواب بكونهم «ممثلين للوطن المصري» ويعطي المجلس صلاحية إصدار القوانين.

جاء رد الأنجلو ـ فرنسيون، سريعا وحاسما: حصلوا في ٢٥ يناير على قرار من السلطان العثماني، بصفته صاحب الولاية على الخديو، بإقالة إسماعيل وتولية ابنه توفيق السلطة.

بادر توفيق بإلغاء القرارات كافة التي صدرت منذ إعلان اللائحة الوطنية والمشروع الدستوري، استعاد السلطة الخديوية المطلقة. وإن لم تعد تلك السلطة في الواقع سوى سلطة ميئوس منها، إذ أخذت تفقد شرعيتها في نظر الوطنيين.

المراجع:

ـ لتحليل تصاعد المطالب الوطنية المصرية حتى ثورة عرابي، (موضوع الأبواب ١٢، ١٣ و١٤)، اعتمدنا على مؤلفات عبد الرحمن الرافعي: **الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي**. دار المعارف. القاهرة ١٩٨٣؛ محمود الخفيف: **أحمد عرابي، الزعيم المفترى عليه**. جزءان. دار الهلال. القاهرة ١٩٧١؛ عبد العظيم رمضان: **المعنى الاجتماعي لثورة عرابي**، في آكت دو كولوك إنترناسيونال سور ليجيبت أو ديزنوفيم سييكل. إكس آن بروفانس يونية ١٩٧٩. مطابع سي.

إن. آر. إس. باريس ١٩٨٢.

(*******) لقب الخديو منحه الباب العالي لإسماعيل سنة ١٨٦٧ مع حق توريثه لأكبر أبنائه الذكور.

الباب الثالث عشر

١٨٧٩ - ١٨٨٢

الخديو والزعيم

أو المواجهة بين شرعيتيْن

زاد وصول الخديو الجديد إلى السلطة من حدة الفوضى في البلاد خلال السنوات الثلاث التالية إذ تعاقبت علامات ضعفه. كان عليه أن يقاوم الرأي العام ويحافظ على ما تبقى له من سلطة، بينما كانت الكتلة الوطنية تفتتح مرحلة جديدة من التعبئة. كانت حركتها قد اتخذت شكل التجمعات العامة والمناقشات البرلمانية، ولكنها عرفت بعد إزاحة إسماعيل شكلًا جديدًا للتعبير عن نفسها، ألا وهو التمرّد المسلح. انتقلت المبادرة من المثقفين والنواب إلى الضباط المصريّين.

ولد «حزب عسكري» سري تحت قيادة أحد هؤلاء الضباط، أحمد عرابي. وبلور هذا الحزب الرابطة التي جمعت بين قائده وبين رفاقه. فلم تقم هذه الرابطة على ثقة تعطى طواعية وتسحب بالمثل، وإنما بدأت بالاحترام الذي كنّه الضباط المصريين لشخصية أحمد عرابي، ثم توطّدت بولاء على النمط التقليدي. فأدّى كل من الرفاق قسما بولاء غير مشروط للقائد، وبأن ينفذ أوامره وإن دفع حياته ثمنا لذلك.

كان أول عمل قام به «حزب عرابي»، في أول فبراير ١٨٨١، هو مطالبة الخديو بعزل وزير الدفاع الشركسي، وزيادة عدد قوات الجيش المصري، وانتخاب مجلس يكون الوزراء مسئولين أمامه.

تقدّم عرابي، واثنان من زملائه، بهذه المطالب إلى الخديو مباشرة، فرأى الخديو في ذلك تحدّيا سافرا وأمر بالقبض عليهم وتقديمهم لمحكمة عسكرية. ثارت فرقة من الجيش بالقاهرة في ذات الليلة، وأطلقت سراح المعتقلين وحملتهم على الأعناق وطافت بهم في الشوارع. فكانت هزيمة للخديو ذات ثلاثة أبعاد: إذ اضطر للعفو عن الضباط الثلاثة وعمن ساندوهم من زملائهم، كما أجبر على عزل وزير الدفاع وتعيين الشاعر

الكبير، صديق عرابي «محمود سامي البارودي»، مكانه. لقي عرابي عندئذ تأييدا شعبيّا واسعا، بالإضافة إلى دعم قوي من قبل طبقة الأعيان الريفيين التي كان ينتمي إليها، والتي كانت تطالب بانتخاب مجلس للنواب بسلطات تشريعية حقيقية.

إلا أن الخديو الذي اضطر إلى التراجع أمام عرابي، انتظر حتى بدا له أنه قادر على استعادة المبادرة فأصدر أمرا في ٩ سبتمبر بنقل حامية موالية لعرابي خارج العاصمة، واستبدالها بحامية تحت إمرة ضباط شراكسة.

رفضت الحامية تنفيذ الأمر، ونظّم عرابي انتشارا لم يسبق له مثيل لبعض قوات الجيش المصري داخل العاصمة. وقادها بنفسه وبكامل سلاحها عبر مختلف أحياء القاهرة تحت هتاف الجماهير، حتى بلغ قصر عابدين حيث كان الخديو. خرج الخديو لعتابهم. فتقدم نحوه ثلاثون ضابطًا تحت قيادة عرابي شخصيًّا، مشهرين سيوفهم، مطالبين هذه المرة بإقالة الوزارة كلها وبانتخاب مجلس للنواب. اضطر الخديو، بعد مماطلة، إلى الموافقة على مطالبهم.

وجدير بالذكر أن عرابي خاطب الخديو باللغة العربية وليس بالتركية.

منذ تلك اللحظة، أصبح عرابي لسان حال الوطن المصري، أي الزعيم. عمّت السعادة أرجاء البلاد كافة. تنادى الناس في الشوارع دون سابق معرفة، ساروا يهنئون بعضهم البعض، مدركين أنهم يعيشون لحظة لم تكن لتخطر على بالهم بالأمس، وأن ما أنجزوه تم «دون إراقة نقطة دم».

كان الابتهاج عامّا، شمل مصر جميعها من مسلمين وأقباط ويهود، وكذلك الجماعات «المتمصرة»، وحتى بعض العناصر الشركسية.

دعا الحزب الوطني حديث التكوين، الذي ضمّ أعضاء من صفوة المفكرين، في بيان نشره في ديسمبر ١٨٨١، إلى توافق مثالي بين عناصر المجتمع كافة. أكد البيان مبدأ الحكم الذاتي المصري تحت النظام الثلاثي المكوّن من السيادة العثمانية، والولاية الخديوية وهيئة تشريعية منتخبة. وزاد على ذلك الاعتراف بحق الأنجلو ـ فرنسيين في استعادة ما أقرضوه لمصر، على أن يتم ذلك في إطار من احترام مصر ومن فيها، على أن تستعيد مصر سيادتها فور سداد الدين.

كان المشروع محملا بأمانٍ لا يمكن التوفيق بينها، وإن كان ينبض بتطلع حقيقي:

الحنين لعالم يسمو فوق الأضداد، ولحياة دنيا هي صدى لوعود الآخرة. وكانت هناك رغبة عارمة في تصديق وعود عصر جديد، تتشابك فيه الشرعيتان اللتان تتجاذبان المصريين من الآن فصاعدًا: الشرعية اللاهوتية التي مثّلها الخديو وسادت منذ قديم الزمن، والشرعية الوطنية الجديدة التي مثّلها عرابي.

بدا لفترة وكأن الأحداث تستجيب لهذا الأمل، إذ كلّف الخديو سامي البارودي برئاسة الوزارة، وتولى عرابي وزارة الدفاع. فوجد عرابي نفسه على رأس الحركة الوطنية وفي قلب الجهاز الحكومي في نفس الوقت. بذلك أصبحت السلطة، فعلًا وعملًا، منقسمة بينه وبين الخديو. أما طبقة الأتراك الشراكسة، فواجهت تسارعا للأحداث لم تتوقعه ووجدت نفسها في مهب الريح، فأخذت توجّه نداءات استغاثة إلى القناصل الأجانب.

انتُخب مجلس شورى النواب بالاقتراع الانتقائي الذي أعطى الأغلبية للأعيان الريفيين من عمد ومشايخ يسددون الضرائب ويجيدون القراءة والكتابة، كما كان الحال بالنسبة إلى المجالس السابقة. ورغم ذلك اعتبرت دعوته للانعقاد انتصارا حاسما للحركة الوطنية، صاحبتها احتفالات شعبية ضخمة وصاخبة.

تضمّن الدستور الذي أقره المجلس عقب تشكيله، النقاط الرئيسية التي شملها مشروع ٢ يونية ١٨٧٩، وفي مقدّمتها المادة الخاصة بمراقبة الميزانية من قبل ممثلي الشعب. وهي المادة التي دفعت الأنجلو ـ فرنسيين إلى إجبار إسماعيل على التنحّي عن الحكم. بذلك بدأ العدّ التنازلي لاحتلال البلاد من قبل القوات البريطانية.

لقد وجدت الحكومة نفسها، في نهاية شهر مارس، بعد فض الدورة البرلمانية، وحدها في مواجهة ائتلاف أعدائها، من قوى خارجية وداخلية. حاولت مجموعة من الضباط الأتراك الشراكسة اغتيال عرابي. كشفت المؤامرة، وأصدرت محكمة عسكرية حكمًا على أربعين من هؤلاء الضباط بالطرد من صفوف الجيش والحياة العسكرية مع النفي مدى الحياة إلى السودان دون مرتب. إلا أن الخديو قرّر، بدفع من القناصل الأوروبيين، تخفيف الحكم إلى نفي حرّ، مع استعادة كل الضباط لرتبهم ورواتبهم.

دعت الحكومة إلى عقد جلسة استثنائية للمجلس. إذ رفض الخديو هذه الدعوة، واجتمع المجلس بشكل غير شرعي، حيث تحدث البعض علنًا عن إمكانية خلع

الخديو الجديد كما خلع أبوه من قبل. ظهرت الأساطيل الإنجليزية والفرنسية بالقرب من الإسكندرية، وطالب قنصلا البلدين، في ٢٥ مايو، باستقالة الحكومة. رفضت الحكومة الطلب، فقرّر الخديو إقالتها.

تلا ذلك أسابيع من التوتر تزايدت حدته مع مرور الوقت. تتابعت المظاهرات الجماهيرية لمساندة عرابي، وتحول بعضها إلى استفزازات عنيفة ضد الأوروبيين. فشهد شهر يونية مغادرة عشرات الآلاف منهم لمصر عن طريق البحر.

اتّسعت مشاهد التضامن مع عرابي في الريف إلى تشكيل جماعات مسلحة تستعد للتصدي لإنزال بريطاني محتمل على أرض مصر، وللعديد من الهبّات الفلاحية، صاحبها احتلال لأراضٍ مع طرد ملاكها.

فتصاعدت ضغوط القناصل، ومطالبتهم بتأكيد سلامة مواطنيهم.

أدّت هذه التطورات إلى أن يتباعد عدد متزايد من النوّاب عن الحزب العسكري، إذ اعتبروا أن الهبّات الفلاحية قد تخطت حدود المقبول. أعلنت إنجلترا عندئذ أن حزب عرابي ينشر مناخا ثوريًا يشل حركة الخديو ويعرّض المصالح الأوروبية للخطر.

قذف الأسطول البريطاني، يوم ١١ يولية مدينة الإسكندرية بوابل من القنابل، دفعت الأهالي إلى الهجرة نحو الجنوب. أعلن قائد القوات البريطانية التي هبطت على المدينة، أنه يتدخل بناء على طلب الخديو لوضع حدّ للفوضى.

تمترس عرابي مع قواته بجوار مدينة كفر الدوار لتنعقد جمعية عمومية تضم ٤٠٠ من الوطنيين ـ نوابًا وأعيانًا وموظفين ومشايخ وتجارًا ـ تدعو إلى تعبئة وطنية حوله.

أرسلت المدن، التي أشعلها خطاب عرابي، متطوعين وأموالًا ومؤنًا وحيوانات الجر. إلا أن ذلك كان بعيدا كل البعد عن رأب الصدع الهائل بين القوات النظامية لكل من الجيشيْن المصري والبريطاني.

وقعت المواجهة الفاصلة يوم ١٣ سبتمبر عند التل الكبير. هاجم الإنجليز ليلًا بقوات أكبر من القوات المصرية، وتسليح أفضل، وتسلسل قيادي أعلى كفاءة، تاركين لعرابي وأنصاره الخيار بين مقاومة يائسة والاستسلام.

اختاروا إنهاء الثورة وطلبوا العفو من الخديو، على غرار أحمد عرابي نفسه الذي سلّم

سلاحه لقائد القوات البريطانية. وتبعتهم بقية القوات العسكرية.

دخلت القوات البريطانية القاهرة يوم ١٥، ثم نظمت عرضا بالموسيقى العسكرية، يوم ٣٠، تحت أعين أهالٍ تمزقت قلوبهم، إذ كانوا يحيّون منذ أقل من سنة، في نفس الشوارع، قوات عرابي وهي تواجه الخديو بتحدّيها المبهر.

حمل استسلام عرابي أثرًا معنويًّا وسياسيًّا شديد العمق، إذ أعطى الهزيمة صورة استسلام طوعي تحمّله هو بشكل رمزي، فلم تنكسر الهبّة الوطنية فحسب، بل توطّد الإحساس بأن الوطن لا حول له ولا قوة في مواجهة أوروبا، وعلى وجه الخصوص بريطانيا العظمى، سلطة الاحتلال الجديدة.

الباب الرابع عشر

مبادرة الزعيم ومساندة الشعب

لنعد إلى طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين عشية الاحتلال البريطاني.

عجز الخديو، الذي فقد الكثير من شرعيته القدسية، عن أن يكتسب شرعية وطنية حديثة، وانتقلت هذه الشرعية إلى الزعيم عرابي تحت الضغوط المتضافرة لثلاثة فواعل اجتماعية جديدة.

ـ الصفوة المثقّفة، بتكوينها المزدوج، العنصر العلماني (موظفين ومهن حرة) والعنصر الديني الإصلاحي. وكان العنصران يلتقيان في المقاهي، وأحيانا في الميادين العامة ويتحاوران في الصحف. تشكّل هذه الصفوة العنصر المدني الأكثر حيوية، والحافظ لأمانة «الضمير المصري». وتأثيرها الفكري كبير، وإن كان وزنها السياسي لا يزال ضعيفا.

ـ حزب الأعيان المصريّين (المكون بشكل أساسي من ملاك الأراضي) الذي أخذ يعي قوته ومصالحه من خلال تجربة الجمعية الاستشارية، ثم مجلس شورى النواب. مثّل همزة الوصل بين الريف (حيث تتركز معظم قوى الإنتاج)، والمدينة (حيث تدور معظم الحياة السياسية)، وبين الفكر الليبرالي والثقافة التقليدية. ونزعته السائدة قانونية، دستورية، تدرّجية.

ـ حزب العسكريّين المصريّين، من أصول ريفية، بدأ بكونه الذراع المسلّحة للأعيان، ثم تحوّل تدريجيًّا إلى قائد للشعب الثائر. وينتمي إلى عالمين في ذات الوقت: فهو منفتح على العقلانية الحديثة، مع احتفاظه بولائه للتقاليد، ويتأرجح بين النزعة الانقلابية وبين احترام القانون. أرسى لأول مرة، وإن كان لفترة وجيزة، بتقلّد أحمد عرابي لمسئوليات حكومية، اتصالا بين الحركة الوطنية وقلب السلطة.

لم يتم الالتقاء حول الزعيم بشكل متناسق، وإنما انتشر في دوائر اتسعت شيئا فشيئا. اعترف به فور ظهوره المجتمع المدني الذي يسعى إلى الحداثة، وساند بحماس مبادراته

كافة. ثم استجابت الأحياء المدنية التقليدية لندائه، واختلفت قوة هذا الارتباط وفقًا لميول العلماء في كل حيّ. تبع الريف الحركة، لكن وفقًا لتوقيت خاص ودوافع محددة. أدركت القرى تفكّك النظام العام وسمعت النداء الآتي من المدن، فاستجابت له وكانت هذه الاستجابة في بعض الأحيان عنيفة، غير قانونية، استهدفت ملاك الأراضي من الأتراك ـ الشراكسة، بل السلطات المحلية. تجاوزت حركتهم أحيانا الإطار الوطني، فأعلنت انتماءها لعقيدة دينية تنادي بالعودة لكلّية الإسلام المفقودة استجابة لدعوة «مهدي» أو «إمام ملهم».

كان المضمون الإيديولوجي لخطاب عرابي مزدوجا، يمزج بين اللهجة العلمانية والنداء الديني، يدعو إلى الدفاع عن الوطن وإلى الجهاد الإسلامي. ويستدعي نوعا مختلطا من الشرعية، ليست تقليدية، ولكنها ليست كاملة الحداثة، ترسم ملامح وجه جديد للحكم، حيث يتحرّك الزعيم وفقًا لعقلانية حديثة، تتبع معايير فكرية لا دينية، ولكنها تبقى تحت رعاية البركة الإلهية.

فكيف كانت العلاقة بين الحركة الوطنية وزعيمها؟

كان للزعيم، طوال مرحلة الغليان الثوري، دور المحرّك للأحداث، وذلك من البداية حتى النهاية. كان مصدر جميع المبادرات. اجتمع الأفراد وتكتّلوا، وتحرّك الشعب استجابة لنداء الزعيم. ثم استسلم الشعب حين ألقى الزعيم سلاحه. انفجر التمرّد ثم خمد، بفعل الزعيم.

شكّلت شخصية الزعيم، وكلمته، وأفعاله، كيان الحركة الوطنية. لم يشعر المصريون بانتمائهم لتلك الحركة، إلا بفضل تماهيهم مع الزعيم. استنسخوا بذلك، على مستوى الوطن المصري، العلاقة التي تربط أعضاء الجماعة التقليدية بشيخهم.

لم يتلقَّ الزعيم تفويضا من الشعب بشرعيته (على عكس ما تردَّد حينذاك في خطب سياسية تحاكي مفاهيم أوروبية)، وإنما جاءت هذه الشرعية من كونه الأب الروحي للجماعة الوطنية.

نجد في العلاقة بين الزعيم والشعب، البعد الدنيوي، المحايث، لقدسية شيخ الجماعة التقليدية، في مواجهة البعد السامي، الرأسي، لقدسية الخديو بصفته حاكمًا بأمر الله.

نحن نواجه إذن استنساخ هيكل الجماعة الأبوي على مستوى الوطن كله، ولكن

الاستنساخ غير متطابق تطابقا تامًّا. فهناك اختلاف أساسي بين العائلة الريفية، أو القبيلة، وبين الوطن. اكتسب أبناء الوطن هامشا من المسئولية الذاتية والفردية، ولّد بدوره حضورا جماعيّا فعّالا. فأصبح لديهم تخيّل لما يجب عمله لصالحهم ولحماية الوطن.

إلا أنهم كانوا يفتقدون الوعي بالدور الذي يمكن أن يلعبه كل منهم لتحقيق هذا الهدف. فلم تكن لديهم سبل خاصة لترجمة تطلعاتهم الناشئة إلى واقع جديد. كانت استقلاليتهم قوة كامنة، ومشروعا باطنيّا. أتاح لهم الزعيم أن يعيشوا معا، من خلاله، ما لم يستطيعوا أن يعيشوه بدونه.

لذلك لم يدرك المحكومون أنهم يشكّلون أصل الحدث التاريخي الذي يعيشونه. لم يدركوا أنهم هم الذين أتاحوا ظهور الزعيم ليجسّد صورة جديدة للعلاقة بينهم وبين الحاكم، فلم يتخيّلوا الحدث كواقع صدر عنهم. تصوّروا ظهور الزعيم كأنه واقع مستقل عن إرادتهم، معطى موضوعي من وحي الحدث ـ أي، في نهاية الأمر، من وحي الله.

الجزء الرابع

ظهور المجتمع القومي، وتعلّم الديمقراطية

(١٨٨٢ - ١٩٥٢)

ولادة الوعي الذاتي

الباب الخامس عشر

مصر تحت الاحتلال

أُلغيَ دستور ١٨٨٢، وتولى القنصل العام البريطاني حكم البلاد.

أعيد ترتيب الشئون المالية لإعطاء الأولوية لسداد الدين. استأثر صندوق الدين بأفضلية على إيرادات أكثر المحافظات ثراءً، واقتسمت سائر مصروفات الدولة ما تبقى. توسّع رأس المال الأوروبي نتيجة لاسترجاعه ديونه المتأخرة وفوائدها في استثمارات ومضاربات جديدة. وسرعان ما سيطر على تسويق القطن والإقراض العقاري وأهم المنشآت المحلية.

شجّعت السلطات البريطانية زراعة القطن، وحثت الأوروبيّين على الاستثمار في مجالي الإقراض العقاري والصناعات التكميلية لمحصول القطن، بينما استأثرت بريطانيا بتصنيع ذلك المحصول.

جنى كبار ملاك الأراضي ـ بفرعيهم التركي ـ الشركسي، والمصري ـ أرباحا طائلة من الوضع المستجدّ. واستعاد الأفراد أمنهم واستقرارهم المالي نتيجة لترشيد السياسة الضرائبية والتنمية السريعة لشبكات الريّ، والزخم العام للمعاملات التجارية.

نتج عن ذلك ظهور اتجاهين متعارضين لدى كبار الملاك. فهم، من جانب، ميّالون للمحتل من منظور مصلحتهم الاقتصادية، ومن جانب آخر، حانقون عليه لاستبعاده إياهم من القرار السياسي. إلا أن هذا التعارض بقيَ كامنا إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

وانقسم رجال الأعمال إلى طبقتين متباينتين: البنوك والشركات الكبرى الأوروبية الممثلة في فروع قائمة في القاهرة والإسكندرية من جانب، ومن جانب آخر طبقة المقاولين المتوسطين، المشكّلة من أعضاء الجاليات اليهودية والشامية والأرمنية واليونانية الإيطالية المستقرة في مصر بشكل دائم، وإن ظلت في أغلبها غريبة عن النسيج الوطني.

واتّسعت دائرة الطبقة الوسطى الصغيرة المصرية (الطلاب والموظفين وأصحاب المهن الحرة)، استجابة لضرورة شغل أعداد متزايدة من المناصب غير القيادية بالإدارات الحكومية والمرافق العامة. فانفصل أفراد هذه الطبقة شيئا فشيئا عن الشرنقة الجماعية التقليديّة، بعد انتظامهم في سنوات الدراسة، واجتيازهم اختبارات التعيين، وحصولهم على دورات التدريب المهني. فلقد دخلوا المحيط الحديث للحياة الاجتماعية، ولكنهم لم يشغلوا مناصب قيادية ولم يجنوا إلا ازدراء الأسياد الأجانب.

أخيرًا ظهرت البذور الأولى للبروليتاريا التي احتفظت مع ذلك بروابط وثيقة مع قواعدها الريفية.

أخذت الأوساط المالية تسيطر على قطاعات متزايدة من الاقتصاد، وتدخلها في دوامة المضاربة. فلم تتوقف بذلك عن إرباك الإيقاع التقليدي للحياة الريفية، وإهلاك الجماعات الفلاحية، وزيادة الهجرة الريفية التي دفعت إلى المدن برصيد متزايد من العمالة غير المدرّبة أو المؤهلة.

أخذت أشكال التضامن التقليدي تضمحل في الطبقات الشعبية، فازداد عدد الأفراد الذين فقدوا عون جماعاتهم وتحولوا إلى أيتام اجتماعيًّا وأذلاء جماعيًّا، يعيشون كل يوم مفارقة كونهم أكثر استقلالية على الصعيد الشخصي، ولكنهم في نفس الوقت، أكثر هشاشة وأقل قدرة على حماية أنفسهم.

تمركزت السلطة السياسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حول قطبين: القطب السائد، وهو القنصل العام البريطاني تدعمه القوات المسلحة البريطانية، ويحيط به مستشاروه وكبار الموظفين البريطانيين المسيطرين على الوزارات والإدارات الهامة. والقطب التابع، أي الخديو، الذي اعتمد على مجلس وزراء ومجلس شورى منتخب وفقًا للاقتراع الانتقائي ولكنه لا يملك سوى سلطة استشارية. مثّل هذا المجلس مصالح كبار الملاك، وإن ضم عددا من المثقفين والسياسيين الذين شاركوا في «لحظة عرابي»، ومالوا بعد الهزيمة إلى التعاون مع المحتل. أصبح المجلس، في إطار الحياة السياسية المحدودة التي سمح بها الاحتلال، مسرحا لتلمّس سبل الإصلاحات الممكنة. اقترب بعض أعضاء المجلس من الخديو، في محاولة للحد من سلطة المستعمر، بينما تعاون البعض الآخر مع القنصل العام في محاولة لكبح جماح حكم الخديو.

عكست الصحافة الصراعات السياسية الدائرة ـ بخاصة من خلال نشرة تعكس إلى حد كبير رأى القنصل العام، ونشرة أخرى أقرب إلى الخديو، فضلًا عن نشرة ثالثة تطرح آراء وطنية أكثر جذرية.

انتشر التعليم الحديث، بفضل دعم شخصيات مثقفة ولجان خاصة وإرساليات دينية. فنحصي في عام ١٨٩٧، ١٨٠٠٠٠ مكان لطلبة المدارس الخاصة، مقابل ١١٠٠٠ قامت الدولة بتمويلها.

افتتحت أول جامعة وطنية بفضل جهد العديد من الشخصيات الخاصة، وبتمويل مصدره دعوة عامة للتبرّع. فتحت أبوابها عام ١٩٠٨، واستقبلت ٧٥٤ من الطلبة، من بينهم ٣١ فتاة.

وتأكّد خلال هذه الحقبة في المحيط الفكري تياران أساسيّان.

تيار واصل الالتزام بالخطاب الدينيّ، واستمر في تقويم الأمور بإرجاعها إلى الحقائق الأصلية للإسلام، وإن انفتح بعض الشيء على نقاش حول الموقف الواجب اتخاذه تجاه الحداثة الأوروبية. وتيار آخر تبنى خطابا ليبراليّا يدعو لبناء دولة مصرية علمانية.

تصدى محمد عبده للعلماء الذين تمسّكوا بتقاليد ترفض أي تغيير، ودعا إلى أن يتحرّر الدين مما أضيف إليه من خرافات في عصور ولت، وإلى أن تنعشه عقلانية معتدلة تسعى إلى تحسين ظروف المعيشة في الحياة الدنيا. ودعا إلى أن يعيد كل جيل قراءة القرآن والتمعّن في معانيه الخالدة. وقال إن المجهود العقلاني يفيد في هذا المسعى أكثر من إجماع العلماء. لذا دعا إلى تشجيع التفكير العلمي، فلا يضعف هذا التفكير إيمان المؤمن، بل على العكس، سوف يقوّيه.

وجد محمد عبده نوعا من الانتظام في عالم الظواهر الطبيعية، يسفر عن صلات سببيّة بين الأشياء، يمكن استكشافها بالمنطق والدراسة. ترك بذلك مفهوم الإرادة الإلهية التعسّفي الذي يفتقد أي قدر من العقلانية، وهو المفهوم الذي تمسك به التيّار الديني التقليدي. وفقا لمحمد عبده، فإن الله تعالى، بعد أن خلق العالم، استمر في الهيمنة عليه، إلا أنه اختار أن يفرض عليه قوانين دائمة، يستطيع العقل الإنساني استنباطها. لذلك يسير الوحي والعلم جنبًا إلى جنب، فيأتي الوحي بالحقيقة من السماء بينما يؤكد العلماء

هذه الحقيقة بالدراسة والملاحظة على سطح الأرض.

بذلك انتقل مؤشر الفكر الديني شيئا ما، من التكّهن حول الأفعال الإلهية، إلى الاهتمام بالشئون البشرية. حظيت الحياة الدنيا باهتمام جديد، وبدأت الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية للدين تمثل حجر الزاوية لحياة أفضل على الأرض.

أمّا أحمد لطفي السيد فمثّل تيار حداثة أكثر جذرية، دعا إلى علمانية صريحة. وقال إن الدين يبقى أساس الضمير الشخصي والرابط الأخلاقي للمجتمع، وإن لزم أن يكفّ عن تنظيم الحياة السياسية. ركّز لطفي السيد تفكيره، دون تردد، في الشأن الدنيوي. طالب بوطن مصري مستقل (رافضًا الوحدة الإسلامية، وأي تبعية للسلطان العثماني). وككثير من المفكرين الأوروبيين، اعتبر الحرية الفردية خاصّية أساسية من خواص الإنسان، قيمتها ثمينة قدر قيمة الحياة، وأعلى بكثير من القيم المادّيّة. وبذلك تصبح أول واجبات أي حكومة، حماية تلك الحرية والحفاظ عليها.

وقال إن هناك وصلة صعبة بين حقوق الفرد وحقوق الوطن. يمثّل الوطن حقيقة حية، جسما عضويّا، تسود فيه الجماعة على الفرد. إلا أن هذه الحقيقة لا تبرّر الحكم الاستبدادي، ومن باب أولى لا تبرّر الحكم اللاهوتي. لذا، دعا لطفي السيد كل فرد إلى العمل على التحرر من العادات الموروثة والتبعية المتأصلة، والطاعة العمياء، والنزعة القدرية.

أكد لطفي السيد الأهمية المطلقة لنشر تعليم من نوع جديد، يعتمد على لغة مستحدثة، تقيّم المعلومات المحددة، والظرفية والواقعية، فتزداد عمقًا ودقة، وإن فقدت بعضا من تألقها. قال إن الأسلوب القديم في التعليم غير مؤهّل لنقل التفكير العلمي، فضلا عن التعبير عن خفقات القلب الفرديّة وعن الوجدان الذاتي.

دام الجدل بين الاتجاهات الفكرية كافة، الحديثة منها والتقليدية، في إطار من التواطؤ الوطني الضمني، سمح بتواصل حوار مشترك، في مواجهة قوات الاحتلال، بدخول مختلف التيارات السياسية في حوار مشترك، ضم أولئك الذين يعترضون صراحة على الوجود البريطاني، ومن كانوا يتقبلونه ولو على مضض.

حافظت هذه المناقشات، ولو بشكل كامن، على الوجدان المصري الذي تبلور في أثناء الثورة العرابية، بعد أن صدمته طعنة الهزيمة.

في عام ١٩٠٦، أعلنت مأساة دنشواي عن صحوة جديدة للبلاد.

دنشواي قرية من قرى الدلتا، ذهبت إليها جماعة من الجنود الإنجليز لتصطاد الحمام، فجرحوا دون قصد فلاحة عجوزًا. قامت معركة مع رجال القرية، أسفرت عن مقتل أحد الجنود. اتّسم رد فعل السلطة البريطانية بوحشية قصوى. عقدت محكمة طوارئ، حكمت بالشنق على أربعة من أهل القرية وبخمسين جلدة على ثمانية آخرين.

أثارت القضية عاصفة هائلة من الغضب. عبّأ المثقفون المصريون الرأي العام عبر الصحافة، واندلع في تلك اللحظة مدّ وطني جديد، وجد تجسيده ولسان حاله في شخصية ملهمة، ذات موهبة خطابية فريدة: مصطفى كامل.

كان مصطفى كامل قد عرف منذ سنوات، بتماهيه مع روح ثورة عرابي. فهو وفيّ للتراث الإسلامي للبلاد، ولكنه يركّز خطابه على الوطن المصري، بصفته كيانًا حديثًا يتألف من أفراد يطمحون إلى المواطنة، ويتمتع فيه المسلمون والمسيحيون بنفس الحقوق، وتقع عليهم نفس الواجبات. درس في مدرسة الحقوق الفرنسية، ولم يخفِ حبّه الخاص لمفكري الأنوار الفرنسيين.

سعى إلى استقلال مصر، وإلى منح حقوق دستورية لأهلها، وطالب بالجلاء الفوري للقوات البريطانية، وإن لم يدعُ إلى استخدام العنف.

اتفق مشروعه السياسي مع التطلّعات الغامضة للطبقة الوسطى المصرية الناشئة. ولكنه اصطدم بالمشروع التدرّجي الذي تبنّته الشخصيات التي ارتبطت بالسلطة الخديوية ومجلس شورى القوانين، نتيجة لقرب تلك الأوساط من كبار الملاك العقاريين الذين لم يرغبوا في المطالبة بالتحرير الكامل.

تبلور كلٌّ من هذين التيارين في عام ١٩٠٧ في حزب سياسي، فأسّس مصطفى كامل «الحزب الوطني»، وأسس لطفي السيد «حزب الأمة».

لم تسفر الهبّة الوطنية التي ولّدها حادث دنشواي عن حريق شامل. افتقدت حينذاك الإجماع الوطني الذي كانت ثورة عرابي قد أشعلته. ولم يتبلور هذا الإجماع من جديد، حتى كان دخول بريطانيا في الحرب العالمية الأولى سنه ١٩١٤.

انجرفت مصر عندئذ في صراع لا يخصّها، ولكنه خنق طبقات المجتمع كافة.

لما كانت إسطنبول قد اختارت أن تقف إلى جانب ألمانيا، فرضت بريطانيا وصايتها على مصر وقطعت آخر الروابط الرسمية بين البلاد والسلطان العثماني. فلم نعد بصدد سلطة مصرية تتحدث تحت رقابة بريطانيا، بل أصبحت بريطانيا تتكلّم نيابة عن مصر. وأخذت الطبقات المصرية كافة تئن تحت وخز جرح لا يطاق لكرامتها ووطء انخفاض مفاجئ ومنزعج لظروف معيشتها.

استخدمت سلطة الاحتلال وسائل الردع والقمع لمنع الإحساس بالسخط من التحوّل إلى مظاهرات شعبية، فكان قانون الطوارئ، والرقابة على الصحف، وحظر التظاهر. وطاردت السلطة نشطاء الحزب الوطني، وقبضت عليهم، ونفتهم.

وكانت الضريبة التي دفعتها مصر للمجهود الحربي، باهظة. تم انتزاع أكثر من مليون مصري من عائلاتهم للقيام بأعمال شاقة لخدمة القوات المحاربة على مختلف الجبهات. زعمت السلطة البريطانية كذبا أنهم ذهبوا متطوعين، بينما كانوا يساقون للعمل بالكرباج. تمت مصادرة الجمال والحمير وسائر حيوانات الجرّ لخدمة القوات المحاربة. كما تمّ الاستيلاء على محصول القطن، ثروة البلاد الرئيسية، مع سداد مجرد نصف ثمنه إلى الفلاحين.

أصبحت مصر محور العمليات العسكرية في شرق البحر المتوسط، استقر فيها العديد من القوات الأجنبية القادمة من مناطق مختلفة من الإمبراطورية البريطانية، وأعيد توجيهها من مصر نحو الدردنيل والعراق وفلسطين. أضيف الاستفزاز، والانتهاك، والتعدّي على التقاليد المحلية، إلى الحصة اليومية التي ابتلي بها شعب نفد صبره.

مع انتهاء الحرب، اندمجت كافة مظاهر الإحباط المتراكم والغضب المكتوم، في موقف إجماعي عارم: المطالبة بإنهاء الوصاية البريطانية.

المراجع:

ـ فيما يتعلق بالاحتلال البريطاني لمصر، اعتمدنا على أعمال عبد الرحمن الرافعي الثلاثة الأساسية: **الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي**. دار المعارف القاهرة ١٩٣٧؛ **مصطفى كامل، باعث الحركة الوطنية**. دار المعارف القاهرة ١٩٣٩؛ **محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية**. دار المعارف القاهرة ١٩٣٩. راجعنا أيضًا: إفلين بارينج، لورد كرومر: **مصر الحديثة**. ماكميلان آند

كو. لندن ١٩٠٨؛ وجوليت آدم: **إنجلترا في مصر**. مطابع دي سنتر. باريس ١٩٢٢. وأخيرًا وجدنا ملاحظات ثمينة في أعمال جاك بيرك (مذكورة أعلاه)، وشارلز ويندل (مذكورة أعلاه) ونا داف صفران: (مذكورة أعلاه).

الباب السادس عشر

١٩١٩ ـ ١٩٢٢

الثورة الوطنية

١ ـ الأحداث

«لا يحق للأمم القوية أن تنكر للأمم الضعيفة حقها في الحرية». أيقظت هذه الكلمات التي ألقاها الرئيس الأمريكي ويلسون في ٤ يولية ١٩١٩، تطلعا رائعا في مصر وفي غيرها من البلاد المستعمرة: بدت الولايات المتحدة وكأنها على استعداد لدعم رغبة هذه الشعوب في التحرّر وتقرير المصير. وساد الأمل في أن يواصل ويلسون الدفاع عن هذا الموقف خلال مؤتمر السلام الدولي الذي دعيَ للانعقاد في فرساي (فرنسا).

داعب أمل نيل الاستقلال جميع المصريين في نهاية حرب أنهكتهم، إلا أنهم لم يدركوا ما يمكن أن يفعلوه، على الصعيد الوطني لتحقيقه. لذلك استقبلت فكرة تحقيق تلك الرغبة بطريق سلمي، من خلال اللجوء إلى الشرعية الدولية، بحماس شديد من فئات المجتمع كافة.

ولكن من يمثل مصر؟ كان الخديو عاجزا عن تحدّي بريطانيا، فلم يكن مؤهلا لمخاطبة مؤتمر السلام باسم مصر. فكان لشخص آخر أن يرتقي إلى مستوى الحدث، وأن يتخذ المبادرة الملائمة، فاكتسب في أسابيع معدودة شعبية هائلة، جعلت منه زعيمًا جديدًا.

لم يكن سعد زغلول ثوريًّا بأي حال من الأحوال. نشأ وسط ملاك الأراضي المصريين. عاش طفولة متأصلة في أعماق الريف، منغمسة في الثقافة الدينية التقليدية. لكنه انخرط في المناهج الدراسية الحديثة التي أتاحها المستعمر لأولاد العائلات المتيسّرة. حصل على دبلوم مدرسة الحقوق الفرنسية، واقترب من أحمد لطفي السيد وأصبح من أقطاب حزب الأمة. كان موهوبا بقدرة فكرية متميزة، فجذب انتباه الأوساط الحاكمة بقوة شخصيته وبملكات خطابية استثنائية. خالط الخديو والقنصل

العام البريطاني، وانضم إلى مجلس شورى القوانين، وترأس إدارة التعليم العام. إلا أن مساره كموظف كبير في كنف سلطة الاحتلال، توقف فجأة غداة انتهاء الحرب، وهو يبلغ ٥٨ سنة.

طلب سعد زغلول، في شهر نوفمبر ١٩١٨، لقاء ممثل جلالة ملك بريطانيا (الذي تغير لقبه من القنصل العام إلى المندوب السامي)، وطالبه، باسم الأمة المصرية، بإلغاء الحماية، وإيقاف قانون الطوارئ، ورفع الرقابة. لفت المندوب السامي نظره، بغلظة، إلى أنه لا يملك أي شرعية للتحدّث باسم الأمة المصرية. فأنشأ سعد زغلول وستة من رفاقه، في نفس اليوم، حزب الوفد، على أن يكون هدفه الدفاع عن قضية استقلال مصر في مؤتمر السلام. صاغوا وثيقة توكيل، طبعت ووزعت على الشعب، دعوا فيها كل مصري إلى أن يوقّع على نسخة منها، لمنح الوفد شرعية وطنيه لا تقبل النزاع لتمثيل مصر.

تقبّل الشعب بحماس هائل حملة التوقيعات التي أثارت في المدن وفي الريف مبادرات تلقائية ساندتها الإدارات المحلية الرسمية. تمّت تعبئة البلاد كلها خلال ثلاثة أشهر، بذلك أعطت الحملة لسعد ورفاقه شرعية المطالبة بإلغاء الحماية البريطانية، وولّدت لدى عامة المصريين إحساسا بأنهم يشكّلون من جديد جسدا واحدا.

كان المندوب السامي قد ترك في بداية الأمر تلك المبادرة السلمية والشرعية تأخذ مجراها، على أمل أن يسكن الحماس الشعبي مع مرور الوقت. فلما رأى أن الأحداث تأخذ مسارا آخر وأدرك خطورة الموقف، أمر باعتقال زغلول وثلاثة من رفاقه، يوم ٨ مارس ١٩١٩، ونفيهم إلى مالطا.

أثار الخبر دويّا في جميع أنحاء مصر وأدّى إلى انفجار غضب عارم، سرعان ما تحوّل إلى حريق ثوري.

أخذ طلبة الكليات الجامعية ينظّمون ابتداء من اليوم التالي مظاهرات احتجاج في القاهرة، تبعهم طلاب المدارس الثانوية، وساندهم طلاب الأزهر. في يوم ١٠، أضربت وحدات التعليم الثانوي، والتعليم العالي كافة. واحتل المتظاهرون شرايين العاصمة.

بدت على الفور سمة مميزة للحدث: بدأت الحركة واتّسعت وتعمّقت، من تلقاء

نفسها، بالدفع الذاتي، دون أن تظهر في البداية هيئة منظّمة.

حقًّا، لقد انضم جزء من أعضاء حزب الأمة القديم إلى سعد زغلول، والتحقوا بالحلقة القائدة للوفد. ولكنهم لم يشعلوا الانفجار الشعبي. كانوا يمثّلون الصفوة السياسية، القريبة من الملاك العقاريين المصريين التي تعاونت حتى الآن مع المحتل. إلا أن الحرب ولّدت لديها طموحات جديدة، فتبنّت موقفا وطنيّا أكثر شدّة تجاه قوى الاحتلال وراهنت على تعبئة شعبية لا غنى عنها، وإن ظلت متوجسة من تجاوزاتها المحتملة. اعتمدت على هيبة سعد زغلول لترشيد هذه التعبئة، وكبح جماحها إذا لزم الأمر. لم ترغب في أن تؤدي التعبئة الشعبية إلى انتفاضة ثورية.

ولكن الانتفاضة آتية، بفعل قوة الجذب الذاتية للحركة الشعبية.

توقفت وسائل النقل وامتد الحراك إلى المحافظات. هدّد المندوب السامي بتقديم المتظاهرين إلى محاكم عسكرية بموجب قانون الطوارئ الذي كان لا يزال سائدًا، فأجج التوتر. يوم ١٣، انضمت الضواحي العمالية بدورها إلى الإضراب. فقد البوليس البريطاني رباطة جأشه، وبدأ يطلق الرصاص على المتظاهرين، فوقع أول القتلى. يوم ١٤، انضمت المهن الحرة إلى الحركة، ودعا المجلس العام للمحامين إلى إضراب عام. انضم القضاة إلى الانتفاضة، وكذلك فعل محامو المحاكم الشرعية. بذلك أصاب الشلل جهازا رئيسيّا من أجهزة الدولة. وأغلقت مخازن السكة الحديد في اليوم نفسه.

التقى المصريون كعادتهم في صلاة الجمعة، فلما انتهت خرجت مظاهرات ودوت بنفس النداءات في نفس الوقت في أنحاء البلاد كافة.

يوم ١٦ مارس، تجرأت حوالي ٣٠٠ امرأة، بعضهن من كبار العائلات، على النزول للشارع دون حجاب. مسجلات بذلك الرباط الوثيق بين الأهداف الوطنية للحركة، ومضمونها السياسي ـ الاجتماعي العلماني والديمقراطي.

مرّ أسبوع فقط، منذ انفجار أول غضبة. لم تعد القاهرة عاصمة الاحتلال البريطاني، بل تحوّلت إلى عاصمة الشعب الذي أخذ يدرك، كل يوم بشكل أوضح، من خلال احتلاله للميادين العامة، فاعلية تظاهره الجماعي.

انتشرت في الأسبوع التالي فكرة أنه لا يجب ترك القاهرة المتمردة وحيدة في مواجهة

قوى القمع. بل يجب إضعاف المحتل بعرقلة تحركات قواته في البلاد. فجاءت في الريف موجة من أعمال تخريب السكة الحديد والهاتف والتلغراف ـ تمّت كلها تلقائيًّا، على النطاق المحلي، دون تنسيق على الصعيد الوطني.

أعلنت السلطات البريطانية أن المسئولين عن تلك الأفعال يستحقون الإعدام، وأن قراهم ستحرق، وأنه سيفرض على السكان سداد قيمة الخسائر التي سببتها أعمال التخريب.

لم تأتِ هذه التهديدات بالنتيجة المنتظرة من السلطة، بل أدت إلى العكس منها. ازدادت شعلة التمرّد توهجا، مع نهاية شهر مارس، في أرجاء البلاد كافة، من الشمال إلى الجنوب. اعتقل الآلاف، وقتل المئات. فكانت كل جنازة من جنازاتهم مناسبة لتجديد القسم باستمرار الكفاح.

أعلنت «جمهورية مستقلة» في مدينة زفتى الصغيرة، في محافظة الغربية، من قبل لجنة من طلاب المدارس الثانوية. سرعان ما انضم إليهم أفراد من مختلف المشارب. شكّلت اللجنة لجانًا فرعية، تدير المدينة وتراقب نظافة الشوارع وتستدعي العاطلين للقيام بمهام عامة. ولما حاصرت فرقة من الجنود الأستراليين المدينة، تم حفر خنادق لعرقلة تقدّمهم. انتهى الأمر بالسماح لهم بدخول المدينة، بعد مفاوضات سمحت «للجمهورية» بالاستسلام المشرّف، موفّرة على السكان سداد ثمن مقاومة يائسة.

يوم ٢ إبريل، اختار موظفو إدارة محافظة القاهرة لجنة مكونة من بضع عشرات من الأعضاء، لتمثيلهم ولمطالبة السلطات بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، وبإلغاء حالة الطوارئ وبرفع الحماية. نظّمت اللجنة لهذا الغرض إضرابا لمدة ثلاثة أيام، يعاد تكراره إلى أن يتم الإفراج عن القادة المنفيين.

تم ذلك دون أي تغطية قانونية، ودون دعم نقابي أو حزبي، وبدون حملة إعلامية. ومع ذلك، وقف الموظفون في اليوم التالي وقفة رجل واحد، وامتنعوا عن العمل، رغم ما قد يتكبّدونه من عقوبات. وأصيبت العاصمة بالشلل.

يوم ٧ إبريل، اضطرّ المندوب السامي للتراجع. أعلن إطلاق سراح سعد زغلول والسماح له ولرفاقه بالتوجّه إلى لندن.

اعتبر الجميع هذا القرار انتصارا حقيقيّا وحيّوه بموجة هائلة من الفرحة. استقبل

سعد زغلول في طريقه إلى الإسكندرية لركوب المركب، استقبال المنتصرين، واندلعت المظاهرات من القاهرة إلى أصغر قرية في مصر. فهم المصريون أن مرحلة جديدة قد بدأت، تستوجب مساندة جهود سعد زغلول وتأكيد شرعيته، من خلال وقفة جليّة للبلاد إلى جانبه. عبّر الخطباء العلمانيون وأئمة المساجد والقساوسة القبط عن هذا الشعور وأكدوه، وقالوا إن مصر تقف صفّا واحدا خلف سعد زغلول وتطالب بإنهاء الحماية.

إلا أن التوتر المتصاعد منذ إطلاق سراح سعد زغلول، قد تمخّض عن فقدان الصبر وانتظار ملحّ لتحقيق المطالب الوطنية. فأصبح أقل استفزازًا من شأنه أن يشعل الموقف. يوم ٩ إبريل، أطلقت القوات البريطانية النار على المتظاهرين في القاهرة، فسقط ٢٢ قتيلًا. ثم ارتفع عدد القتلى يوم ١٠ إبريل، إلى ٣٨ قتيلًا. أدّى ذلك إلى مجموعة من الإضرابات لموظفي الخدمات العامة، والمحامين، وعمّال العاصمة. إلا أن ضعف التنسيق بين المبادرات على النطاق القومي، حال دون مواصلة الحركة واتّساعها. سحقت بؤر الإضراب الواحدة تلو الأخرى.

يوم ٢٨ يونية، تلقت البلاد خبرا مفجعا: لم تتضمن اتفاقية السلام الموقّعة في فرساي المطلب الوطني المصري، بل اعترفت «بالوضع الخاص» الذي تشغله بريطانيا في البلاد. أي أن المؤتمر وافق على استمرار الحماية البريطانية على مصر. لم تجد لندن، وقد انتصرت في الحرب، صعوبة في فرض وجهة نظرها. قرّرت أن تمنع عن مصر ما أعطته للهند والحجاز، وما تقبلته فرنسا للبنان وسورية.

كان المصريون قد عقدوا آمالا كبيرة على مؤتمر فرساي. فجاءت الصحوة مباغتة ومؤلمة وأدت في البداية إلى هبوط معنوي عام، ثم كانت ردّة الفعل بالقاهرة والإسكندرية، بعد خمسة أشهر، وبلغت مستوى غير مألوف من العنف.

اعتبارًا من ١٥ نوفمبر، تمّ انتزاع أرضية الشوارع واقتلاع الأشجار، لإقامة متاريس تعوق تقدم القوات البريطانية، ثم هوجمت أقسام الشرطة، ممّا أسفر عن عشرات من القتلى. في يوم ٢١ نوفمبر، نظم المحامون احتجاجا واسعا، تلته في ٩ ديسمبر إضرابات للطلبة والموظفين.

إلا أن مصر كانت منهكة، وفي حاجة لأن تلتقط أنفاسها. واتجهت الأنظار صوب

لندن، حيث تابع سعد زغلول ولجنة الوفد مفاوضات لا تنتهي مع السلطات البريطانية، في محاولة للوصول إلى اتفاق. وكان ذلك دون جدوى، إذ لم تكن بريطانيا على استعداد لرفع الحماية.

يوم ٩ نوفمبر، قطع الوفد المفاوضات.

إلا أن سعد زغلول الذي كان يتلقى علاجا، لم يعد إلى مصر قبل ٤ إبريل ١٩٢١. تجمّع المصريون، من كل صوب ودرب، واصطفوا على طول الطريق من الإسكندرية إلى القاهرة، ليحيوه، وليعبّروا عن سعادتهم بعودته، وعن محبّتهم وتقديرهم للجهود التي بذلها باسمهم. عُدّت الجهود التي بذلها باسمهم، أهم من النتيجة التي أسفرت عنها. فالمصريون ممنونون لكونه صمد أمام الإنجليز، ولم يفرط في أي أمر جوهري. وهم معتمدون عليه فيما هو آتٍ.

عرف سعد زغلول كيف يخاطب المصريين، وكيف يجمع بينهم. ربط بين الوطن والأمة، بين الشأن السياسي والروح الدينية، بين المدينة والريف، بين الفقير والغني. جسّد صورة الأب الذي تماهى معه كل الأفراد، والذي شعروا من خلاله بالانتماء لكيان حيّ واحد.

بذل المندوب السامي محاولة أخيرة لإخماد الحركة الوطنية. في ديسمبر ١٩٢٢، قرّر اعتقال سعد زغلول مرة أخرى. فجّر القرار مظاهرات عنيفة، ووجهت بقمع وحشي، أسفر عن العديد من القتلى. عندئذ طالب الوفد بمقاطعة المنتجات الإنجليزية.

في ديسمبر ١٩٢٢، تمّ نفي سعد زغلول، وخمسة من رفاقه، إلى جزر سيشيل. فصعّد الوفد مستوى التعبئة. أعلن المقاومة السلبية، ودعا المصريين إلى قطع العلاقات كافة، الشخصية والمهنية والإدارية، مع البريطانيين، وإلى مقاطعة بنوكهم ومحالّهم وبواخرهم.

ظهرت عندئذ بوادر انقسام سياسي في صفوف الوفد، إذ إن طبقة كبار الملّاك المصريين كانت قد ساندت سعد زغلول وتقبّلت تبعات اشتعال التمرّد الشعبي، طالما رأت في ذلك طريقا للحصول على أكبر قدر من التنازلات من السلطات الاستعمارية، وطالما وجدت في شعبية سعد زغلول «درعا يحميها من ثورة الشعب».

ولكن التطورات الأخيرة جعلت كبار الملاك يخشون أن يتخطّى المدّ الثوري سيطرة

الزعيم على الأحداث، وأن يؤدي ذلك إلى أن ترفض سلطة الاحتلال أي تنازل. تميّز عندئذ الجناح الأيمن من كبار الملاك عن بقية قيادة الوفد، ودعا إلى حل وسط مع بريطانيا يقتصر على تعديلات دستورية.

مارس هذا التيار ضغوطا متصاعدة على سعد زغلول الذي كان يسعى أيضًا من جانبه إلى حل وسط إلا أنه وضع مطالبه على مستوى أرفع، وأعلن رفضه التوقيع على اتفاق لا يتضمن مبدأ الاستقلال.

شجّعت لندن الجناح اليميني على كسر وحدة الوفد، أي على الانشقاق وإنشاء كيان منافس، فتشكّل حزب الأحرار الدستوريين. ثم كافأت بريطانيا الحزب الجديد بتقديم تنازل سياسي مهم، استهدفت به زيادة شعبيته على حساب الوفد.

في فبراير ١٩٢٢، أعلنت إلغاء الحماية والاعتراف الرسمي بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة، وإن ربطت هذا الاعتراف بشروط أربعة، تحدّ من مداه الحقيقي بشكل ملحوظ ـ أول هذه الشروط، بقاء القوات العسكرية البريطانية في البلاد. إلا أنها وافقت على أن يصبح لمصر دستور، يعطي للشعب الحق في أن يبدي رأيه ديمقراطيًّا. هكذا سعت بريطانيا إلى أن تؤمن سلطاتها الأساسية، وإن كان في إطار قانوني يفرض عليها شكليًّا احترام السيادة المصرية وقبول القرار الشعبي.

أعطت إنجلترا إذن للشعب المصري مساحة جديدة من الاستقلالية السياسية لم يتمتع بها من قبل، وأصبح عليه أن يسعى لتوسيعها وتعميقها.

لم تتتابع الأحداث في الاتجاه الذي كانت لندن ترجوه. قبل الرأي العام المصري الحل الوسط المقترح، ولكنه لم يتنازل عن تعبئته ولم يتخلَّ عن الوفد. بذل قصارى جهده لملء كل المساحة المتاحة. فلم يستفد حزب الأحرار الدستوريين من الوضع الجديد إلا قليلا، بينما عادت الفائدة على الوفد، رغم ما تم من إبعاده عن المفاوضات التي جاءت بهذا الحل.

يجدر بنا أن نتوقف هنا، قبل متابعة الأحداث التالية، عند المنعطف التاريخي الذي أحرزه المصريون بين ١٩١٩ و١٩٢٢.

٢ ـ لقاء من نوع جديد بين الزعيم والشعب

لنبدأ بدراسته من منظور العلاقة التي أقامها الشعب مع زعيمه الجديد. فمن أحمد عرابي إلى سعد زغلول، تغيرت نوعية العلاقة بين الشعب والزعيم.

في ١٨٨٢، عبّر تمرّد عرابي عن حركة سياسية عسكرية، موجّهة في بداية الأمر ضد العشيرة التركية ـ الشركسية، ثم اتّسعت فشملت الهيمنة المالية الأوروبية. اتخذ عرابي المبادرات كافة التي جسّدت الحدث، وساندته الجموع بحماس شديد، إلا أنها لم تستولِ على الحدث، ولم تعتبر نفسها مسئولة عن مساره أو ما آل إليه في النهاية. لذلك عندما أقرّ عرابي بهزيمته، انصاع الرأي العام، وأسدل الستار.

أما سعد زغلول، فقد أشعل الشرارة وأجج النيران بدءا من سنة ١٩١٩، وصاغ الأهداف العامة للثورة. إلا أن تواجده الشخصي في وسط الجماهير ظل محدودا. توقّع منها دعما صريحا، لكنه لم يسيطر على حجم هذا الدعم ولم يتحكّم في أشكاله. كان التمرّد من صنع الشعب. في غياب الزعيم، بل لتعويض وموازنة غيابه. جاءت القرارات من الشارع، نبعت من الساحة العامة.

اعتقد البريطانيون بأن نفي سعد زغلول كفيل بإطفاء الحريق. فجاء قرار النفي بعكس ما أرادوه. ذلك لأن المصريين امتلكوا الحدث، جعلوا منه شأنهم. شغلوا الحيّز السياسي بأنفسهم. اتّخذوا مجموعة من المبادرات الشخصية، والمحلية، والوطنية، جسّدت قدرة ذاتية جديدة على التفكير والحركة، قدرة كفيلة بتغيير مسار الحدث، وفقًا لمطالب صدرت عن ضمائرهم، وعبّرت عن رغباتهم الأصيلة.

انبعثت المبادرات في العديد من البؤر المحلّية، ثم اتخذت تلقائيًّا بعدًا وطنيًّا. تمّ في كل مكان الربط المباشر بين الإحساس بالانتماء للحي أو للقرية أو للمهنة، والإحساس بالانتماء الجماعي لمصر ذاتها. ممّا انعكس في التزامن التلقائي للمبادرات في أنحاء البلاد كافة.

لم تحقِّق تنسيق العدد الهائل من المبادرات على الصعيد الوطني بواسطة قادة مرتجلين، خرجوا من الجموع، انبثقوا من الحدث ذاته، وأكّدوا جدارتهم من خلال الحركة الجماعية. وشكّلوا في المرحلة التالية الهيئات القيادية لكيان حزبي واحد، احتضن البلاد بطبقاتها كافة. فالوفد، بصفته حزب الشعب، ليس خالقا للحدث، بل ولد منه.

في ١٨٨٢، تصدّر عرابي الأحداث وفرض مبادراته كأمر واقع، كقائد عسكري.

وإذ طلب من معاونيه ولاءً مطلقًا لشخصه، فلم يكن ليقبل إخضاع سلطته لرقابة شعبية. تماهت حركته مع تطلّع كامن من الجماهير، إلا أنها لم تكن رهينة لموافقتهم عليها. كانت شرعيته من النوع السلطوي. توقّع أن يسانده الشعب، لم ينتظر منه إلهاما.

كانت شرعية سعد زغلول مختلفة تمامًا. لم تصبح واقعا إلا من خلال الدعم الذي منحه له الشعب. كانت مرهونة، منذ اليوم الأول، بمفهوم أساسي، مفهوم التوكيل. لم يصبح سعد زغلول زعيما إلا بصفته وكيلا للشعب. لم يعد الشعب كيانا مبهما، بل ضمّ ملايين الأفراد الذين أصبحوا ملايين الموكّلين. نحن بصدد عقد بين طرفين. أصبحت العلاقة بين الزعيم والشعب، علاقة ثنائية، تم التراضي عليها بين الجانبين. بذلك فتح الباب لأولى إرهاصات الاستقلالية الشعبية.

في ١٨٨٢، لم يكن النسيج الوطني مؤهّلا لاتخاذ مبادرات مماثلة، فلم يشكّل السديم الاجتماعي الحديث القادر على اتخاذ مبادرات، سوى أقلية ضعيفة الإرادة، محاصرة في إطار بيئة عامة تقليدية. لم يستطع استثارة انتفاضة شعبية. فلم تنطلق تلك الانتفاضة إلا بالتماهي المستمر مع القرارات التي اتخذها عرابي والأفعال التي قام بها.

في ١٩١٩، كان السديم الأول قد تحوّل إلى ائتلاف طبقي يمثّل كتلة حاسمة من الأفراد المسئولين عن أنفسهم، أي كتلة قادرة في الظرف المواتي على أن تحقق تغييرا هامّا، بل حاسما، في موازين القوى السياسية. كفّ الشعب عن أن يكون صدى لحركة الزعيم. أخذ يعبّر عمّا يجيش بصدره، وأصبح قادرا على الحركة الذاتية. لعب الزعيم دورًا لا غنى عنه، في توحيد هذا الشعور وتثبيته، ومنحه عمقا سياسيّا. إلا أن مشروعه كان سيجهض من البداية، إن لم يحمله تيار شعبي مستقل عارم.

ومع ذلك، لم يلغِ مبدأ التوكيل الذي شكّل لب العلاقة بين زغلول والشعب المصري، البعد القدسي لهذه العلاقة.

تمتّع زغلول، شأنه شأن عرابي، بمقام الأب الروحي للجماعة. عبّرت الجماعة عن نفسها وقامت بتحرّك موحّد، من خلال تماثلها الوجداني مع الزعيم. من هنا القدسية الخاصة التي تميز صورة الزعيم، تلك القدسية المماثلة لقدسية شيخ الجماعة التقليدية. وإذ يعلو الحضور الجماعي فوق الحضور الفردي، وإذ يبلور الوطن قيمًا تعلو فوق القيم النفعية والآنية للحياة الدنيا، اكتسبت صورة الزعيم الذي يجسّد هذه القيم،

معاني سامية، بل تخلّلها قدر من التكريس الديني والتقليدي، بالرغم من كون الجماعة الوطنية الحديثة تقوم أساسا على قيم زمنية وعلمانية.

إلا أن الصورة التي جسّدها سعد، على عكس الصورة التي جسدها عرابي، لم تتنافَ مع الروابط العضوية التي تسمح للمصريين بالعمل الجماعي التلقائي بدافع من ضمائرهم. لم تمنع ذلك القدر من الاستقلالية الذاتية الذي بدءوا يتمتعون به، حيث أصبحوا أفرادا مسئولين عن أنفسهم، لهم إدراك علماني وسياسي للأشياء (وإن تباينوا من حيث مستويات النضج، لكونهم من المدن أو الريف، ولحصولهم على قسط من التعليم من عدمه).

بذلك بلورت صورة الأب الجديدة خليطا من السلطة الأبوية والاستقلالية الشعبية، أقرب إلى الحداثة من صورة عرابي. فهذا المركّب قابل ضمنيّا للانفجار، حيث إن الاستقلالية الشعبية التي يتضمنها، قادرة على تخطّي كلمة الأب، بل إلى التشكيك في قدسيته إن دعا الأمر ـ كما سيكون الحال بالنسبة إلى خليفة زغلول، مصطفى النحاس باشا، بعد الحرب العالمية الثانية.

٣ ـ الأهمية الحاسمة للحدث الثوري

جسّد سعد زغلول تطلّعات الطبقات الوطنية، بمن فيها كبار الملاك المصريين. إلا أن الحدث الثوري كان من صنع الطبقات الشعبية، وخاصة الطبقات الوسطى والعمالية في المدن، وساندها فقراء الفلاحين على فترات متقطّعة. بقي كبار الملاك في الكواليس متخوّفين من الحركة الجماهيرية وتجاوزاتها المحتملة، وإن أدركوا أن تلك الحركات الجماهيرية هي وحدها القادرة على مواجهة السلطة المحتلّة.

إذ قامت الطبقات الوسطى والكادحة بالتمرّد، أضفت على الحدث طابعه الجذري. فلم تهاجم كبار الملاك، لكنها عبّرت عن طموحات ثورية لم تستقم مع أهدافهم.

في الحياة اليومية العادية، خارج ظروف الحدث الثوري، تسود بالطبع كلمة الملاك. يقوم أساس النظام على سلب المحكومين استقلاليتهم، وعلى تخدير وعيهم الذاتي. من هنا الأهمية القصوى التي يحملها الحدث الثوري، إذ يفتح للطبقات الشعبية حيزا للتعبير عن طموحات أصيلة، نابعة من أعماقها، فيسمح لها باستكشاف استقلاليتها

الذاتية ـ وذلك من خلال بلورة علاقة مباشرة، حيّة، بين كل فرد والجماعة.

يشكّل الحدث الثوري، أي اللحظة التي يشغل فيها الشعب الميادين العامة، لحظة فارقة في الوعي الذاتي للمحكومين، إذ تتيح للفرد إمكانية أن يسبر أعماق ذاته تحت بصر الآخرين، فيتكاثف وقع اللحظة لكون الجميع يعيشونها معا. وتستقر هذه اللحظة في ذاكرة كل فرد، وتكوّن رصيدا من الثقة، تزداد قوته من كونه فرديًّا وجماعيًّا في آن واحد.

لنوضح مضمون الاستقلالية الذاتية التي اكتسبها الميدان.

أولا، تحرّر من ساهموا في الحدث من الخوف الذي بثته السلطة المحتلة (التي يشكّل تواجدها في البلاد صورة مزدوجة للكبت، من قبل الجيش البريطاني الذي تسود كلمته منذ ١٨٨٢، ومن قبل قوة بوليسية هدفها قمع التمردات والإضرابات والمظاهرات).

ثانيا، نفضوا إلى حد كبير الوصاية النفسية والمعنوية التي فرضتها عليهم الهيئات السياسية والدينية في المدن، وكبار الملاك في الريف. لم تنتظر الطبقات الشعبية إذن هؤلاء لتفكر وتفعل وتتحرك. هنا الفارق مع الفترة الممتدة من ١٨٧٦ حتى ١٨٨٢ ـ حيث بقي فريق المثقفين الوطنيين الذي شكّل جنينا طبقيًّا هشًّا، تحت الوصاية الإيديولوجية لكبار الملاك والوصاية الوجدانية لقيادة الجيش المصري.

أخيرًا، اكتشفت شرائح اجتماعية واسعة، بالتجربة المباشرة، أن مبادرتها الجماعية قد حرّكت الأمور، وغيّرت علاقات القوى السياسية، وفرضت على المحتل، وكذلك على السلطة المصرية والطبقات الحاكمة، أهدافا وإيقاعات حملت إمضاء الشعب.

تفتّح مجال جديد للإبداع، تحرّر فيه العديد من المبادرات الفردية والجماعية ونفض بعض الأشكال التقليدية والقوالب المعتادة. وكذا كان الأمر مع الحركة النسائية، التي وإن ما زالت تقتصر على صفوة طبقية، إلا أنها حقّقت مواقف لم تحدث من قبل، إذ اجتمعت سيدات مسلمات وقبطيات في جامع السيدة زينب!

إلا أن صحوة الوعي الجماعي، الناتجة عن الحدث الثوري، لا تنفصل عن الأهداف التي ترمي إليها، فاستمرارها مرهون بتحقيق ولو جزءًا من هذه الأهداف، أي أنه مرهون بتغيير ملموس في الواقع السياسي.

من حسن الطِالع، أن ثورة ١٩١٩ لم تمنَ بهزيمة ثورة ١٨٨٢، وإن لم تسفر إلا عن

حل وسط، حقّ للشعب أن يعتبره نصف انتصار. على عكس ما أسفرت عنه ثورة عرابي، لم تصب تعبئة العقول بوقفة عنيفة. لم تتزعزع الثقة التي اكتسبها الشعب خلال الحدث الثوري، وإنما استثمرت في نمط مبتكر من النشاط السياسي، وهو الحياة البرلمانية القائمة على الاقتراع العام. احتوت القيادة الوفدية في هذا الإطار روح المبادرة الذاتية الشعبية، ووجّهتها حتى نهاية الأربعينيات. ولكن الحركة الشعبية استعادت بعد ذلك قوة دفعها الذاتية، وتخطّت القيادة الوفدية، لتعلن عن حلول مرحلة جديدة من الوعي الثوري.

٤ ـ حينما يتحوّل التمرّد إلى ثورة

استخدم العديد من المؤرخين المصريين لفظ «ثورة» لوصف الهبّات الشعبية كافة، بغض النظر عن حجمها أو عمقها. فأصبح اللفظان مترادفين في الاستخدام الجاري. ولكن لفظ «ثورة» لم يستخدم لأول مرة في الساحة السياسيّة، إلا خلال انتفاضة ١٩١٩.

قد يجدر بنا، إذن، أن نذكّر بالمضامين المتتالية التي حملتها تلك الانتفاضات قبل أن تصبح ثورة.

قبل ١٧٩٨، عاش الأهالي الانتفاضة على أنها «فوضى مدنّسة للقدسيات»، قطيعة مع طبيعة الأشياء، يحسّ القائمون بها بأنها حركة غير مرغوب فيها بل تدعو إلى الخجل.

في ١٧٩٨ وفي ١٨٠١، انتفض الشعب ضد قوى الاحتلال الفرنسي الكافرة، فكانت الانتفاضة جهادا وواجبا مقدّسا لم يهدف إلى تغيير «نظام الأشياء»، وإنما هدف إلى العودة بالأمور إلى «نظامها المفتقد»، أو إعادة المياه لمجاريها.

في ١٨٠٥، تغيرت طبيعة الانتفاضة إلى حد كبير، إذ تضمّنت أهدافها رغبة واضحة في إدخال تغيير على الهيكل السياسي ـ الاجتماعي، راغبة في التخلّص من نظام البكوات المماليك، وطالبت بمنح الأعيان والعلماء حق الرقابة على الميزانية والضرائب. إلا أن المتمردين ظلّوا معترفين للسلطان وللعسكر (الذي مثّلهم محمد علي) «بالحق الطبيعي» في الحكم. قام التمرد ضد وضع يسيء إلى الله، وهدف إلى استبداله بوضع يرضى عنه الله. ظل المحكومون على حافة حرجة بين التبعية الذاتية

والاستقلال الذاتي ـ في حركة مستقلة خاضعة لضمير ما زال تابعا.

في ١٨٨١ - ١٨٨٢، أخذ المحكومون يطالبون بتغيير في طبيعة الأمور. ظهرت شقوق واسعة في الهيكل اللاهوتي ـ السياسي، وازدادت الفجوات بين مملكة الله الأزلية والمغامرة البشرية الدنيوية، بين الجماعة والفرد، بين العام والخاص. من هنا أولى إرهاصات طبقات اجتماعية شبه حديثة، ازدوج معها مبدأ الشرعية ـ متأرجحًا بين صورة الزعيم وصورة الخديو. بدأ الضمير الذاتي للمحكومين يعبّر عن استقلاليته، ويضع بصماته الخاصة على الواقع السياسي.

في ١٩١٩ - ١٩٢٢، امتدّت استقلالية الضمير إلى استقلالية الحركة. لم يكتفِ المحكومون بدعم الزعيم، بل أخذوا يبادرون، ويبدعون، ويقرّرون. ظهر حينذاك مصطلح «ثورة»، بالمعنى الذي أضفاه عصر الأنوار الأوروبي على عملية قلب نظام سياسي رجعي، واستبداله بنظام سياسي أكثر تقدما.

بدأ المصريون ينظرون إلى الثورة على أنها مبادرة الذين ليس لهم عادة حق المبادرة. هي لحظة سحرية، يتصرّف خلالها المحكومون كأنهم حكّام، لحظة سعيدة يمتلكها الشعب، أو بتعبير أدق، ينتهز فيها الشعب الفرصة لأن يعلن امتلاكه لنفسه.

لم يعد المحكومون عندئذ يسيرون في الشوارع ككميات مهملة، غرباء عن بعضهم البعض، مستسلمين للحاكم ولخطابه. أحسّوا فجأة بأنهم انتقلوا إلى كوكب آخر، اندمجوا في كتلة واسعة، يتعرّفون فيها على بعضهم البعض في تواطؤ تلقائي. وجدوا أنفسهم جزءًا لا يتجزّأ من كيان يشعرون فيه بحضور نفسي أكثر كثافة من ذي قبل. هربوا من ثقل الأيام العادية، وأحسّوا بثقة ذاتية تسمح لهم بالتصرف والحركة خارج الأطر المألوفة والأنماط المسموح بها رسميًّا. كادوا ينتزعون من الأرض، ويحلّقون في السماء. فأدت ثورتهم إلى تغيير حقيقي، وإن كان محدودًا، في العلاقة بين الوطن والمحتل، وكسبت الدولة المصرية شكلا جنينيّا للسيادة، بدأت في إطاره تجربة ديمقراطية جديدة.

٥ ـ تبلور حيّز قومي حديث

يجب أن نتوقف هنا عند مفهوم القومية الذي تطابق حيّزه في مصر مع حيّز الوطن.

فالوطن هو البعد الذاتي، الوجداني، للكيان الجماعي الحديث، الذي جاءت القومية لتجسّد حضوره الموضوعي، الملموس، في شكل مؤسّسات سياسية واقتصادية لدولة تحكم بقوانين موحّدة في قطر موحّد يحتوي سوقا موحّدة.

ليس مفهوم القومية، بالنسبة إلينا، مرادفا لمصطلح مبهم مثل مصطلح الشعب، بل هو مفهوم محدّد، يشير إلى حقيقة تاريخية بعينها، تفي بمعايير مميزة للحداثة. فلو خلطنا بين المفهومين: الشعب والقومية، لضاع التغيّر النوعي الذي يطرأ على النسيج الاجتماعي لشعب يرتقي إلى مقام القومية.

يوجد بالطبع، منذ خمسة آلاف سنة، شعب مصري يتميّز بسمات تاريخية خاصة. إلا أن المصريين لم يعيشوا هذه السمات بوعي ذاتي، كملك جماعي، كحيّز لهوية مشتركة، قبل دخولهم في العصر الحديث. ظلت هذه السمات قبل ذلك معطيات موضوعية لحياتهم، تؤثر في تصرّفاتهم على غير علم منهم.

انبثقت علاقة المصريين بالمكان (المسجّلة في عادات وإيماءات وردود أفعال مميّزة)، من المرجع الحيوي الذي يمثله النيل في جميع الألباب، والذي تولّد منه تقليد عبادة فرعون، باعتباره المنظّم الإلهي لمياه النيل. عرفت بذلك الدولة المركزية المصرية عبر القرون استقرارًا مؤسّسيًّا، واتساقًا إيديولوجيًّا، وطول عمر، لا مثيل لهم في العالم. ممّا أدّى إلى أن يتّسم الشعب المصري بخصائص جليّة، شكّلها انتماؤه للإطار السياسي المميّز لهذه الدولة.

ثم أضيفت خصائص مشتركة جديدة منذ الفتح العربي، فتكلّم المصريون العربية (رغم تقاطع العديد من اللهجات في هذه اللغة) وانتموا، في غالبيتهم العظمى، إلى الإسلام السنّي، يحيون طقوسه ويجتمعون دوريًّا في ساحات مفتوحة بمناسبة الأعياد الدينية. واحتفظوا، في قرارة اللا وعي، بأثر جراح جماعية، تعود إلى قمع التمرّدات، أو انتشار الأوبئة أو المجاعات. تمثّل إذن هذه السمات كافة قوام صفات مشتركة بين المصريين.

إلا أن هذه السمات المشتركة موضوعيًّا لم تندمج في ضمير ذاتي، قبل أن يتبلور الكيان الوطني. لم يدرك المصريون حتى ذلك الحين، اشتراكهم في هذه السمات. وذلك لسبب جوهري. فلكي يدرك المصريون هذه المشاركة، كان من الضروري أن يبدءوا بامتلاك

أنفسهم، وأن يعوا وجودهم الجماعي المستقل. وذلك، كما رأينا، لم يكن واردا قبل القرن التاسع عشر.

كان المحكومون المصريون قد عاشوا حتى ذلك الوقت في حالة قريبة من انعدام الوزن، كما لو كانوا في حلم يقظة. لم يجدوا لكيانهم ركيزة شخصيّة. لم يكونوا مالكين لواقعهم. إذ كان كل منهم يعتقد بأن الإرادة الإلهية هي التي تحرّكه، وأن شيخ جماعته هو الذي يتحدّث بلسانه، فلم يكن له وجود كفاعل لحياته الذاتية والفردية.

لكي يكتسب المحكومون المصريون إحساسا بالانتماء المشترك إلى حيّز أوسع من الجماعات التقليدية ـ حيّز مؤسّس على وحدة اللغة، والتاريخ والثقافة والسوق ـ احتاجوا إلى الطفرة الكيفية للكيان الاجتماعي والاقتصادي التي قامت بها أسرة محمد علي. تضمّنت هذه الطفرة، من ناحية، الظهور التدريجي لأشخاص يتمتّعون بالاستقلالية الذاتية والفردية، قادرين على تحمّل مسئولية أفكارهم وأفعالهم في الحياة الخاصة والعامّة. وتضمّنت من ناحية أخرى، تبلور سوق داخلية موحّدة تحت قبضة الدولة المركزية، تتخلّلها الطرق والمواصلات، وتغذّيها التبادلات الاقتصادية والمعاملات النقدية على نطاق القطر المصري.

عندئذ بدأ المصريون في تصوّر هذا القطر، باتّساعه المكاني وامتداده الزمني، كحيّز مشترك. فأمكن لهم أن يدركوا تلك السمات المشتركة التي تربط موضوعيًّا بينهم. عندئذ أمكن لهذه السمات أن تتحوّل إلى مقوّمات ذاكرة واحدة، وعناصر فاعليّة جماعية، ولبنات تاريخ واعٍ مشترك.

لم تعد شبكة الوشائج التي تربط المصريين ببعضهم البعض، كيانًا ضمنيًّا، بل أصبحت كيانا حيًّا، يتنفّس ذاتيًّا، فيقدر على استجابة وجدانية موحّدة للتحدّيات الخارجية. ثم بات هذا الكيان، عشية ١٩١٩، قادرا على الارتقاء من الاستجابة الوجدانية الموحّدة إلى الحراك الثوري الموحّد والفعّال. ذلك بعد أن تحوّل السديم الوطني إلى طبقة وسطى تتمتع بكتلة حاسمة، وبعد أن خلق الاحتلال البريطاني، ثم نشوب الحرب العالمية، حالة غضب إجماعي، تمكّنت فيها الطبقة الوسطى من تعبئة الغالبية العظمى من المصريين (من صغار الفلاحين إلى كبار الملاك) حول خطابها الوطني. ثم أخذت مفاهيم الوحدة القومية، والدولة القومية، والسوق القومية،

تفرض نفسها على الساحة العامة.

لسنا هنا بصدد مفهوم القومية الذي طرحه عصر الأنوار وعرّفه «ديدرو» (بأنه جسم سياسي انفصم جذريًا عن الكيان الديني السائد فيما قبل، ليتشكّل من مجموع الأفراد الخاضعين لنفس الحكومة والمقيمين داخل حدود دولة واحدة، وهو المفهوم التي تتوّجه فكرة المواطنة). نحن في مصر بصدد المفهوم الذي صاغه «هيردر» للقومية. فهي جسم عضوي تشكّل عبر عملية تاريخية متّصلة، دون انقطاع كامل بين العالم التقليدي والعالم الحديث. فالكيان القومي هنا يتميّز عن الكيان الديني، دون أن ينفصم عنه جذريًّا. ينسلخ عنه باحتوائه لمضمون علماني ـ يفصل تدريجيًّا بين الشأن الإلهي والشأن البشري، أي بين البعد اللاهوتي والبعد السياسي، وبين الجماعة التقليدية والفرد الحديث ـ مع احتفاظ الكيان القومي بالأفق الروحاني والأخلاقي للدين.

ذلك ما حدث في مصر في أعقاب ثورة ١٩١٩. فليس من قبيل الصدفة أن الخطاب السياسي الوفدي، وهو خطاب علماني في جوهره، ظل محاطا بمراجع وإشارات دينية. بل إنه استخدم تعبير «الأمة المصرية» بدلا من تعبير «القومية المصرية»، إذ احتفظ لفظ الأمة بهمزة الوصل الوجدانية بين القومية المصرية والكيان الإسلامي الذي تميزت عنه. هكذا احتفظت القومية بهالة من الروحانية السامية التي تميز الأمة الإسلامية، وكذلك بشكل أرقى من القدسية الحيثية التي تميّز الجماعة التقليدية. ولكنها جسّدت، إضافة إلى ذلك، بعدًا قدسيًّا جديدًا، نبع من مرحلة المواجهة مع العدو المحتل. فلقد اكتشفت الفئات المصرية المختلفة بعضها البعض، في أثناء هذه المرحلة، وأثّرت في بعضها البعض، فانصهرت في وحدة غيّرت حياة الجميع. بذلك مثّلت هذه المرحلة حدثا افتتاحيًا، بداية عمر جديد، خرج منه كل مواطن أكبر ممّا كان.

ممّا أضفى على القومية، بالرغم من أساسها الدنيوي العلماني، شكلا خاصًا من القدسيّة، ربما كان، بالنسبة إلى الذهن العلماني، آخر ملاذ للقدسية في الحيّز الدنيوي.

المراجع:

ـ لتتبع أهم الأحداث التي واكبت المسار الثوري، اعتمدنا على العمل الذي لا غنى عنه لعبد الرحمن الرافعي: **ثورة سنة ١٩١٩**، جزءان. دار المعارف. القاهرة ١٩٤٦. يكمله كتاب

محمد حسين هيكل: **مذكرات في السياسة المصرية**، ثلاثة أجزاء. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١.

ـ حول تطور الملامح الاجتماعية خلال النصف الأول من القرن العشرين، وجدنا غذاء ثمينًا للفكر في الكتاب الجماعي المنشور تحت إشراف آلان روسيون: **ما بين الإصلاح الاجتماعي والحركة الوطنية. الشخصية والحداثة في مصر ١٨٨٢ - ١٩٦٢**. سيديج. القاهرة ١٩٩٥. خاصة في مقالات: آلان روسيون: **الحداثة المتنازع عليها، إصلاح اجتماعي وسياسي في مصر، وإصلاح اجتماعي وإنتاج الطبقات الوسطى**؛ هنري لورنس: **النخب والإصلاح في مصر في القرن التاسع عشر**؛ أفرييل بوتوفسكي: **إصلاح وشرعية، الملكية المصرية**؛ جان نويل فيريه: **إصلاح، نهضة وطوارئ**؛ ألكسندر فلوريس: **إصلاح، إسلام، علمانية**، فرح أنطون ومحمد عبده؛ رشدي راشد: **البحث العلمي والحداثة في مصر**، مثال علي مصطفى مشرفة (١٨٩٨ - ١٩٥٠). كما استفدنا كثيرًا من كتاب علي مزغني: **أماكن وغير أماكن الشخصية**. سود إديسيون. تونس ١٩٩٨.

ـ أخيرًا حول ظهور الملامح الشخصية الجديدة، اعتمدنا على الروائع الأدبية لطه حسين: **الأيام**، ٣ أجزاء. دار المعارف. القاهرة، ١٩٤٩، ١٩٦٢، ١٩٧٣؛ توفيق الحكيم: **عودة الروح**؛ نجيب محفوظ: **بين القصرين**. مكتبة مصر. القاهرة ١٩٥٦.

الباب السابع عشر
١٩٢٣ - ١٩٥٢
تلمّس طريق ديمقراطي
في مصر المحتلّة

١ ـ السلطة الثلاثية

أصبحت مصر مملكة بعد إعلان استقلالها في ١٥ مارس ١٩٢٢.

صدر الدستور الجديد في ١٩ إبريل ١٩٢٣، فوضع أسّس سلطة ثلاثية، أقطابها هم: السفير البريطاني، والملك، وزعيم حزب الأغلبية في البرلمان.

اعتمد السفير على قوات الاحتلال، وتمتّع بصلاحيات تضمَّنها إعلان الاستقلال، تسمح له بممارسة السلطة المباشرة إذا رأى أن مصالح بريطانيا مهددة. تمتّع الملك بالشرعية اللاهوتية المنوطة تقليديًّا بالحاكم، فضلًا عن السلطة الدستورية التي تسمح له بحل البرلمان المنتخب، وتعيين حكومات انتقالية في غيابه حتى تعقد انتخابات جديدة. أما رئيس حزب الأغلبية، فلم يكن بيده إلا أن يحصل على تفويض الشعب.

ولّدت هذه الثلاثية حالة من عدم الاستقرار المستمر.

أجريت أول انتخابات فأسفرت عن انتصار ساحق للوفد في غرفتي البرلمان. اكتسح مرشحوه الذين كان الشعب يجهلهم بالأمس، والذين جاءوا من أصول متواضعة في غالب الأحيان (مدرسون، محامون، مشايخ قرى) شخصيات الطبقة السياسية القديمة. فاز الوفد بـ٩٠٪ من مقاعد النواب، وبجُلِّ مقاعد الشيوخ.

كلّف الملك سعد زغلول بتشكيل الحكومة، دون الإشارة إلى أنه بذلك يستجيب للإرادة الشعبية. قبل سعد زغلول رئاسة الوزارة، إلا أنه أكد في خطابه الأول أنه كلف بتشكيل الحكومة بناءً على إجماع وطني، تم التعبير عنه بشكل ديمقراطي، وأن هذا الإجماع هو وحده الذي يملي عليه مسلكه.

ظهرت، إذن، منذ الجلسة الافتتاحية، بوادر الصدام بين شرعيتين متنافستين، شرعية

الحاكم بأمر الله وشرعية الحاكم باسم الشعب. ثم سنّ البرلمان على الفور قانونًا يفرض الاقتراع المباشر في الانتخابات التالية.

إلا أن دخول سعد زغلول في دائرة الحكم، كان أمرا لم يخلُ من الخطورة. إذ إن كونه زعيمًا، وأبًا روحيًّا للأمة المصرية، كان يدعوه إلى أن يلتزم بموقف واضح في مواجهة المحتل. فجاءت ممارسته للحكم لتطمس هذه الصورة، إذ احتاج إلى التعايش مع الاحتلال، ولو لفترة. حقًّا، أعلن سعد زغلول على الفور مطالبته بالاستقلال التام، وتوجّه إلى لندن في شهر سبتمبر، للتباحث في الأمر مع رئيس الوزراء البريطاني. طالب بانسحاب القوات العسكرية، وإنهاء الوصاية البريطانية على السياسة الخارجية المصرية، وإلغاء وظيفتي المستشار المالي والقانوني للحكومة. إلا أنه عاد إلى مصر خالي الوفاض.

استغلّ الملك هذا التعارض، بين سعد كزعيم وزغلول كرئيس وزارة، لتسجيل نقاط ضد الوفد. شجّع إضرابا للعلماء ومعهم المدارس الدينية، الذين تظاهروا مردّدين شعار: زعيمنا الأوحد، هو الملك! ثم ساند تأسيس حزب صغير أعلن ولاءه للعرش، واتّهم الوفد بالخيانة. وانتهى بأن أصدر قرارا بحل البرلمان

أجريت انتخابات جديدة، منحت الوفد الأغلبية من جديد. فتم حل البرلمان للمرة الثانية، في انتهاك صارخ للدستور. أدّى ذلك إلى ارتباك شديد في الحياة السياسية، فتدخلت بريطانيا وطالبت الملك باحترام الدستور. أسفرت الانتخابات التالية التي قامت على مبدأ الاقتراع المباشر، مرة أخرى، عن أغلبية كبيرة لحزب الوفد.

في هذه الأثناء، توفّي سعد زغلول، في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧.

أقامت له البلاد جنازة مهيبة. فافتتح سعد زغلول بذلك قائمة الشخصيات الوطنية الكبرى التي سوف تكون جنازاتها بعد ذلك مناسبات تاريخية، يتجمّع فيها الشعب في الساحات العامة، بجميع توجّهاته وأجياله، للتعبير عن وحدته الوجدانية.

خلفه مصطفى النحّاس ليواجه على الفور تحدّيا رئيسيًّا. إذ دخلت لندن في مواجهة صريحة مع مصر، هدفت إلى أن تفرض على الحكومة «معاهدة صداقة وتحالف»، تربط مصر ببريطانيا لفترة غير محددة. تلقى النحاس مسئولية معارضة البلاد لهذه المعاهدة، كزعيم للحزب الحاكم وكممثل للشعب.

انتهز الملك فرصة تصاعد التوتر بين لندن والوفد الذي لم يكن زعيمه الجديد قد فرض نفسه بعد، لعزل الحكومة وتعطيل البرلمان، ثم حلّه. وتولى حكم البلاد منفردا.

في مايو ١٩٢٩، اقترحت بريطانيا نسخة معدّلة من «المعاهدة»، يتم بموجبها إعادة انتشار قواتها وتمركزها في منطقة القنال. وافق الوفد على دراسة المقترح، بشرط إجراء انتخابات جديدة بالاقتراع المباشر. مالت لندن إلى العودة إلى حياة سياسية عادية، وإبرام اتفاق يحظى برضاء الوفد، فأجبرت الملك مرة أخرى على قبول إجراء انتخابات جديدة مثلما طلب الوفد.

في يناير ١٩٣٠، استأنف النحّاس الذي عاد إلى رئاسة الحكومة، المفاوضات التي استمرت حتى يونية دون الوصول إلى اتفاق. عندئذ استقال النحّاس، وقام الملك بانقلاب ثالث. قرّر حل البرلمان وإلغاء دستور ١٩٢٣، وأصدر دستورا جديدًا يعيد الاقتراع غير المباشر.

سارع البرلمان المنحل قبل أن ينفض بإعلان دفاعه عن الدستور، ومقاطعته للهيئات غير الشرعية التي نتجت عن قرارات القصر. ثم انتشرت قيادات الوفد في المحافظات لتدعو الشعب إلى التمرّد. انفجرت مظاهرات هائلة في أرجاء مصر وخاصة في مدنها الكبرى، وقمعت بوحشية.

ترتبت على ذلك فترة جَزْر سياسي، ظهرت خلالها منظمة جديدة، هي جماعة الإخوان المسلمين، وأكدت وجودها برفضها الأساسي للقيم العلمانية التي يمثلها الوفد. سوف نعود إليها فيما بعد.

في يناير ١٩٣٥، عرفت مصر حدثا لم يسبق له مثيل في تاريخها. عقد حزب الوفد مؤتمره العام الأول، حضره ٢٥٠٠٠ مندوب من أرجاء البلاد كافة. أثبت بذلك، في استعراض هائل لقوته، حجم شعبيّته، وتماهيه الحميم مع الأمة كلها.

كانت المرة الأولى التي يلتقي فيها هذا العدد من أبناء مصر، من الطبقات الاجتماعية كافة، ومن جميع المحافظات ـ ولم يتم هذا اللقاء في ميدان عام، أو في تمرّد شعبي تلقائي ـ وإنما جاء في إطار منظّم. بدأت فيه المناقشات على المستوى المحلّي، ثم انتقلت إلى النطاق القومي. كان المطلب الرئيسي الذي طغى على المطالب الأخرى كافة، هو العودة إلى دستور ١٩٢٣.

أشعل هذا المؤتمر شرارة مبادرة شعبية جديدة، بدأت بمظاهرات طلّابية، انتشرت واتّسعت تدريجيًّا، وتحدّت قمع السلطات ورددت شعارها «استقلال، حرية، دستور». لجأ القصر في مواجهة هذه المظاهرات إلى أسلوب سيكون له مستقبل زاهر، دسّ في صفوف المتظاهرين عناصر استفزازية، تم تجنيدها من بين غوغاء الضواحي، غرضها تشويه سمعة الطلاب بما يقترفون من تجاوزات. إلا أن المتظاهرين تعلّموا كيفية إحباط المحاولة، بتنظيم فرق طلّابية أمنية، مهمّتها منع التجاوزات.

لقيت المطالبة بالعودة إلى دستور ١٩٢٣، ثم إلى عقد انتخابات حرة بالاقتراع المباشر، سندا شعبيّا عظيما، اضطرّ القصر إلى أن يسلّم به في ديسمبر ١٩٣٥.

استقبل القرار في أنحاء البلاد كافة على أنه انتصار كبير للديمقراطية على الاستبداد الملكي. صوّت البرلمان الجديد، بأغلبيته الوفدية، على مجموعة من الإجراءات الاجتماعية والسياسية، لتخفيف ديون الفلاحين، وتعويض العمال ضحايا حوادث العمل، والعفو عن الجرائم السياسية، إلى آخره. ومن ناحية أخرى، استأنفت الحكومة المفاوضات مع بريطانيا، للتوصّل إلى معاهدة تنظم بشكل دائم العلاقات بين القاهرة ولندن.

وقّعت المعاهدة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦.

لم تحصل مصر بموجبها على الاستقلال الذي تمنّته، ولكنّها وسّعت مساحة سيادتها في عدد من المجالات. بقي الجيش البريطاني في البلاد، وإن أعيد انتشاره، فتمركز أساسًا في سيناء ومنطقة قناة السويس. وأصبح من حق الحكومة المصرية، من الآن فصاعدًا، أن تشجع الصناعة الوطنية والإقراض القومي. واكتسب الجيش المصري حجما ووزنا جديدين. جهّزه ودرّبه الجيش البريطاني، مع إعطائه استقلالية داخلية: استبدل لواء مصريًّا بمفتش القوات البريطانية، وانتقل جهاز المخابرات الذي رأسه حتى الآن ضابط بريطاني، إلى رئاسة مصرية.

اعتبر الوفد معاهدة ١٩٣٦ أفضل اتفاق ممكن في تلك المرحلة، لذا دافع عنها، وإن لم ترحّب الجماهير بها. إذ لم تحقق إلّا جزءا من التوقعات الوطنية. ممّا مكّن القصر من انتقادها، والهجوم على الوفد وتقويض شعبية النحاس تدريجيًّا. وساعدته على ذلك وفاة الملك فؤاد، وتولي الملك الشاب فاروق للحكم. انطلقت مظاهرات طلابية

يدعمها القصر الملكي في أكتوبر ١٩٣٧ تهتف بشعارات معادية للوفد، وتطالب بسقوط الحكومة

تحوّل الوفد شيئا فشيئا إلى شريك في السلطة، يخدم مصالح كبار الملاك العقاريين، بينما تبنّت قياداته الوسطى مطامح بورجوازية، وازداد البعض منها ثراءً. انتشر الفساد ومحاباة الأقارب بين صفوفه. فعبّر فصيل من الشباب الوفدي عن خيبة أمله في الزعيم.

اجتهد القصر عندئذ في استرجاع سيادته، وأعاد تأكيد الطبيعة المقدّسة لشرعيته، سانده في ذلك كبار العلماء، وكرّروا ادعاءهم بأن الدستور الحقيقي هو القرآن، وأن الحاكم الوحيد في نظر الإسلام هو من اختاره الله لإعلاء شرعه. وفرض الملك قبضته المباشرة على الجيش الذي قدر له أن يلعب دورًا تزايدت أهميته في الحياة السياسية، ودعيَ الضباط الجدد لحلف يمين الولاء للملك وللوطن، وليس للدستور.

إلا أن الصراع بين القصر والوفد قد اتخذ مسارًا جديدًا إبان الحرب العالمية الثانية، إذ تدخلت فيه السلطات البريطانية وحسمته وفقا لأولويات إستراتيجيتها الحربية. بمقتضى معاهدة ١٩٣٦، وجب على مصر أن تفي بالواجبات الملازمة لدورها كمحور المجهود الحربي للحلفاء في البحر الأبيض المتوسط. إلا أن الملك الذي حلّ البرلمان واستبعد الوفد قد أبدى إشارات مزعجة لميله، مع الكثيرين من ضباط الجيش، إلى دعم دول المحور ـ أملا في أن يسمح لهم انتصارها في الحرب بالحصول على الاستقلال. في مثل هذه الظروف، لم يكن لبريطانيا أن تثق إلا بحكومة وفدية اعتزمت فرضها على الملك الذي رفض.

فحاصرت الدبابات البريطانية القصر الملكي في يوم ٤ فبراير ١٩٤٢، ووجّه السفير البريطاني إنذارا للملك، أعطاه فيه ست ساعات، ليختار بين التوقيع على أمر تشكيل حكومة وفدية، وبين التوقيع على خطاب يتنازل فيه عن العرش. استسلم الملك، وكلّف النحّاس بتشكيل حكومة جديدة، تعاونت مع السلطات البريطانية حتى نهاية الحرب.

تمخض الموقف عن نتائج سيئة لحزب الوفد. فبالرغم من أنه أنقذ مصر من التحالف مع دول المحور وسمح لها بالانضمام بعد الحرب إلى معسكر المنتصرين، وإلى الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، فإنه أفقد الوفد جزءا هامّا من شرعيته السياسية لدى الشعب

المصري، إذ بدا للمصريين كعميل لقوى الاحتلال، فضلا عن تحمّله بعد ذلك مسئولية تبعات الحرب، بما جلبته من خسائر بشرية ومصائب ماديّة، مثل التضخم، وارتفاع الأسعار، ومظاهر الحرمان المتعددة المفروضة على الشعب.

في نهاية سنه ١٩٤٤، استغلّ الملك تدهور شعبية النحّاس، وسارع إلى عزله.

٢ ـ خريطة اجتماعية جديدة

تغيّرت مصر بين الحربين العالميّتين، واتّجه المجتمع نحو استقطاب طبقي تزايدت حدّته.

في سنة ١٩٥٠، بلغ عدد سكان الريف ١٩ مليونًا، بينما بلغ مجموع سكان المدن ٨ ملايين.

مثّل كبار الملاك العقاريين (الذين يملكون من ٥٠ إلى آلاف الأفدنة) ٦٪ منهم، ومثّل صغار ومتوسطو الملاك (المالكون لقطع أرض تقل عن ٥٠ فدانا) ١٥٪. بينما مثلت جحافل الفلاحين المعدمين الذين يعملون كأجراء على أراضٍ مملوكة للغير ٧٩٪. وبقيت الفئتان الثانية والثالثة، أي ٩٤٪ من سكان الريف، تحت السيطرة الاقتصادية والإيديولوجية لفئة كبار الملاك، أي ٦٪ من سكان الريف.

أما في المدن، فنجد الكثيرين من كبار الملاك الغائبين (الخاملين أو المشاركين في أعمال تجارية أو مالية)، والمواطنين الأوروبيين، وهم يشكلون جميعا ٣٪ من سكان المدن، قد تجمّعوا في الأحياء الراقية. ونجد الطبقات الوسطى ـ من موظفين، وطلبة، وأصحاب الأعمال الحرة ـ وهي تشكل ٢٢٪ من تعداد المدن، مركزة في أحياء أكثر تواضعا. ونجد البروليتاريا الصناعية التي تشكل ١٠٪ من سكان المدن، في أحياء بنيت حديثا بالقرب من المصانع التي تعمل بها. غالبًا ما يعيش صغار التجار والحرفيون، أي ٩٪ من سكان المدن، في الأحياء القديمة التي احتضنت في الماضي الجماعات الحرفية التقليدية.

أما غالبية سكان المدن (٥٦٪)، فتشكلت من جماعات هاجرت من الريف. مثّل الخدم ١٢٪ منها، ومثل الأجراء غير المؤهلين ٧٪. ومثّل الأفراد دون عمل محدّد، الذين نجهل حتى ما يفعلونه من أجل البقاء، ٣٧٪ من سكان المدن.

كيف تطوّر الوعي الذاتي لمختلف لتلك الطبقات؟

كانت فئة كبار الملاك العقاريين المصريين أول فئة اكتسبت من خلال الحراك البرلماني ١٨٧٦- ١٨٨٢ شعورا حادّا بمصالحها، في مواجهة الجماعات الأوروبية والأرستقراطية التركية ـ الشركسية. تعلّمت تلك الفئة بعد ذلك كيف تتعايش مع السلطة البريطانية المحتلة، وعندما استتبت السلطة ثلاثية، أصبح كبار الملاك شركاء فعالين في دهاليز الحكم. ظلت الغالبية العظمى منهم وفية للوفد وتنادي بشعارات

وطنية، بدرجات متفاوتة تبعًا للمراحل ووفقًا لموقعها في الحكم أو في المعارضة. فضلًا عن دفاعها المستميت عن المصالح الاقتصادية للملكية العقارية المصرية.

إلا أن ذلك لم يمنع ظهور تيارات مختلفة بين صفوفها في فترة ما بين الحربين وانشقاق بعض هذه التيارات عن الأغلبية، لتكون جناحا سريع التوافق مع البريطانيين، أو لتكوين جناح منحاز للشرعية الملكية وقريب من القصر، أو لتكوين نواة بورجوازية أعمال، اجتهدت لتأسيس رأسمالية مصرية في قطاعي البنوك والصناعة.

تجمع أبرز أعضاء هذه النواة الأخيرة حول بنك مصر ـ تلك الشركة القابضة المكوّنة من رءوس أموال مصرية ـ وحول اتّحاد الصناعات المصرية. شكلوا بورجوازية تقدمية اقتصاديًّا، ومحافظة اجتماعيًّا، وواقعية سياسيًّا. ظلت قريبة من القصر الملكي ومن دوائر الأعمال الأوروبية، وتعايشت مع المحتل وتقبلت الإصلاحات الديمقراطية بتحفظ. وابتعدت عن حزب الوفد الذي لم يتفهّم طموحها في المجال الاقتصادي. ممّا أدّى إلى عجز الحزب، إثر الخروج من الحرب العالمية الثانية، عن فهم ضرورة المشاركة في تنمية صناعة مصرية حديثة.

أما الغالبية العظمى من الفلاحين الصغار والمتوسطين، فبقيَ الحسّ الجماعي التقليدي متأصّلا عندهم، يكمّله شعور قوي بهشاشتهم كقوة اجتماعية واقتصادية أمام كبار الملاك، فضلا عن تبعيتهم النفسية لهم. لا عجب، إذن، أن تصوّت قرى كاملة كرجل واحد وفقًا لتعليمات المالك الكبير(********). لم يسمح هذا الوضع الاجتماعي بازدهار وعي فردي متحرّر من القيود والولاءات الموروثة، أو ضمير مستقل عن التبعية الذاتية التقليدية. وإن لم يمنع ذلك صغار الفلاحين من أن يتمرّدوا على كبار الملاك في وقت الأزمات الكبرى (كما حدث في ١٨٨٢، أو في ١٩١٩)، إلا أن هذا التمرّد لم يهدف إلى الإطاحة بالنظام الاجتماعي القائم في الريف واستبداله بنظام آخر. كانت تلك الهبات أو الانتفاضات أقرب إلى صرخات يائسة.

اضطر عدد كبير من سكان الريف إلى هجر قراهم وإلى اللجوء إلى المدن للبحث عن عمل هناك، دون أن يكون بالمدن احتياج إلى الكثيرين منهم. فلقد تركوا شاطئ التبعية التقليدية دون أن يصلوا إلى الاستقلالية الحديثة. تشكّلت منهم ذرّات غير مستقرّة، تعيش على الحيل والتدابير المؤقتة، والأشغال المرهقة والرخيصة. لا يربطها إحساس ما

بالتضامن، إذ لا يضمّها مجال عمل واحد أو مصالح مشتركة. قد تنضم فئات منها في أوقات الأزمات الوطنية إلى الطبقات المتوسطة والعمالية في الساحات العامة، وقد تستخدم السلطات فصائل أخرى منها لضرب هذه الطبقات.

كانت الظاهرة الجديدة التي شهدتها مرحلة ما بين الحربين، هي الاستقلالية الذاتية التي اكتسبتها الطبقات الوسطى والعمّالية في المدن.

كانت الطبقة العاملة قد شكّلت براعم نقابية، غير معترف بها رسميًّا، فيما قبل ١٩١٤. ثم بدأت، خلال الحرب العالمية الأولى وإبان ثورة ١٩١٩، تنظم إضرابات تضمّن بعضها الاعتصام في المصانع، امتزجت فيها المطالب النقابية بالأهداف الوطنية. ولد أول اتّحاد نقابي في عام ١٩٢١، ضمّ حوالي ٣٠٠٠ عامل ينتمون إلى ٢١ نقابة. سرعان ما كونت كافة المصانع الكبيرة نقابات بدعم من الوفد. ممّا لم يمنع أعدادا متزايدة من العمّال، في أثناء فترة ما بين الحربين، من أن يتحرّروا من الوصاية الأبوية للحزب، وأن يكتسبوا وعيًا طبقيًّا متميّزًا، أدى ببعض القيادات إلى الحديث عن الثورة البلشفية الروسية كنموذج لما يبغون تحقيقه.

كانت مصر قد أصبحت، خلال الحرب العالمية الثانية، مركز عمليات الجيش البريطاني والحلفاء في البحر الأبيض المتوسط، فازدهر فيها العديد من الفروع الصناعية (الغزل والنسيج في المحلة الكبرى، وشبرا الخيمة، والإسكندرية، وصناعة السكّر في الحوامدية، ووسائل النقل العام، إلخ...)، وترتب على ذلك زيادة عدد العمّال، ونموّ حسّهم الطبقي والسياسي، فأصبحوا، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عنصرا فعالا في الحركة الجماهيرية التي انتشرت في ربوع البلاد.

اكتسبت الطبقة الوسطى مكانة محوريّة في المجتمع. إذ شكّلت كتلة حرجة من الأفراد الذين شغلوا الأجهزة الإدارية والاقتصادية، وملئوا الهياكل الفكرية والثقافية. أصبحت بذلك الطبقة الوسطى الموقع الحيوي الذي يتقابل عنده، ويتصارع، نفوذ الطبقة الحاكمة وضغوط الطبقات الشعبية المدنية، حيث يهدأ أو يندلع الصدام بين القطبين. لذلك كان مزاجها العام يعكس درجة الاستقرار، أو عدمه، للكيان الاجتماعي كله.

تمتّعت الطبقة الوسطى بحرّيّة حركة أوسع من تلك التي عرفتها الطبقة العاملة،

فتعدّدت إغراءاتها الإيديولوجية، وتنوّعت أساليب كفاحها. انتشرت «البورجوازية الصغيرة» في الأحزاب كافة، من الوفد، إلى الإخوان المسلمين والشيوعيين، ونشط أعضاؤها في الاتحادات المهنية، للمحامين والمهندسين والأطباء والصحفيين.. إلخ.

لعب الشباب في مصر، كما كان الحال في العديد من الدول المستعمرة الأخرى، دورا مبدعا، وطليعيّا في كثير من الأحيان. انبثق من المدارس الثانوية، ومن المدارس الدينية. ثم انتقل في نهاية العشرينيات، إلى الطلائع الطلابية في جامعة فؤاد الأول، وبخاصة في كلية الحقوق. ذلك لأنه كان لديه الوضوح الفكري والنقاء العاطفي، والروح المثالية والقدرة الحماسيّة. فكانت حركته تأتي كنذير ببداية مراحل ثورية جديدة، وكانت مبادراته تشعل حماس الفئات الشعبية الأخرى، وفي مقدمتها العمال والموظفون العموميون والعاملون بالمهن الحرة.

بقيَ الشباب يشكّل رأس رمح الوفد حتى ١٩٣٦. إلا أنه بدأ، بعد أن وقّعت قيادة الوفد على معاهدة ١٩٣٦ مع إنجلترا، يبحث عن أساليب جديدة للحركة، خارج الإطار الإصلاحي الوفدي. وطَرَقَ دروبا مختلفة، مثل الشيوعية، والأصولية الدينية، وانجذب أحيانا للإرهاب.

هكذا أخذ المجتمع المدني الحديث يتشكّل، من خلال إنشاء الأحزاب والنقابات والاتحادات العمالية والجماعات الطلابية والمهنية، أي من خلال نسج شبكة حيّة من الهيئات الوسيطة، يجد فيها المحكومون جهاز تنفّس خاصًّا بهم وأدوات ذاتية للتعبير عن أنفسهم في مواجهة الحكّام. فكانت العتبة التي بدأ منها تكوّن وعي مواطني حديث.

هكذا اكتسب الشخص، في الطبقات الوسطى والعاملة، قواما ذاتيّا، فأخذ يتصرّف بصفته فردا مستقلّا مسئولا عن مصيره، بعد أن تحرّر من وصاية رب الأسرة (وإن احتفظ بروابط عاطفيّة بجماعته التقليدية)، وبصفته ضميرًا مسئولًا أمام نفسه (حتى إذا ظل يوجّه حياته تحت عين الله).

وأصبح الشأن الوطني في ذهنه يتقدّم الشأن اللاهوتي، تمشّيا مع البعد العلماني للخطاب السائد، وهو خطاب يعالج الأمور الدنيويّة، ويستهدف حلولًا لمشاكل الحياة اليوميّة، ويقدّر القيم الزمنية مثل الحياة، والاستقلال، والحرية، والكرامة، وتحسّين

الظروف المعيشيّة.

هكذا أخذ الفرد الناشئ يعبّر عن توقّعاته، ويبدي رغباته، ويغتبط بفشله، ويتأمل نجاحه. وبدأ يكتشف أنه قادر، من خلال الحراك الجماعي، على ترك بصماته على الكثير من الأحداث. أخذ بذلك يدرك طبيعة الهوّة التي تفصل بينه وبين الحكّام، ويعي أن تلك الهوة لا ترجع إلى أسباب سامية مقدّسة، وإنما إلى أسباب زمنية، دنيوية، قابلة للتطوّر، يمكن للمحكومين أن يلعبوا دورا في تغييرها.

كفّت الإرادة الشعبية عندئذ عن أن تبدو كشعار أجوف. بل أصبحت عنصرا فعّالا في عملية اتخاذ القرار الحكومي، بفضل الرباط العضوي القائم بين الشعب والقيادة الوفدية. ذلك الرباط الذي كان له الفضل فيما بين ١٩١٩ و١٩٢٢، في إلغاء الحماية وإرساء نظام دستوري. ثم تعقّد هذا الرباط فيما بين ١٩٢٣ و١٩٤٥، فاشتد أحيانا وتلاشى في أحيان أخرى. وأخيرًا تراخى بشكل واضح، اعتبارًا من ١٩٤٦، إذ أظهرت قيادة الوفد عجزها عن قيادة الشعب في نضاله من أجل التحرر الكامل من الاحتلال البريطاني.

إلا أن الصراع بين الوفد والعرش قد أدّى إلى أن تدار مناقشات برلمانيّة حقيقية، لقيت صدى واسعا في الجرائد والمجلات والاجتماعات وأحاديث القهاوي. سادت سلطة الكلمة، فهبّت رياح الفكر النقدي، وازدهرت الحجج المركَّبة، التي تتخطى الخيار الثنائي بين الخير والشرّ، وأخذ المواطنون يعيدون النظر في المعتقدات الشائعة، ويتقبّلون وجود خلافات لا تحسم بالقوة، وبدا الشك يتخلل المعتقدات الأزلية.

لنؤكّد هنا الأهمية التاريخية البالغة للدور الذي لعبته المدرسة الحديثة في هذا التحوّل الاجتماعي، إذ إنها قدّمت الفكر النقدي إلى الملايين من البشر، فسمحت لهم بأن يتحرّروا بعض الشيء من الأغلال التي كانت تربطهم بنظرة لاهوتية للحياة (أي الاعتقاد بأن الإرادة الإلهية تتحكّم مباشرة في شئون الدنيا كافة)، كما شجّعتهم على أن يعطوا حياتهم على ظهر الأرض كل أهميتها، وبناء عليه أن يعملوا على تعميق خبرتهم الذاتية ووعيهم التاريخي، وساعدتهم على الخروج من أزمة الضمير الممزّق بين الحنين لعصر مفقود، وقبول مستقبل مفتوح قيد الاختراع.

بفضل ظهور الطبقة الوسطى والطبقة العاملة كفاعل تاريخي مستقل في المجتمع، لم

يعد الحكّام يهيمنون تماما على العلاقة بينهم وبين المحكومين. أصبحت هذه العلاقة ذات طابع تعاقدي، ديمقراطي إلى حدّ ما ـ إذ أكّد فيها المحكومون استقلاليتهم الذاتية، ليس فقط بدعمهم الحرّ والإرادي لقيادة الوفد في مرحلة أولى، بل أيضا بتخطّيهم التدريجي لهذه القيادة في مرحلة تالية.

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية اندلاع موجة ثورية عبّرت عن سخط متزايد تجاه القيادة الوفدية، وأخذت بعض التيارات الشعبية تتخطّاها، بينما بدأت تيارات أخرى تقاومها.

(*******) يلاحظ أن الإبقاء على السيطرة الاقتصادية والثقافية لكبار الملاك على الريف، لم يؤدِّ فقط إلى عرقلة التحرّر النفسي والوجداني لجموع الفلاحين، ولكن أيضا إلى عرقلة تطور الغالبية العظمى من كبار الملاك أنفسهم نحو رأسمالية حديثة. لقد خرجت بورجوازية الأعمال من صفوفهم بعد الحرب العالمية الأولى، ولكنها تميّزت عنهم وتقمصت دور الطفل المشاغب.

٣ ـ استقلالية شعبية متزايدة

تأسست لجنة العمال للتحرّر القومي في عام ١٩٤٥، بمبادرة من النشطاء العماليين في مصانع شبرا الخيمة، وسرعان ما انتشرت لجانها على الصعيد الوطني. عبّرت اللجنة عن نضوج رؤية سياسية متماسكة في بعض الأوساط العمالية، رؤية تخطّت الأهداف الفئوية، لتؤكد متطلبات الكفاح الوطني والديمقراطي والدور الذي على الطبقة العمالية أن تلعبه في دعم هذه المطالب.

بدأت مرحلة جديدة من المدّ الثوري عند منعطف عام ١٩٤٦، في أعقاب إلغاء قانون الطوارئ. فاندلعت مظاهرات شعبية صاخبة تطالب بالجلاء التام، انطلقت من الصفوف الطلابية، وسرعان ما اتّسعت وضمّت الأحياء العمالية ثم جذبت الطبقات الشعبية الأخرى كافة. ارتفع الوعي الجماعي لمستوى من الوضوح لم يبلغه من قبل، ربط بين الأهداف الوطنية والديمقراطية، وبين الأبعاد السياسية والاقتصادية.

دارت مناقشات على صعيد البلاد، بين الذين يريدون تقوية التقارب العمّالي الطلابي، وربط الأهداف السياسية بالمطالب النقابية، وبين الذين يرفضون مفهوم التنسيق الأفقي بين الفئات الشعبية المختلفة. مال الشيوعيون إلى تأكيد الدور القيادي لممثلي الطبقة العاملة في الحركة الوطنية والديمقراطية، بينما فضّل أعضاء من الوفد ومن الإخوان المسلمين أن تظل الطبقة العاملة تحت الوصاية الأبوية للأحزاب. ولم يمنع ذلك الخلاف وغيره المدّ الثوري من أن ينتشر ويشتدّ.

حدثٌ وقع في ٩ فبراير ترك أثرا داميا في ذاكرة المصريين. كان طلبة جامعة فؤاد الأول(********) قد خرجوا في مظاهرة تطالب بجلاء قوات الاحتلال واتّجهوا إلى كوبري عباس الذي يفصلهم عن المدينة، فانتظرت سلطات الأمن حتى كانوا عليه وفتحت الكوبري ودفعتهم من الجانبين نحو الهوة، فتوفِّيَ عدد منهم غرقا وأصيب المئات.

قامت مظاهرات هائلة احتجاجا على الحادثة، وقوبلت بقمع بالغ العنف. سقط العديد من القتلى والمئات من الجرحى، في يومي ٩ و١٠ فبراير، في القاهرة والإسكندرية والزقازيق والمنصورة. إلا أن القمع لم يرهب المتظاهرين ولم يوقف

المظاهرات، بل زاد من حدتها وانتشارها وتنظيمها. التقت عندئذ لجنة العمّال للتحرير الوطني باللجنة الطلّابيّة للكفاح الوطني، واتحدتا في اللجنة الوطنية للعمّال والطلبة التي ضمّت ممثلين مفوّضين من الطرفين لتنسيق الإضرابات والمظاهرات.

دعت اللجنة الشعب لأن يحتل الميادين العامة في كافة المدن الكبرى في نفس الوقت في ٢١ فبراير ١٩٤٦، فاستجاب الشعب للنداء. وشهدت القاهرة حشدا هائلا في ميدان الإسماعيلية، اتّسم بروح سلمية وانضباط مثالي. ممّا لم يمنع الإنجليز من «الضرب في المليان»، مخلفين ٢٣ قتيلا. يوم ٤ مارس، أعلنت اللجنة حدادا وطنيّا، وطالبت الجماهير بالبقاء في منازلها. ظلت القهاوي والمحال والمدارس والجامعات كافة خاوية(********).

أثبت الشعب المصري بذلك أنه قادر على فرض الصمت على البلاد، كما هو قادر على تحرير كلمتها. استعاد بذلك روح الإجماع التي تميّزه في المناسبات التاريخية الكبرى.

ثم جاء حادث خارجي، في مايو ١٩٤٨، يقطع الإيقاع الطبيعي للحياة السياسية المصرية. أنهت بريطانيا الانتداب على فلسطين، وسحبت قواتها منها. قرّرت الدول العربية عندئذ إرسال قواتها لمنع ظهور دولة إسرائيل. وتحول اهتمام الرأي العام إلى الحرب الوشيكة الاندلاع. وانتقل الوجدان الشعبي من ساحة المكاسب الديمقراطية إلى ميدان التضامن العربي والإسلامي.

كانت القوات العسكرية المصرية التي دفع بها إلى فلسطين قد تلقّت تدريبا عسكريّا غير كافٍ، وكان سلاحها فاسدا، فكانت الهزيمة. وفقد الملك، الذي تبنّى خوض الحرب على اعتقاد بأنه سوف يجني من خلفها أكاليل الغار، ما تبقى من هيبته اللاهوتية.

احتفظ الرأي العام المصري في ذاكرته بمشهد نادر من البسالة المصرية، ترك أثرا قويّا في الأذهان. حاصر الإسرائيليون في الفالوجة كتيبتين ضمتا ٤٠٠٠ جندي، صمدوا ١٣٠ يوما رافضين الاستسلام، حتى جاءت الهدنة التي تم التفاوض عليها بين مصر وإسرائيل تحت رعاية الأمم المتحدة. وسمح للجنود المصريين بالخروج من الحصار بسلاحهم، فعادوا إلى مصر واستقبلهم الشعب كأبطال. إلا أن الحدث على الرغم من ذلك زاد من الإحساس بمرارة الكارثة العربية الشاملة.

ثم احتدم الصراع بين حكومة الأقلية التي شكلها الملك وجماعة الإخوان المسلمين التي كانت قد اكتسبت شعبية كبيرة لإرسالها متطوّعين إلى فلسطين، فأخذت تصعّد التوتر السياسي بعمليات إرهابية. وإذ قرّر محمود النقراشي، رئيس الوزراء، حل الجماعة في ديسمبر ١٩٤٨، اغتاله عضو من الإخوان. فكان ردّ السلطات أن دبّرت اغتيال حسن البنا مرشد الإخوان، ودارت عمليات التنكيل بالجماعة على نطاق القطر المصري كله.

قدرت السلطات البريطانية عندئذ أن الوضع السياسي والاجتماعي يستلزم إجراء انتخابات جديدة، على أمل أن يعود الوفد إلى السلطة بما بقيَ له من شعبية، ليخفّف من حدّة الصراع القائم.

أعطت الانتخابات التي عقدت في يناير ١٩٥٠، أغلبية ساحقة من المقاعد للوفد، رغم حصوله ـ لأول مرّة ـ على أقل من نصف أصوات الناخبين. إلا أن عودة الوفد إلى الحكم لم تؤدِّ إلى السلام الاجتماعي الذي سعت إليه السلطات البريطانية.

شهدت بداية الخمسينيات انتشار موجة جديدة من الغضب الشعبي. اندلعت مظاهرات حاشدة ضمت الطلبة والعمال والموظفين، تطالب الوفد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وبإجلاء كامل للقوات البريطانية عن مصر، وهو مطلب عجز الوفد عن أن يحقّقه. فساد شعور عام بأن الأفق مسدود، وأن الحكومة الوفدية غير قادرة على اتخاذ مبادرة سياسية مُرْضية.

أحسّ الإخوان المسلمون بروح المرحلة، وبالرغم من القمع الواقع على الجماعة، اتخذوا خطوات تتخطى حدود الشرعية البرلمانية التي تبين عجزها عن تحقيق الأهداف الوطنية، فأرسلوا بعضا من أعضائهم إلى منطقة قناة السويس للقيام بعمليات فدائية ضد قوات الاحتلال. اكتسبوا بذلك تضامنا واسعا في صفوف الشباب.

قرب نهاية عام ١٩٥٠، كثرت الاشتباكات في منطقة القناة، أسفرت عن عدد من القتلى في الصفوف البريطانية وعدد أكبر من الشهداء كانت جنازاتهم مناسبات لمظاهرات ضخمة، جمعت ما يقرب من ٥٠٠٠٠٠ فرد في القاهرة و٢٥٠٠٠٠ في الإسكندرية.

تداعت الأحداث حتى كان يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ في مدينة الإسماعيلية. قرّر

البريطانيون فجأة نزع سلاح «محمية بلوك نظام» (تابعة للبوليس المصري)، إذ تبيّن لهم تواطؤها مع الفدائيين. رفضت المحمية تسليم سلاحها. فكانت مذبحة أسفرت عن ٥٠ قتيلا.

نزلت مئات آلاف من المصريين إلى شوارع القاهرة في اليوم التالي، وطالبت الحكومة الوفدية بقطع العلاقات مع بريطانيا، وتضامنوا مع «بلوك نظام» القاهرة، الذي طالب بسلاح لإغاثة زملائه في منطقة القناة. ثم وقع، في عصر نفس اليوم، حدث مأساوي قدر ما هو مريب، قطع سياق المدّ الوطني الثوري، وأشعل جوّا من العنف العشوائي. وهو ما أطلق عليه حريق القاهرة في ٢٦ يناير.

بدأ اليوم بانتشار مجموعات منظمة ومجهزة بوسائل إضرام النار، في مواقع مختلفة من القاهرة، أشعلت حرائق في العديد من المباني، وخاصة تلك التي رمزت إلى أسلوب حياة الأجانب والميسورين، مثل الفنادق الفخمة والمحال الكبرى، ودور السينما، والكباريهات. لحقت بهذه المجموعات المنظمة جحافل من المعدمين، قاموا بعمليات نهب وعنف استمرت ساعات طويلة. حدث ذلك كله والشرطة ساكنة، لم تتدخل لفض المشاغبين، بينما استضاف الملك قيادة الجيش في قصره. ثم تحجّج في ذات الليلة بما حدث من حريق ونهب، ليعلن الأحكام العرفيّة وعزل حكومة الوفد.

لم يتمكن الوفد، طوال فترة ١٩٤٦ - ١٩٥٢، من تحقيق المطلب الأساسي للشعب، ألا وهو إجلاء القوات البريطانية عن البلاد. تقاذفته الأحداث، وتخطّاه الحراك الوطني الثوري، فنزع عن قيادته القسط الأكبر من شرعيّتها التاريخية. وكذلك كان الحال مع الملك، إذ فقد بدوره ما تبقّى من ثقة الفئات المرتبطة تقليديّا بالعرش، ومن عطف الفئات الشعبية ذات الثقافة التقليدية، التي كانت قد احتضنته عند وصوله إلى العرش.

تم ذلك دون أن تتمكن القوات الشعبية الحاملة للواء التحرر الوطني والديمقراطية، من أن تشكّل، من جانبها، قيادة سياسية بديلة، منظّمة ومتراصة على النطاق القومي، قادرة على فرض مطالبها.

حملت الساحة السياسية في وجه هذا المأزق، خيارا تاريخيّا بين مشروعين متصارعين، يقدّم كل منهما عرضا لتنظيم البلاد. دعا المشروع الأول إلى استعادة مصر «لروحها

الإسلامية»، وذلك باحتضان المجتمع من أسفل، وتكوين شبكة قومية من التنظيمات القائمة على الإيمان المتعصّب، هدفها النهائي أن تعود البلاد إلى حكم الشريعة. أما المشروع الثاني، فكان علمانيّا، يرمي إلى تأكيد السيادة الوطنية، من خلال إعادة هيمنة الدولة على المجتمع، والقيام على تحديثه من أعلى ـ على نمط دولة محمد علي ـ بالاعتماد على الجيش.

٤ ـ مشروع جماعة الإخوان المسلمين

تبنّت القوى السياسية المنبثقة من ثورة ١٩١٩، وفي مقدّمتها الوفد، خطابًا علمانيًّا يدعو للحداثة. فجاءت جماعة الإخوان المسلمين لتعلن عن نفسها ككيان لاهوتي سياسي، يهدف إلى هيمنة تفسيره لكلام الله على كافة مناحي الحياة.

يجدر بنا أن نقوم هنا بتوليف مفهومي العلمانية واللاهوتية.

لا تقوم العلمانية، كما رأينا طوال هذه الحقبة التاريخية، على نفي الدين، وإنما على الفصل بين الدنيا والآخرة، أى على القبول باستقلالية الحياة الزمنية عن القضاء الإلهي، وخضوعها لقوانين موضوعية ثابتة، يمكن فهمها ودراستها دون الرجوع إلى كلام الله. ولكى يتبنّى الإنسان النظرة العلمانية إلى العالم؛ يجب أن ينسلخ عن الجماعة التقليدية، أي أن يتحرّر من وصاية الأب، أو شيخ الجماعة، فيصبح فردا مالكا لنفسه ولضميره، يستطيع أن يتحمّل مسئولية الإيمان كعقد شخصي بينه وبين خالقه، ومسئولية الفكر النقدي كممارسة حرّة للمنهج العقلاني.

يشكل تبني النظرة العلمانية شرطا ضروريّا لإنشاء مجتمع يقوم على المساواة بين كافة مواطنيه، دون التمييز بين معتقداتهم الدينية. وغنيّ عن القول، إن النظرة العلمانية لا تحارب الأديان، بل تحميها كلّها، بفصلها بين الدين والدولة، وبين الإيمان والسياسة. إنها تحمي حرية المواطن في أن يؤمن أو لا يؤمن، وأن يمارس كل طقوس الدين الذى يؤمن به؛ إذ تعتبر أن الإيمان يمت إلى الضمير الذاتي لكل فرد.

لذلك لا يمكننا قبول ادّعاء جماعة الإخوان المسلمين بأن دعوتهم هي دعوة للرجوع إلى الدين، أو إلى الإسلام الحق. ليس حسن البنا أكثر إسلاما من سعد زغلول؛ زعيم الوفد. يكمن الفرق بينهما في تفسير كل منهما للدين الإسلامى. يؤمن حسن البنا بتفسير كان سائدا عند أهل السنّة قبل ظهور العلمانية. وفقا لهذا التفسير، تتحكّم الآخرة فى كافة مظاهر الحياة الدنيا، أو بمعنى آخر تتحكّم القوانين الإلهية الأبدية في كل مكان وزمان، فلا يمكن التوجّه فى حياتنا الجماعية والفردية، إلا

بالرجوع إلى كلام الله ـ أو بمعنى أدق، إلى تفسير حسن البنا لكلام الله.

وجب علينا، إذن، ونحن نشير إلى جماعة الإخوان، ألا نقبل احتكارها التعسُّفي لتسمية الإسلام، ولا نصفها ككيان إسلامي أو إسلامي سياسي. وجب علينا أن نعرّفها بتسمية عامة، متّفق عليها في فلسفة العلوم الدينية، وتسري على كافة الأديان. فإذ تؤمن الجماعة بفرض تفسيرها الخاص لكلام الله على كافة مظاهر الحياة الدنيا، وجب وصفها بأنها كيان لاهوتي سياسي. تعني كلمة اللاهوتية في أصلها اليوناني الخطاب العقلاني عن الآلهة، ثم انتقلت إلى المسيحية، بمعنى الخطاب العقلاني عن الإيمان بالله، الذي عرف بعد ذلك في الإسلام، تحت تسمية علم الكلام. يمكننا إذن استخدام كلمة اللاهوتية (أو التعبير المركّب: اللاهوتية السياسية) كمصطلح عام، يحمل لكل الأديان معنى واحدًا، وهو المعنى النقيض للعلمانية.

أبدى حسن البنّا نزعة دينية مبكرة في شبابه. أتى إلى القاهرة في سن السادسة عشرة، بعد ثلاث سنوات من ثورة ١٩١٩، فوجد مناخا من الحراك السياسي والتعدّدية الفكرية غريبًا تمامًا عن روح الريف. اضطرب لما شاهد من غزو قيم الحياة الأوروبية، وانتشار المغريات الدنيوية والمادية والشخصية، على حساب أسلوب الحياة الروحاني والشمولي للإسلام التقليدي. ثم أصيب بصدمة عنيفة حين بلغه قرار تركيا الكمالية بحلّ الخلافة الإسلامية.

عين مدرّسا في الإسماعيلية في ١٩٢٧. كرّس وقت فراغه في الجوامع، وفي المقاهي، وفي المنازل الخاصة، للدعوة إلى استرجاع ما اسماه «بالقيم الإسلامية الحقَّة». ثم أسّس جماعة الإخوان، فلقيت استقبالا حسنا وانتشرت بفضل قيادته ومواهبه التنظيمية وتقدّمت على سائر الجمعيات الدينية القائمة.

ضمت الجماعة، خلال عشرين سنة، نصف مليون من الأعضاء، انتشروا في شبكة من المؤسسات الاجتماعية والخيرية والتعليمية في أرجاء البلاد كافة.

في مواجهة المبدأ العلماني الذي يفصل بين الدين والدولة الذي تبنَّاه الوفد، أصرّ حسن البنّا على المفهوم اللاهوتي ـ «دين ودولة». حيث تتحكّم الإرادة الإلهية في أوجه الشئون الدنيوية كافة، وتسمو شريعة الله على القوانين الوضعية. رفض البنّا أن يقتصر الإسلام على إرشاد الضمائر الشخصية، وطمح إلى أن يصبح من جديد نظامًا دينيًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا وأخلاقيًّا شاملًا، جامعًا للآخرة والدنيا، للعام والخاص، للجماعي

والفردي.

ولم يكتفِ حسن البنا بالدعوة للعودة إلى الأصول والأخلاق الإسلامية ـ كما يراها ـ في مصر. وإنما رمى إلى بعث الخلافة الإسلامية، وتوحيد الأمة، ونشر تفسيره لكلام الله على العالم أجمع.

تضمن مشروعه شقين. اختص أولهما بالدعوة الدينية في إطار اجتماعي خيري. أما الشق الثاني، فاستهدف العمل الدنيوي من أجل التأثير السياسي على الأذهان، واللعب على موازين القوى القائمة، بغية تهيئة الظروف المواتية «لسلطة إسلامية» حيث يبقى قرار إقامتها بيد الله.

سلكت الجماعة مسارات متعدّدة، وقدّمت للحكّام وجوها متباينة، تارة مسالمة وتارة عدائية. واعتمد تنظيمها على هياكل مركّبة، من الدائرة الداخلية الأكثر تلاحمًا إلى أوسع الدوائر الشاملة للمتعاطفين الخارجيين. كذلك فصلت الحركة العامة عن الحركة السرّية، والعمل السياسي عن الاستعدادات العسكرية. كانت هذه المكوّنات محكمة الانفصال عن بعضها البعض، لم يتم التنسيق بينها إلا عند القيادة العليا. بقيت السيطرة الشاملة على الجماعة، لفترة طويلة، بين يدي حسن البنّا وحده. بيد أن الخلافات ما بين مختلف مكوّنات الجماعة أخذت في الظهور في أواخر الأربعينيات.

دفعت الجماعة، في أثناء حرب فلسطين، عددا من أعضائها إلى الاشتراك في نشاط مسلّح ضد إسرائيل، أكسبها شعبية كبيرة. ممّا سمح لها بعد الهزيمة بإثارة موجة من السخط الشعبي ضد القصر الملكي الذي اتهمته بأنه مسئول عن هذه الهزيمة. تغلّب عندئذ الوجه الجهادي للجماعة على الوجه السلمي. قام أفراد من تنظيمها السرّي بعمليات إرهابية واغتيالات سياسية، في ١٩٤٩، تسبّبت في حملة قمع من قبل الحكومة، أدت إلى اغتيال حسن البنّا، ثم إلى حلّ الجماعة واعتقال حوالي ٤٠٠٠ من أعضائها.

٥ ـ مشروع تنظيم «الضباط الأحرار»

اختمر بديل سياسي آخر داخل الجيش.

لم يكن هذا الجيش، حتى سنة ١٩٣٦، جيشا ذا وزن حقيقي، إذ لم تتح له بريطانيا مساحة حقيقية للتنفّس. تشكلت فئة الضباط من أبناء كبار الملاك ورجال المال، أرباب

النظام الدائرين في فلك الملك. ولم يسمح لأبناء الأسر المتواضعة بالانضمام إليها.

إلّا أنّ سلطة الاحتلال اضطرت، بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، إلى أن تسمح بإقامة جيش وطني، وأن تتقبّل دخول بعض أبناء الطبقة الوسطى (من ملاك الأراضي الميسورين، وأعضاء المهن الحرّة والتجّار)، كطلّاب في الكلّيّة. وإذ توقّع البريطانيون حربا وشيكة مع قوات المحور، أمروا بزيادة سريعة لعدد أفراد الوحدات العسكرية التي قد يحتاجون إليها لإمداد قواتهم ولتأمين المدن. ازداد عدد المجندين من ٣٠٠٠ في سنة ١٩٣٦ إلى ١٠٠٠٠٠ في نهاية الحرب ـ ليعود إلى ٣٦٠٠٠ بعد الحرب.

أدّى دخول العناصر الاجتماعية الجديدة في هيئة الضباط، إلى آثار سياسية لم يتوقّعها البريطانيون ولا القصر ولا الوفد. فلقد حملت هذه العناصر إحباطات وتطلّعات الطبقة الوسطى ـ آمالًا مشوّشة ومحمومة تصبو لكرامة وطنية وارتقاء اجتماعي، وثأر منتظر بعد قرون من الذلّ، حيث كان العنصر الأجنبي قد احتكر المواقع القياديّة واستحوذ على كل الامتيازات.

تأججت هذه المشاعر في ١٩٤٨، خلال حرب فلسطين، وإن لم يكن ذلك حكرا على الجيش، إذ شعر المصريون كافة بوخز الهزيمة، إلا أن الجيش عانى منها بشكل مباشر، فهو من خاض المعارك، وتحمّل جسديًّا آثار فساد القيادة، والإهمال الإجرامي في الاستعداد للحرب.

وكانت لدى الجيش، ليعبّر عن تلك المشاعر، وسائل لا تملكها الأحزاب المدنيّة. فبعكس الوفد والجماعة اللذين لا يستطيعان التحرّك الفعّال إلا بقدر اعتمادهما على كتلة حرجة من المحكومين، تستطيع مجموعة من الضباط (بل تفضّل) التحرّك بدون المحكومين، بدلًا منهم، وعلى الرغم منهم في بعض الأحيان. كان بوسع الجيش أن يتحدّث باسم «الجماهير»، وأن يستدعي تطلّعاتها، وأن يتوقع دعمها لاحقا، ولكنه لا ينتظرها للتحرك. جسّدت المجموعة المعروفة «بالضباط الأحرار»، المكوّنة من ضباط متوسطي الرتب (ضباط «جيل» ١٩٣٦)، هذه الإمكانية الكامنة الجديدة. لم تحاول استنساخ سيناريو ثورة ١٩١٩ الشعبية، بل سيناريو الحركة التي أطلقها عرابي في سنة ١٨٨٢.

ضمّ جمال عبد الناصر الذي كوّن تنظيم «الضباط الأحرار» السرّي في أواخر

١٩٤٩، حوالي ثلاثمائة عضو، في شكل خلايا صغيرة، عزلتها عن بعضها البعض حدود فاصلة. وشكّل القيادة من خمسة عشر ضابطا اختارهم بعناية، ووحّدهم حول الأهداف البسيطة الآتية: تصفية النظام الملكي وسلطة كبار الملاك السياسية، إنهاء الاحتلال البريطاني وإقامة جيش حديث.

المراجع:

ـ عن أهم أحداث الحياة السياسية المصرية، ابتداءً من إقامة نظام ملكي شبه ديمقراطي، حتى عشية انهيار هذا النظام، اعتمدنا على مؤلفات: عبد الرحمن الرافعي: **في أعقاب الثورة المصرية**. ٣ أجزاء. دار المعارف. القاهرة ١٩٤٧، ١٩٤٩، ١٩٥١ **ومقدمات ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢**، دار المعارف. القاهرة، ١٩٥٧؛ وكذلك على مؤلفات محمد أنيس: **دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩**. القاهرة ١٩٦٣؛ طارق البشري: **الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٣**. دار الشروق، القاهرة ٢٠١٢؛ طه حسين: **مستقبل الثقافة في مصر**. دار المعارف. القاهرة ١٩٤٤؛ مورو برجر: **الإسلام في مصر اليوم، المظاهر الاجتماعية والسياسية للدين الشعبي**. مطابع جامعة كامبريدج. لندن ١٩٧٠؛ راءول مكاريوس: **شباب مصر المثقف، في اليوم التالي للحرب العالمية الثانية**. باريس ١٩٦٠.

ـ عن الضباط الأحرار، استفدنا من كتاب جورج فوشيه: **جمال عبد الناصر وفريقه**. جزءان. جوليار ١٩٥٩ و١٩٦٠؛ وكتاب جان لاكوتير: **ناصر**. مطابع دو سوي، باريس ١٩٧١.

ـ عن الإخوان المسلمين، اعتمدنا على مؤلفات كاري روزفسكي ويكهام: **الإخوان المسلمون**. مطابع جامعة برينستون. برينستون ٢٠١٣؛ عمرو الشوبكي: **الإخوان المسلمون من النشأة حتى يومنا هذا**. كرثَلا، باريس ٢٠٠٩؛ وحازم قنديل: **داخل جماعة الإخوان**. مطابع بوليتي، لندن ٢٠١٥.

ـ عن الملامح النفسية التي تتبدى خلال تلك الحقبة، استزدنا من معين لا بديل عنه في أعيننا: كل روايات نجيب محفوظ، قصص وروايات يوسف إدريس، روايات ومسرحيات توفيق الحكيم. نذكر منها على سبيل المثال، مؤلفات كل من: نجيب محفوظ: **قصر الشوق** الجزء الثاني من الثلاثية. مكتبات مصر، القاهرة ١٩٥٧؛ **والسكرية**. الجزء الثالث من الثلاثية. مكتبات مصر، القاهرة ١٩٥٧؛ توفيق الحكيم: **يوميات نائب في الأرياف**. القاهرة ١٩٤٢.

(*******) سميت فيما بعد جامعة القاهرة، بالجيزة.

(*******) في ظروف غامضة، خارقة لهذا الإجماع، قامت مظاهرة في الإسكندرية، قمعتها قوات البوليس المصري، أسفرت رسميًّا عن ٢٨ قتيلًا و٣٤٣ جريحًا.

الجزء الخامس

مسار الدولة القومية

(١٩٥٢ - ٢٠١١)

الضمير الشعبي المُصادَر

الباب الثامن عشر
١٩٥٢ - ١٩٧٠
إرساء حكم فردي أبوي

١ ـ نظام جديد يبحث عن هويّته السياسية (١٩٥٢ - ١٩٥٤)

تم استيلاء «الضباط الأحرار» على السلطة في يوم ٢٣ يولية ١٩٥٢، مما أسفر عن تنازل الملك بعد ثلاثة أيام. واختفى معه جيل رجال السياسة الذي ارتبط بالعرش وبالطبقة الإقطاعية، وحلّ محلّه «مجلس قيادة الثورة» المكوّن من ضباط جاءوا من الطبقة المتوسطة.

لم تكن «للضباط الأحرار» في البداية نظرة متماسكة لنظام الحكم، بل انطلقوا من بضعة أهداف تمزج بين الأخلاق والسياسة. أما الخيار السياسي الأساسي، أي الخيار بين «الميل الليبرالي الديمقراطي»، و«الميل السلطوي الفردي»، فقد ظل معلّقا لمدة سنتين. ظهرت في المجلس، منذ الأيام الأولى، أغلبية تحبّذ ما أسمته بافتتاح «مرحلة ثورية»، يعيد خلالها المجلس التركيبة السياسية والبنية الاجتماعية للبلاد. وافترض هذا الخيار إقامة سلطة مركزية قوية، موحّدة، تعتمد أساسا على الجيش، وتتصدّى للمطامح الاستقلالية كافة الصادرة من المجتمع المدني، أو بمعنى أدق، تكسر المدّ الديمقراطي الذي عمّ البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. التفّت الأغلبية المحبّذة لهذا الخيار حول البكباشي جمال عبد الناصر، وهو القائد الأصلي للضباط الأحرار.

أما الأقلية التي تبنّت الخيار المعاكس، فكان رأيها أن تقتصر مهام المجلس على إحداث الإصلاحات الأساسية على رأس الدولة والجيش، ثم أن يرجع الجيش إلى ثكناته مع التركيز على إعادة تنظيمه وتسليحه، كما يليق بجيش حديث. أما الحياة السياسية فوجب أن ترجع للأحزاب، والحياة الاقتصادية وجب أن تئول إلى رجال الأعمال. التفّت الأقلية حول محمد نجيب، وهو لم يكن من الضباط الأحرار الأصليين، ولا من جيلهم، بل كان الوجه الذي اختاروه ليمثل المجلس، إذ كانت رتبهم رتبًا متوسطة، بينما كان محمد نجيب لواء يتمتع بهيبة كبيرة نتيجة لمواقف شجاعة

قد اتخذها ضد القصر فيما سبق. وبالرغم من أنه معزول داخل المجلس، فإنه تمتع بشعبية واسعة سرعان ما اكتسبها بصورة ربّ الأسرة السمح التي اقترن بها، وسعة الأفق السياسية التي ميّزته.

راهن، إذن، محمد نجيب على استمرارية الحركة الوطنية الديمقراطية بقيادتها التقليدية، بينما راهن جمال عبد الناصر على إفلاس القيادات السياسية التقليدية، وعلى إنهاك المدّ الجماهيري الشعبي. فكانت أهدافه الواضحة تعجيز القيادة الوفدية، ثم ضرب قيادة جماعة الإخوان المسلمين من ناحية، ومن ناحية أخرى، القضاء على الحركة الجماهيرية المستقلة، بضرب طلائعها السياسية، والعمالية، والطلابية، والمهنية.

وشرع في هذا المخطط منذ الأيام الأولى. عبّرت أول إشارة سياسية تصدر عن المجلس، في أغسطس ١٩٥٢، عن تصميمه على ضرب الانطلاقة الذاتية للحركة العمالية التي لعبت دورا طليعيّا في المدّ الوطني الديمقراطي. فقد أظهر المجلس قسوة لم يسبق لها مثيل، في مواجهة إضراب قام به عمّال كفر الدوار، مع الاعتصام في مصنع من مصانعهم. قدّم قادة الإضراب لمحكمة عسكرية، فحكمت على اثنيْن منهم بالإعدام ـ مصطفى خميس (١٨ سنة) ومحمد البقري (١٩ سنة) ـ كما حكمت على العديد بالأشغال الشاقة لمدد طويلة. ولم يكتفِ المجلس بالتصديق على الحكم بالإعدام، وإنما أجبر بعض النقابات على إدانة المضربين ووصفهم «بإرهابيين» و«أدوات في خدمة الإمبريالية». ثم منع عقد مؤتمر كان هدفه تكوين اتحاد عام للنقابات المصرية.

بعد أن وجّه المجلس أول ضربة إلى الحركة العمالية، قرر توجيه ضربته الثانية إلى كبار الملاك العقاريين. فقد أصدر في سبتمبر ١٩٥٢، قانون الإصلاح الزراعي الذي حدّد الملكية بواقع ٢٠٠ فدان (٣٠٠ للأسرة)، وقمع هوجة كبار الملاك بالقبض على بعض وجوههم الرمزية.

إذ سجّل القانون إضعافًا سياسيًّا واقتصاديًّا للطبقة الإقطاعية، لم يُحْدث زلزالا في الوضع الاقتصادي للفلاحين الصغار. فلم يمس إلا ٧٪ من الأراضي الزراعية، تمّ توزيعها (في قطع صغيرة من ٥ أفدنة) على حوالي ٧٥٠٠٠٠ فلاح صغير، من إجمالي ١٥ مليونا. كما استفاد من الإصلاح حوالي ٤ ملايين مزارع من مستأجري الأراضي، إذ وضع سقفا للقيمة الإيجارية للأرض الزراعية، وحرّم فسخ عقود الإيجار من طرف

الملاك.

في نهاية سنة ١٩٥٢، بدأت الحملات ضد القوى السياسية المنظمة، بإصدار قرار بحلّ حزب الوفد، ومحاكمة قياداته. وفي مارس ١٩٥٣، اشتدت حملة القبض على التنظيمات السياسية والجماعات الطلابية اليسارية. أما جماعة الإخوان المسلمين، فصدر قرار بحلّها في يناير ١٩٥٤، وبدأت حملات متتالية للقبض على قياداتها.

في نفس الوقت، قام جمال عبد الناصر بإحكام قبضته على أجهزة الدولة الرئيسية، وفي مقدّمتها وزارة الداخلية، عن طريق تعيين بضع مئات من «الضباط الأحرار» على رأس مراكزها الحسّاسة كافة، كما أعاد تشكيل وتحديث جهاز مخابرات أخذ ينتشر ليراقب مرافق الحياة السياسية كافة. وأخيرًا خلق عبد الناصر جهازا شبه حزبي، سمّي بهيئة التحرير، هدفه «تحريك الشارع» عند اللزوم، ضمّ عناصر قادرة على تجنيد كتل من البلطجية والمتظاهرين المأجورين، واعتمد كذلك على عناصر نقابية معادية للحركة العمّالية المستقلة، وقادرة على تعبئة بعض الفرق العمّالية ذات الوعي السياسي المحدود.

انفجرت الأزمة الكامنة بين عبد الناصر ونجيب في ٢٤ فبراير ١٩٥٤، حين احتجّ الأخير على كونه رئيسا معزولا وعاجزا داخل مجلس قيادة الثورة، وطالب لنفسه بحق الفيتو على قرارات المجلس. إذ رفضت الأغلبية منحه هذا الحق، قدّم استقالته. تضامن معه خالد محيي الدين، قائد سلاح الفرسان ـ أي المدرّعات ـ معبّرا بذلك عن إحساس بدأ ينتشر في صفوف الضباط، بالتململ من سياسة تعزل الجيش عن الرأي العام، وبالمطالبة بعودة الجنود إلى ثكناتهم وترك السياسة لأصحابها.

اضطر جمال عبد الناصر عندئذ إلى تراجع تكتيكي. دعا محمد نجيب إلى الرجوع عن استقالته، ثم قبل، في يوم ٥ مارس، مطلبه بتنظيم انتخابات برلمانية، مع رفع الرقابة على الصحف وإطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين. عبّرت عندئذ جميع الفئات الشعبية عن فرحة غامرة. التفّت جماهير غفيرة حول قصر عابدين، وحيّت محمد نجيب، بحماس ذكّر من شهدوا ثورة ١٩١٩ بالحماس الذي انتابهم عندما عاد سعد زغلول من المنفى.

لقد عبّرت بذلك الفئات الشعبية كافة، بمختلف ألوانها السياسية، عن تمسّكها باستمرار الحياة الديمقراطية كما عرفتها. إلا أن مقاليد الأمور لم تعد بين أيدي هذه

الفئات. كان لديها، طوال مرحلة المدّ الوطني الديمقراطي، من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٢، القدرة على اتخاذ المبادرات، وفرض الأحداث على القيادات، بما فيها قيادة حزب الوفد. كانت هي الفاعل السياسي الرئيسي في هذا المدّ التاريخي الذي أدّى بالسلطة الثلاثية إلى أزمتها النهائية. ولكنها عجزت، كما رأينا، عن تخطي هذه السلطة، أي عجزت عن تقديم حل سياسي للأزمة، يقضي في آن واحد على القصر وعلى القيادة الوفدية، وعلى الأرستقراطية الإقطاعية التي تساندهما. بمعنى آخر، لم تستطع أن تفرز قيادة موحّدة، ولا قدرة ذاتية منظمة، ولا رؤية متماسكة، تمكّنها من فرض نظام ديمقراطي جديد، على أنقاض النظام القديم.

لذلك، عندما قبض «الضباط الأحرار» على الحكم، وقاموا هم بالقضاء على السلطة الثلاثية، ثم شرعوا في قمع القوى المعارضة كافة لحكمهم، انكسر المدّ الجماهيري، وفقدت الفئات الشعبية قدرتها على اتخاذ المبادرات الفعّالة. أمست الفئات الشعبية بعد ذلك في موقف دفاعي، قواها مشتّتة، وقدرتها على خوض معارك مستقلة تتضاءل يوما بعد يوم. انقلبت علاقة القوى بينها وبين السلطة، إذ أصبحت السلطة هي القادرة على تحريك الأحداث، بينما لم تملك الفئات الشعبية إلا أن تترقب نتيجة الصراع بين جناحي مجلس الثورة، تعلّق آمالها على فوز محمد نجيب وتحيّي مبادراته من أجل العودة إلى الحياة الديمقراطية التي عرفتها من قبل.

لم تغب حقيقة علاقة القوى عن جمال عبد الناصر، عندما اتخذ قراره بالتراجع التكتيكي في يوم ٥ مارس. ترك بذلك محمد نجيب ينغمس في خوض المفاوضات، والمساومات، مع قيادات الأحزاب التقليدية، بينما انشغل هو بالتوجّه إلى الجيش، لمخاطبة ضباط الأسلحة كافة، وإعادة توحيد صفوفهم حول خطّه السياسي. نجح في ذلك إذ عرض عليهم الخيار الآتي: إمّا أن يترك الجيش زمام الأمور للقوى الإقطاعية والساسة التقليديين، فتعود مصر إلى أيام الذل، والفساد، والمهانة الوطنية، وإما أن يسير الجيش بالثورة حتى نهايتها، أي يقضي على العهد القديم ويقوم بإصلاحات اجتماعية تدخل مصر في عصر الحداثة، ويكون الجيش في هذه العملية هو العنصر الطليعي والمستفيد الأول، معنويًّا، واجتماعيًّا، واقتصاديًّا.

بعد أن أكّد عبد الناصر سيطرته على الجيش، فأصبحت لديه الهيمنة على أجهزة

الدولة كافة، فاجأ الجميع، في يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤، بإعلانه إنهاء مرحلة الثورة، وحلّ مجلس قيادة الثورة. بدت المبادرة وكأنها تسليم بهزيمته أمام محمد نجيب. أما في الواقع، فكانت خطوة محسوبة لافتعال فراغ في قمة الدولة، يبرهن من خلاله على أن خطّ محمد نجيب السياسي يؤدي إلى التخبّط والفوضى، ويبرز بذلك ضرورة إقامة حكم سلطوي بلا منازع.

أضربت فجأة مجموعة من المصانع والمرافق العامة، بينما خرجت مظاهرات منظّمة، تساند مجلس قيادة الثورة، وترفض استقالته، وتندّد بالخط الديمقراطي باعتباره رجوعًا للعهد القديم وللقوى السياسية المرتبطة بالقصر. رفع لأول مرة في شوارع القاهرة شعار مذهل: «تسقط الحريات!»، وانطلقت جماعات من البلطجية تنشر الرعب في بعض الأحياء. إذ ساد الذهول في الأوساط الشعبية، أحسّ محمد نجيب بأنه مشلول الحركة، عاجز عن اتخاذ أي قرار أو تحريك أي جهاز من أجهزة الدولة. سلّم بهزيمته في نفس الليلة، في جلسة فاصلة لمجلس قيادة الثورة الذي كرّس، وثبّت علاقة القوى الفعلية بين جناحيه. احتفظ بمحمد نجيب في منصب رئيس الجمهورية، بعد أن فرّغه من السلطات التنفيذية كافة، التي آلت إلى عبد الناصر في منصب جديد، هو منصب رئيس الوزراء. ثم قرّر المجلس تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمّى وعودة الرقابة.

انتهت بذلك مرحلة بحث النظام عن هويته السياسية. غلب عليه الطابع الأوتوقراطي، أي السلطوي الفردي. وإذ اختفى محمد نجيب من الساحة، انهارت الآمال التي عقدتها الفئات الشعبية عليه. جاء فوز جمال عبد الناصر، إذن، على انكسار المدّ الوطني الديمقراطي، وعلى أساس من إحباط شعبي وفراغ سياسي. لذلك لم يتمتع عندئذ بأي سند في الأوساط الشعبية ـ باستثناء الفئات المحدودة المنتفعة من الإصلاح الزراعي ـ ولا في مختلف التيّارات السياسية ـ باستثناء عناصر فردية انشقت عن الأحزاب أو عن النقابات العمالية، والتحقت بهيئة التحرير.

كان أهم سند لجمال عبد الناصر، في هذه الفترة، هو السفير الأمريكي، الذي أيد النظام رسميًّا منذ أول يوم، ثم راهن على عبد الناصر عندما احتدم الصراع بينه وبين محمد نجيب، فقد مالت واشنطن إلى تأييد الزعماء الأوتوقراطيين بغية تجنيدهم في المعسكر المعادي للشيوعية. فلجأ جمال عبد الناصر، فور انفراده بالحكم، إلى السفير

الأمريكي، لمساعدته على عقد اتفاقية مع بريطانيا على إجلاء قواتها العسكرية من منطقة قناة السويس. كان الجلاء، وهو الشعار الوطني الذي تمحورت حوله آمال الشعب المصري كافة منذ بداية الاحتلال، والذي لخّص أهم طموحات المدّ الجماهيري منذ نهاية الحرب العالمية، هو هدف عبد الناصر الأول، إذ مثل شرطا ضروريّا لتثبيت نظامه الجديد. وقد نجح، بدعم من الولايات المتحدة، في بلوغ هذا الهدف. وقّعت الاتفاقية في يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٥٤. إلا أنها لم تحقق النتائج السياسية التي كان عبد الناصر يرجوها. ولم يرحب الرأي العام بالاتفاقية إلا بفتور وحيطة، فلم تحصل مصر بموجبها على جلاء نهائي، بل على جلاء مشروط، إذ اضطرت لقبول عودة القوات البريطانية إلى منطقة القناة في حالة هجوم سوفيتي على تركيا.

وعلاوة على ذلك، أفصحت الولايات المتحدة بعد قليل عن المكسب الذي كانت ترجوه من مساندتها لعبد الناصر: انضمام مصر لحلف عسكري (سمّي بحلف بغداد) يستهدف تطويق الاتحاد السوفيتي وحلفائه من المعسكر الاشتراكي. لم يكن بوسع جمال عبد الناصر أن يقبل الانضمام إلى هذا الحلف، إذ مثّل شكلًا جديدًا من التبعية، ولم تكد مصر تتحرّر من كابوس احتلال مباشر دام خمسًا وسبعين سنة! أخذ الخناق السياسي يضيق حول جمال عبد الناصر.

عندما ألقى خطابا بالإسكندرية لتبرير اتفاقية الجلاء، يوم ٢٦ أكتوبر، نجا من محاولة اغتيال نسبت إلى الإخوان المسلمين، تبعتها حملة قمع شرسة ضد الجماعة، مع اعتقال وتعذيب آلاف من أعضائها، وتقديم جزء من قادتها لمحكمة عسكرية وإعدام ستة منهم، من ضمنهم عبد القادر عودة.

أدّت بذلك المرحلة الأولى للنظام الجديد إلى منعطف تاريخي خطير، أحكم فيه عبد الناصر هيمنته على أجهزة الدولة، ولكنه انعزل، في الوقت نفسه، عن الطبقات الشعبية وعن القوى السياسية كافة المرتبطة بالمدّ الوطني. ثم أخذ السند الخارجي الذي ارتكز عليه طوال هذه المرحلة، أي الولايات المتحدة، يضغط عليه بشدة لإدخاله في حلقة جديدة من التبعية، يعلم عبد الناصر أنها سوف تؤدّي حتما إلى تحوّل العواطف الشعبية، من حالة الإحباط والحذر الحالية، إلى حالة أخطر من السخط والتعبئة المباشرة ضد النظام.

في نهاية سنة ١٩٥٤، أصبح الحكم الجديد في مأزق، ومصيره مرهونا بقدرة عبد الناصر على اتخاذ مبادرات للخروج من هذا المأزق.

٢ ـ نظام يستكشف مكانه في المجتمع الدولي الجديد

أتى الخلاص من التغيّرات الهامّة التي اختمرت في المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية، ثم تبدّت ملامحها في منتصف الخمسينيات. شهد العالم أفول الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية (بريطانيا، وفرنسا، وهولندا)، وظهور قوتين عظميين جديدتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، تتنافسان على اقتسام مناطق النفوذ، لملء ما أسمته بـ«الفراغ الإستراتيجي» الذي تركه أفول الإمبراطوريات التقليدية.

بدأت عشرات الشعوب المستعمرة تحصل على استقلالها السياسي، وتنضم إلى منظمات الأمم المتحدة. إلا أن هذا الفوز بداية مسار شاق، وطويل، إذ إن أماني هذه الشعوب كانت أعظم وأوسع بكثير من قدرتها الفعلية على تحقيقها. خرجت من المرحلة الاستعمارية بمجتمعات مشوّهة، واقتصاديات غير متوازنة. آلت بذلك للقيادات الوطنية الجديدة سلطات هشّة، ظلت تتخبط بها في مجتمع دولي لا تملك مفاتيحه الدبلوماسية، وفي سوق رأسمالية عالمية، ليست لديها دوافع قوية للمساومة فيها. واجهت إذن تحدّيات متعددة ومتلازمة، للمحافظة على تماسك الكيانات المجتمعية التي ورثتها، ولمواجهة ضغوط القوى العظمى الخارجية، وللدفاع عن أراضيها في مواجهة جيرانها، وفي رفع مستوى معيشة سكانها ولو بقدر يقل كثيرا عمَّا طمحت إليه.

شرعت كلتا القوتين العظميين في إغراء تلك القيادات الوطنية الجديدة، «بمساعدتها ماليًّا وفنيًّا على تنمية اقتصادها». شكّل بذلك التنافس بين واشنطن وموسكو إطارا مواتيا لدعم حكم تلك القيادات، إذ ترك لها حيّزا للخيار والمزايدة، أي هامشا للتحرّك الدبلوماسي، لم يكن متاحًا من قبل.

تبلورت ملامح هذا الوضع العالمي الجديد في مؤتمر باندونج (إندونيسيا) الذي عقد من ١٨ إلى ٢٤ إبريل ١٩٥٥. اجتمع فيه ثلاثون من رؤساء الدول التي حصلت حديثا على استقلالها، لتكتشف معًا الآفاق الجديدة المتاحة لها ولشعوبها. فكان حدثا لم يسبق له مثيل، إذ لم يكن بوسع هؤلاء المسئولين فيما قبل، أن يلتقوا ببعضهم البعض، بعيدا عن وصاية العواصم الاستعمارية. عبّر مؤتمر باندونج عن بداية نهاية عقدة الدونية التاريخية

تجاه أوروبا، أي لحظة ولادة جديدة للحضارات العريقة الخارجة من طوق الاستعمار.

التقى جمال عبد الناصر في باندونج بشو إن لاي رئيس وزراء الصين، وبنهرو رئيس وزراء الهند، وبسوكارنو رئيس جمهورية إندونيسيا، وكانوا جميعا أكبر منه سنًّا، وأكثر منه خبرة. توطّدت علاقته بهم، ممّا ساعده على تبيّن الخيارات الدبلوماسية الجديدة المتاحة أمامه. وظهر اسمه، إلى جانب أسمائهم، كقطب من أقطاب «العالم الثالث في طور التكوين». وإذ نظّم سوكارنو احتفالات شعبية في شوارع باندونج، تلقّى عبد الناصر ترحيبا جماهيريّا صاخبا لم يشهده قط في الإسكندرية أو القاهرة.

بعد عودته إلى مصر، في يوم ٢٧ إبريل، نظمت حفلة لاستقباله في ميدان التحرير، تحت أقواس النصر التي تضافرت فيها صور شو إن لاي ونهرو مع صورته. عرف عبد الناصر عندئذ أول عناق جماهيري حقيقي في مصر، عناق كان مقصورا فيما قبل على مصطفى النحاس أو محمد نجيب. شعر الشعب المصري غريزيّا بأن عبد الناصر على وشك انعطافة سياسية من شأنها أن تخرج مصر من فلك المعسكر الاستعماري الغربي. فأخذ يحيّي الخطوة، وأكّد بذلك لعبد الناصر أن هذا الاتجاه هو اتجاه الخلاص لنظامه.

خطا، في سبتمبر ١٩٥٥، الخطوة الحاسمة في التحرّر من وصاية الغرب، بعد أن رفضت الولايات المتحدة منحه مساعدة عسكرية لتحديث جيشه. فعقد صفقة شراء أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا ـ إحدى دول المعسكر الاشتراكي ـ مقابل جزء من محصول القطن المصري. بإقامة علاقات جديدة مع المعسكر الاشتراكي، وبانفتاحه على الساحة الأفرو ـ آسيوية، اكتسب جمال عبد الناصر هيبة جديدة، وشعبية متزايدة داخل مصر.

سوف نعود فيما بعد إلى مغزى تلك الشعبية، بمعانيها المتشابكة والمتناقضة. من المهم بمكان أن نشير هنا إلى مغزاها الأول، وهو النضوج السياسي الفطري للشعب المصري الذي فقد قدرته على الحركة الجماعية المستقلة، ولكنه لم يفقد حسّه الوطني، فأدرك أن الأفق الذي فتحه مؤتمر باندونج، أفق الحياد بين الغرب والشرق، هو طريق تحرير مصر من التبعية وتأكيد استقلالها وتعزيز كرامتها. وإذ أصبح عبد الناصر هو الذي يمسك بمصير مصر ويتحدث باسمها، وجب الالتفاف حوله وهو يخطو خطواته الأولى في هذا الطريق.

تولى عبد الناصر، في يونية ١٩٥٦، رئاسة الجمهورية بالاستفتاء المباشر، فأخذ يتمتّع بسلطات شبه مطلقة، مستندًا إلى مجلس شعب مفصّل على هواه، إذ كان على كل مرشّح أن يحصل على موافقة وزارة الداخلية.

ثم بدأت حلقة جديدة من صراعه مع الغرب بشأن تمويل بناء السد العالي في أسوان. كان هذا السد حجر الزاوية في المشروع الطموح الذي اختطه جمال عبد الناصر، وهو إعطاء مصر انطلاقة اقتصادية كيفية، مبنية على التصنيع المخطّط للبلاد.

كان الهدف من بناء السد هو السيطرة على مياه النيل، واحتجازها في بحيرة صناعية واسعة، وتوجيه المياه نحو توربينات تنتج طاقة كهربائية وفيرة بتكلفة زهيدة، بالإضافة إلى زيادة الرقعة الزراعية للبلاد بنسبة ٣٠٪.

تطلّب تنفيذ المشروع مساعدة أجنبية كبيرة في المجالين المالي والفني. فبدأ جمال عبد الناصر بالتوجّه إلى الغرب. أبدت الولايات المتحدة وبريطانيا، ومعهما البنك الدولي، اهتمامهم بالمشروع، ولكن بشروط مؤداها فرض رقابتهم الفعلية على الميزانية المصرية. ممّا ذكّر المصريين بما تكبدوه، على مدى عشرات السنين، من جراء تحكّم قوى أجنبية في أحوالهم المالية، أدّى في النهاية إلى احتلال البلاد بحجة خدمة الدين. لذلك أخذ جمال عبد الناصر يتفاوض بشراسة للفصل بين الشروط التي يمكنه الموافقة عليها، وتلك التي يستحيل القبول بها.

ثم توالت الأحداث. فأعلنت الولايات المتحدة فجأة في ١٨ يولية ١٩٥٦، انسحابها من المشاركة في تمويل السدّ، وأوضحت في تصريح مهين أن مصر غير مؤهلة للقيام بمشروع بمثل هذه الضخامة. اضطر بذلك جمال عبد الناصر إلى رهان درامي: إما أن ينحني لشروطها، ويفقد القدر الأعظم من هيبته الجديدة، وإما أن يتحدى الأقدار بمبادرة يفاجئ بها الجميع. شجّعه على الصمود أصدقاؤه شو إن لاي ونهرو، وكذلك المارشال تيتو، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الذي صاغ مع عبد الناصر مبادئ سياسة عدم الانحياز بين الغرب والشرق، وأصبح من أقرب حلفائه في المجال الدولي.

اختار جمال عبد الناصر التحدّي المباشر للغرب، فاتّخذ في ٢٦ يولية ١٩٥٦ قرارا لم يكن أحد يتخيّل أنه قادر على اتخاذه: أعلن تأميمه لشركة قناة السويس، لكي يستخدم عائدها في تمويل السد العالي.

كانت الشركة أكبر مؤسسة في مصر، بمثابة «دولة داخل الدولة». أما في ضمير الشعب المصري، فكانت أكثر من ذلك بكثير، ذكرى جرح لا يشفى وجريمة لا تغتفر، إذ دفع في حفر القناة عشرات الآلاف من الفلاحين المصريين حياتهم دون مقابل، ثم أدّى وجودها إلى الاختناق المالي، ثم الاحتلال العسكري للبلاد.

تلقى الشعب المصري إعلان التأميم بفرحة مدوّية، وعاش الحدث على أنه انتصار معنوي عظيم وانتقام تاريخي لقرن من الذل والضعف. لم ينم المصريون هذه الليلة. خرجوا إلى الساحات العامة، حيث تخاطب البشر دون سابق معرفة، واحتضنوا بعضهم البعض وسط البكاء. أحسّوا بأنهم دفعوا فجأة إلى عالم آخر، وأخذوا يحلمون جماعة بمستقبل جديد. ولم يكونوا وحدهم وإنما انضم إليهم أهالي الكثيرين من البلاد العربية والإفريقية المتحررة حديثا.

و كانت ليلة ٢٦ يولية ليلة تتويج عظيم للرئيس المصري، وقّع خلالها مع كل مصري ميثاقا وجدانيّا، أخذ بموجبه ثأر أحمد عرابي، وخلافة سعد زغلول.

إلا أن بريطانيا وفرنسا لم تقبلا قرار الرئيس المصري فاتفقتا مع إسرائيل على معاقبته بالطريقة التي ألفتاها، وهي العدوان العسكري. دخلت القوات الإسرائيلية سيناء يوم ٢٨ أكتوبر، فلم تلقَ مقاومة تذكر، فتقدمت لتصل يوم ٣٠، إلى الضفّة الشرقية للقناة. استغلت بريطانيا وفرنسا هذا الهجوم لاحتلال بور سعيد يوم ٤ نوفمبر، بادعاء حماية القناة.

خسرت مصر المواجهة العسكرية. إلا أنها كسبت المعركة الدبلوماسية اللاحقة. إذ تدخّلت القوتان العظميان لإنقاذ النظام من الانهيار. وجّه الاتحاد السوفيتي، مساء الرابع من نوفمبر، لكل من لندن وباريس، إنذارا نوويّا، بينما مارست الولايات المتحدة على بريطانيا ضغطا حاسما وإن كان غير صارخ.

اضطرت باريس ولندن، يوم ٦ نوفمبر، إلى الموافقة على وقف إطلاق النار، أعقبه بعد قليل انسحاب قواتها. كذلك فعلت إسرائيل بعد مفاوضات طالت بعض الشيء، وحصلت من خلالها على تمركز خوذات زرقاء على الحدود في سيناء، فضلًا عن فتح مضيق تيران لمرور سفنها.

إلا أن الشعب المصري ظل لفترة جاهلا بهذه التفاصيل. لم يرَ لأول وهلة سوى

انتصار جمال عبد الناصر في مواجهته لقوى العدوان الثلاثي التي اضطرت إلى الانسحاب. وإذ ظلت شركة قناة السويس بين أيادٍ مصرية، أصبح تأميمها في نفوس جميع المصريين، رمزا ظافرا لنهاية عصر الذل الاستعماري.

اكتسب جمال عبد الناصر بذلك هالة من يتحدّى الأقدار، وكأنه يحظى بعناية إلهية. فحاز شرعية لا تنازع.

٣ ـ نظام يحتكر فيه الحاكم المبادرات السياسية

أسس شكلًا جديدًا من الحكم احتكر من خلاله المبادرات السياسية والاقتصادية ـ وعمل على قمع مبادرات الطبقات الشعبية ـ بدعوى أنها تولّد بالضرورة تناقضات، وتسبب انقسامات، تحدث شروخا في الإجماع الوطني، فتضعف من قدرة الحاكم الأوحد على العمل باسم الوطن المصري.

اتخذ مجموعة من القرارات هدفت إلى وضع الكيان الاجتماعي المصري برمته، تحت وصاية سلطة الدولة. ألغى بذلك كل ما اكتسبه المجتمع المدني من استقلالية منذ ثورة ١٩١٩. حلّ جميع الهيئات الوسيطة (أي الهيئات الاجتماعية الحرّة التي تلعب دور الوسيط بين الأفراد والدولة، مثل الأحزاب، والنقابات، والتعاونيات، والجمعيات، والصحافة الحرة، إلخ)، التي سمحت حتى الآن للمجتمع المدني بالتعبير عن أمانيه ومطالبه. وأقام في مكانها هيكلًا تنظيميًّا جديدًا ـ هيئة التحرير، التي تحولت إلى الاتحاد القومي، الذي تحوّل بعد ذلك إلى الاتحاد الاشتراكي ـ وضع أنشطة الحياة السياسية والنقابية، والاجتماعية كافة، تحت إمرة أجهزة الأمن.

أحاط هذا الهيكل بالنقابات العمالية التي تم تجميعها في اتحاد وطني تسوده بيروقراطية رأسية، والجمعيات الطلابية، والتعاونيات الزراعية ـ ففرض على هذه التنظيمات «ممارسات انتخابية» ملوثة في أساسها، إذ لم يسمح بالترشح، على المستويات التنظيمية كافة، إلا لأفراد ترضى عنهم وزارة الداخلية. بذلك أخضع مجمل الهياكل السياسية والنقابية، من أعلى إلى أسفل، لمراقبة بوليسية مؤسّسية. وفرض عليها خطابا موجّها وفقًا للتعليمات الصادرة من قمة السلطة.

أقامت هذه السلطة نظام مخابرات مكوَّنًا من العديد من الأجهزة المنفصلة عن بعضها البعض، والمتنافسة فيما بينها. وطوّرت أجهزة وزارة الداخلية التي أقامها البريطانيون، بدعم سياسي من الولايات المتحدة والمعاونة الفنية من الوكالة المركزية للاستخبارات (سي. أي. إيه)، ومكتب التحقيقات الفيدرالي (إف. بي. أي). فاعتمدت هذه الأجهزة على شبكة واسعة من المخبرين ـ جنّدوا من أوساط الشحاذين، والباعة الجائلين، والحمالين، والبوابين... إلخ، المكلّفين بإخبار السلطات

عن نشاط العناصر المشكوك في ولائها للنظام. امتدت هذه الشبكة حتى غطت أرجاء البلاد كافة.

وأصبح الاعتقال هو الوسيلة الأولى لدى النظام لإسكات الأصوات المعارضة. فقد بلغ من استضافتهم المعتقلات، خلال الستينيات، ما لا يقل عن ٢٠٠٠٠ معتقل، لم توجّه إليهم أي تهمة قانونية.

أما عن الأحزاب السياسية التي تشكلت قبل ١٩٥٢، فلم تختفِ تماما، إنما دخل بعضها في مرحلة بيات شتوي. لقد فقد الوفد جذوره في الطبقات الشعبية، إلا أن شبكة كوادره العريضة مكّنته من بقاء مستتر، في انتظار بارقة أمل تسمح له بالعودة إلى الساحة السياسية العلنية.

اتبع الإخوان المسلمون مسارا مختلفا، إذ أدى اتهامهم بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر إلى أن يلقى القبض على عشرات الآلاف منهم وإلى أن يتعرّضوا لقمع وحشي، ولتعذيب دائم. ممّا أجبر عشرات آلاف إلى الهجرة من بلادهم. كتب سيد قطب، في ظل هذه الظروف، أطروحاته المشهورة عن الحد الفاصل الجذري بين المجتمعات التي تحكمها القوانين الوضعية ـ المنتمية بذلك للجاهلية ـ والمجتمعات التي تعترف بالحاكمية، أي بسيادة شريعة الله. نادى بإسقاط الدول التي تسود فيها الجاهلية، وطالب الشباب المسلم بالجهاد من أجل إقامة دولة ترفع راية الشريعة الإلهية، ونشر نور الإسلام على العالم كله.

استلهم سيد قطب هذه الأطروحات، التي تؤجج روح الجهاد، من رسالة حسن البنا الأصلية، فانتشرت انتشار النار في الهشيم في مصر وفي سائر البلاد الإسلامية. اعتقله النظام مع آخرين في ١٩٦٦، وقدمهم للمحاكمة بتهمة التآمر. وحكم على سيد قطب بالإعدام وأعدم. هجر قادة الإخوان أطروحاته بعد قليل، وحبّذوا الرجوع إلى الخط السلمي الهادف إلى الأسلمة التدريجية للمجتمع، في ظل احترام السلطة القائمة.

أما المثقفون اليساريون المنتمون إلى التنظيمات الماركسية، فلقد أفصحوا عن حدود إطارهم المرجعي. مثلوا تاريخيّا الجناح الأكثر جذرية من الحركة الوطنية، إلا أنهم وجدوا صعوبات جمّة لتخطي حدود الكفاح الديمقراطي، ولفرض أنفسهم كبديل للقيادة البورجوازية للحركة الوطنية، فلم يطرحوا واقعيّا قضية قلب النظام

البورجوازي. من منهم خاطر بذلك، تم حبسه، غالبًا لسنوات طويلة. وقبِلَ الآخرون وظائف إدارية، في الصحافة غالبًا، منتسبين للأجهزة الصحفية الرسمية وراضين بلعب دور «كتبة» الخطاب الرئاسي. جسّدوا بذلك الصورة التقليدية «للمثقف العضوي» الذي يكيّف فكره وفقًا لمتطلبات السلطة(********).

وأصبح الاعتقال هو الوسيلة الأولى لدى النظام لإسكات الأصوات المعارضة. فقد بلغ من استضافتهم المعتقلات، خلال الستينيات، ما لا يقل عن ٢٠٠٠٠ معتقل، لم توجّه إليهم أي تهمة قانونية.

أما عن الأحزاب السياسية التي تشكلت قبل ١٩٥٢، فلم تختفِ تماما، إنما دخل بعضها في مرحلة بيات شتوي. لقد فقد الوفد جذوره في الطبقات الشعبية، إلا أن شبكة كوادره العريضة مكّنته من بقاء مستتر، في انتظار بارقة أمل تسمح له بالعودة إلى الساحة السياسية العلنية.

اتبع الإخوان المسلمون مسارا مختلفا، إذ أدى اتهامهم بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر إلى أن يلقى القبض على عشرات الآلاف منهم وإلى أن يتعرّضوا لقمع وحشي، ولتعذيب دائم. ممّا أجبر عشرات آلاف إلى الهجرة من بلادهم. كتب سيد قطب، في ظل هذه الظروف، أطروحاته المشهورة عن الحد الفاصل الجذري بين المجتمعات التي تحكمها القوانين الوضعية ـ المنتمية بذلك للجاهلية ـ والمجتمعات التي تعترف بالحاكمية، أي بسيادة شريعة الله. نادى بإسقاط الدول التي تسود فيها الجاهلية، وطالب الشباب المسلم بالجهاد من أجل إقامة دولة ترفع راية الشريعة الإلهية، ونشر نور الإسلام على العالم كله.

استلهم سيد قطب هذه الأطروحات، التي تؤجج روح الجهاد، من رسالة حسن البنا الأصلية، فانتشرت انتشار النار في الهشيم في مصر وفي سائر البلاد الإسلامية. اعتقله النظام مع آخرين في ١٩٦٦، وقدمهم للمحاكمة بتهمة التآمر. وحكم على سيد قطب بالإعدام وأعدم. هجر قادة الإخوان أطروحاته بعد قليل، وحبّذوا الرجوع إلى الخط السلمي الهادف إلى الأسلمة التدريجية للمجتمع، في ظل احترام السلطة القائمة.

أما المثقفون اليساريون المنتمون إلى التنظيمات الماركسية، فلقد أفصحوا عن حدود إطارهم المرجعي. مثلوا تاريخيًا الجناح الأكثر جذرية من الحركة الوطنية، إلا أنهم

وجدوا صعوبات جمّة لتخطي حدود الكفاح الديمقراطي، ولفرض أنفسهم كبديل للقيادة البورجوازية للحركة الوطنية، فلم يطرحوا واقعيّا قضية قلب النظام البورجوازي. من منهم خاطر بذلك، تم حبسه، غالبًا لسنوات طويلة. وقبِلَ الآخرون وظائف إدارية، في الصحافة غالبًا، منتسبين للأجهزة الصحفية الرسمية وراضين بلعب دور «كتبة» الخطاب الرئاسي. جسّدوا بذلك الصورة التقليدية «للمثقف العضوي» الذي يكيّف فكره وفقًا لمتطلبات السلطة.

٤ ـ نظام يفرض وصاية الدولة على الحياة الاقتصادية

توافق احتكار السلطة للقرار الاقتصادي مع احتكارها للمبادرة السياسية. أراد جمال عبد الناصر أن يؤمّن استقلال البلاد الاقتصادي، كركيزة ضرورية لاستقلالها السياسي. فراهن لتحقيق ذلك على مشروع تنمية قومية ذاتية مخطّطة، ممركزة حول صناعة ثقيلة.

بدأ بالضغط على أصحاب رءوس الأموال المستثمرة في مصر (الأجانب، ثم المتمصّرين، ثم المصريين) لإجبارهم على الاستثمار في مشروعه الصناعي. لم ينجح، بسبب العقلية المحافظة للغالبية العظمى منهم، وتردّد الآخرين في الاستثمار في مشروعات طويلة الأجل ذات ربح منخفض.

دفعه هذا الرفض لاتخاذ مجموعة من الإجراءات المتتالية، (١٩٥٧، ١٩٦١، ١٩٦٣) لتمصير، ثم تأميم البنوك وشركات التأمين والنقل، والشركات الصناعية والتجارية الكبرى. كوّن بذلك قطاع دولة قويًا، جذب دعما ماليّا، وماديّا، وتكنولوجيّا، من الاتحاد السوفيتي أساسا، ولكن من الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية أيضا.

ممّا سمح لعبد الناصر برسم خطة تنمية صناعية أولى (١٩٥٧ – ١٩٦٠)، تلتها خطة اقتصادية واجتماعية خمسية (١٩٦٠ – ١٩٦٥).

تغيرت بذلك ملاح المجتمع، إذ تحوّل الفاعلون الاقتصاديون الرئيسيون إلى موظفي الدولة، من قمة هذه الدولة إلى قاعدتها. أما في القمة، فانتقلت السيطرة على أهم وسائل الإنتاج، من أيدي الطبقات المالكة التقليدية، إلى فئة جديدة، بورجوازية دولة في طور التكوين، تشكلت أساسًا من ضباط جيش متقاعدين، ليست لديهم خبرة

سابقة بالعمل في هذا المجال. هذا بينما ازداد عدد العاملين بالمصانع والمكاتب في القطاع العام، بمعدلات هائلة، إذ منحت الدولة لمن أراد مجانية التعليم حتى المستوى الجامعي، وضمنت وظيفة لكل من حصل على شهادة إتمام الدراسة الثانوية، ولخريجي الجامعات. وكذلك وفّرت مزايا اجتماعية جديدة للعاملين كافة بالقطاع العام، في مجال الخدمات الصحّية، وتحسين المسكن، وتعليم الأطفال، ودعم المنتجات ذات الأولوية.

هكذا أتاح النظام لجزء من الطبقات الكادحة كرامة اجتماعية جديدة، مقابل تنازلها عن أي مبادرة سياسية ذاتية.

أصبح الاتحاد الوطني للنقابات جزءا لا يتجزأ من البيروقراطية السائدة التي امتصت من الطبقة العاملة حيويتها الأصلية. تمّ ذلك بفرض إيديولوجية تقديس العملية الإنتاجية، وتجريم أي محاولة للإضراب. واختفت بالفعل الإضرابات العمّالية فيما بين ١٩٦٠ و١٩٦٥. ومن ناحية أخرى، تمّ دمج النقابات الخاصة بالمحامين، والقضاة، والأساتذة، والصحفيين، والأطباء، والمهندسين.. إلخ، في كيان قومي ذي نهج مهني صرف، سمح بامتصاص طاقتهم السياسية، والسيطرة على انتخابات مجالس إداراتهم، والتأكّد من أن ما يدور داخلهم من نقاش يبقى متّسقًا مع أولويات النظام.

أمّا في الريف، فقد أصدر الحكم ثلاثة قوانين متتابعة للإصلاح الزراعي (١٩٥٢، و١٩٦١، و١٩٦٥)، وضعت في كل مرة حدّا أقصى للملكية الزراعية (٣٠٠ فدان للعائلة، ثم ١٠٠، ثم ٥٠). استهدفت هذه الإصلاحات، من جانب، كسب دعم صغار الفلاحين، ومن جانب آخر، تشكيل طبقة متوسطة تصبح دعامة النظام في الريف(********).

وزّعت الدولة الأراضي التي تمت مصادرتها على عدد من الفلاحين الصغار، ممّن كانوا يزرعونها أو يستأجرونها (حوالي ٥ أفدنة لكل عائلة)، مع السماح لبعض هؤلاء الملاك الجدد بأن يظلوا مستأجرين لأراضٍ مملوكة لغيرهم. واعترفت لهم بحق توريث عقود الإيجار، وثبّتت القيمة الإيجارية بعد أن حدّدها القانون.

وقرّرت الدولة تطويق الريف بشبكة من التعاونيات، تديرها لجان تبدأ بمستوى القرية وترتفع حتى تصل إلى المستوى القومي. ترعرعت بذلك بيروقراطية ريفية جديدة، مشكّلة من الملاك المتوسطين ومن الموظّفين المعيّنين من الدولة. مع ذلك

استفاد المجتمع الريفي على وجه العموم من الإصلاحات المتتالية، إذ بنيت مدرسة ابتدائية في كل قرية، وأقيمت وحدة صحية ريفية، وأدخلت مياه الشرب والكهرباء، وأصبحت وسائل الاتصال الحديثة متاحة للكثيرين.

إلا أن طموح المشروع الاقتصادي الناصري كان يفوق بكثير إمكانات النظام. فقد سعى لتحقيق ثلاثة أهداف في آن واحد: استثمار طويل المدى في الصناعة الثقيلة، وإنتاج بدائل محلية لسلع كثيرة كانت تستوردها مصر، وتحقيق تحسّن سريع في مستوى معيشة الفئات الشعبية العاملة بالقطاع العام والقطاع التعاوني. إلا أن هذه الأهداف المتعدّدة أخذت تتضارب بعد سنوات قليلة. ومن جانب آخر تعرضت الدولة لنزيف جسيم لمواردها المالية من جراء إرسال ثلث قوات الجيش المصري إلى اليمن، ابتداء من سنة ١٩٦٢.

أجبرت الدولة على التخلّي عن عدد متزايد من أهدافها، أولا في مجال الصناعة الثقيلة، وثانيا في مجال الصناعات الخفيفة والاستهلاكية. بدأت بتعديل خطة التنمية الثانية التي كانت معدةً لسنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٠، فمدّتها حتى ١٩٧٢، ثم تخلت عنها تمامًا بعد هزيمة ١٩٦٧. بذلك كشف المشروع الاجتماعي الناصري ـ المبني على فكرة سيطرة الدولة على الاقتصاد وتوظيف أهم الفاعلين فيه ـ عن نقاط ضعف ذاتية أساسية.

(*******) ولّد هذا النظام المصمّم على خنق أي تعبير مستقل نابع من القاعدة، تناقضات هامة في قمته. أخذ جهاز الحكم ينقسم تدريجيًّا إلى قطاعيْن متنافسيْن ـ أحدهما مدني يتكون حول وزارة الداخلية ليصل إلى جمال عبد الناصر، والآخر عسكري ينتظم حول وزارة الحربية وصولًا للمشير عبد الحكيم عامر. شكّلت هذه الازدواجية، في الواقع، خللا في مبدأ الانفراد بالسلطة السياسية. لذلك ظلّت خافتة، وإن ساهمت في الارتباك السياسي المؤدي إلى حرب ١٩٦٧. أظهرت الهزيمة هذا الخلل؛ مما أدّى إلى تحميل قيادة الأركان مسئولية الهزيمة، وسمح لعبد الناصر باستعادة زمام الأمور، وتوحيد أجهزة الحكم بين يديه.

(********) استغل عدد من كبار الملاك تواطؤ السلطات المحلية لتوسيع رقعة الأراضي التي آلت إليهم، فامتلكت كل أسرة رسميًّا ما بين ٥٠ و٢٠٠ فدان، وفي حقيقة الأمر بضع مئات إضافية. ممّا ترتب عليه تكوين طبقة ثرية تقوم بوظيفة الفئة العازلة، الوسيطة، بين السلطة المركزية وفقراء الريف. تحكّمت هذه الطبقة التي شكّلت ٥ ٪ من سكان الريف، في ٤٥ ٪ من الأراضي المنزرعة.

٥ ـ نظام علماني سائد في المجتمع، ولكن غير متأصل في النفوس

اكتملت علمنة أبواب القانون العام، والخاص، والجنائي، والتجاري كافة، المنقولة عن «كود نابليون» ـ ولم تعد تنبع من الشريعة الإسلامية إلا بعض المواد الخاصة بالأحوال الشخصية.

طبقت ٨٠٪ من المدارس مقررات علمانية، بينما احتفظت المدارس الدينية بمقررها الأول وأضافت إليه بعض المواد العلمانية. أصبح التعليم الأساسي، ومدّته ثماني سنوات، إلزاميًّا ومجانيًّا.

نزعت المرأة الحجاب، وتمتعت بحقوق جديدة، وأخذت تشغل عددًا متزايدًا من الوظائف التي كانت فيما قبل حكرا على الرجال، بما فيها المناصب القضائية وحتى بعض المناصب الوزارية

فرضت الدولة وصايتها المباشرة على المؤسسات الدينية الإسلامية.

قامت، في ١٩٥٧، بتأميم إيرادات وزارة الأوقاف وتوجيهها مباشرة لاستثمارات إنتاجية. وسحبت منها الأراضي الزراعية ووزعتها على الفلاحين في إطار الإصلاح الزراعي. في ١٩٥٨، وضعت الدولة الجماعات الصوفية، تحت رقابة مجلس صوفي مكلّف بنشر خطاب النظام بين أعضائها والعاطفين عليها. في ١٩٦١، وضعت الدولة يدها على الموارد المالية لمؤسسة الأزهر، وحوّلت العلماء إلى موظفين. ألغت المحاكم الشرعية، وسحبت من العلماء سلطتهم القضائية. ولم تترك لهم من سبل العيش سوى وظائف المعلمين أو الوعاظ، وكلاهما خضع أيضًا لرقابة الدولة.

كان الهدف من هيمنة السلطة على هذه المؤسسات، هو تأمين توافق الرسالة الدينية مع التوجّهات الأساسية للنظام: إدخال قدر من العقلانية على نقل العلوم الدينية، وتفسير للنصوص يفسح المجال للاهتمام بتحسين الحياة الدنيا، إلى جانب الاهتمام بالقصاص (أو المكافأة) في الآخرة، وكذلك مقاومة التوجّه اللاهوتي ـ السياسي للإخوان المسلمين.

عاش غالبية المصريين هذا التوجّه العلماني، بصفته منحدرًا مرحَّبًا به، متَّسقًا مع منطق الإصلاح الاجتماعي والثقافي الذي أخذ يتأكد منذ قرن ونصف. أصبح مفهوم

التقدّم مقبولا من غالبية المصريين باعتباره متمشّيًا مع روح العصر.

ظلّ سبحانه وتعالى مهيمنا على المصير الحميم لكل إنسان، إلا أن سلطانه أخذ يتجلّى أكثر فأكثر في الآخرة ـ عند محاسبة كل إنسان على أفعاله بعد الموت ـ ويتدخّل أقل فأقل في متقلّبات الحياة اليومية التي اكتسبت مزيدا من الكثافة في الوجدان الإنساني، بما تتضمّنه من قيم زمنية، وإسقاطات دنيوية واهتمامات مادّية.

بعد أن كان حيّز العلمانية يضمّ أساسا، بين الحربين العالميتين، الطبقات المدنية الحديثة ـ كالطلاب، والموظفين وأعضاء المهن الحرة، والفئات الأكثر تقدمًا من الطبقة العاملة ـ اتّسع بين الخمسينيات والستينيات، حتى أصبحت العلمانية مشروعا اجتماعيّا شاملا، احتوى القسم الأكبر من الطبقات الشعبية (وإن اختلف عمق القناعة بالمبدأ العلماني في المدينة عنه في الريف، وفي الفئات المتشبّعة بالقيم الحديثة عنه في الفئات المتشبّعة بالقيم التقليدية). إلا أن المضمون الديمقراطي للعلمانية أخذ يتقلّص وينكمش. ويرجع ذلك إلى الفرق بين المسار الوفدي والمسار الناصري.

انبثق الوفد من حركة ثورية ذات مضمون ديمقراطي أصيل. لم يسيطر الحزب على السلطة، بل اشترك فيها كشريك أضعف، وظل معتمدا على قوة دفع الطبقات الشعبية في محاربة السفارة البريطانية والقصر الملكي. أي أنه ظل يتنفّس من خلال المجتمع المدني وهو يتحدّى القابضين على سلطة الدولة.

لا غرابة إذن في أن يتّسع المشروع العلماني الوفدي إلى مفهوم ديمقراطي للوحدة الوطنية. وفقا لهذا المفهوم، لا يتناقض هدف توحيد الوطن مع روح المبادرة الجماهيرية، ولا يصطدم وحق الأفراد في حرية التفكير وفي التعبير عن ميول إيديولوجية وسياسية متعدّدة (طالما ظلت في إطار الأهداف الرئيسية للمعركة الوطنيّة)، بل انطلقت النظرة الوفدية من القناعة باعتناء الجماهير التلقائي بالصالح الوطني. باختصار، تواءم الحرص على الوحدة الوطنية، في المفهوم الوفدي، مع الحرص على الحريات الديمقراطية.

أما المشروع العلماني الناصري، فهو مرتبط بمسار سياسي مناقض، منبثق من تجربة «الضباط الأحرار»، أي تجربة تخشى الحركة الجماهيرية وتشجب مبادراتها، فلا تؤمن إلا بقبض الصفوة العسكرية على سلطة الدولة، واحتكارها للمبادرات السياسية كافة.

يبدأ رهان جمال عبد الناصر التاريخي، على غرار رهان محمد علي باشا، من قمة الدولة، لا من القاعدة الاجتماعية. لذلك فالمشروع العلماني الناصري مطبوع بسمة السلطوية والأبوية، إذ يعتبر كبت حركة الجماهير التلقائية شرطا من شروط تحقيق الوحدة الوطنية.

لذلك، إذ اتّسعت رقعة العلمانية للمجتمع ككل، في العهد الناصري، لم تتجذّر في الوجدان الذاتي لكل فرد، واصطدمت بعقبتين، أولاهما الحكم الفردي الأبوي الذي أحبط الفكر المستقل والمبادرة الحرّة، وثانيتهما العرف التربوي التقليدي الذي أحبّط التقويم الشخصي لما يدرّس، فلم يكرّس، ولم يكافئ، سوى كلام المعلّم. فلم يتم تأصيل المشروع العلماني في النفوس، عبر ممارسة كل فرد لخياره الحرّ ووعيه النقدي.

تم الانتقال من الرؤية اللاهوتية ـ السياسية للعالم (حيث يجبّ الدين جميع تجلّيات الحياة) للنظرة العلمانية (التي تفصل ما بين المجال السماوي والمجال الدنيوي، فتعترف في المجال الدنيوي بقوانين موضوعية مستقلة عن الإرادة الإلهية)، دون الوصول بالنظرة العلمانية إلى مداها الأفضل، أي إتاحة الفرصة لازدهار أوسع الحريات السياسية وأعظم الطموحات الفكرية.

هكذا تمت إعادة ترتيب الفكر الديني، دون أي نقاش مجتمعي حول الحدّ الفاصل بين الشأن الدنيوي والشأن السماوي. شجّع عبد الناصر الفصل بينهما، لكن دون أن يعطي فرصة لكل فرد، في قرارة نفسه، أن يعتمد هذا التغيير، أن يستوعبه وجدانيّا، أن يمتلكه كحيّز أوسع لحريته الشخصية ـ تاركا بذلك كل فرد وحيدا أمام معضلاته الروحانية والنفسية. ليبقى هذا التغيير معلقا في الضمائر، غير مستقر، بل قابلًا للارتداد.

٦ ـ الطموح العربي للنظام

عاش العرب انتصار عبد الناصر السياسي في ١٩٥٦، على أنه انتصار لهم جميعا. وأصبحت مصر المثل المحتذى، والقاهرة عاصمة كل من يحلمون ببعث عالم عربي جديد، متّحد ومستحدث، ويعتقدون بأن الرئيس المصري هو الزعيم الملهم القادر على قيادتهم على هذا الطريق. أخذ جمال عبد الناصر يتحول إلى الناطق باسم «أمة

واحدة من الخليج الفارسي إلى المحيط الأطلسي». وكرّس حول شخصه، وأفعاله، آمالًا أعظم مما كانت مصر حينذاك قادرة على تحقيقها.

كانت الرغبة الشعبية في الوحدة عارمة في سوريا، فأدت في ١٩٥٨، إلى اندماجها مع مصر تحت راية الجمهورية العربية المتحدة. بعد بضعة أشهر، عندما أطاح انقلاب عسكري بالنظام الملكي في العراق، أمل جمال عبد الناصر في أن يصبح العراق النجمة الثالثة في راية الجمهورية العربية المتحدة. إلا أن آماله تعثرت مع رفض القيادة العراقية الجديدة التخلي عن الحكم. فكانت أول هزيمة يلقاها الرئيس المصري في سياسته الخارجية، تلتها هزيمة أعظم، في ١٩٦١، حينما نظّم الجيش السوري انقلابا أدى إلى انفصال سوريا عن مصر. ثم قام انقلاب في اليمن أطاح بالأمير الحاكم (الموالي للمملكة العربية السعودية)، وأسّس نظاما وطنيّا طلب معونة عسكرية من الحكومة المصرية. فأدّى هذا الحدث إلى بداية حرب غير متوقعة، وغير معلنة، مع المملكة العربية السعودية.

ثم أطلقت حركة فتح الفلسطينية أولى عملياتها الفدائية في إسرائيل، سنة ١٩٦٥، فأخذت تكتسب تأييدا شعبيّا مستقلّا عن القيادة المصرية، فاضطرت عبد الناصر إلى اتخاذ مبادرة هدفها احتواء القضية الفلسطينية في إطار رسمي، فقرر تبنّي منظمة التحرير، وهي كيان بيروقراطي خلقته جامعة الدول العربية سنة ١٩٦٤.

فلم يجنِ الرئيس المصري الكثير من تعبئته للعواطف الشعبية العربية، ولكن مجهوداته في هذا المجال قد أكسبته عدوين لدودين هما: إسرائيل والمملكة العربية السعودية. فلم تتقبل إسرائيل رغبته في ضم الحركات الوطنية العربية تحت جناحه وميله المتزايد نحو الاتحاد السوفيتي، أما المملكة السعودية، فلم تتقبل رؤيته العلمانية وسياسته التقدمية. وعندما تدخّل عسكريّا في اليمن لمساندة الانقلاب الوطني، فرضت الرياض حصارا على الجيش المصري، حتى استنزفت ثلث قواته على مدى خمس سنوات. فكانت ورطة للنظام الناصري، أضعفته معنويًّا وجسديًّا وماديًّا.

وتزايدت حينذاك بوادر مواجهة جديدة مع إسرائيل، اعتبارًا من ١٩٦٥، وظهور تيار في الحكومة الإسرائيلية، يرى أن الوقت مواتٍ لتوجيه ضربة حاسمة لجمال عبد الناصر ونظامه.

لاحت الفرصة، في نهاية ١٩٦٦، حين اضطر جمال عبد الناصر إلى التصالح مع سوريا، والدخول معها في تحالف عسكري. إذ سمح ذلك للنظام السوري بأن يطلق العنان لمزايدة وطنية، دفعت إسرائيل، في بداية ١٩٦٧، لتهديدها بالانتقام. ممّا اضطر جمال عبد الناصر لاتخاذ مبادرة مرتجلة، لم يقدّر أنها ستجهز عليه: طلب انسحاب الخوذات الزرقاء (قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام) من سيناء، وأعلن غلق مضيق تيران. ألغى بذلك الاتفاق المبرم مع إسرائيل في ١٩٥٦، وأعطى إسرائيل الحجّة التي كانت تنتظرها لتوجيه ضربتها.

كانت «حرب الأيام الستة» التي انتصرت فيها إسرائيل في الساعات الثلاث الأولى، إذ قام سلاح الجو الإسرائيلي، فجر ٥ يونية، بقذف متزامن لـ ١٧ مطارًا حربيًّا مصريًّا. حطّم ٨٥٪ من الطيران على الأرض (٣٠٤ طائرات). فتمخضت عن كارثة معنوية بقدر ما هي عسكرية. تبعثرت وحدات المشاة المنتشرة في سيناء، بعد أن حرمت من الغطاء الجوي، فتاهت في الصحراء، وعبث بها الطيران الإسرائيلي.

يوم ٨ يونية، عسكر الجيش الإسرائيلي، مرة أخرى، عند الضفة الشرقية للقناة.

ثم أعلن عبد الناصر قبوله بوقف إطلاق النار.

٧ ـ الريّس: وجه الحكم الفردي الأبوي

حان الوقت لكي نصف طبيعة العلاقة المعقّدة التي ربطت بين عبد الناصر والشعب المصري، حتى هذا اليوم المشئوم.

أرسى عبد الناصر شكلًا جديدًا للحكم، جمع بين صورتي محمد علي وسعد زغلول.

جسّد صورة محمد علي في إصراره على حكم فردي مطلق، وإيمانه بأن التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية تأتي من قمة سلطة الدولة، لا من قاعدة المجتمع. ولكنه لم يثبّت أسس نظامه، كما رأينا، إلا بعدما تبنّى الطموحات الوطنية والإصلاحية للشعب المصري، أي بعدما اكتسب شعبية سعد زغلول.

ويرجع الفارق بين الوجوه الثلاثة إلى اختلاف الظروف التاريخية التي أحاطت بها.

قبض محمد علي على مقاليد السلطة في مجتمع يقوم على جماعات تقليدية، عاجزة عن تصوّر أي تغيير في نظام الأشياء. فقام بتغييرات تحديثية جذرية، عاشتها الأهالي كأمر

واقع، أو كحكم من الله، ولم يكن بمقدورها أن تلعب أي دور فيها.

أتى سعد زغلول ليجسّد أماني الفئات الشعبية الحديثة التي انبثقت من مشروع محمد علي وسلالته، ثم أكّدت ذاتها الجماعية باعتبارها حاملة الهوية الوطنية المصرية. جسّد عندئذ سعد زغلول في شخصه وحدة الوطن، ولكنه لم يلعب هذا الدور التاريخي إلا بفضل ممارسة الفئات الشعبية لإرادتها الحرة في الحركة، والنضال، والتضحية، من أجل فرضه، كممثل لها، على سلطة الاحتلال وسلطة القصر الملكي. ظل الأب الروحي لأمة محتلّة، ذات سيادة صورية، تتسلّط عليها قوة استعمارية.

أما جمال عبد الناصر، فقد بدأ بفرض نفسه كحاكم مطلق، يقبض على معاول السلطة كافة، بعد كسر المدّ الجماهيري وقمع القوى السياسية المستقلة. ولكنه استطاع، بفضل انتهازه للظروف الدولية المواتية، أن يجعل من مصر أمة ذات سيادة، ونفوذ سياسي واسع، بل إشراق معنوي عالمي. شهد المصريون رئيسهم، وهو يتحدّى القوى العظمى التي طالما أذلّت مصر في الماضي، فأصبح يتفاوض معها، لا يتلقى أوامر منها. ورأوْا القاهرة وهي تتحوّل إلى عاصمة العالم الثالث، يجتمع فيها زعماء آسيا وإفريقيا، ليشكّلوا قوة جماعية ذات شأن في الحياة الدولية. كما افتخر عبد الناصر بمساندة عدد من حركات التحرر الوطني، وفي مقدّمتها حركة التحرر الجزائرية. فاكتسب المصريون بذلك فخرًا جديدًا بأنفسهم، عزّز كرامتهم، وعظّم شأنهم في أعين العالم كما في أعينهم.

ومن ناحية أخرى، حقق عبد الناصر بعض آمال الطبقات الشعبية في تحسّن ظروف معيشتها. بعد أن أمّم أهم وسائل الإنتاج والتمويل والتجارة والتسويق، وبعد أن أتمّ ثالث الإصلاحات الزراعية، أصبح بإمكانه إجراء مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية، بدءا من فتح أبواب التعليم المجاني لجميع المواطنين، حتى المستوى الجامعي، وتشغيل الحاصلين كافة على شهادات في مؤسسات الدولة، كما قدّم لعمّال هذه المؤسسات معاشات، وخدمات صحّيّة، وسلعًا استهلاكية بأسعار مخفّضة، وكذلك أمّن ضمانات اقتصادية وصحّيّة للملاك والمستأجرين الصغار في الريف، بالإضافة إلى إدخال شبكات مياه الشرب والكهرباء في عدد متزايد من القرى.

لقد رفع إذن النظام الناصري من الشأن المادّي والمعنوي للفئات الشعبية العاملة بقطاعات الإنتاج التابعة للدولة، في مقابل حرمانها من حرّيّاتها السياسية، وإدخالها

إجباريًّا في هياكل سياسية، ونقابية، وتعاونية، بيروقراطية، تتحكّم في مظاهر الحياة العامّة كافة، تحت إشراف وزارة الداخلية.

بذلك اقترن الحكم الناصري، في نظر المصريين، بمنجزات حققت لهم قدرا من الكرامة الوطنية، ومكتسبات حققت لهم قدرا من الكرامة الفردية، في مقابل القضاء على حقوقهم وحرياتهم كمواطنين، أي في مقابل حرمانهم من قدرتهم الذاتية المستقلة على التفكير والتعبير والحركة.

وقدّم الحكم هذا الحرمان كشرط ضروري لإنجازات النظام. فلا تتأكد الأمة المصرية، وفقا للخطاب الناصري، إلا بإنكار تضارب المصالح بين الطبقات، وبرفض تعدّد المشروعات السياسية وقمع المبادرات الفردية ـ أو بعبارة أخرى، بتسليم أمرها لسلطة فردية، تحافظ وحدها على الإجماع الوطني.

وتعوّد المصريون على خطاب رسمي يكرّر، يوما بعد يوم، مفهوم النظام الأساسي، ألا وهو أن المكاسب كافة التي حقّقها الشعب آتية من السلطة، مهداة من القائد، وليست مكتسبة من الجماهير، أو ناتجة عن ضغط أو إلحاح منها. إنه مفهوم يعامل المواطنين كأطفال قصّر، غير قادرين على الارتفاع فوق مصالحهم الآنية والخاصة، أي غير قادرين على الإلمام بالصالح العام. فالصالح العام هو شأن الزعيم وحده.

هكذا فسّر الخطاب الناصري صحوة الأمة المصرية، ليس كتتويج لمسار تاريخي هائل، بل كطفرة نوعية مباغتة، يعود الفضل فيها لـ«ثورة يولية»، ليس كنتاج ولادة طويلة، شاركت فيها أجيال متتالية من المصريين، بل كتحوّل أحدثته قوة طليعية، قادها جمال عبد الناصر.

وفقا لهذا الخطاب، ينفصل مآل الوطنية عن بطولة الكل، ليصبح مرهونا بفعل فرد واحد، تبدو سلطته بذلك وكأنها منحة من الخالق.

فلقد قام حكم عبد الناصر بذلك على صور مختلفة من شرعية لا تمسّ ـ أو لا تنتهك حرمتها ـ شرعية ذات طابع مقدّس.

حاز عبد الناصر، من ناحية، شرعية رئيس الدولة، أي شرعيّة الحاكم بأمر الله، ذات البعد اللاهوتي، المتجذّرة في النفوس، والقابعة في اللاوعي الجماعي، حتى بعد اضمحلال مهابة القصر، ثم الانتقال من الحكم الملكي إلى الحكم الجمهوري ـ إذ تعتبر

السلطة، مهما كان شكلها، في العقيدة الإسلامية، منحة من الله.

واكتسب عبد الناصر، من ناحية أخرى، شرعية القائد الملهم الذي أصبحت كلمته تحمل هيبة مصر في العالم، وتؤكد كرامتها، وتعزّز شعور المصريين الجديد بأنهم أصبحوا أكبر شأنا، وأرفع مقاما، من ذي قبل. فهي شرعية الزعيم الوطنية، ذات البعدَيْن المتداخليْن: البعد الزمني العلماني المرهون بالاستمرار في تحقيق انتصارات ملموسة؛ والبعد المقدس المنبثق من الإحساس بأن الوطن يشكل بعثًا جديدًا، وبأن الزعيم الذي تجسَّد فيه الوطن، محاط بعناية إلهية.

وجاء وجه ثالث، ذو شرعية تقليدية، عميقة الأصالة في النفوس، هو وجه الوالد، أو ربّ الأسرة، أو شيخ الجماعة، وجه أليف، قريب من أعضاء الأسرة، وإن كانت كلمته فاصلة، لا تناقش.

وقد تضافرت هذه الوجوه الثلاثة للشرعية المقدّسة، وإن اختلف ثقل كل منها في النفوس، وفقا لوعي الفئات الشعبية السياسي، وحسب الظروف المتتالية التي مرَّ بها الحكم. بذلك شكّلت رباطا معقّدا، ومتغيّرا، بين عبد الناصر وبين المصريين.

أما في الفترة المجيدة من حكمه، أي بين ١٩٥٥ و١٩٦٧، فمثَّل لغالبية المصريين، رباطا مقدّسا وأليفا، اغترابيّا وانصهاريّا، في آن واحد.

فعلى غرار سعد زغلول، ولد عبد الناصر على أرض مصرية، وتحدّث العربية بلهجتها المصرية (العامية)، وأدرك الأمور كما أدركها المصريون، فخاطبهم كواحد منهم. عبّر هذا البعد عن أصالة حكمه، فوضعه في تناغم فوري مع حساسية المصريين، وجعل خطابه متواصلا مع واقعهم اليومي. أما على نقيض سعد زغلول، الذي لم يمارس الحكم إلا بصفة الشريك الأضعف، فلعبد الناصر وجه آخر، عبّر عن سموّ حكمه، إذ تولى جميع مقاليد السلطة، فتربَّع على عرش السلاطين القدامى ـ ذلك الذي وضعه في موضع استحال على عامة البشر الوصول إليه.

اعتمد المصريون هذه الازدواجية الفريدة بين قربه وتباعده، فعبَّروا عنها بطريقتهم الخاصة في تحويرهم لقب الرئيس إلى كنية «الريّس»، واضعين إياه في مساحة من التواطؤ الحنون، ومستحضرين الانتماء إلى نسب مشترك، ومضيفين غمزة إلى الاحترام. لخّصت كلمة «الريّس» صور الحاكم، والزعيم، وربّ الأسرة، في تعبير

واحد.

لذلك عرّفنا حكم عبد الناصر، ليس فقط كحكم انفرادي، وهو التعريف العام الذي ينطبق على الأنظمة السلطوية كافة التي يتربع على قمتها فرد بالذات، بل كحكم فردي وأبوي، وهو تعريف يؤكد خصوصية السلطة في المجتمعات غير الأوروبية التي ظلت مطبوعة بسمات تقليدية، وعلى الأخص بمهابة صورة الأب، حتى بعد اعتناقها للحداثة إلى حد كبير.

فكما شهدنا من قبل، لم يقبض عبد الناصر على السلطة إلا لأن الحراك الشعبي الوطني الديمقراطي عجز عن تصوّر قيادة بديلة لقيادة الوفد، تتّسم بصفات أكثر تقدّما وجذرية. ذلك لأن الحراك الجماهيري ظل وفيًّا لوجه الأب الروحي الذي جسّده الزعيم مصطفى النحاس، حتى مع إدراكه لنقاط ضعفه كافة، بعبارة أخرى، ظل رهينة لصورة ربّ الأسرة. ممّا أدّى به، في فترة ما بين ١٩٥٢ و١٩٥٤، إلى تعليق أمانيه بمحمد نجيب، باحثا فيه عن بديل لمصطفى النحّاس.

ظل إذن حيّز الوفاء للأب، بل الولاء له، قائما في نفوس غالبية المصريين، وشاغرا في أثناء هذه الفترة، حتى أخذ عبد الناصر يشغله بدءًا من ١٩٥٥- ١٩٥٦. أما بعد هزيمة يونية ١٩٦٧، ظلت صورة الأب عالقة بعبد الناصر، ولكنّها لم تعد تمنع الجماهير الشعبية من التدخّل المباشر في الشأن السياسي، بل في بعض الأحيان تحقيق نتائج حاسمة. فلقد استعادت الجماهير قدرتها الذاتية على المبادرة، في ظل حكم فردي أبوي مهزوز، وأكثر هشاشة. ثم آل هذا الحكم إلى أنور السادات، ومن بعده لحسني مبارك، فعرف الحراك الجماهيري فترات متتالية من المدّ والجزر ـ حتى اندلعت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

قام بها جيل تخلّص من السجود للوجوه الثلاثة، فانتفض ضد الحاكم بأمر الله، والزعيم، وربّ الأسرة، معا ـ وحطّم بضربة واحدة مظاهر تقديس الحكم كافة.

٨ ـ التاسع من يونية ١٩٦٧، يوم استعداد الشعب المبادرة السياسية

خاطب عبد الناصر الشعب المصري، في ٩ يونية، بعد غروب الشمس، وأعلن أنه يتحمّل مسئولية الهزيمة العسكرية التي عانتها الأمة، وقدّم استقالته من منصب رئيس الجمهورية، مع تنصيب زكريا محيي الدين (أحد نوّابه) رئيسا بدلا منه. وبدا القرار من طبيعة الأمور. إلا أن هذا القرار الطبيعي أدّى إلى حدث لم يكن أحد يتوقّعه، حدث استغربه حتى الذين قاموا به.

قبل أن ينهي عبد الناصر كلامه، بينما الليل يخيّم، انتشرت موجة من البشر في شوارع القاهرة وميادينها، ثم شوارع وميادين سائر المدن، ثم العديد من القرى. خرج ملايين المصريين من منازلهم، غالبًا دون أن يبدلوا ملابسهم، بالبيجامات، بقمصان النوم، حفاة ـ يدفعهم إحساس بحالة طوارئ مطلقة. لم يكونوا في حاجة إلى التفكير. عرفوا بالفطرة ما يريدون. طالبوا جميعًا بنفس الشيء: أن يرجع عبد الناصر عن قراره.

اختارت الجماهير مسارات مختلفة في القاهرة، اندفع البعض في اتجاه سفارة الولايات المتحدة التي اعتبرها الجميع المسئولة الأولى عن الكارثة. ومضى آخرون في اتجاه مجلس الشعب، حيث وجب على النواب قبول أو رفض استقالة عبد الناصر، وملأ آخرون الكيلو مترات الثمانية التي تربط بين العاصمة ومحل إقامته، لمطالبته بالرجوع عن استقالته.

خرج المصريون من شرانقهم الشخصية. انطلقوا نحو الساحة العامة، دون انتظار، ودون شك في أنهم جميعا على نفس الوتيرة.

ولم يكن هذا القرار الإجماعي التلقائي بدائيّا، أو ساذجا، أو أحمق. حمل مضمونًا سياسيًّا جليًّا. طالب الشعب المصري عبد الناصر باستعادة الحكم، بغية رفض الاستسلام أمام المحتلّ الإسرائيلي، وإعادة تنظيم البلاد لمواجهته.

أصبح المحكومون، في غمضة عين، شعبا من جديد. استعادوا استقلاليتهم الذاتية التي ولدت في ١٩١٩، ثم قمعت منذ بداية العهد الناصري. عبّروا عن إحساس جماعي، صادر من دفين أعماقهم ـ وتحوَّل إحساسهم إلى قرار سياسي حاسم، أجبر عبد الناصر على التراجع عن استقالته.

استعاد عبد الناصر بعدها مقاليد الحكم، إلا أن هذا الحكم لم يعد كما كان. تغيرت في ظلّه علاقة القوى بين المحكومين والحاكم.

كان عبد الناصر قد تولّى الحكم، في ٢٣ يولية ١٩٥٢، عن طريق انقلاب عسكري، ثم أسّس نظامه على نفي الإرادة الشعبية المستقلة. أما في ٩ يونية ١٩٦٧، فعاد إلى الحكم بناء على قرار فرضته تلك الإرادة الشعبية المستقلّة.

لقد شكّك بعض المؤرخين في تلقائية الصحوة الشعبية في يوم ٩ يونية، مشيرين إلى دور بعض قيادات الاتحاد الاشتراكي في إثارة الجماهير وتشجيعها على النزول إلى الشارع لمطالبة عبد الناصر بالرجوع عن استقالته. لقد حدث ذلك بالفعل، في بعض الأحياء بالقاهرة وغيرها من المدن. ولكن ذلك لم يتنافَ بأي حال من الأحوال مع الأصالة التلقائية للصحوة الشعبية. فلم يكن بمقدور قيادات الاتحاد الاشتراكي بأجمعها، أن تحشد ستة ملايين مصري بالقاهرة في مدى ساعتين! نحن بصدد إنجاز تاريخي، لا يستطيع أي جهاز تنظيمي (ناهيك عن جهاز تنظيمي بيروقراطي مثل الاتحاد الاشتراكي) أن يحقّقه أو أن يدّعي تسييره. بل يشكّل هذا الإنجاز، كما رأينا في الفصول السابقة، سمة مميزة للحراك الشعبي المصري في العصر الحديث.

لا يقوم الحراك، ويتصاعد، ويتعاظم، حتى يضم ملايين المصريين، إلا بدفع من عزيمة ذاتية مستقلة، محمّلة بدروس الماضي الكامنة في النفوس، ومشحونة برغبة عارمة في تغيير قد آن أوانه. يمثل عندئذ خطاب الزعيم، أو نداء النشطاء المحلّيين، الشرارة التي تشعل النار بالسهل، لأن السهل بأكمله قابل للاشتعال. ويجب وصف الظاهرة بأنها تلقائية، إذ إن أبطالها لم يخطّطوا لها، بل بدءوا بإدراك أبعادها في أثناء قيامهم بها.

ولا تعني تلقائية الحراك أنه أحمق، فهو محمّل بحكمة جنتها الجماهير من تجاربها السابقة، وإن كانت مكبوتة، لا واعية، فلا تزدهر وتتصاعد إلّا في أثناء الحراك نفسه. أما بخصوص صحوة ٩ يونية ١٩٦٧، فنجد الدليل على أصالتها الذاتية المستقلة، في استمراريّتها التي أدت إلى اشتعال العواصف الشعبية من جديد، في تحدٍّ مباشر للسلطات، بل انتقاد صريح لعبد الناصر، في أثناء انتفاضتيْ فبراير، ثم نوفمبر ١٩٦٨.

فلقد خلق انهيار الجيش وضعا غير مسبوق، فقد فيه عبد الناصر العمود الفقري

لنظامه، ومعه سند سلطته المطلقة. فلم يعد قادرًا على ممارسة الحكم إلّا بناء على قبوله لتواجد الجماهير المباشر في الساحة السياسية.

لماذا قرّر المصريون بقاء عبد الناصر بالذات؟ لأنهم أدركوا أن انسحابه بمثابة خطوة أولى نحو الاستسلام أمام إسرائيل. لا يهم، إذن، أنه يتحمل قدرا هائلا من المسئولية عن الهزيمة. ما يهم، هو أن يمنع الهزيمة من أن تتحوَّل إلى استسلام. وفي تلك اللحظة الحاسمة، هو الوحيد القادر على ذلك.

تبلور هذا الموقف بين يوم وليلة. ففي يوم ٨ يونية، حين أعلن عبد الناصر قراره بقبول وقف إطلاق النار، عاش المصريون لحظه ذهول وأسى، عبّروا فيها عن غضبهم. نقلهم هذا القرار من الأمل إلى اليأس. واعتبروا أنه يحطّم ما كان قد ولّده عبد الناصر لديهم من أمانٍ وطنية، وأخذوا يطالبونه بكشف حساب قاسٍ.

ثم كان التاسع من يونية وإعلان الاستقالة، وتبيَّن عندئذ فداحة الفراغ الوجداني الذي خلقه الحكم الفردي الأبوي حول شخص عبد الناصر: لم يكن له بديل. كان من الممكن استبدال زكريا محيي الدين، أو أي شخص آخر، بجمال عبد الناصر كرئيس دولة ـ حيث لن يوجد بالضرورة رابط عاطفي، شخصي، ملموس، بين رئيس الدولة والشعب. ولكنّه لم يكن من الممكن إيجاد بديل للزعيم الوطني وللأب الروحي للأمة.

بذلك لم يجد المصريون، إثر الهزيمة، مجالا للتردّد بين عبد الناصر ـ القائد الذي تحدّى قوى العدوان الثلاثي، والوجه الأبوي، الأليف، الذي خلق شبكة من الامتيازات الاقتصادية والضمانات الاجتماعية للفئات الوسطى والعمّالية ـ وبين محيي الدين ـ رجل الدولة ذي القبضة الأمنية الصارمة، المعروف بميله للتفاهم مع الولايات المتحدة.

فقام الملايين من المصريين، من جميع الحساسيّات الاجتماعيّة والميول الفكرية، ليشكّلوا من جديد، بعد خمس عشرة سنة من القمع والكبت، قوة شعبية مستقلة، موحّدة الهدف والعزيمة. ويشكل هذا الحدث فعلا تاريخيّا نادرا، لا يمكن تلخيصه في بعده السياسي وحده. لا يمكن تفسيره إلا بالرجوع إلى السمة المميزة للأحداث التاريخية الكبرى التي عاشها الشعب المصري منذ تبلور وجدانه الوطني الحديث، ألا وهي سمة الالتفاف الجماعي حول شخص يجسّد وحدة الوطن، في صورة مكبّرة

لوحدة الجماعة التقليدية حول شيخها.

فكانت لصورة الأب في الوجدان الجماهيري، ليلة ٩ يونية، الغلبة على صورة الزعيم، إذ مزّقت الهزيمة صورة الزعيم، بينما لم تمسّ صورة الأب. فالأب يبقى الأب، في النصر كما في الهزيمة. التفّت مصر حول ربّ الأسرة، بإحساس يقيني بأن غيابه، في تلك اللحظة، كان يعني ضياع الأسرة نفسها، كان يعني ترك الوطن في مهبّ الرياح.

إلا أن رجوع عبد الناصر إلى الحكم لم يكن يعني العودة إلى الوضع السابق على ٩ يونية. فقد انهار المفهوم الناصري الذي افترض أن السيادة الوطنية لا تستقيم إلا في كنف نظام فردي مطلق، يستبعد الجماهير تماما عن القرار السياسي. في ليلة التاسع إلى العاشر، انبثقت السيادة القومية من أعماق الشعب نفسه، لتعلن رفضا مزدوجا للهزيمة وللنظام الذي أدّى إليها.

لم يعد الحاكم عاهل دولة معزّزة مكرّمة، وإنما أصبح زعيم دولة محتلّة من جديد. فاسترجع المصريون إدراكهم لتلك الحقيقة التي طالما عمل عبد الناصر على أن ينسوها، أن لديهم مسئولية رئيسية، ودورًا حاسمًا، في تحديد مصير الوطن. كشفت الهزيمة عن خطيئة النظام الأصلية، وأبرزت عجز الحاكم عن أن يصون هو وحده مصير الوطن. ففي ٩ يونية، وطريق القاهرة مفتوح أمام المحتل الإسرائيلي، أصبح جليّا أن الحاكم عاجز معنويّا وعمليّا، مشلول الروح والحركة، في غياب الشعب المصري عن الساحة السياسية.

تضمنت عندئذ إعادة عبد الناصر إلى السلطة، في ذهن الذين أعادوه، عقدا ضمنيّا بينه وبينهم. توقّعوا منه أسلوبا جديدًا للتعامل معهم، استعدادا جديدا للإنصات إلى أمانيهم ومطالبهم.

أما هو، فلم يعد بهذه النيّة. استعاد الحكم، في خضم الارتباك العاطفي والمادي الناتجيْن عن الكارثة العسكرية، متحسسًا طريقه لإيجاد مخرج لنظامه من أزمته. اجتهد لإعادة بناء ذات النظام ـ وليس تغييره كما أراد الشعب.

في العاشر من يونية، فور عدوله عن استقالته، طالب جميع المصريين بالعودة إلى منازلهم، وتركه ليتولى وحده الأمور. حدّد لنفسه، كهدف مباشر وملحّ، مهمة مزدوجة: إعادة تشكيل نظامه المهترئ، واستعادة أواصر التضامن العربي.

إذ انهارت الجيوش المصرية والأردنية والسورية، اتّسعت رقعة الغزو الإسرائيلي، باحتلال سيناء والضفة الشرقية والجولان. أحدث حجم تلك الهزيمة، وفجائيتها، زلزالا معنويّا في العالم العربي. لم يرَ الحكّام العرب عندئذ بديلا للبدء بالعمل على تلاحم صفوفهم. اجتمعوا في مدينة الخرطوم، في سبتمبر ١٩٦٧، للاتفاق على النقاط الثلاث التي اقترحها عبد الناصر: لا للاعتراف بإسرائيل، لا لمفاوضات مباشرة، لا لسلام دائم.

في الواقع، لم يتضمن الاتفاق رفضا لمبدأ التسوية مع إسرائيل، بل رفضا لتسوية مخزية، مهينة، مبرمة في غضون الهزيمة. فارتسمت المبادئ الضمنية للتسوية ما بين السطور: الاعتراف بإسرائيل كتتويج للمفاوضات، لا في بدايتها ـ إذ يعتبر هذا الاعتراف أهم ورقة بين أيدي العرب ـ وضرورة أن تقوم التسوية على مبدأ الانسحاب الكامل من الأراضي التي تم احتلالها توًّا.

بعد ستة أسابيع، أصدر مجلس الأمن بالأمم المتحدة القرار رقم ٢٤٢ الشهير، الذي أوصى بهذا الانسحاب، بالتوازي مع إنهاء حالة الحرب بين جميع دول المنطقة وتأمين حرية الملاحة في الممرّات المائية كافة. كرّس هذا القرار مبدأ الأرض مقابل السلام، وإن تضمن قنبلتين زمنيّتين: إذ لم يذكر القضية الفلسطينية إلا بصفتها قضية لاجئين، ولم يذكر بوضوح ضرورة إعادة الأراضي المحتلّة كافة.

إذن تبدّت مشاكل هائلة في الأفق، ولكن عبد الناصر قد حصل على مهلة مؤقتة. أبرم مع السعودية اتفاقا سمح له بسحب قواته من اليمن، وبالحصول على معونة مادية لمواجهة الالتزامات الملحّة الناتجة عن احتلال سيناء وغلق قناة السويس. ثم استعد لاستقبال الوسيط الذي عيّنته الأمم المتحدة، لبدء المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل.

وفي غضون ذلك، كان عليه تثبيت سلطته داخل مصر، بدءًا باستعادة سيطرته على المؤسّسة العسكرية وأجهزة المخابرات التي كانت قد اكتسبت استقلالية شبه كاملة عن رئاسة الجمهورية، خلال السنوات الأخيرة. استعاد عبد الناصر سيطرته عليها بعد تنظيم محاكمات مدوية، أسفرت عن تحميل قادة الجيش مسئولية الهزيمة.

استعاد الإشراف المباشر على القوات المسلحة، وأعاد توجيه المهام المنوطة بها، مركّزا

إيّاها حصريّا على أهدافها العسكرية، في مواجهة جيش الاحتلال. أصبحت بذلك القوات المسلحة مهمّشة سياسيًّا، وغير مزوّدة بأجهزة قمع داخلي. في المقابل، تمّت تنمية سريعة لأجهزة الأمن المدني التابعة لوزارة الداخلية، مع إنشاء قوات الأمن المركزي التي شملت وحدات متخصّصة في قمع التمرّدات الشعبية (سوف تضمّ ١٠٠٠٠٠ فرد في ١٩٧٠).

ظلّ المصريون، طوال هذه الشهور، مبعدين تماما عن صياغة القرار السياسي، غير مطالبين بأي مبادرة، بل ممنوعين منها، كما في الماضي. يتساءلون عن مغزى الخطوات التي اتّخذها عبد الناصر، ويعبّرون من جانبهم، في المناقشات الدائرة بالجامعات، والمصانع، والمكاتب، والمقاهي، عن مطلبين أساسيّين.

أرادوا من جانب، إعطاء أولوية مطلقة لاستعادة الأراضي المحتلة، وذلك ليس عن طريق منح تنازلات لإسرائيل، لكن من خلال تعبئة القوى الشعبية وتجنيد الملايين من المتطوّعين - أي من خلال تخطّي التصوّر التقليدي لمعركة التحرير، ذلك التصوّر الذي يعطي كل الأهمية للجيش النظامي، ويستبعد تماما الاعتماد على الطاقات الجماهيرية والحماس الوطني. ومن جانب آخر، أرادوا أن تتضمن تلك التعبئة بعدا ديمقراطيًّا من خلال إقامة كيانات تنظيمية تسمح للمواطنين بالتعبير الذاتي الحرّ عن آرائهم، ومطامحهم، وانتقاداتهم.

بذلك ظهر، بين عبد الناصر وبين ملايين المصريين الذين أرجعوه إلى الحكم، خلاف جذري حول أهداف ووسائل مواجهة جيش الاحتلال الإسرائيلي.

عبّروا بعنف عن هذا الخلاف في انتفاضتيْ فبراير، ثم نوفمبر ١٩٦٨.

أصدرت المحاكم العسكرية بعد أن أدانت قيادات الطيران بتهمة الإهمال في أداء الواجب، أحكامًا هزلية بالسجن لبضع سنوات وعبرت بذلك عن رغبة الحكم في العفو عما سلف، وردّ اعتبار الجيش بأسرع ما يمكن.

أما الرأي العام الشعبي، فكان ينتظر عقوبات رادعة، تؤجج روحا جديدة في الجيش.

من هنا انتفاضة فبراير..

انطلقت شرارتها الأولى من حلوان، ضاحية العمال الكبرى في مصانعها الحربية حيث تطبق معايير الضبط والربط، وتشدّد عقوبات التمرّد. تشكلت تجمّعات العمال للاعتراض على تساهل المحاكم العسكرية. وأسفر الغضب العارم عن رغبة جماعية في مغادرة محيط المصانع، للتظاهر أمام مقر الاتحاد الاشتراكي، مطلقة شعارًا لخّص الفجوة الهائلة التي قامت بين الشعب والريّس: «لا رحمة للخونة، ولا اشتراكية دون حرية».

هاجم المتظاهرون قسم شرطة حلوان واحتلّوه، متحدّين تهديدات الأمن، ومكتسحين الحواجز المقامة في طريقهم. أرسلت تعزيزات أمنية مكثفة، وصدر لها الأمر بإطلاق الذخيرة الحية ليسقط قتلى وجرحى، استحال التحقّق من أعدادهم الفعلية. إلا أن أنباء التظاهرة، وقسوة قمعها، قد وصلتا بعد الظهر إلى جامعة القاهرة.

نظّم طلبة كلية الآداب منتدى عامًا في ذات المساء، تدافع إليه آلاف الطلبة بمشاعر جياشة. اتخذ القرار بالتجمّع في صباح اليوم التالي، لاستقبال وفد عمالي قادم من حلوان. انتشرت الأنباء في نفس اليوم في شبرا، الضاحية العمالية الأخرى في شمال القاهرة، لتتحرك بدورها.

أعلن تلقائيّا عن العديد من الإضرابات التضامنية خلال الليل للانضمام إلى الموكب الكبير في جامعة القاهرة.

استعر غليان العاصمة في اليوم التالي، وتضخّمت المواكب في أثناء مسيرتها في المدينة. اتجه أحدها لمحطة القطار المركزية في باب الحديد لاستقبال العمّال المضربين، وتوجه

آخر إلى مقرّ جريدة الأهرام ـ الناقل الرسمي لخطاب الرئاسة ـ بينما توجّه ثالث، من عشرة آلاف متظاهر غاضب، نحو مقر إقامة عبد الناصر في منشية البكري، مصطدما في طريقه بحواجز الشرطة في معركة حامية بالحجارة. وتوجه آخرون لمحاصرة مجلس الأمّة، ممّا اضطر أنور السادات رئيس المجلس، لاستقبال وفد منهم، قدم إليه مطالبه ـ بإعادة محاكمة الضباط، والسماح بصحافة حرة، وتنظيم انتخابات نزيهة لا يتدخّل فيها الاتحاد الاشتراكي. ثم نُصِب العديد من المتاريس البدائية في شوارع الأحياء الشعبية متضامنة مع الحراك.

هكذا انفجر الغضب المكتوم، منذ ثمانية أشهر، ليطلق العنان لخيبة الأمل ونفاد الصبر.

أُخِذَت القيادات الأمنية على حين غرة، متعجّلة إطفاء الحريق، إذ ارتعبت من تآخي العمال والطلبة. وفي الوقت نفسه، خشيت اتخاذ إجراءات شديدة العنف، خوفا من تأجيج الغضب. أعلن وزير الداخلية تفهمه واحترامه «لأسباب التظاهر المشروعة»، ولكنه مضطر لمنع الحراك الطلابي، إذ يشجّع تسلل عناصر غير مسئولة، وعملاء محرّضين.

إلا أن المظاهرات ازدادت حدة في اليوم التالي. فتم القبض على قادة الطلبة الذين تحاوروا بالأمس مع رئيس مجلس الأمة، ليعتصم مئات الطلبة في كلية الهندسة، مطالبين بالإفراج عن زملائهم.

عندئذ كُلِّفَت الشرطة بفضّ الاعتصام فورا، خوفا من انتشار عدواها في الكليات الأخرى لتبدأ معركة حقيقية امتدت لثلاثة أيام، تخللتها وقائع بطولية، تناقلتها الألسن كأساطير شعبية، على غرار واقعة استيلاء الطلبة على عربة إطفاء، موجهين مياهها لدفع عناصر الشرطة للتراجع.

انطلقت المظاهرات المتضامنة في الأرجاء كافة، تعالت هتافات ازدادت حدة شعاراتها ضد الخونة، ناعتة الشرطة بعدو الشعب، ومطالبة بحل المجلس عديم الجدوى. وتجمّعت مظاهرة كبرى في ميدان التحرير، اختلطت فيها طبقات الشعب كافة، بعد أن تخطت قوات الشرطة، ممّا اضطر الجيش للتدخل، بادئا بالغازات المسيلة للدموع، ومنتهيا بالذخيرة الحيّة. حوصرت جامعة القاهرة بقوات الجيش، لكن

طلاب المدارس المجاورة للجامعة، خرجوا لمهاجمة الحواجز العسكرية بالحجارة. تم القبض على مئات من الطلبة والعمال. ثم أغلقت الجامعات لمدة شهر.

انطفأت الحركة بعدما عجزت عن تخطّي ثورتها التلقائية، في غياب مطلق لهيكل تنظيمي مستقل، وبالذات غياب همزة وصل ثابتة بين الطلبة والعمال. لكن رسالة الحراك كانت جلية، ولم تغب عن عبد الناصر. في الخطاب الكبير الذي ألقاه بعد بضعة أيام، نفى تهمة قمع التظاهرات عن قوات الأمن، وادّعى أنها استهدفت حصريّا العناصر المثيرة للشغب. ثم أعلن مساندته لتطلعات المتظاهرين الوطنية، وشروعه في تحويلها أفعالا.

ألغيت الأحكام المخفّفة بحق العسكريين، وعرضوا على هيئة قضائية جديدة. وأخذ دور المقاومة الفلسطينية يتصدر تنويهات وسائل الإعلام، بعد أن كان متجاهلا ومقزما، واعتبر مثالا يحتذى به للمقاومة، ورأس الحربة في المعركة ضد العدو المحتلّ.

واقترح عبد الناصر برنامجا للإصلاح السياسي، فيما سمي «بيان ثلاثين مارس»، الذي طرحه للاستفتاء العام، تلته انتخابات محلية ومركزية للاتحاد الاشتراكي.

كان هدفه الرئيسي من ذلك «الإصلاح»، تفادي التقاء مختلف طبقات الشعب في الساحة العامة، وعلى وجه التحديد تفادي التواصل بين الطلبة والعمال، الذي من شأنه أن يعيد تلاحما شعبيّا، تنفلت مبادراته من قبضة النظام. لذلك أعاد الفصل الرأسي المحكم بين الفئات الشعبية المختلفة. اقتصرت حرّية العمال في مصانعهم، وحرّية الطلبة في كلّياتهم، على ألّا يقوم أي حوار بينهما. وإن كان من الجدير بالذكر أنه على عكس العمال المحصورين داخل نظام شديد الانضباط في المصانع، تمتع الطلبة، داخل محيطهم الجامعي، بمساحة من الحرية سمحت لهم بتنظيم حلقات للنقاش، تأكد فيها التلازم بين استعادة الأرض المحتلة واستعادة الحريات السياسية لأبناء الوطن.

نال بذلك عبد الناصر مهلة على الصعيد الداخلي. لكن الاحتلال ظل قابعا في الأذهان، عصيّا على النسيان، ولا هوادة على جبهة القتال. ظل الريّس إذن واقعا بين رحى الجبهتين، عليه أن يقنع المصريين بإرادته في تحرير الأرض بالقوة، وفي الوقت ذاته أن يقدّم للإسرائيليين إشارات مقنعة باستعداده للتفاوض، من خلال ممثل الأمم المتحدة، للوصول إلى تسوية سلمية ـ تلك التسوية التي جسّدت، في نظر المصريين،

الاستسلام بعينه!

حاول عبد الناصر مدّ أمد الوضع القائم، حتى يستطيع إعادة تأهيل الجيش. إلّا أن الإسرائيليين لم يمنحوه تلك الفرصة. أخذوا يدعمون آلية الاحتلال داخل سيناء، من خلال ترتيبات عسكرية أكّدت نيّة حضور ممتد، مثل استغلال ثروات شبه الجزيرة البترولية والمعدنية، وفرض الهوية الإسرائيلية على المدن والقرى المأهولة، وبناء مستعمرات في مواقع إستراتيجية، وحتى القيام بعملية ذات طابع هجومي استفزازي: بناء قاعدة صواريخ في سيناء.

أحيط الرأي العام المصري أولا بأول بهذه التطورات، خاصة من خلال الإذاعات البريطانية والفرنسية. فازداد الضغط الشعبي على الريّس، ساخطا عليه بسبب عجزه عن مجابهة الموقف، ومطالبا إياه بلا جدوى، بتسليح ميليشيات شعبية.

اضطر عبد الناصر في نهاية الأمر إلى إعطاء الأمر بضرب قاعدة الصواريخ الإسرائيلية بسيناء. فكان ردّ جيش الاحتلال، إرسال قواته الخاصة لنسف قاعدة رادار مصرية بالقرب من نجع حمادي في الصعيد، مؤكّدا بذلك هشاشة دفاعات الجيش المصري على مجمل الأراضي المصرية.

فجرت هذه الغارة غضبًا شعبيًّا جديدًا.

١٠ ـ انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨

اشتعلت الشرارة الأولى في العشرين من نوفمبر في مدينة المنصورة، العاصمة الثقافية للوجه البحري. انطلقت من الجامعة التي أخذت تتمتّع، منذ انتفاضة فبراير، بحيّز واسع من حرية الكلمة والحركة، استعاد فيه الإخوان المسلمون وأعضاء الوفد والشيوعيون قدرا من تأثيرهم التقليدي. بدأ الحراك بسبب عديم الأهمية، وهو رفض الطلبة لإجراءات إدارية جديدة تعرقل الالتحاق بالتعليم العالي. ثم انضم للحراك طلبة معهد أزهري ثانوي في صبيحة اليوم التالي، ليتّسع ساعة بعد أخرى، بانضمام طلاب المدارس الثانوية والعمال والموظفين، ثم أعداد متزايدة من العاطلين عن العمل، وقد توافد عليهم بحلول المساء فلاحون معدمون من القرى المجاورة. أمست المدينة وضواحيها متمرِّدتيْن، وقد نسيَ المتظاهرون حجة تظاهرهم الأولى. استأسد

غضبهم على حكم أظهر في آن واحد عجزه عن مجابهة جيش الاحتلال، ورفضه السماح بمشاركة شعبية في مقاومته.

تقهقرت قوات الأمن أمام انهيار حجارة المتظاهرين، لتعود وتطلق نيرانها عليهم، فيسقط القتلى، مؤججين غضب زملائهم الذين هاجموا القسم الذي انطلقت منه قوات الأمن، واستولوا على الأسلحة والذخيرة.

أرسلت تعزيزات من القاهرة لتعيد هدوءًا مؤقتا إلى المدينة، وأغلقت مدارسها وكلّيّاتها حتى إشعار آخر، لكن أنباء تمرد المنصورة تسربت إلى جامعات مصر كافة، فانطلقت المظاهرات من جامعة القاهرة وأساسا جامعة الإسكندرية التي خرجت منها مظاهرة كبرى ووجهت بقمع عنيف، وتلتها اعتقالات واسعة زادت من احتقان التظاهر.

احتل الطلبة مبنى كلية الهندسة الذي تحوّل إلى بؤرة الاحتجاج بعدما احتجز المعتصمون داخله محافظ الإسكندرية، وطالبوا السلطات بالافراج عن الطلبة المعتقلين كافة مقابل إطلاق سراحه. رضخت السلطات، ممّا ضاعف من روح التمرّد، بعد أن أغرقت الشوارع بمنشورات تفضح الحكم لاستسلامه للعدو، ولقمعه للشعب. انتشرت تجمّعات صغيرة منذ فجر اليوم التالي في المدينة، تتحرك كالبرق في شوارعها وأحيائها، تنادي بالحرية، وتسم وزير الداخلية بالقاتل، بل تنادي أحيانا برحيل عبد الناصر. ولم تلبث أن تنحل بظهور الشرطة.

تجمّع طلبة الجامعات في القاهرة ومدن الدلتا الأخرى في هذه الأثناء أمام بوابات جامعاتهم المغلقة، لتتراكم حشود تؤكد تضامنها مع جامعة الإسكندرية وتهتف للحرية.

استعرت حمى التمرد حول كلية الهندسة في الإسكندرية، في ليلة الأحد، بعد أن توافد إليها آلاف الشباب من الطلبة والعمال والعاطلين، ليتابعوا خطب المعتصمين، وانتشرت مجموعات منهم توزع المنشورات المناوئة للسلطة، تمجّد الفدائيين الفلسطينيين، نكاية في قادة الجيش النظامي.

نزلت في يوم الاثنين الطبقات الشعبية كافة إلى الشارع، ليصبح التمرّد شاملا.

ومع ذلك، فقد تشكّلت تنظيمات تلقائية للطلبة والعمال، حالت دون الفوضى،

وحافظت على النظام العام، موجّهة المتظاهرين نحو الأهداف السياسية ـ مقر محافظة الإسكندرية، ومقرات الاتحاد الاشتراكي، وأقسام الشرطة. فلت زمام الأمور من أيدي قوات الأمن، ولجأت السلطات إلى الجيش.

كان قرار استدعائه خطوة سياسية ذات عواقب نفسية جسيمة، حاول عبد الناصر أن يتجنّبها، إذ لا بد من أن تؤدي إلى تعميق الفجوة التي تفصل بين الجيش والطبقات الشعبية منذ الهزيمة. إلا أن هذا القرار كان ملاذ الحكم الأخير.

من أجل فضّ الانتفاضة، وإخلاء كلية الهندسة، أطلقت النار على الحشد دون تمييز. سقط عشرات القتلى، ومئات المصابين، وباتت ملايين العائلات المصرية المكلومة ليلتها في حزن بائس.

كسر عبد الناصر التمرّد، وهو يعلم أنه دفع لذلك ثمنا غاليا: قسطا من هالته كريّس، بالإضافة إلى ما تبقى من هيبة الجيش ـ أي أنه قوّض ركيزتي نظامه.

لكي يستعيد مصداقيته المزعزعة، لم يبقَ أمامه إلا طريق واحد، إدخال الجيش في مجابهة جديدة مع إسرائيل. إلا أن المعادلة التي واجهته صعبة. كيف يمكنه إعادة تفعيل جبهة القتال بجيش لم يسترجع بعد قدرته على مواجهة شاملة مع جيش العدو؟

وجد حل المعادلة في مفهوم «حرب الاستنزاف»، أي في حرب تقوم على شنّ معارك محدودة الحدّة، قوامها عمليات قتالية خاطفة، تثير رد فعل العدو، لترفع من حدّة التوتّر العسكري، ولكن في حدود يمكن السيطرة عليها. كان على عبد الناصر ضبط إيقاع تلك العمليات العسكرية، ليعيد تعبئة الرأي العام المصري والعربي من حوله، متفاديا تصعيدا إسرائيليّا لحد المواجهة الشاملة. كيف كان له أن يصل إلى مثل هذا التوازن؟

كان مضطرّا إلى توسيع حدود المخاطرة، لتتعدّى مسرح العمليات العسكرية المصرية ـ الإسرائيلية ـ لتشرك القوتين العظميين في الرهان. كان عليه إذن أن يقنع السوفييت بتحمّل عبء «حرب الاستنزاف» مع المصريين. ونجح في ذلك، بعد أن أظهر لهم أن من مصلحتهم الإستراتيجية أن يمنعوا نظامه من الانهيار، وأن يبرهنوا للرأي العام العالمي على كفاءة الدعم السوفيتي، ولشعوب منطقة الشرق الأوسط كافة على الثقة التي يمكن أن يضعوها في كلمة موسكو.

اشترط القادة السوفييت، في مقابل دخولهم المخاطرة، ومنحهم العتاد والرجال، أولا، السيطرة الفنّية على العمليات الميدانية، وثانيا، التزاما مصريّا صريحا، ونهائيّا، بالسعي نحو حلّ سلمي للنزاع بين العرب وإسرائيل، في إطار ستحكمه، في نهاية المطاف، علاقة القوى بين القوتين العظميين.

بدأت «حرب الاستنزاف» في ربيع ١٩٦٩، وانتهت في صيف ١٩٧٠.

شنت مصر في المرحلة الأولى من الحرب، رشقات مدفعية كثيفة على الاستحكامات الإسرائيلية في الضفّة الشرقية للقناة، تتسلل تحت غطائها النيراني مجموعات قتالية صغيرة من القوات الخاصة، تنفذ عمليات تخريب في عمق خطوط العدو. ترد إسرائيل

بذراع طيرانها الطويلة لتضرب نقاطًا حسّاسة في قلب البلاد غير الحصين، وتقوم وحداتها الخاصة بتنفيذ عمليات نوعية مفاجئة، على غرار تفكيك ونقل وحدة رادار روسية جديدة على ساحل البحر الأحمر.

حاولت وحدات مظلية إسرائيلية، احتلال جزيرة شدوان أمام ساحل الغردقة، إلا أن مقاومة وحدة مشاة مصرية متمركزة على الجزيرة، حالت دون احتلالها بعد مواجهة باسلة، أبهرت حتى قادة الجيش الإسرائيلي. أقامت مدينة الإسكندرية جنازة عظيمة حضرها نصف مليون مواطن، تكريما للجنود الذين سقطوا في أثناء المعركة.

لتقتصر عمليات الهجوم الإسرائيلي بعد ذلك، على الغارات الجوية للعمق المصري، مسفرة عن مئات القتلى. حصل عبد الناصر عندئذ من السوفييت على تدخّل أكثر ثقلًا، لتأمين حماية جوية للمدن المصرية، يقوم بها طيارون روس، بطائراتهم المقاتلة، ولإقامة وحدات صواريخ مضادة للطائرات، بأطقمها الروسية. اختفت بعدها الطائرات الإسرائيلية من سماء وادي النيل.

شاهد المصريون المعارك الجوية كافة، وتناقلت الإذاعات أخبار المعارك يوما بعد يوم، على نطاق العالم العربي. نجح بذلك عبد الناصر في استعادة هالته الوطنية، وكسب رهانه الخطير. كما حاز الجيش بعضا من هيبته أمام الشعب، إذ ركّزت وسائل الإعلام على بطولة الجنود والطيارين المصريين، أكثر من تركيزها على مهارة «الخبراء السوفييت».

استشهد رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية، الفريق عبد المنعم رياض، على خطوط المواجهة للضفة الغربية للقناة. فجاءت جنازته التي تدافع فيها أكثر من مليون مشيّع، لتؤكد الشعور السائد في الأوساط الشعبية. كان معظمها يجهل اسم عبد المنعم رياض حتى اليوم السابق لاستشهاده. أثبت بذلك الشعب المصري تلقائيّا، أن أبطاله هم الذين يواجهون العدو.

إلا أن حقيقة الموقف الإستراتيجي لم يمكن إخفاؤها طويلا. استعاد النظام الناصري قدرا ما من توازنه وشعبيته، بفضل تدخل السوفييت إلى جانبه، وما استتبع ذلك من تراشق سياسي بين موسكو وواشنطن. فكان على عبد الناصر تسديد ثمن الرهان. كان عليه أن يقبل رسميّا بخطة وليم روجرز، وزير الخارجية الأمريكي التي

فرضت وقفا مؤقتا لإطلاق النار، قابلًا للتجديد بين طرفي الصراع، توازيه مباحثات، ينبثق عنها انسحاب إسرائيلي من «معظم» الأراضي المحتلة بعد الخامس من يونية ١٩٦٧، في مقابل اعتراف عربي بدولة إسرائيل، وضمان لأمنها خلف حدودها القائمة قبل ذلك التاريخ.

وافق عبد الناصر وحسين، ملك الأردن معا، على مشروع روجرز. وجاءت هذه الموافقة كمفاجأة، وصدمة، للرأي العام العربي، بدّدت حماسة الشعب المصري المستعادة توّا، لتزداد حيرته وحسرته، لما بدا من تضحية بالمقاومة الفلسطينية على مائدة التفاوض.

اختلف القادة الفلسطينيون أنفسهم على تفسير موقف عبد الناصر الجديد وعلى كيفية مواجهته. توهّم بعضهم أنها مجرد مناورة تكتيكية من جانبه، بينما رأى البعض الآخر أن الريّس قد تخلّى عنهم، وشجبوا موقفه علنا. أما التيارات اليسارية للمقاومة، فقد بادرت بعمليات عسكرية عنيفة ضد الملك حسين، أعطته الحجة التي طالما انتظرها لنزع سلاح المقاومة الفلسطينية في الأردن. فكانت العملية التي عرفت بـ«أيلول الأسود».

حاصرت القوات الأردنية مشارف أحياء عمان والزرقاء، حيث تمركزت أهم قواعد المنظمات الفلسطينية. ظن الملك أنه قادر على إرغامها على التسليم في بضعة أيام. إلا أن مقاومة الفدائيين المدعومة بجموع الشعب الفلسطيني، أحبطت حساباته، لتتحول العملية، خلال أحد عشر يوما، إلى مجزرة أثارت مشاعر الرأي العام العربي إلى حدوده القصوى. تغاضى عبد الناصر عن الأمر في الأيام الأولى، لكنه وجد نفسه بعد ذلك مضطرّا للتدخّل لإيقاف المجزرة. لعب دور الوسيط بين الفلسطينيين والأردنيين، وفرض بينهما هدنة في شكل مصالحة، تبعها عقد طارئ لمؤتمر قمة عربي ليصدّق عليها. استعاد بذلك عبد الناصر زعامته العربية لمدة ساعات.

ثم أسلم روحه المنهكة إلى بارئه في الثامن والعشرين من سبتمبر.

١٢ ـ توديع الأب

جعل الشعب المصري من جنازته حدثا فريدا. نزلت ذات الملايين من الرجال

والنساء، على اختلاف أعمارهم وطبقاتهم، هؤلاء الذين نزلوا قبل ذلك في التاسع من يونية ١٩٦٧، مستعيدين تلقائيّا الرباط الحسّي الضامَّ لأواصر مصر كلها. هرعوا للمرة الأخيرة، مبعثرين الجنازة، وقد خطفوا النعش من الرسميين، ممررينه من يد لأخرى، فوق الرءوس في مسار مجنون، عبّر عن إرادة جماعية استحوذت على النعش جسديّا، لتتماهى مع جثمان الأب الفقيد، بعد أن أخذوه لأبعد ما يمكن، ليتشاركوا وداعه لأطول فترة ممكنة، كما لو كانوا يريدون تسليمه بأنفسهم إلى الآخرة.

على عكس ما حدث في مساء يوم التاسع من يونية ١٩٦٧، لم يتم لقاء الشعب المصري الأخير مع عبد الناصر في حيّز الشئون الدنيوية. فقد توقف الزمن. ذوت حسابات الماضي وهواجس المستقبل. جاءت لحظة التسليم بأمر الله.

ظل المصريون حتى تلك اللحظة مستبعدين الهزيمة، رافضين قبول غير المقبول. وسمح وجود عبد الناصر بتركيز ضمائرهم، ليس على محاولة فهم ما جرى، بل على ضرورة تجاهله. كان على الريّس أن يقصي الهزيمة، أن يقتلع لعنتها من الأذهان، أن يجسّد مستقبلا سحريّا، مآله حرب ظافرة. إذ مات الريّس، وتلاشت الأوهام السحرية، سقط المصريون في حاضرهم، فأخذت أبعاد الهزيمة تنكشف لهم بالتدريج، تثقل على البلاد ككل، كما على ضمير كل منهم على حدة. بل تضع علامة استفهام كبرى على التجربة الناصرية برمّتها.

المراجع:

ـ لتجسيد ملامح المرحلة الناصرية، اعتمدنا على الكتب التالية:

عبد الرحمن الرافعي: **ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢**. دار المعارف. القاهرة ١٩٥٩. حازم قنديل: **عساكر وجواسيس ورجال دولة، طريق مصر نحو الثورة**. مطابع فيرسو، لندن ٢٠١٢؛ بي. جاي. فاتيكيوتس: **ناصر وجيله**. كروم هيلم. لندن ١٩٧٨ ؛ شريف يونس: **الزحف المقدس: مظاهرات التنحي وتشكيل عبادات عبد الناصر**. دار ميريت. القاهرة ٢٠٠٥؛ شاهندة مقلد: **من أوراق شاهندة مقلد**. دار ميريت. القاهرة ٢٠٠٦؛ إدوارد سعيد: **استشراق. مفاهيم غربية عن الشرق**. بنجوين بوكس. لندن ١٩٧٨؛ جان وسيمون لاكوتير: **مصر تتحرك**. لو سوي. باريس ١٩٥٨؛ أنور عبد الملك: **مصر، مجتمع عسكري**. مطابع دو سوي. باريس ١٩٦٢؛ حسن رياض: **مصر الناصرية**. باريس ١٩٦٤؛ محمود حسين: **صراع الطبقات في مصر(١٩٤٥ - ١٩٧٠)**. ماسبيرو. باريس ١٩٧١؛ توفيق أقليمندوس: **من ناصر إلى مبارك، تاريخ سياسي قصير**، في: مصر في الحاضر. سندباد، باريس ٢٠١١؛ محمود عبد الفضيل: **سياسة الناصرية الاقتصادية**. دراسة في سياسات التوظيف وتوزيع الدخل في مصر المدنية. مطابع جامعة كامبريدج، كامبريدج ١٩٨٠؛ روبرت مابرو: **الاقتصاد المصري ١٩٥٢-١٩٧٢**. مطابع كلاريندون. أوكسفورد ١٩٧٤؛ باتريك أوبراين: **الثورة في نظام مصر الاقتصادي، من القطاع الخاص إلى الاشتراكية (١٩٥٢ - ١٩٦٥)**. مطابع جامعة أوكسفورد. لندن ١٩٦٦؛ شارل عيسوي: **مصر في ثورة**، تحليل اقتصادي. مطابع جامعة أوكسفورد. لندن ١٩٦٣؛ علي مزغاني: **الدولة المنقوصة**، موضوع القانون في البلاد العربية. جاليمار. باريس ٢٠١١.

الباب التاسع عشر
١٩٧٠ - ١٩٨١
اهتزاز الحكم الفردي الأبوي

١ ـ السادات يقوم بإعادة توجيه شامل للنظام

دأب عبد الناصر منذ الهزيمة، على تعيين واحد من معاونيه في منصب نائب رئيس الجمهورية بالتناوب. وتصادف يوم ٢٨ سبتمبر، أن كان السادات في هذه الوظيفة الشرفية. أخذت وفاة «الريّس» كافة القابضين على أجهزة الدولة (وزير الداخلية، ورئيس المخابرات، ورئيس الحزب الواحد) على حين غرة. فتركوا أمر رئاسة الدولة مؤقتا لنائب الرئيس بالمناوبة، معتبرين ذلك حلّا وسطا، يُمَكِّنهم من كسب الوقت وترتيب الأوراق لتثبيت سلطاتهم، بينما يخطّط كل منهم للاستيلاء على الرئاسة في أقرب فرصة مناسبة.

إلا أن السادات كان أسرع منهم في اتخاذ القرار والمبادرة على حساب قدرة من أرادوا التحكّم فيه. بدأ بالتأكد من ولاء القادة العسكريين له، فلم يكن هؤلاء راغبين في الانضمام لمناورات الاستيلاء على السلطة، وهم منهمكون في إعادة بناء الجيش. ثم انقلب السادات على رءوس الجهاز الأمني والسياسي الناصري، بعدما فقدوا شرعيتهم المستمدة من ثقة عبد الناصر، فانكشفت مواقعهم الهشّة أكثر من المتوقع، معلنا أنهم انتهازيون يتآمرون على رئيس الجمهورية ـ ليجدوا أنفسهم في مايو ١٩٧١ خلف القضبان.

تسيّد السادات الموقف، وحدّد توجهًا سياسيًّا جديدًا، مناقضًا لتوجّهات عبد الناصر في جوانب عدّة. تيقَّن السادات أن تحالفات سلفه لن تجدي في إخراج مصر من مأزق هزيمة ١٩٦٧. ربما ساعده الاتحاد السوفيتي على الصمود في «وضع اللاسلم واللاحرب»، إلا أنه لن يغيّر من ميزان القوى بين مصر وإسرائيل، بعدما ضمنت الولايات المتحدة لإسرائيل تفوّقا عسكريّا على جيرانها مجتمعين. ارتكزت سياسة السادات الجديدة على قناعته بأن واشنطن تملك مفاتيح حلحلة الموقف، وليس

موسكو.

اتخذ ـ بدءا من يولية ١٩٧٢ ـ عدة قرارات أذهلت الجميع، إذ غيّرت خريطة تحالفاته. على الصعيد العسكري، طرد بضربة واحدة ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ خبير سوفيتي من البلاد، مراهنا بذلك على تقارب مذهل مع الولايات المتحدة، من شأنه أن يؤدّي في آخر المطاف إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، يعيد لمصر كافة أراضيها.

ثم قام السادات بعد ذلك بإجراءات على الصعيد الاقتصادي، عبّرت عن خيار إستراتيجي سمّي بسياسة «الانفتاح». عمل على إعادة إحياء الرأسمالية من خلال دعم القطاع الخاص، فسعى إلى جذب رءوس الأموال الأجنبية بتحرير التجارة الخارجية، وشرع في إصلاح النظام المصرفي، ومنح تسهيلات للمقاولين والمستوردين المحلّيّين.

لم يقصد بتلك السياسات تقوية الاقتصاد الوطني مع إعطاء دفعة أكثر ليبرالية للرأسمالية، بل كان القصد هو التخلّي عن رؤية عبد الناصر الرئيسية ـ القائمة على بنية اقتصادية متكاملة ومستقلة، ذات قاعدة صناعية وطنية ـ وتبنّي مفهوم اقتصاد خدمي متأثر بالرؤية الأمريكية، يتزايد اعتماده بالتدريج على الأسواق الخارجية.

حفز بذلك ظهور برجوازية لم تتشكل من روّاد الصناعة، بل تعتمد أكثر فأكثر على وسطاء ووكلاء محلّيّين لشركات أجنبية، يقومون أساسا بأنشطة تجارية وعقارية ذات عائد ربحي كبير وسريع. ليزداد بذلك عدد أصحاب الملايين خلال عشر سنوات إلى ١٧٠٠٠، بعد أن خلت مصر من أي منهم في بداية العقد.

التقت مصالح الأغنياء الجدد مع مصالح أربعين ألفا من كبار موظفي الدولة، إذ مارس القطاع الخاص المتنامي أنشطته في حماية هؤلاء الموظفين، وإيثارهم بالمحاباة والاستثناء، والإرساء المباشر للعقود الاستشارية الكبرى، بعيدا عن المناقصات التنافسية، لتمثل الفئتان جناحي الصفوة الحاكمة الجديدة، المسيطرة على مفاصل الاقتصاد.

وأعاد السادات تشكيل الطبقة الوسطى، فأخذ يخلع المصريين المتجذرين في وادي النيل منذ الأزل، وشجّع الهجرة إلى الدول العربية المنتجة للبترول (بشكل رئيسي إلى السعودية ودول الخليج العربي وليبيا والعراق)، إذ تضاعفت عوائدها المالية إثر حرب ١٩٧٣، وزادت حاجتها بشدة للمهن الحرّة والمتخصّصة، من أطباء ومهندسين

ومحامين ومعلّمين.

ارتفعت أعداد المصريين المغتربين، من ٥٨٠٠٠ في بداية السبعينيات لتصل إلى خمسة ملايين مغترب في نهايتها. عاش جلّهم مع عائلاتهم في العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، ليعودوا بمدّخرات معتبرة، وميل للتديّن الوهّابي عايشوه خلال سنوات الغربة، مشكلين بذلك قطاعًا من الطبقة المتوسطة شديد المحافظة اقتصاديّا وعقائديّا.

إذ انتقل الخطاب الرسمي من النزعة العلمانية الاشتراكية إلى نزعة لاهوتية ليبرالية، برّر النظام هذا التحوّل بضرورة إزالة قيود فرضت على العقول في السابق. وفقا لهذا الخطاب، أتاحت سياسة «الانفتاح» حريات جديدة، متعددة، ليس في المجال الاقتصادي فقط، بل في المجالات الدينية والسياسية، والقضائية. باختصار، مثّل «الانفتاح» مفهومًا متكاملًا جديدًا للحكم(********).

عزّز السادات النزعة اللاهوتية، وصبغ بها خطاباته، وأرسى معالمها بقرارات لا تراجع عنها. فأصدر دستورًا جديدًا في سبتمبر ١٩٧١، نصت مادته الثانية على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع»، ورغم غموض صياغة المادة، فإن مداها حافل بتبعات رمزية، زادت من ضغط التيارات اللاهوتية على السياسة والقانون. ثم أصدر تعديلا دستوريّا في مايو ١٩٨٠، لتصبح الشريعة الإسلامية في مادته الثانية «المصدر الرئيسي»، وليزداد حصار الدين على علمانية الدولة.

ودأب السادات على تشجيع التديّن الشعبي، فأنشئت المساجد في كل زاوية وركن ـ كثير منها بتمويل سعودي ـ وخطب فيها الأئمة لعودة «الإسلام الحقيقي»، الشامل لسائر أبعاد الحياة.

ثم ذهب السادات إلى أبعد من ذلك. سمح بعودة الجماعات السلفية بل الجهادية للظهور على الساحة، معتقدا بقدرته على توظيفها، وكبح نموها بالرقابة اللصيقة، ومعتمدا على قوتها الضاربة وحركتها النشيطة لاكتساح التيارات العلمانية والاشتراكية، في الجامعات والنقابات العمالية والمهنية. كما أطلق سراح غالبية جماعة الإخوان المسلمين من السجون، ودعا قياداتهم إلى العودة من المنفى.

سمح السادات في نفس الوقت، بتأسيس منابر سياسية ثلاثة، منبر يميني ليبرالي، ومنبر يساري تقدّمي، ومنبر الوسط (الذي ضمّ الغالبية العظمى من قيادات الاتحاد

الاشتراكي)، لتتحول بعدئذ إلى أحزاب مستقلة. كانت حدود هذه «النقلة الديمقراطية»،المحكومة من أعلى، واضحة منذ البداية: لم تزد عن كونها تعدّدية صورية، إذ ظل الحزبان، الليبرالي والتقدّمي، هامشيّيْن، بينما أصبح الوسط، تحت اسم حزب مصر، ثم اسم الحزب الوطني الديمقراطي، وبرئاسة أنور السادات نفسه، حزبا سائدا، هيمن على الساحة السياسية، ونطق بصوت الحكومة، وتمتّع بالامتيازات كافة الممنوحة من أجهزة الدولة.

إلا أن هذا الإخراج السياسي قد سمح بهامش جديد من الحرية في الحوار العام، تضمّن خطابات مختلفة عن خطاب الحكم. لذلك استقبل برضاء من الرأي العام، رغم كونه مقصورا على الصحافة المطبوعة، إذ ظل الحزب الوطني الديمقراطي محتكرا لوسيلتي الإعلام الجماهيري الواسع ـ التلفزيون والإذاعة.

كانت عملية «انفتاح» النظام، على الأصعدة الثلاثة ـ السياسية والاقتصادية والعقائدية ـ تجربة مقصودة ومحسوبة ومراقبة من أعلى. لقد فهم السادات أن قدرته على احتكار المبادرة السياسية تستدعي بناء آليات جديدة بين الحاكم والمحكومين، مع إعادة بعض الهيئات الوسيطة إلى الساحة السياسية، وتنويع قنوات نشر الخطاب الرئاسي.

أدّى ذلك إلى أن يحيط الرئيس نفسه بجهاز أمني متخصّص وكفء، ليتوقع تقلّبات الرأي العام، ويتتبع التحولات الاجتماعية الناشئة، ويقمع أي حراك متجاوز. ولهذا الغرض، أسرع السادات في استكمال التوجّه الذي بدأه عبد الناصر غداة الهزيمة، فجعل من وزارة الداخلية ذراع الحكم القوية، وأطال من مخالب فرعها السياسي، المسمّى «أمن الدولة»، الهادف إلى قمع أي تمرّد من المهد.

في المقابل، نزع عن الجيش أدواته القمعية التي امتلكها قبل ١٩٦٧، مبررا ذلك بتحسين سمعة قياداته التي شوّهت إثر النكسة العسكرية وضرورة تفرّغ القوات المسلحة، بعد إعادة بنائها، لاستعادة الأراضي المحتلة.

بعد أن جلت القوات الإسرائيلية عن سيناء (بموجب اتفاقية السلام التي أبرمت مع إسرائيل سنة ١٩٧٩)، خفّضت القوة العددية للجيش إلى ٣٥٠٠٠٠ فرد، تكفي بالكاد للقيام بمسئولية الدفاع عن حدود البلاد. فوجد السادات تبريرا إضافيّا لزيادة

نمو وزارة الداخلية التي أنيطت إليها مهام الاستخبارات والأمن والقمع كافة. انتقل بذلك مركز ثقل النظام من قطب المؤسسة العسكرية إلى مراكز أجهزة الأمن الداخلي، ليخلق تنافسا بين المؤسستين العسكرية والأمنية، تعالت حدّته خلال العقود التالية.

(*******) أخذ مفهوم الوطن يتخلّص من أبعاده العربية، ومن شحنة التضامن التلقائي مع بقية العالم الثالث؛ لتأجيج إحساس حصري بالمصرية، مستعيدا «القيم العائلية» و«أخلاق القرية». أضيف إلى هذا التحوّل العاطفي، انفتاح جديد، ملموس، نفعي، على الدول العربية الإسلامية المنتجة للبترول.

٢ ـ قوة رفض يسارية

شهدت السنوات الأولى لحكم السادات، طفرة جديدة في الوعي الذاتي الجماهيري الذي انبثق من هزيمة ١٩٦٧.

لقد ساد، بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣، سؤال واحد، بات ملحّا على النفوس، وطاغيا على المناقشات في كل بيت مصري: كيف تغسل الأمّة العار غير المحتمل، المجسّد في حضور القوات الإسرائيلية على الضفّة الشرقية للقناة؟

أخذ السادات يكرّر وعودا بهجوم وشيك، لم يتحقق، ممّا عمّق شعور الجماهير بالمرارة، خاصة بعد طرد الخبراء السوفييت، الذي جاء ليؤكد أن الحكم قد أضعف بذلك كفاءة الجيش وقدرته على مواجهة تحدّيات الموقف.

تصاعد غضب الشباب من الطلبة والعمال، مطالبين بتسليح وتدريب المدنيين، وتنظيم الصفوف في طول البلاد وعرضها، لتكوين جيش احتياطي كبير يغير من ميزان القوى أمام المحتل. انفجرت مشاعر الضيق والقلق في الجامعات والمصانع والمقاهي، لتعلو أصوات تعبر تلقائيّا عن قناعة الجميع بأن الشعب قد تحمّل تضحيات جمّة بلا طائل، إذ إن الحكم غير مستعدّ لتحمّل تبعات حرب شاملة.

تصاعد الاحتجاج الشعبي، حتى أدّى إلى انفجار مثّل أول إنذار جاد للسادات في صيف ١٩٧١. شرعت السلطات حينذاك في إعادة تشكيل لجان الحزب الحاكم كإجراء روتيني عادي. إلا أن هذا الإجراء تحوّل إلى مظاهرات غاضبة، وصلت ذروتها في أغسطس، في المصانع الحربية بحلوان، وهي أحد مواقع الدولة الحسّاسة للغاية، والمراقبة بحرص. بدأت الحركة بمطالب متواضعة لزيادة الرواتب، سبق التقدم بها، وتكرر رفضها بحجة التقشف في سبيل الحرب. فاض الكيل هذه المرة، ليتّسع الإضراب إلى إضرابات في عدة مصانع، وارتفع سقف المطالب ليشمل أسئلة يطرحها الرأي العام في كل مكان: لماذا يفرض التقشف على الفقراء فقط؟ لماذا لا يكرّس الاقتصاد لخدمة المجهود الحربي؟ لماذا يمنع العمال من تشكيل ميليشيات ويرفض تأهيلهم عسكريّا؟

وعد السادات علنا باستئناف الحرب، إن لم تسفر المباحثات عن انسحاب إسرائيلي

قبل نهاية عام ١٩٧١، أطلق عليه «عام القرار». ولكن مرّ العام ولم يتحقق القرار. فأعلن أن العام التالي سوف يكون «عام الحسم»، ولكن الحسم ضل طريقه في «الضباب!».

ففي ١٣ من يناير، ألقى السادات خطابا، شرح فيه أن «الضباب» غلّف الشئون الدولية خلال أزمة شبه القارة الهندية، ليمنعه من حسم القرار بشن الهجوم المرتقب، فهزيمة باكستان حليفة الولايات المتحدة أمام غريمتها الهند حليفة الاتحاد السوفيتي، دفع الأمريكيين إلى تعزيز مواقعهم في مسرح عمليات الشرق الأوسط، بإرسال أسلحة هجومية جديدة لإسرائيل. فلم يكن بمقدور الاتحاد السوفيتي أن يتصدّى مباشرة لتحدٍّ أمريكي جديد، بعد أن كرس أقصى جهوده على الجبهة الهندية.

لم يلقَ تبرير السادات إلا سخرية شعبية، ليتحول «عام الحسم» إلى «سنة الضباب».

انفجر أول تعبير قوي للغليان الشعبي في كلية الهندسة بجامعة القاهرة. انتشرت جرائد الحائط المتندرة بالسخرية والنكات على الجدران، وتحولت أروقة الكلية إلى ملتقى سياسي، تتناطح فيه التوجهات الإيديولوجية كافة. عقدت الكلية اجتماع جمعيتها العمومية يوم ١٥ يناير، ليظهر حد فاصل بين أغلبية يسارية تنتقد سياسة السادات بعنف، وبين أقلية تدافع عنه. صوّتت الجمعية لعقد مؤتمر بعد يومين، حضره عدة آلاف من الطلبة، أكّدوا هيمنة قوية لليسار. أدان المؤتمر مراوغات الرئاسة، ونادى بتكوين ميليشيات طلابية مسلحة ومدربة عسكريّا. انتشر الحراك في سائر كليات الجامعة، بل امتد إلى جامعتيْ عين شمس والأزهر. غلّفت مئات المقالات والرسوم الكاريكاتورية جدران المباني الجامعية كافة، وكادت أن تجد لها صدى لدى الصحف القومية، لولا رقابة السلطات.

احتل الطلبة الأبنية الجامعية ردّا على الصمت الرسمي، معلنين عن الاعتصام والإضراب عن الدراسة، وشكلت لجنة وطنية تتحدث رسميّا باسم التمرّد، بلغت من الكفاءة التنظيمية وشمولية التمثيل درجة أجبرت سكرتير الحزب الحاكم على استقبال أعضائها وتسجيل مطالبهم. إلا أن المقابلة لم تتعدَّ كونها حوارًا للصم. فكان رد فعل اللجنة الوطنية صفعة مدوية للحزب الحاكم. أعلنت انسحابها من التنظيم الطلابي الرسمي بدءا من ٢٢ يناير.

صاغ الطلبة قائمة من الأسئلة، وطالبوا رئيس الجمهورية بالحضور للإجابة عليها. عقدوا جمعيتهم العمومية لتضم جمهورا ضخما زاد عن ثلاثين ألف طالب، ضاقت بهم قاعة المؤتمرات الكبرى بجامعة القاهرة. أسفرت المناقشات عن «الوثيقة الطلابية» التي مثلت خلاصة أسئلة وآمال شباب مصر، كميثاق للتعبئة الوطنية، عَمَّ أرجاء البلاد كلها.

قررت الجمعية العمومية للطلبة عدة قرارات، منها رفض أي ترتيبات تؤدي إلى «حل سلمي» مع إسرائيل، إذ لن يكون مثل هذا «الحل» إلا استسلامًا مقنَّعًا.

ومنها أيضا تطبيق اقتصاد حرب، بفرض حدٍّ أقصى للمرتبات، لا يتعدى عشرة أضعاف الحد الأدنى. وتوجيه طاقة المصانع الحربية لإنتاج الأسلحة الخفيفة، ومنع استيراد السلع الفاخرة... إلخ.

ولما أثبتت حرب الاستنزاف أن الجيش النظامي وحده غير قادر على اكتساح قوات العدو، كانت المطالبة بتشكيل جيش شعبي، قوامه ميليشيات الطلبة والعمال والفلاحين، يتمتع باستقلالية عن أجهزة الدولة البيروقراطية التي ما انفكت تحبط تلك المبادرات.

طالبت الوثيقة بحرية التعبير والنقد، وبإصلاح أخطاء الماضي، وبرفع الرقابة عن الصحف، وبإلغاء مبدأ المرشّح الواحد في انتخابات المؤسسات الصحفية، وبضمان حرية التعبير في الجامعات، وغلق مكاتب الشرطة فيها، وتصفية اللجان الأمنية.

كما ساندت الوثيقة المنظمات الفلسطينية كافة مساندة تامة غير مشروطة. وطالبت بإلغاء أنشطة إلهاء الشعب، ككرة القدم وبرامج المنوعات. وأكّدت على دور الأديان التقدّمي كعنصر أساسي في الثقافة.

نحن بصدد حدث سياسي لم يسبق له مثيل منذ سنة ١٩٥٤.

إنها وثيقة لم تصدر عن مجموعة صغيرة هامشية، بل عن منبر ممثل لأهم الجامعات المصرية، ومستقل عن الهياكل الرسمية. وعبّرت بشكل متكامل ومتناغم عن التطلّعات الوطنية والديمقراطية للشعب المصري، في تحدٍّ مباشر لخطاب الحكم. وتمتّعت بدعم شعبي متزايد في البلاد. مثّلت بذلك طفرة جديدة في الوعي الذاتي الجماهيري، وفي قدرة المحكومين على التعبير المستقل عن أنفسهم في مواجهة الحاكم.

ردّ الحكم، كالعادة، بالبطش.

اقتحمت قوات الأمن مباني جامعة القاهرة في فجر الاثنين ٢٤ يناير، وقبضت على ١٥٠٠ من الطلاب. توافد في الصباح ثلاثة آلاف من الطلبة الآخرين حول محيط الجامعة، محاولين كسر حصار القوات بلا طائل. فحوّلوا صفحات كراساتهم إلى منشورات شرحوا فيها دوافعهم، ووزّعوها على المارّة، حتى ازداد عددهم عن ١٠٠٠٠. عندئذ صدر شعار مستمدّ تلقائيّا من الذاكرة الجماعية: إلى ميدان التحرير! فاتّجهوا في فرق صغيرة، اتخذت مسارات مختلفة، إلى الميدان، حيث تجمّعت كتلة بشرية ضخمة، سرعان ما حاصرتها قوات الأمن.

حاول المتظاهرون فتح حوار مع تلك القوات، حتى صدر الأمر بالهجوم بالعصي على الجموع المحتشدة. ردّ المتظاهرون بالحجارة والزجاجات، وانضمت إليهم جموع من الشباب الطلابي وغير الطلابي. قبضت قوات الأمن على مئات من الشبان، بينما تشتّت آلاف منهم في الأحياء المجاورة للميدان، حيث بدأت مجموعات صغيرة عمليات كرّ وفرّ أمام مطاردات الشرطة. أخلت قوات الأمن الميدان مؤقتا، ولكن جماهير غفيرة رجعت في ذات الليلة لتحتلّه من جديد. أقامت منصّات تلقائية، اشتعلت عليها الخطب، وتغنت الجماهير المتماسكة النشيد الوطني، لتبلغ كثافة الحضور حدّا أجبر قوات الأمن على التراجع.

أمضت عدة آلاف الليلة في الميدان. وعبّرت الأحياء المجاورة عن تضامنها بمدّ المتظاهرين بالأغطية والمشروبات الساخنة والوجبات الخفيفة. ثم جاء الدعم الأكبر من عمّال مصانع حلوان الحربية الذين أعلنوا مساندتهم الحماسية للميدان.

كما قامت هبّات تلقائية في عديد من الأحياء المتضامنة مع الميدان، اشتبكت مع قوات أمنية أرسلت على عجل. وبلغت المواجهات درجة من العنف لم تشهده البلاد منذ الاحتلال البريطاني. وتجاسرت مجموعات من أساتذة الجامعات، وبعض النقابات العمالية والمهنية ـ خاصة نقابتي الصحفيين والأطباء ـ للجهر بأن «الطلبة ليسوا وحدهم»، بل إن تظاهراتهم تعبّر تعبيرا صادقا عن قلق مجتمعي عام حيال الوضع الراهن.

ثم عاد الصمت يثقل على الجامعات والشوارع، ولكنه لم يسحق النفوس، وظلّت

الأذهان تجيش بالأفكار التي بلورتها الوثيقة الطلابية، والتي أكدت قناعة جمعية ـ بأن تخطّي الهزيمة لن يتحقّق من خلال مفاوضات تخوضها مصر من موقف ضعف، وإنما بالتعبئة العامة للبلاد على المدى الطويل.

عبّر عن هذا الإيمان الراسخ، ثنائي الغناء الشعبي الشيخ إمام وأحمد فؤاد نجم الذي انتشرت أغانيه في عشرات الآلاف من الشرائط ـ المنتجة في إستوديوهات «بير السلم» ـ عبّر فيها، بجرأة لاذعة، عن حساسية شعبية جديدة، تميّزت بالسخرية من موقف الرئيس الهزيل أمام إسرائيل، وبوصم طبقة أصحاب النفوذ، والأغنياء، والمنتفعين من الانفتاح الاقتصادي.

أنشئت في الجامعات، كما في مصانع ضواحي القاهرة، لجان للدفاع عن الديمقراطية، تكاتفت في تحدٍّ واضح للقمع، ونسجت فيما بينها روابط، مع إضفاء بعد وطني وديمقراطي على أهدافها القطاعية والمحلّية. وتضامن فنانون وكتّاب وأساتذة ومحامون ومهندسون مع هذه اللجان. اكتسب بذلك مطلب تعبئة الموارد الإنسانية والمادّية كافة للبلاد من أجل طرد جيش الاحتلال، قوة دفع شعبية لا يمكن صدّها بإجراءات قمعية. أصبح بذلك موقف الحاكم يتعارض أكثر فأكثر مع التيار الشعبي العارم المطالب بموقف حاسم ضد العدو.

فبالرغم من أن الكلمة الأخيرة آلت إلى قوى الأمن، فإن المواجهة بين الشباب والحكم، أظهرت حقيقة أنه من الممكن لطلائع الطلبة والعمال أن تلعب دورا فعّالا على النطاق القومي. عندما تلقى مطالبها صدى واسعا في النفوس، تشكّل قوة ضغط مباشر على حكم يتلكأ في اتخاذ القرار. ساقت مظاهرات يناير ١٩٧٢، بعد انتفاضتيْ فبراير ونوفمبر ١٩٦٨، دليلًا جديدًا على هذه الحقيقة السياسية.

أخذت الهوة تتّسع بين الحاكم والمحكومين، بشكل لم تشهده البلاد منذ سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٤. بدأت شرعية الحاكم تفقد بعض ركائزها.

حقًّا ظل السادات يتمتع بالبعد اللاهوتي للشرعية، أي شرعية الحاكم بأمر الله ـ التي تلصق بالشخص الشاغل لمنصب الرئاسة، بصرف النظر عن مزاياه وإنجازاته، إذ يدين بالمنصب لمشيئة الله ـ وإن كان هذا المظهر للتقديس ينحصر في الفئات الشعبية ذات الميول الدينية الضيّقة والوعي السياسي المحدود.

أما الفئات الوسطى والعمالية المتقدمة، فهي معنية أساسا بصورة الزعيم ـ التي تتعاظم أو تتضاءل شرعيّته وفقا لنجاحه أو فشله على الصعيد الوطني ـ وبصورة الأب ـ التي ترتفع أو تنخفض شرعيّته وفقا للخطوات التي يقوم بها، في المجالين السياسي والاجتماعي، لكي يشعر المحكومون بمدى اهتمامه بشئونهم، وحمايته لأحوالهم.

ورث السادات من عبد الناصر قدرا محدودا من هاتين الصورتين، باعتباره أحد رفاق الريّس، ولكن صورته الشخصية لم تقترن بمواقف تاريخية ذات جذور عميقة في الذاكرة الشعبية، مثل لحظة تأميم قناة السويس، أو إجراءات التأميم الاشتراكية. حاول السادات تدعيم الوجه الأبوي لشرعيته بالخطوات التي اتخذها نحو الانفتاح الاقتصادي والتعدّدية السياسية، إلا أن الوجه الوطني، وهو الوجه الحاسم في ذلك السياق التاريخي، أخذ يتضاءل وينكمش كلما اتّضح تخبّط السادات الدبلوماسي، وتخاذله العملي أمام العدو.

إذ كان الوضع الراهن على الجبهة (المسمّى «بوضع اللا حرب واللا سلم») يخدم إسرائيل، وإذ لم تكن الولايات المتحدة على استعداد للضغط عليها، فهم السادات أن نظامه مهدد، وأنه سوف يفقد مقاليد الحكم، إن لم يقم بمبادرة عسكرية تستهدف إنهاء حالة الركود. فراهن على الاشتراك مع سوريا، في هجوم متزامن على جبهتيْ سيناء والجولان، بأهداف إستراتيجية محدودة، غايتها تحريك الجبهة، وتعبئة الرأي العام العالمي، وإشعار الدولتين العظميين بضرورة إيجاد حلّ دبلوماسي يتضمن إجلاء قوات الاحتلال.

شرع في سرية تامة في التخطيط لهذا الهجوم الذي بدأ في ٦ أكتوبر ١٩٧٣. بفضل المفاجأة والتحضير الدقيق، نجح الجيش المصري في عبور القناة، ودحر القوات الإسرائيلية، والتمركز على طول الشاطئ الشرقي ـ بينما نجحت القوات السورية في كسب مواقع أساسية في الجولان(********).

بذلك أحرز العرب أول نصر عسكري على إسرائيل.

انتشر شعور ملحمي، سحري، بين المصريين في تلك الأيام الساطعة، يسمو فيه كل فرد فوق جميع الاختلافات، ليختلط المدني مع العسكري، والعلماني مع اللاهوتي، والمحكومون مع الحكام، وليتركّز الأمل الواحد على مآل واحد.

ولكن الحرب لم تنتهِ بعد.

كان مقدرا للجيش المصري، في مرحلة أولى من الحرب، أن يثبّت خطوطه على بعد ١٥ كيلومترا من ضفّة القناه الشرقية، وهو مدى الحماية الذي وفرته له الصواريخ السوفيتية. إلا أن القيادة السياسية قرّرت، تحت ضغط من دمشق، أن يتقدّم لواءان مصريّان (أحدهما من الجيش الثاني، والآخر من الجيش الثالث)، فضلا عن قوات كانت ممركزة على الضفة الغربية، نحو ممرات سيناء. وذلك لشغل جزء من القوات الإسرائيلية، تخفيفا للوطء عن الجيش السوري في الجولان.

كانت نتيجة تلك المناورة أن خرجت تلك القوات المصرية من تحت حماية الصواريخ السوفيتية، فتحمّلت هجوما متزامنًا من القوات الجوية الإسرائيلية وقوات

برّيّة قد زوّدت لتوّها بدبابات أمريكية من أحدث طراز. تكبّدت بذلك خسائر فادحة، ممّا أحدث اضطرابا في الجبهة، وقدّم فرصة اغتنمها الجنرال آرييل شارون، للتسلّل بين الجيشين الثاني والثالث المصريين. في خرق سافر لقرار وقف إطلاق النار الذي اتخذه مجلس الأمن، عبرت قوّاته القناة من الضفّة الشرقية إلى الضفة الغربية، ثم التفّت حول الجيش الثالث وحاصرته. عندئذ تدخّلت واشنطون وموسكو، من خلال مجلس الأمن، بحزم أكبر، لفرض وقف فعلي لإطلاق النار. توقف الإسرائيليون على مسافة ١٠١ كيلو من القاهرة، حيث لحق بهم الوفد العسكري المصري للتفاوض على شروط رفع الحصار عن الجيش الثالث، ثم انسحاب القوات الإسرائيلية شرقي القناة.

عادلت بذلك المرحلة الثانية من الحرب المكاسب العسكرية التي حقّقتها المرحلة الأولى. إلا أن تفاصيل الموقف ـ حقيقة علاقة القوى الجديدة على الأرض ـ لم تصل إلى الرأي العام إلا بشكل مبهم، وبصورة مزيّفة، نتيجة لإعلام رسمي حكمته رقابة عسكرية صارمة، غلّبت إنجاز المرحلة الأولى على تطوّر المرحلة اللاحقة، وركّزت على تحرّك الموقف، والإمكانات الدبلوماسية التي ولّدها، من منظور حلّ إجمالي يتضمن ـ في نهاية المطاف ـ إجلاء القوات الإسرائيلية لسيناء.

هبط حماس المصريين تدريجيّا، بعد الوقف الفعلى لإطلاق النار. إلا أنهم احتفظوا بالفخر الذي شعروا به، منذ اليوم الذي شاهدوا فيه ملحمة العبور، بتفاصيلها كافة، لحظة بلحظة، على شاشات التلفزيون. حملت هذه الملحمة في وجدانهم معنى لا يمحى، معنى العبور النفسي من مرحلة كابوسية، خيّم عليها الإحساس بقوة إسرائيل التي لا تقهر، إلى مرحلة تخطّوا فيها عقدة النقص المصيرية، فاكتسبوا اعتدادا جديدًا بأنفسهم، ذكّر كلًّا منهم بطفرة الثقة الذاتية التي عاشها ليلة تأميم قناة السويس.

لقد جنى أنور السادات من ملحمة العبور عائدا معنويّا أكيدا. فقد منحته قدرا من الشرعية الوطنية التي افتقدها منذ تولّيه الرئاسة، وإن كان هذا العائد نسبيّا.

فعلى عكس عبد الناصر الذي جسّد في شخصه مجد التأميم والشرعية الوطنية الملحقة به، لم يجنِ السادات الثمار المعنوية لمعركة العبور إلا بشكل غير مباشر، باعتباره القائد الأعلى للقوت المسلحة، إذ إن الفضل المحسوس للعبور قد عاد إلى الجندي المصري، إلى شخصية الجيش الجماعية، المكوّنة من الجنود، والضبّاط، والمهندسين الذين

حققوا المعجزة. كانت صورهم هي التي علقت بقلوب المصريين، وجسّدت في وجدانهم طفرة الفخر الجديدة. أما السادات، فاكتسب شرعية وطنية مؤقتة، مشروطة بقدرته على الانتقال من عبور القناة إلى تحرير سيناء،

ومنحته تلك الشرعية السند الضروري لدى الرأي العام طوال فترة مفاوضاته مع إسرائيل.

انسحبت القوات الإسرائيلية إلى شرق القناة في يناير ١٩٧٤، ثم صدر القانون الخاص بالانفتاح الاقتصادي في يونية من نفس السنة. رفع السادات «الانفتاح» شعارًا سياسيًّا للمرحلة الجديدة. ظلت قضية تحرير سيناء قضية تشغل الأذهان والقلوب، ولكنها لم تعد مصدر الاهتمام الوحيد، إذ أخذ الحكم يعيد توجيه الأولويات اليومية للمصريين. شجّعهم على السعي وراء أهداف فردية ومادّية، والعمل على رفع مستوى معيشتهم ـ وإن حثّهم في نفس الوقت على التسلّح بفضائل دينية وتقليدية سميت«بأخلاق القرية». باختصار، عمل على تحويل همومهم اليومية من الجبهة الخارجية إلى الساحة الداخلية، لينصب تركيز كلٍّ منهم على مستقبل عائلته بدلًا من مصير الوطن.

إلا أن هذا التوجّه حمل مخاطر جديدة. فالأفق الذي فتحته «سياسة الانفتاح» لم يتّسع بالتساوي لملايين المصريين. خلق الحكم حوافز وطموحات أعظم بكثير من قدرة الاقتصاد المصري على تحقيقها. فسرعان ما أدّى «الانفتاح» إلى نجاح البعض وإحباط آمال الكثيرين، أي إلى تفاقم فروق طبقية لم تشهدها مصر منذ النظام الملكي. فكانت تلك الفروق قد تضاءلت في أثناء الحقبة الناصرية، لتعود مرة أخرى وتتضاعف بتشجيع السادات، بعد أن تورّط في وعود الرخاء السريع، إثر تصالحه مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. فكانت نتيجة «الانفتاح» ـ في نهاية المطاف ـ انتقال الغضب الشعبي من الأهداف العسكرية إلى الأهداف الاجتماعية.

اشتعلت المظاهرات الطلابية من جديد في يناير ١٩٧٥، ومهَّدَت الطريق، في مارس من نفس العام، إلى إضرابات كبرى، ضمّت أكثر من أربعين ألف عامل في مصانع المحلة الكبرى. واجه المضربون هجوما كثيفا من قوات الأمن، أسفر عن صدامات شديدة العنف. عاد الهدوء بعدها مؤقتا.

إلا أن الإحباطات ظلت تتراكم والمآخذ تتضاعف حتى يناير ١٩٧٧، حين قرر الحكم، وفقا للمنطق الليبرالي المتحكّم في سياسة الانفتاح، الرفع التدريجي للدعم على السلع الأساسية ـ مثل السكر والدقيق والأرز والزيت... إلخ ـ ذلك الدعم الذي طالما شكّل ضمانا بحد أدنى من الغذاء للشعب.

انفجر عندئذ الغضب الشعبي في مظاهرات شاملة، وعنيفة، في ربوع مصر، تماثلت في بعض جوانبها مع مظاهرات يناير ١٩٥٢ التي بشّرت بسقوط الملكية. شكّلت الفنادق الكبرى والمساكن الفاخرة والملاهي الليلية أهدافا مفضّلة للمتظاهرين. كما هوجمت أقسام الشرطة ومقار الصحف الرسمية، وحطّمت آلاف الواجهات، ونهبت المحال وأحرقت المباني، واحتل ميدان التحرير احتلالا رمزيّا لليلة واحدة.

حتى إن الحشود حاصرت السادات في مقر إقامته في أسوان، ليضطر إلى الهروب بطائرته المروحية. وبعدما خارت قوى الأمن، هرع السادات للجيش، لكن وزير الدفاع رفض نزول قواته للشارع، إلا بعد إلغاء قرار رفع الدعم. وافق السادات على مضض، ليعود للبلاد هدوء نسبي، كان ثمنه ١٦٠ قتيلا، وأكثر من ألف جريح. وقد بلغ عدد المعتقلين خمسة آلاف.

بدأ القلق والاستياء يزحفان على دوائر الحكم في مصر. وتسربت إشاعات تفيد بتململ الأمريكيين أنفسهم من عجز السادات عن السيطرة على الأوضاع الداخلية، بل برغبة بعض الدوائر في التعامل مع حاكم أكثر حزما.

أتى رد فعل السادات متّسقا مع أسلوبه الخاص، بالهروب إلى الأمام، متخذا مبادرات غير متوقّعة تدهش الجميع، بغاية حلحلة الموقف وخلق فرص جديدة. قرّر القيام برحلته الشهيرة إلى القدس ـ ليكتسب بذلك هيبة عظيمة في العالم الغربي، ومصداقية سياسية جديدة في نظر واشنطون.

فكانت خطواته اللاحقة ـ حضوره مؤتمر كامب ديفيد مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجين سنة ١٩٧٨، وعقده معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل سنة ١٩٧٩. استعاد بمقتضاها سيناء، ولكن منزوعة السلاح، ومقابل تجزئة وحدة الصف العربي، أي فصل إجلاء الأراضي المصرية عن إجلاء بقية الأراضي العربية المحتلة. أما بخصوص القضية الفلسطينية، فاكتفى السادات بوعد

غامض عن إقامة استقلالية إدارية في الضفة الغربية وغزة في غضون خمس سنوات. قطعت بعدئذ معظم العواصم العربية والإسلامية علاقاتها الدبلوماسية مع القاهرة ونقلت مقر جامعة الدول العربية إلى تونس.

لقد راهن السادات على مشروع سياسي، تزداد فيه حماية أمريكا لنظامه، وتتناقص فيه شرعيته كزعيم وكأب.

زاد النفور المتبادل بينه وبين قوى اليسار المصري، إلا أن هذه القوى بدأت تفقد قدرتها على المبادرة والتعبئة الذاتية، منذ حرب ١٩٧٣. فلقد فرّغت معركة العبور الشعارات اليسارية من جاذبيتها وإلحاحها لدى الجماهير: لم تعد التعبئة الشعبية ضرورية لتحرير البلاد، إذ قام الجيش النظامي بمهمته الوطنية. ممّا لم يمنع القوى اليسارية من العودة لتحدّي السادات بعد زيارته للقدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد. إلا أنها أضحت تتحرّك في بيئة اجتماعية أكثر ممانعة، وبيئة سياسية أكثر عدائية؛ إذ تصاعد تيار معادٍ للعلمانية، وانطلقت التيارات الرامية إلى المزج بين الدين والسياسة، بتشجيع ودعم من الحكم في مرحلة أولى.

٤ ـ عودة التديّن ومحاربة العلمانية باسم الرجوع إلى الإسلام

بدأت الإرهاصات الأولى لعودة التديّن، مع هلع هزيمة ١٩٦٧، ثم انتشرت النزعات اللاهوتية، أي المعادية للعلمانية مع تراجع الأولويات الوطنية والاشتراكية. فلقد أدت سياسة الانفتاح إلى ارتفاع الحوافز المادّية، والإغراءات الاستهلاكية وتصاعد النزعة النفعية الأنانية، ممّا أدى إلى اتّساع التباينات الطبقية، وانتشار الفساد في مسام المجتمع. دخل الشخص المصري، منذ ذلك الحين، مرحلة جديدة، متأزّمة، من حياته.

كما رأينا من قبل، أصبح الشخص، بالمعنى الحديث للكلمة ـ كائنًا اجتماعيًّا ذا ضمير ذاتي ووعي فردي، مسئول عن جسده وعن نفسه ـ هو الفاعل السياسي الرئيسي في المجتمع. كان ظهوره ونموّه ملازميْن لعملية تبلور الطبقات الوسطى والعمالية التي أدّى تأكيد ذاتها إلى تكوّن الهوية الوطنية الحديثة. شكّلت تلك العملية مرحلة صاعدة من مراحل التاريخ المصري، مقرونة بصورة تفاؤلية للعلمانية، مشبّعة بالأمل في

المستقبل والثقة بقدرة الإنسان على تغيير مصيره. أخذ عندئذ الدين في الطبقات الوسطى والعمالية ينفصل عن الشأن العام ومالت ممارسته أكثر فأكثر إلى أن تكون ممارسة فردية وعائلية، تخص ضمير المؤمن في علاقته مع خالقه.

أما بعد هزيمة ١٩٦٧، ثم بعد دخول الحكم في المفاوضات اللاحقة لحرب أكتوبر ١٩٧٣، ومع صدور القانون الخاص بالانفتاح الاقتصادي سنة ١٩٧٤، أخذت الآمال المعلّقة بالقضية الوطنية تتضاءل، بينما ارتفعت الهموم الماديّة، والطموحات الاستهلاكية. دخل عندئذ الشخص الحديث في أزمة لم يعرفها من قبل. اضطر إلى مواجهة مخاطر الحياة في مجتمع ينفتح على إغراءات، وتقلّبات، وإحباطات، السوق الرأسمالية ـ أي إلى تحمّل أعباء مصيره الدنيوي كافة، في حالة من الوحدة والهشاشة القاسيتين، إذ لم تكفله الدولة المصرية وسائل الدفاع عن النفس التي كفلتها الدول الحقوقية الديمقراطية (حقوق المواطنة والضمانات القضائية)، كما لم يعد يستطيع أن يحتمي بطيّات الوحدة الوطنية، أو أن ينغمر في دفء الإجماع الوطني تحت وصاية الريّس.

فأخذ يوسّع ويكثّف حيّز الأبعاد اللاهوتية العلنية والجماعية لحياته.

ازداد إحساسه بضرورة تعميق المظاهر العلنيّة، والممارسات الجماعية، للتديّن، أي العودة إلى تفسيرات تقليدية للإسلام، تحبّذ توثيق الروابط بين الدنيا والدين، وبين الفرد والجماعة، وبين الأبعاد الخاصة والعامة للحياة. بل وصل البعض إلى الاعتقاد بأن مرحلة تكوّن الشخصية المصرية الحديثة لم تكن سوى ردّة دينية، وخيانة للقيم السماوية، وجب التراجع عنها كلية.

دعّم السادات هذه النزعة المعادية للعلمانية، كما رأينا، منذ إصدار دستوره الجديد (١٩٧١)، وتساهله مع التيارات اللاهوتية السياسية التي اضطُهِدت في ظل العصر الناصري. وأكمل إدماج الطرق الصوفية في مؤسسة الأزهر التي سيطرت عليها بشكل مباشر، لدرجة أن خطاب مشايخها أصبح متسقا مع تقلبات السياسة الداخلية والخارجية للحكم! أخذ بذلك هذا الخطاب يفقد مصداقيته، في وجه خطاب وجوه دينية جديدة، غير حكومية، تماهت مع مجتمع مدني ازدادت استقلاليته الاقتصادية عن السلطة، ومظاهر التعدّدية السياسية والثقافية فيه. فلم يعد الإسلام الرسمي التقليدي،

المرجع الوحيد المسموح به قانونًا. انفتحت الساحة المجتمعية لأشكال غير تقليدية من التديّن، سمح النظام بانتشارها في البداية، ليفقد السيطرة عليها في النهاية.

كانت الحقبة الناصرية قد ضاعفت من أعداد خريجي الجامعات، دون أن يؤخذ في الاعتبار الاحتياج الاقتصادي لها، ليخرج جيل غفير من ذوي الشهادات، لم تستوعبهم سياسة الانفتاح. انجذب جزء منهم للدين، بعيدا عن المقررات الأزهرية التقليدية، ليقوموا باجتهاد شخصي، بدراسة النصوص المقدّسة، بدوافع خاصة، وحساسية ذاتية. بذلك خرج جيل تلقائي من دعاة مسلمين مغايرين، شرعوا في مناهضة احتكار الأزهر لتفسير النصوص الدينية.

امتد الاستقلال اللاهوتي ليمثل استقلالًا سياسيًّا، عند العديد من هؤلاء الدعاة العصاميين، معلنين عن أنفسهم بأنفسهم، ومنتشرين بين المجتمع بنسب متفاوتة من النجاح، ليقدموا صياغة جديدة للدين، في مواجهة السلطة، معتلين منابر المساجد الخاصة الجديدة التي ازدادت أعدادها باطراد.

أما الجامعات، فقد شهدت منذ بداية السبعينيات، انتشارا سريعا لجمعيات طلابية معادية للعلمانية، اعتبر أعضاؤها أن العلمانية تتنافى مع الإسلام، فنصبوا أنفسهم أصحاب الرجوع إلى «الإسلام الحق». ساهمت هذه الجمعيات في كسر انطلاقة اليسار ثم في تهميشه، والحلول محلّه في نهاية العقد. بدأت كنوادٍ ودوائر طلابية، نأت بنفسها عن التظاهرات السياسية. اقتصر نشاطها على دراسة الدين، وحفظ القرآن وصلاة الجماعة، وذلك بدعم وتشجيع من السلطة. بدأت في تنظيم معسكرات صيفية، تتتابع خلالها جلسات قراءة القرآن، وتمارس فيها تدريبات اللياقة البدنية، والفنون القتالية.

انتشر تأثير هذه الجمعيات سريعًا، بقدر تقديمها خطابا حميميًّا وأخويًّا، وممارسة تشاركية، لمجتمع كبير من الطلبة الفقراء. تضمنت أنشطة جماعية مفعمة بالحماس، لإعادة تأكيد القيم اللاهوتية ـ من دروس تربوية، وصلاة الجماعة ـ فرضت فيها طقوس مثل الفصل بين الإناث والذكور، وإطلاق اللحى، واللباس القصير للرجال، والحجاب للنساء. كما قدمت تلك الجماعات للمعدمين عونا أكاديميّا ـ مثل دروس تقوية، وملازم مصوّرة لمواد تعليمية، إلخ ـ فضلا عن دعم مادي مباشر.

واكب ذلك مرحلة تالية، من اقتحام تلك الجماعات الاتحاد العام لطلبة الجامعات

المصرية. أطلقت لهم كامل الحرية، ليفوزوا بالتزكية في انتخابات الاتحاد اعتبارا من ١٩٧٦. ليتراجع اليسار العلماني أمام هذا الهجوم الكاسح، مكتفيا ببعض جيوب المقاومة.

أما المؤمنون الساعون إلى انغماس كامل في الحياة الدينية، فقد التحقوا بتنظيمات قائمة، مثل جماعة الإخوان المسلمين، أو إحدى الجماعات السلفية.

تبنّى قادة الإخوان المسلمين ـ المفرج عنهم من سجون عبد الناصر، أو العائدون من منفاهم السعودي أو الخليجي ـ خطًّا سياسيًّا معتدلًا، حذرا، هدف إلى «إعادة أسلمة» المجتمع بالتدريج. لم تستهوهم تجربة «التعدّدية السياسية الخاضعة للرقابة» التي افتتحها السادات، وذلك لسببين. فمن ناحية، لم تخصّ التجربة إلا الأحزاب السياسية الرسمية التي يرفض القانون أن تقوم على أساس ديني أو عرقي أو طبقي أو إثني، بينما تتمسك الجماعة بالجمع بين النشاط السياسي والدعوة الدينية. ومن ناحية أخرى، رفضت الجماعة مبدأ الديمقراطية، كبدعة غربية مستوردة، غريبة عن الإسلام، وقدمت بديلا له مفهوم الشورى ـ رغم تحاشيها شرح كيفية تحقيق هذا المفهوم في الظروف الحديثة.

استغرق الأمر وقتا طويلا، قبل أن يتأقلم قادة الجماعة، في ظل حكم مبارك، مع مبدأ الدخول في اللعبة الانتخابية. في ظل حكم السادات، ظلّت غايتهم المباشرة متواضعة ـ تجميع قواهم، وتحصين مراكزهم، مع تجنّب تحدّي النظام، وتحاشي المواقف التي يمكن أن تؤدي إلى انقلابه عليهم.

أما التيارات السلفية، فقد انبثقت من فورة التديّن الجديدة التي أجّجتها هزيمة ١٩٦٧، ثم انتشرت في اتجاهات متباينة.

انضوت غالبية تياراتها تحت راية غير سياسية، معنية أساسا بالتقوى، والتركيز على تعبيراتها العلنية، وديدنة الطقوس، مع تأكيد الولاء للسلطة، والطاعة غير المشروطة لأولي الأمر، من منطلق أن الله قد أقرّ حكمهم، وتصبح معارضتهم مخالفة لإرادة الله. وقد تمتع مريدوهم بتأثير متنامٍ في الطبقات الشعبية التقليدية، في المدن والأرياف، يدعمه نشاط خيري ممول ببذخ من النظام، والمملكة العربية السعودية.

ظهرت إلى جانب هذه التيارات جماعات سلفية ذات مسلك سياسي إصلاحي، وأيضًا جماعات ذات منهج انقلابي، اتخذت من كتابات سيد قطب مرجعية لها، في

تكفير الحكّام، والدعوة للجهاد ضدهم، معارضة بذلك جماعة الإخوان المسلمين، ومنهجها التدريجي، ومواءماتها السياسية مع النظام. بل شرع أكثر عناصر هذه الجماعات جسارة في عمليات إرهابية.

إلا أن جميع التيارات اللاهوتية، على خلاف اتجاهاتها، حتى جماعة الإخوان المسلمين، التقت في موقف معادٍ للسادات بعد زيارته للقدس في ١٩٧٧، فهاجمت سياسة التهادن مع إسرائيل، ثم الاعتراف بها، وأخيرًا عقد سلام منفرد معها. إلا أن هجوم الإخوان ظل لفظيّا، بينما تمادت التيارات الإرهابية في إعلان الجهاد ضد السادات.

أعلن السادات حظر الجمعيات الطلابية اللاهوتية في ١٩٨٠. ثم أمر، في ليلة واحدة، بالقبض على ألف وخمسمائة شخصية، ذات توجهات سياسية متباينة، في سبتمبر ١٩٨١. وأخيرًا اعتمد بالاستفتاء المباشر مجموعة من القرارات والإجراءات القمعية التي وضعت حدّا عمليّا لتجربة التعددية السياسية.

اغتيل السادات بعد بضعة أسابيع، خلال عرض عسكري، تخليدا لذكرى حرب أكتوبر ١٩٧٣، على يد مجموعة من صغار الضباط المنتمين للتيار الجهادي.

(*******) استفاد السادات ممّا يلومه عليه الطلبة ـ من خط سياسي متلعثم، بدا للجميع وكأنه رفض مقنّع للتحرك ضد العدو ـ للتمويه عن استعداده لشنّ هجوم عسكري محدود. ساهم في ذلك كثيرًا، طرد المستشارين والخبراء السوفييت في يولية ١٩٧٢، وما أسفر عنه من خديعة ليقظة الإسرائيليين، سمحت للجيش المصري بالسعي قدمًا للتخطيط، في سرية تامة، للمراحل المختلفة لعبور القناة. تلك العملية التي تم التنسيق لها مع السوريين والسعوديين؛ ليستعد الأول لاجتياح الجولان، والآخر لتوظيف سلاح البترول في الوقت المناسب. وافق السوفييت الذين تم إخطارهم قبل الهجوم بقليل، على إمداد مصر وسوريا بالأسلحة والدعم المطلوبيْن.

اكتسبت مصر في عهد عبد الناصر مكانة دولية، وفتحت لنفسها آفاقا إقليمية جديدة. ولكن المصريين عاشوا تلك التجربة من خلال انتمائهم للكيان الوطني المجسّد في شخص عبد الناصر، أي من خلال متابعة أفعال الريّس، وتماهيهم مع أقواله. ظل عدد المصريين المسافرين إلى الخارج، أو المتّصلين به، محدودا للغاية، كما ظل عدد السياح الأجانب الآتين إلى مصر هزيلا. فلم يتعدّ التواصل الوجودي، الحيّ، بين المصريين وغير المصريين، دائرة ضيّقة من عناصر، مدنية أو عسكرية، تمثل الدولة أكثر من تمثيلها للمجتمع. ظلت علاقة الشعب المصري بالشعوب الأخرى، علاقة بالوكالة.

أما في عهد السادات، فقد فتحت مصر أبوابها على مصراعيها، ليختلط المصريون كأفراد بغير المصريين. تغرّب الملايين منهم، ودخلت مصر جنسيات مختلفة من الأجانب والعرب، من رجال أعمال وخبراء وسيّاح. ليزداد تداخل المجتمع مع العالم الخارجي، متفاعلا مع حركته الاقتصادية، ومتقبلا لإيقاعه التكنولوجي، ومندمجا مع أفكار وعادات ومشاعر وأذواق وافدة من الخارج.

بدأت مصر تجربة مباشرة للانفتاح على الأسواق العالمية، والالتحاق بالمجتمعات الأخرى، بينما اتخذ الاقتصاد المصري مسارا ليبراليّا، اهتزت خلاله التوازنات الاجتماعية، واختلت معه القناعات الفردية.

انتقلت مصر من اقتصاد يعطي أولوية للقطاعات الإنتاجية، إلى اقتصاد يفضل القطاعات الريعية (المالية، والتجارية). تحول نصيب التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٩، من ٣٥٪ إلى ٧٩٪، مسببا اختلالا هائلا في التوازن الهيكلي للاقتصاد. تحولت مصر من دولة مصدرة صرفة، إلى دولة مستوردة صرفة(********).

اضطرت مصر مع بداية عقد الثمانينيات، إلى استيراد ٦٠٪ من سلعها الأساسية، فضلا عن السلع الترفيهية، مثل ملابس الموضة، ومستحضرات التجميل والسلع الإلكترونية التي شاع استهلاكها. استبدلت زراعة الخضر والفواكه غالية السعر، ذات

الربحية العالية، المطلوبة لدى الطبقات الميسورة، بزراعات القمح والأرز وقصب السكر.

استثمرت ٦٠٪ من القروض الخارجية، و٤٣٪ من القروض المحلية، بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٩، في بناء العمارات والفيلات والتجمعات السكنية الفاخرة. قدرت الصادرات في نهاية السبعينيات بقيمة ٢٦ مليون دولار، بينما بلغت الواردات ـ التي كان معظمها سلعا ترفيهية ـ ٦٠٩ ملايين دولار. هكذا أرسى الانفتاح، خلال بضع سنوات، دينامية اقتصادية أدارت ظهرها للاكتفاء الذاتي الوطني، مفضّلة الاعتماد على الأسواق الخارجية، في استيراد السلع الكمالية(********).

استقر في قمّة البنية الاقتصادية رباط اقتصادي جديد، بين رءوس الأموال المصرية ـ المدعومة بشراكة رءوس أموال أمريكية ـ وكبار موظفي القطاع العام. فلم يعد رجال الأعمال تحت سيادة كبار الموظفين، أصبحوا شركاء لهم. قدموا لهم العمولات ـ نظاما مستحدثا أقرّته الدولة ـ مقابل قروض بنسب فوائد تفضيلية، أو إعفاءات ضرائبية... إلخ. أبرم ٦٠ ٪ من صفقات القطاع العام من خلال عقود مع القطاع الخاص، ليتداخل القطاعان عبر شبكة من العلاقات والمصالح المشتركة.

مع اكتساب المجتمع لدينامية ذاتية، واتّساع الفجوة بين أقلية المنتفعين من سياسة الانفتاح وغالبية المحبطين، بدأ المصريون يشعرون بانحسار الحماية التي منحتها الدولة لهم فيما قبل. وبعد أن أعلن الحكم صراحة موالاته للولايات المتحدة الأمريكية، وتحالفه مع إسرائيل، أشاح المحكومون وجوههم عن خطاب السادات، وأخذت شرعيته تنخفض وتهبط، كزعيم وكأب.

سلّطت جنازة السادات ضوءًا ساطعًا على هذا التقويض. فبعد أحد عشر عاما من احتشاد ستة ملايين مصري في جنازة عبد الناصر، خطفوا خلالها نعشه من الرسميين، مستولين عليه جسديّا، مؤكدين العلاقة الحسّيّة بينهم وبين «الريّس»، اتخذت جنازة السادات طابعا رسميّا صرفا، حضرها أقطاب السياسة العالمية ـ ثلاثة رؤساء أمريكيين سابقين، والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، والمستشار الألماني هيلموت شميدت، والأمير البريطاني تشارلز، ورئيسة البرلمان الأوروبي سيمون فيل، ووزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجين ـ بينما غاب

الشعب المصري تماما عن الجنازة.

(*******) ارتفع الدين المصري الخارجي، في ذات الوقت الذي تغيرت طبيعته. في سنة ١٩٧١، بلغ الدين المدني ١,٣ مليار دولار؛ منهم ٣٨٠ مليون دولار للاتحاد السوفيتي، مقابل سلع إستراتيجية (للسد العالي والصناعات الثقيلة) و٢٠٥ ملايين دولار للولايات المتحدة مقابل توريدات قمح. بينما بلغ الدين العسكري ١,٧ مليار دولار للاتحاد السوفيتي. أما في سنة ١٩٨١، فبلغ الدين المدني ١٩,٥ مليار دولار والدين العسكري ٥,٧ مليار دولار، للولايات المتحدة وحدها. لتكون سياسة الانفتاح قد ضاعفت الدين العام ثمانية أضعاف، ثلاثة أرباعه مخصص للاستهلاك.

(*******) ارتفع عدد الوكلاء المصريين للشركات الأجنبية، ما بين ١٩٧٤ و١٩٧٩، من ١٢ إلى ١٦٠٠٠. خلق رأس المال المصري الخاص عددًا قليلًا جدًّا من فرص العمل. فقد وظّفت الشركات التي تأسست في كنف الانفتاح، خلال عشرية السبعينيات، ٢٨٠٠٠ عامل، بينما وظفت الشركات التابعة للقطاع العام ٦٠٠٠٠٠. ازداد عدد المنتسبين إلى الجهاز الإداري البيروقراطي، من ٣,٨٪ من السكان قبل الانفتاح، إلى ١٠٪ في ١٩٨٦. ونما دين الدولة على التوازي، فانتقل من ٥,٧ مليار دولار في ١٩٧٧، إلى ١٤,٧ مليار دولار في ١٩٨٠.

ا

لمراجع:

ـ لتتبع التطورات التي طرأت على المجتمع المصري في عهد السادات، اعتمدنا على كتب: جلال أمين: **الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح**. مدبولي. القاهرة ١٩٨٤؛ عبد العظيم رمضان: **مصر في عهد السادات**. مدبولي. القاهرة ١٩٨٩؛ محمد حسنين هيكل: **الطريق إلى رمضان** (بالإنجليزية). نيويورك تايمز بوكس. نيويورك ١٩٧٥؛ روبير سوليه: **السادات**. بيران، باريس ٢٠١٣؛ مصطفى كامل السيد: **الاقتصاد السياسي للتنمية، من رأسمالية الدولة إلى الليبرالية**. (بالفرنسية). في ليجيبت أو بريزان. سندباد. باريس ٢٠١١؛ توفيق أقليمندوس: المرجع السابق؛ زكي نجيب محمود: **قصة عقل**. دار الشروق. القاهرة ١٩٨٣؛ شارل أندرلان: **سلام أو حروب، أسرار المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية ١٩١٧-١٩٧٧**. ستوك ١٩٩٧.

الباب العشرون
١٩٨١ - ٢٠١٠
تأزّم الحكم الفردي الأبوي

١ ـ عهد مبارك وتفكك هيمنة الحاكم على الكيان الاجتماعي

خلف نائب رئيس الجمهورية، حسني مبارك، الرئيس السادات، في لمحة بصر.

بدأ بالحفاظ على النظام الذي ورثه من سلفه. ثم اكتشف تدريجيًا أن «الانفتاح» قد أدّى إلى تغييرات ـ داخل مصر كما في علاقتها بمحيطها الإقليمي والدولي ـ تستوجب مواءمات سياسية، واقتصادية، ومجتمعية. واجهها، في البداية، بصفتها إجراءات عملية، الهدف منها تطوير النظام بشكل تجريبي، دون المساس بآليات الحكم الأساسية. ولكنها خرجت رويدا رويدا من سيطرته، إذ فرضتها الأحداث عليه، حتى انفلتت تمامًا عن الزمام.

حافظ على قواعد السياسة الخارجية التي أرساها السادات، القائمة على تبعية لا حياد عنها للولايات المتحدة، واحترام دقيق لبنود معاهدة السلام مع إسرائيل.

ولكنه اجتهد، في نفس الوقت، في استعادة العلاقات الدبلوماسية التي قطعتها غالبية الدول العربية إثر عقد معاهدة السلام. تحقيقا لهذه الغاية، وضع حدًا لمظاهر الألفة والصداقة الصاخبة التي جاهر بها سلفه مع القادة الإسرائيليين، فأصبح الحوار معهم أكثر خفوتا، والسلام أكثر برودا.

في مجال السياسة الداخلية، بدأ مبارك، في نوفمبر ١٩٨١، بإطلاق سراح مئات الشخصيات السياسية والفكرية التي كان السادات قد أمر باعتقالها في سبتمبر. ثم وسّع مجال نشاط الأحزاب السياسية، وسمح بتكوين أحزاب جديدة، وإعادة تكوين أحزاب قديمة، مثل حزب الوفد. ذلك مع حفاظه، بطبيعة الحال، على الهيمنة الكاملة للحزب الوطني الديمقراطي على الحياة السياسية. كما سمح بعودة حرية التعبير في الصحف ـ شريطة أن لا تمسّ «الذات الملكية» ـ وبحرية التجمّعات «داخل الجدران»، مع المنع الباتّ ـ والقمع الشرس ـ للتظاهرات العامة في الشوارع(********). وحرص

مبارك، في المرحلة الأولى من حكمه، على المضيّ قدما في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما رسمها السادات، بفتح السوق لرءوس الأموال الأجنبية دون تمييز. سعى مع ذلك لتشجيع تنويع القطاع الإنتاجي، وتفضيل القطاع الصناعي، وتنمية الهياكل الأساسية. ولكنه لم يحقق نجاحا يذكر في ذلك السعي، إذ ظلت الاستثمارات الأجنبية انتقائية، لا تجذبها إلا القطاعات المالية والبترولية والسياحية والعقارية والتجارية.

من جانب آخر، ورث مبارك مشكلة كئودًا ـ دين الدولة الهيكلي، الناجم عن انتفاخ القطاع العام الذي أرساه عبد الناصر، بالضمانات الاجتماعية التي وفّرها لعمال وموظفي الدولة، في مقابل سلبهم استقلاليتهم السياسية. اعتمد ذلك النهج في بداية الستينيات على الحجوزات والتأميمات المتتالية، فضلا عن مساعدات سوفيتية سخية، وقروض منخفضة الفائدة. ثم اندفع السادات في سياسة «الانفتاح»، وأخذ يعتمد على قروض أمريكية متزايدة الفائدة، وقروض عربية موجّهة لتحقيق مصالح القطاع الخاص، في مجالات غير صناعية.

إلا أن النظام قد وجد، في طفرة أسعار البترول الناتجة عن حرب ١٩٧٣، فرصة لالتقاط أنفاسه. في الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٥، انتقلت عائدات تصدير البترول المصري من ٣٨١ مليون دولار إلى خمسة مليارات، وارتفعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج من ٣٦٦ مليون دولار إلى ٣,٩ مليار دولار. كما حقّقت رسوم المرور في قناة السويس، خلال هذه العشرية، دخلًا قدره مليار دولار سنويًّا. انتهت الطفرة، بعد أن هوى سعر برميل النفط، من ٣٦ دولارًا في عام ١٩٨٠، إلى ١٢ دولارًا في عام ١٩٨٦.

بلغ الدين المصري الخارجي ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٨٧، وقد تضاعفت خدمة الدين، منتقلة من ٢٤ ٪ من حجم الصادرات، لتصل في نفس العام إلى ٤٦٪. لم تعد الحكومة المصرية قادرة على خدمة الدين العام. في عام ١٩٨٩، اعترفت الدولة رسميّا بإفلاسها، فلم تعد أهلا للحصول على قروض دولية. أُكره مبارك عندئذ على تفكيك القطاع العام.

هُيِّئت الظروف المواتية لهذا القرار الحاسم، في عام ١٩٩١، بعد مشاركة مصر في

الحملة العسكرية التي قادها جورج بوش الأب، رئيس الولايات المتحدة آنذاك، ضد صدام حسين، الرئيس العراقي. قرّر عندئذ جورج بوش مكافأة مبارك، بإسقاط نصف الدين الخارجي المصري، شريطة أن يتم ذلك في إطار خطة «توفيق هيكلي» للاقتصاد المصري. تضمنت الخطة خصخصة قطاع الدولة الصناعي تحت رقابة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتحريرا سريعا لقوانين الاستثمار والسياسات التجارية وتداول العملة، وكذلك الرفع التدريجي لدعم السلع الأساسية.

صُمّم تفكيك القطاع العام، بعد تقدير ربحية وحداته المختلفة، بهدف إتاحة فرص شراكة متعددة بينه وبين رءوس الأموال الأجنبية والمحلية. قُسِّم القطاع العام إلى عدة عشرات من «الشركات القابضة»، لها الحق في التصرّف في فروعها ووحدات إنتاجها، في عمليات اندماج أو استحواذ أو تقسيم أو تصفية. وصدرت قوانين جديدة لطمأنة المستثمرين الأجانب، تمنع تأميم المنشآت أو فرض الحراسة عليها، وتحد من تدخّل السلطات الإدارية في تحديد أسعار السلع أو سقف الربحية(********).

ترتب على تلك الإجراءات، انتقال سلطة القرار لطبقة جديدة من المليارديرات، على رأس هيكل اقتصادي مرتبط عضويّا بالسوق الرأسمالية العالمية. مع بداية القرن الواحد والعشرين، حصل ثمانية وعشرون من رجال الأعمال، وثيقو الصلة بالحكم، وحدهم، على ١٣٪ من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص، بواقع مليار دولار، في المتوسط، لكل منهم. وقامت الحكومة بدفع ٤٠٪ من عائدات الخصخصة لسداد الديون المتعثرة، نيابة عن رجال الأعمال الذين تحت حمايتها.

أصبح المال العام يتواءم أكثر فأكثر مع مشروعات كبار رجال الأعمال المرتبطين بالنظام. وهم في الأساس رجال مال، ومضاربون، ومقاولو أعمال عامة، أخذت أوضاعهم تزدهر بفضل علاقتهم الوثيقة مع بيروقراطية الدولة التي أتاحت لهم أرباحا احتكارية خيالية، ثم استندوا إلى شراكات مع شركات متعددة الجنسيات، أغلبها أمريكية، غير عابئين بدعم الاقتصاد الوطني، أو بخلق وظائف جديدة، بل بتعظيم أرباحهم فقط(********).

ارتفع الدين الداخلي، بين عام ١٩٩٢ وعام ٢٠٠٢، من ٦٧٪ إلى ٩٠٪ من الناتج القومي الإجمالي. لتجد الدولة نفسها في وضع لم تشهده منذ استيلاء عبد الناصر على

السلطة، قبل نصف قرن. أصبح الحكم يعتمد أكثر فأكثر على تمويل برجوازية الأعمال، لسداد مصروفات الدولة الشهرية.

بعد أن تمكنت هذه البورجوازية الجديدة من مقاليد الاقتصاد، وفاقت قدرتها قدرة رئيس الدولة على اتخاذ القرار، أخذت تستلم مقاليد السياسة.

اعتمدت على جمعية رجال الأعمال المصرية التي أسّست في عهد السادات عام ١٩٧٩، لتأكيد وجودها، ولبلورة رؤية واضحة لمصالحها المشتركة، ولأساليب تنمية نشاطها على المستوى الوطني. كما نجحت، في بداية التسعينيات، في تشكيل لجنة مشتركة مع الحكومة، لتقديم «النصح» للوزراء «قبل» اتخاذهم قرارات اقتصادية. وأقامت علاقات وثيقة بينها وبين غرفتي التجارة والصناعة، مكّنتها من بسط نفوذها وفرض أولوياتها باطراد في عالم الأعمال.

في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، أنشئت «جمعية جيل المستقبل»، لتضم كبار رجال الأعمال، وصفوة من المفكرين الليبراليين، ملتفّين حول المصرفي الشاب جمال مبارك نجل الرئيس، لتكتسب قبضة رجال الأعمال الاقتصادية قوة ضاربة سياسية. دُفع جمال مبارك إلى الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي، وشكَّل داخلها «لجنة السياسات»، لتصبح مركز العصب للحزب، وملهمة فكره الجديد، ومروّجة لمبادرات «جمعية جيل المستقبل».

أصبح لبورجوازية الأعمال هيئة قيادية ومشروع سياسي محدد: إيصال جمال مبارك لرأس السلطة، من خلال الانتخابات الرئاسية القادمة ـ وبذلك وُضِعَ حدّ نهائي للحقبة التي بدأها عبد الناصر، حيث وضع المجتمع تحت إمرة فرد آتٍ من المؤسسة العسكرية ـ بحجة أن عدم انتمائه للمجتمع المدني، يجعل منه الوحيد القادر على التعالي فوق انقساماته وصراعاته، ليحكم باسم الأمة جمعاء. وفقًا لوجهة نظر الطبقة السائدة الجديدة، زالت هذه الحقبة بغير رجعة. وبذلك اكتسبت تلك الطبقة استقلالية أداء، لا تستطيع سلطة الدولة مصادرتها دون الإساءة لإدارة اقتصادية عقلانية.

شكّل مبارك في عام ٢٠٠٤ حكومة جديدة، سيطرت عليها شخصيات من لجنة السياسات، ضمّت ستة من أغنى رجال الأعمال، أشرفت وزاراتهم على قطاعات أعمالهم الخاصة! ورأس رجال أعمال آخرون، أهم اللجان البرلمانية، ثم أصبح أحد

ندماء جمال مبارك، زعيما للأغلبية البرلمانية في ٢٠٠٥.

اتخذت هذه الأغلبية مجموعة من الإجراءات ذات نزعة نيوليبرالية، غيَّرت من هيكل الاستقطاعات الاجتماعية، منها تعظيم عوائد الضرائب غير المباشرة (التي تمسّ جميع فئات المجتمع، دون التفرقة بين مستويات الدخل، وبذلك تضر الطبقات الدنيا). أضحت ٦٠٪ من الاستقطاعات بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٠، ضرائب غير مباشرة، بينما تقلّصت الضرائب المباشرة على الدخل الشخصي من ٤٠٪ إلى ٢٠٪.

ما إن ظهر أدنى فائض اقتصادي، حتى تم امتصاصه في دوائر المصلحة الخاصة، بدلًا من توجيهه نحو بنود من الميزانية العامة المخصّصة لتخفيف الاحتقان الاجتماعي.

اتّبعت الطبقة الحاكمة بشراسة نهج التحرير المالي، ورفع الضوابط التنظيمية، وإلغاء الرقابة الاقتصادية، أي منطق تعظيم الربحية إلى حدها الأقصى في أقصر فترة. وغلّفت هذا النهج بخطابة رنّانة عن المصداقية الدولية، والسلاسة المالية، والكفاءة الفنية، دون الاكتراث بفقدان التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وبتصعيد التناقضات السياسية التي سوف تترتب على ذلك النهج.

قيل إن عائلة مبارك، وحدها، كنزت ما يقرب من ٧٠ مليار دولار، في غضون نهاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين. بينما انضم أربعون ونيف من الوزراء وكبار رجال الأعمال إلى نادي المليارديرات. كما قدّر أن الفساد قد كلف الاقتصاد الوطني، في نفس الفترة، خسارة تناهز ١٠٠ مليار دولار.

٢ ـ وزارة الداخلية دعامة النظام الأساسية

هكذا ورث مبارك من السادات مجتمعا مدنيّا اكتسب هامشا من الاستقلالية بحكم سياسة «الانفتاح»، ثم أخذت تلك الاستقلالية تتّسع باطراد منذ التسعينيات، نتيجة لسياسة الخصخصة العامة التي اتّبعها مبارك. إذ ازدادت قبضة الطبقة السائدة الجديدة على آليات الاقتصاد والسياسة، أخذ رئيس الدولة يفقد تدريجيّا هيمنته على الكيان الاجتماعي. عمل مبارك على تعويض ذلك السقوط، قدر المستطاع، بتقوية مستمرة وممنهجة، يشوبها التوجّس، لأجهزة التخابر، والأمن والقمع.

ويجب ألا تغيب عنّا حقيقة أن البلاد ظلت طوال ثلاثين عاما، وهي فترة عهد مبارك، يحكمها قانون الطوارئ. فالدولة، في واقع الأمر، «دولة خارج القانون»، تسمح لرئيسها بالالتفاف على أي موقف وفقا لمصلحته.

واكب حكم مبارك، توسعة هائلة لصلاحيات كوادر وزارة الداخلية، وطفرة واضحة في دقّة مهامها التخصّصية. زاد عدد أفرادها من مائة وخمسين ألفا في ١٩٧٤، لأكثر من مليون في ٢٠٠٢، أي من ٩٪ إلى ٢١٪ من إجمالي موظفي القطاع العام ـ مضافا إليهم خمسة وأربعون ألف مجنّد، يستبدلون في تجنيد إجباري كل ثلاث سنوات، فضلا عن عدة مئات الآلاف من العملاء المساعدين. في ٢٠١٠، بلغ عدد أفراد العاملين في الوزارة، بشكل مباشر أو غير مباشر، حوالي مليوني فرد. إذا نسب إلى تعداد السكان الإجمالي الذي ناهز في مصر حينذاك ٨٥ مليون نسمة، فاق هذا العدد، ببعيد، عدد أي بلد آخر، بما في ذلك أكبر الدول وأكثرها سكانًا(********).

في مواجهة تحدٍّ مباشر من التنظيمات الجهادية، افتتح الحكم، اعتبارا من ١٩٩٢، مرحلة أمنية جديدة،، نشر فيها وسائل قمعية جديرة بصدّ محاولة انقلاب عسكري. أسفرت الحملة عن ٤٧٠٠٠ معتقل، تعرّضوا لتعذيب منهجي، وقتل منهم ٢٠٠٠ على الأقل. ثم تنامت قوة وزارة الداخلية بانتظام، باسم الكفاح المستمر ضد إرهاب الجهاديين. هكذا تضاعفت مرتبات الوزارة، خلال العشرية من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢، أربع مرات، لتزيد من ٨١٩ مليون جنيه مصري إلى ثلاثة مليارات.

استخدمت الوزارة أساليب متعدّدة، ومتنوّعة، لاختراق المجتمع المدني في أصغر أركانه، من المراقبة ـ لقياس نبض الأحداث بشكل مستمر، والتجسّس ـ لمنع مبادرات التغيير متى ظهرت، إلى الترويع ـ لردع أي تمرّد في بدايته. حضرت الوزارة في كل مكان، بصفتها أداة قمع مباشر، تكسر أي حركة عصيان، أو إضراب، أو تمرد، في الجامعات، والمصانع، والشوارع، في المدن كما في القرى.

وظّفت الوزارة فرقا متخصّصة للترويع الجسدي، لمن تسول له نفسه الترشّح للانتخابات النيابية، دون مباركة منها. تحرشت تلك الفرق بالمرشّحين، وهدمت منصّاتهم، وهدّدت نشطاءهم. ثم أخذ أولئك البلطجية يستغلّون أتفه الأسباب، للاعتداء على مواطنين بسطاء. شجعت كذلك الوزارة، الضباط وضباط الصف، على

التوقيف التعسّفي، والشجب والتحرّش والقذف، في أي وقت، بل الحبس في أقسام الشرطة دون إذن قانوني، لأي شخص لا يستساغ تصرّفه، وقد يتم التمادي إلى تعذيب المعتقل، لإجباره على الاعتراف، أو لدفع رشوة.

تم ذلك كله، بمباركة القيادات، بهدف صريح ـ هو نشر خوف رادع بين الأهالي. ما ترمي إليه السلطة في الواقع، هو بث شعور عام، بأن الشرطة في كل مكان، وهي قادرة على أن تتصرف دون خوف من عقاب، مفوّضة من الدولة وممثّلة لها، في قلب المجتمع. هُيئت قوات الشرطة، من هذا المنطلق، لتحطّ من شأن المصريين، وتذل كرامتهم، كرعايا عليهم واجبات، وليس كمواطنين لهم حقوق.

عبَّر جهاز أمن الدولة، وهو المفاعل النووي للوزارة، عن هذا الخط الردعي والقمعي، بتصميم منهجي وصراحة كاملة. أصبح الجهاز سلطة سيادية على أجهزة الدولة الأخرى كافة، وصاحب الأولوية على سائر قطاعاتها، فتصرّف أفراده بصفتهم سلطة فوق المجتمع، لا يخضعون لأي رقابة سياسية أو إدارية، وهم قادرون على التدخل في حياة أي فرد، تحت اعتبارات لا يلزم الإفصاح عنها. يشار إليهم «بالجهة السيادية» عند إيصال قراراتهم النافذة دون نقاش أو تبرّم. ولا تقتصر تلك القرارات على عقاب أصحاب «الآراء التخريبية»، أو القائمين «بنشاط معادٍ للدولة»، بل تتدخّل في مقادير الأفراد ومسار حياتهم، فتجيز أو تمنع الترقيات، والترشّح للمواقع الانتخابية، أو الوظائف التخصّصية، في المؤسسات المدنية والعسكرية على السواء.

أضمرت بذلك وزارة الداخلية إيديولوجية إعادة البلاد إلى الوراء، إلى تلك الفترة التي كان الأهالي فيها رعايا الدولة اللاهوتية. أرست بذلك واقعًا جديدًا، تغيّر فيه شعار الشرطة التقليدي من «الشرطة في خدمة الشعب» إلى «الشرطة والشعب في خدمة الدولة». اعتمد الحكم، بفجاجة، مبدأ أن كل شيء يأتي من الدولة، وأن المجتمع لا يمثل سوى زائدة هامشية لها. وهو امتداد مبتذل للمبدأ الذي أرساه عبد الناصر، ولكنه لم يعد الآن معوّضا بالكرامة الوطنية، والرفاهة الاجتماعية، اللتيْن جسَّدهما عبد الناصر، لفترة وجيزة، في الوجدان الشعبي.

(*******) لم ينسَ كابوس «انتفاضة الجياع» التي أدت إليها قرارات رفع الدعم عن السلع الأساسية، في ١٩٧٧. كان السادات قد استسلم حينذاك أمام السخط الشعبي. واجه مبارك، بدوره، في ١٩٨٦، هبّة من نوع

آخر. قام بها المجندون في قوات الأمن المركزي، بعد أن ضاقوا ذرعًا بما يفرض عليهم من قسوة العمل والسخرة. شنّوا عبر القاهرة ما سمّي بـ«ليلة ٢٦ يناير ١٩٥٢» جديدة. حطّموا ونهبوا الفنادق، والمطاعم، والنوادي الليلية، إلى آخره، التي مثلت، بالنسبة إليهم، رموز «أسلوب حياة غير أخلاقي». اضطر الرئيس إلى اللجوء إلى الجيش لاستعادة النظام.

(*******) وفقًا لإجراءات «رفع القيود الاقتصادية»، من مجمل ٣١٤ مؤسسة عامة، تمت خصخصة ٢٠ منها ما بين سنتي ١٩٩١ و١٩٩٥، ثم ٦٥ ما بين سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٩، ثم ١١٥ ما بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ ـ ليصبح العدد الإجمالي للمؤسسات التي تمت خصخصتها ٢٠٠.

(*******) حينما يجازفون بالاستثمار في القطاع الصناعي، تكون في غالب الأمر، سلاسل تجميع منتجات أجنبية. لتستورد الشركات المصرية، خلال التسعينيات، أكثر من ٧٠٪ من مستلزمات إنتاجها، مقابل قيامها بتصدير ٤٠٪ من إنتاجها فقط.

(*******) في مؤلفه «عساكر، وجواسيس، ورجال دولة، سبيل مصر نحو الثورة» (السابق الإشارة إليه)، يقارن حازم قنديل هذا الرقم بعدد رجال شرطة ستالين، الذي بلغ ١٤٢٠٠٠ في عام ١٩٣٠، ثم بعدد رجال ونساء الشرطة في روسيا اليوم، الذي بلغ ٢٠٠٠٠٠. وفي مثل آخر، يقارن المؤلف هذا العدد بعدد الرجال والنساء العاملين بالجيش الصيني، أي بلد بلغ تعداد سكانه مليار و٣٠٠ مليون نسمة، وهو يعادل ٢,٣ مليون. وأخيرًا، قام المؤلف بمقارنة أخرى لافتة: لدى مصر معدل ٢٥ فرد أمن لكل ١٠٠٠ من السكان، بينما اعتبر الخبراء أن المعدّل المناسب لمواجهة انتفاضة شعبية مثل الانتفاضة التي قامت في العراق أو في أفغانستان، هو ٢٠ فردًا لكل ١٠٠٠ من السكان.

٣ ـ مؤسّسة عسكرية محبطة

في مقابل التضخّم الورمي لوزارة الداخلية، انحسر دور المؤسسة العسكرية كركيزة للنظام. وبالرغم من حيازتها مساحة نمو اقتصادي مستقل، فإنها عاشت وضعها الجديد، كسقطة معنوية، وتراجع سياسي لمكانتها داخل الدولة.

اعتبرت المؤسسة العسكرية فترة ما بين ١٩٥٢ و١٩٦٧، تتويجا لمسار تاريخي مجيد، امتد على مدى قرنين، تماهت خلاله صورة الجيش في مخيلة المصريين مع صورة كفاح الشعب، حيث واكبت كل انطلاقة عسكرية قفزة للحركة الوطنية، وعاشت الأمة كل هزائم الجيش، كحالة حداد جماعي.

احتل جيش محمد علي سوريا والسودان، وتحدّى الباب العالي، ثم هزم أمام الجيش الإنجليزي. وقف جيش عرابي مواجها الخديو والأرستقراطية التركية ـ الشركسية، ثم هزم مرة أخرى من الإنجليز. حمل جيش عبد الناصر أمل استعادة العزّة العربية، ثم انتكس أمام إسرائيل. وبعد أن حقق جيش السادات نصرا جزئيّا بعبوره القناة، اضطر ـ في نهاية الأمر ـ إلى عقد اتفاقية سلام منفصل، بشروط مجحفة، خفّضت من عدد قوات الجيش، وحدّت من سيادة مصر على سيناء.

عاش الجيش، منذ عقد تلك الاتفاقية، حالة إحباط دائم، خضع خلالها لإستراتيجية غريبة عليه، أملتها الولايات المتحدة، بعد أن فرضت رقابة على تطور سلاحه بالكم والنوع. إذ فرض على الجيش أن ينصاع لمبدأ أعلنته الولايات المتحدة بصراحة، ألا وهو ضمان إبقاء قوة الدول العربية العسكرية مجتمعة، على الدوام، في مستوى أدنى من قوة إسرائيل العسكرية.

مثّل هذا الوضع حملا ثقيلا على صدور ضباط الجيش، مضافا إلى مرارتهم من تراجع وضع الجيش المعنوي، أمام أجهزة الأمن. تدخلت تلك الأجهزة في المسار المهني لكل ضابط جيش، بالموافقة أو الرفض على ترقيته، وفقا لمعايير سياسية بحتة، كتوافقه مع الخيارات العامة للحكم، وميوله الدينية، وانصهاره مع العقلية السائدة.

أمام غبن قيادات الجيش المتصاعد، قرّر الحكم منحها قطاعًا اقتصاديًّا خاصًّا بها، لترضيتها وامتصاص قدر من إحباطها. واكتسب هذا القطاع أهمية متزايدة على مَرِّ

السنين.

يرجع إنشاء المنظومة العسكرية ـ الاقتصادية لعام ١٩٧٨، بعد أن قرّر السادات أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ سوف تكون آخر الحروب بين مصر وإسرائيل. أدرك حينذاك خطر ترك الجيش عاطلا، دون أهداف ومهام. عمد إلى توجيه جزء من طاقته نحو مشروعات تنموية ـ ممّا سمح بإشراك الجيش العضوي في سياسة «الانفتاح»، وضمان تبنّيه لخيارات النظام الجديدة (النهج الليبرالي في الاقتصاد، والتوجّه السياسي نحو الغرب).

أخذ الكيان الجديد، بعد ذلك، يوسّع أنشطته الاقتصادية، وينوّع المجالات التي تدخّل فيها، مستغلّا مائة ألف فرد من جنوده. أنتج ستين في المائة من احتياجات الجيش التسليحية، كما استثمر في قطاعات البناء واستصلاح الأراضي والصناعات الغذائية... إلخ. وشارك مع رءوس أموال أجنبية في قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات، وبدأ في تصدير جزء من إنتاجه إلى العديد من الدول النامية. أصبح الجيش هو المالك الأكبر لأراضي الدولة، وله اليد العليا في التصرّف فيها أو بيعها لملاك آخرين.

تنوّعت الحجج الرسمية التي قدّمت للرأي العام تبريرا لإنشاء ذلك القطاع الاقتصادي الهائل، وهو غير خاضع لرقابة المجتمع المدني. كان من بينها، أن على الجيش أن يحقّق اكتفاءه الذاتي، حتى يحقق أمن البلاد في أي لحظة قد تتعرض فيها لمخاطر سياسية أو اقتصادية مستترة. فضلا عن أهمية تشغيل ومكافأة مجنّديه، وتأمين معيشة لائقة لمنتسبيه، في ظل تضخّم اقتصادي طاحن. ويضاف إلى ذلك وضع قدرات الجيش في خدمة البلاد، مشاركة في تنميتها، وإنتاج السلع الأساسية، وتقديم خدمات عامة بأسعار مخفضة... إلخ.

إذ تقبّل الرأي العام تلك المبرّرات، لم يستسغ الضبابية التي غلّفت الكيان العسكري بها ميزانيته، بعيدا عن رقابة أجهزة الدولة، بحجة السرية العسكرية. إلا أن قادة الجيش لم يكترثوا بالاعتراضات الشعبية. بل اعتراهم قلق متزايد إزاء تطلّعات طبقة كبار رجال الأعمال الجديدة. في نظر هؤلاء، مثّل القطاع الاقتصادي العسكري جسما مغايرا، تعارض مع الهيكل الاقتصادي للبلاد، بعد أن تمت خصخصته، واكتمل

اندماجه في سوق رأسمالية حرة، منفتحة على العالم. والواقع أن القطاع العسكري الذي أصبح كيانا معصوما، مغلقا، خاضعا لمعايير لا تتّبع قوانين السوق، احتوى كنوزا استهوت بورجوازية الأعمال، فلم تكن على استعداد لتركها بعيدة عن سيطرتها.

في هذا الإطار التاريخي، ظهر مشروع توريث الحكم لجمال مبارك كتحدٍّ جديد للجيش. فهو لا يعني مجرد قطع الحبل السرّي الرابط بين السلطة والجيش، الذي أفرز رؤساء الجمهورية كافة منذ عبد الناصر. بل، ولعله الأخطر، ينبئ بإعادة النظر في منعة الكيان العسكري ـ الاقتصادي.

أخذ أول الأصوات يرتفع، معبِّرًا عن توجّس ضباط الجيش من التوريث، وسرعان ما لحق بالبغض الشعبي المتصاعد تجاه «خلافة عائلية» تكرّس حكم بورجوازية الأعمال الجديدة.

٤ ـ إفقار الطبقات الشعبية وتدهور أحوال الطبقة الوسطى

اتّسمت السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك، بعواقب خصخصة الاقتصاد ـ تحرير سوق العمل، ورفع القيود الإدارية، والحدّ من الاستحقاقات الاجتماعية ـ التي عاشتها الغالبية العظمى من الشعب المصري، كسنوات تدهور وانحطاط.

في بداية عام ٢٠٠١، انخفض عدد العاملين في شركات القطاع العام، التي تمت خصخصتها، إلى أقل من النصف، هابطا من مليون عامل وموظف إلى قرابة أربعمائة وخمسين ألفا. ولم يفقد المسرّحون وظائفهم فقط، بل فقدوا أيضا المزايا الاجتماعية كافة المرتبطة بها.

اجتاحت موجات الصدمة كافة العاملين في القطاع العام، إذ أحسّوا بخطر يهدّدهم إن آجلا أو عاجلا، في بيئة إيديولوجية تمت فيها التضحية بأمان الوظيفة على مذبح «التحرر» الاقتصادي. وقد تأثّروا جميعا بمنطق هذا «التحرر»، إذ تسلل إلى نصوص قانون العمل ـ استبدال عقود محدّدة بعقود مفتوحة المدة، وإيقاف التعيين التلقائي لخريجي الجامعات، وتغيير آليات الدعم الاجتماعي (الصحة والتعليم والترفيه)، بتوسيع الفروق في الجودة بين الخدمات مدفوعة الأجر والخدمات المجانية.

وزحف منطق «التحرير» الاقتصادي، أي منطق رفع الضوابط والقيود، إلى الريف.

ألغيت مساحات الزراعة الجبرية لمحاصيل بعينها، وأوقفت حصص التوريد، وعطّل التعامل بتعريفة البيع. تم تحرير الإنتاج الزراعي بالكامل في ١٩٩٤ ـ عدا زراعة قصب السكر ـ وسيطر بذلك القطاع الخاص على تجارة المحاصيل الزراعية.

تحرّرت القيمة الإيجارية للأرض الزراعية بدورها، وهي المرة الأولى منذ أن حدّد قانون الإصلاح الزراعي الأول قيمتها في عام ١٩٥٢، كما ألغيت ضمانات انتقال عقود الإيجار بالوراثة، ممّا اضطر مليونًا ومائتي ألف من صغار المزارعين لدفع إيجارات أعلى، إن أرادوا تجنّب الطرد من أراضيهم المستأجرة. إلا أن ٤٠٪ منهم أجبروا على ترك أراضيهم في عام ٢٠٠٠، أي بعد ثلاث سنوات فقط من تنفيذ إجراءات «التحرير».

ولم يصب «التحرر» الطبقات الشعبية فقط. فانزلقت الفئات الوسطى، من جانبها، إلى حالة انحطاط متزايد.

في الريف، لعب أصحاب المساحات المتوسطة تاريخيًا دورا محافظا أساسيًا، بصفتهم طبقة عازلة بين كتلة الفلاحين الفقراء والدولة المركزية. لم يعد هذا الدور ضروريًا من الآن فصاعدا. على الصعيد السياسي، تم استبدال هؤلاء الملاك بموظفي الحزب الوطني وزبانية وزارة الداخلية، فيما يتعلق بتأمين «الأصوات الصحيحة» في الانتخابات التشريعية. أما على الصعيد الاقتصادي، فخضعوا لضغوط متزايدة من قبل التكتّلات المالية الكبرى، دفعتهم لبيع المزيد من أراضيهم في سبيل تكوين مشروعات زراعية ـ صناعية كبرى.

في المدن، تأكد إحساس عام بالانزلاق نحو ضنك لا فكاك منه. رأى ما يربو على خمسة ملايين ونصف مليون موظف، يشكلون البيروقراطية الصغرى في الدولة، وضعهم الاجتماعي يتدنى، رويدًا رويدًا، نحو وضع البروليتاريا. اتجهت جحافل متزايدة من الشباب حاملي الشهادات ـ بعد أن أوصدت أبواب «الوظيفة المضمونة» في وجوههم ـ نحو وظائف مؤقتة، من نادل مقهى إلى سائق تاكسي. فيما عدا القلّة القادرة على اصطياد فتات المكاسب التي حققتها القمة نتيجة للخصخصة، وجد أصحاب المهن الحرة (أطباء، محامون، مهندسون.. إلخ) أنفسهم يشكون الفاقة. لكون أحوالهم مرتبطة بشكل مباشر بأحوال جميع العمال والموظفين، شهدوا انحطاطًا عامًّا

لمستوى معيشة يتآكل باستمرار بفعل البطالة والتضخّم.

في ٢٠١٠، أصابت البطالة أكثر من ربع (٢٦,٣٪) القوى العاملة المنتجة.

تميزت التركيبة الاجتماعية الناتجة عن التفكيك الشامل للبنية الناصرية، بظهور طبقة برجوازية غنية أو ميسورة، مثلت ٥٪ من السكان، بينما انقسم باقي السكان إلى فئتين: ٥٥٪ ينتمون إلى الطبقات الوسطى والعمالية، وهي كتلة تتراوح أحوالها المعيشية بين الذين يتمتعون بيسر نسبي والذين يعيشون على حد الكفاف، و٤٠٪ من السكان يعيشون تحت حد الكفاف (بدخل أقل من دولارين في اليوم).

في مجتمع لم تعد فيه التحديات الوطنية الكبرى تلهب الضمائر، وانحصر أفق كل فرد على قدر همومه المادية، وصارت الثروة معيارا وحيدا لقياس الموقع الاجتماعي لكل فرد، غاصت الأغلبية العظمى من الأهالي، في ظروف انعدام الاستقرار الاقتصادي، وشيوع بؤس ثقيل، بينما تعيش أقلية ضئيلة جدًّا في بذخ مهين.

٥ ـ توسّع وتنوّع العرض الديني

هكذا فقد معظم أفراد الشعب، في آن واحد، دفء الإجماع الوطني الذي أحاط بهم، وساندهم عاطفيّا، في عهد الزعيم الأب، والتأمينات الاجتماعية التي وفّرتها لهم الدولة قبل الخصخصة. تمزّق الأفق الوجداني لكل منهم، وحل الإحساس بالوحدة، والضياع، محل الإحساس بالأمل والثقة في المستقبل. لذلك اكتسبت ظاهرة التديّن التي انطلقت في عهد السادات، أبعادا جديدة في عهد مبارك، فاتّسعت رقعتها، وتعددت مظاهرها، وتنوّعت عروضها.

قبل الخوض في تلك الظاهرة، يجدر بنا أن نصحّح لبسا يرتكبه الكثيرون، إذ يعتبرون صعود الأشكال الجديدة للتديّن يعني بالضرورة اختفاء الأرضية العلمانية التي انبثق منها المجتمع الحديث. وجب علينا ألا نخلط بين التدين ـ أي تأكيد مظاهر التعلق بالدين ـ واعتناق مذهب لاهوتي، وهو خيار وجودي للعودة إلى ما قبل عهد العلمانية.

لقد ظلت الأرضية العلمانية قائمة في أذهان غالبية المصريين الذين احتضنوا صورة من صور التديّن. فلقد مثّل التديّن، بالنسبة إليهم، البحث الحدسي، الشخصي، عن مواءمات جديدة بين البعد الدنيوي والبعد الروحاني للحياة. ازداد خطاب كل فرد

تشبّعًا بأفكار، وصور، واقتباسات، مستقاة من المراجع الدينية، كما ازداد باطراد تبني الأشكال الجماعية والعلنية لممارسة الدين.

امتلأت المساجد بالمصلّين، خاصة في صلوات الجمع. انقطعت الأنشطة والأعمال في المصالح العامة، في محطات القطار والمطارات، وفي مواقع العمل الأخرى، لأداء صلاة الجماعة في ميقاتها. أحيط المصريون بمناخ التديّن المشترك، متحلقين حول أجهزة التلفاز، لمتابعة برامج التوعية الدينية، وشروحات تفسير القرآن والحديث، والمناظرات الدينية.

حاول الأزهر أن يكون الملاذ الآمن والملجأ الأوقع، لملايين المؤمنين، إلا أن هذه الهيئة الدينية، بدت قريبة أكثر من اللازم من السلطة، فاقدة لمصداقيتها، ليتوجّه المؤمنون بأريحية أعلى نحو المساجد المنتشرة حولهم ـ بلغ عددها في أواخر الثمانينيات رقما فلكيّا قدر بأربعين ألف مسجد ـ طرح فيها أئمة عصاميون، مفاهيم دينية، تشكّلت وفقا لحساسيات شخصية ومحلّية.

قابلت الاستقلالية المتصاعدة في المعارف الدينية، فردية متنامية في القناعات والعبادات، كاشفة عن الاستقلالية التي اكتسبها المجتمع تجاه الحكم. تقاطع الخطاب الديني مع الهموم الشخصية، بل استقر له أن يتصدّى للمشاكل الخاصة.

بدا هذا الاعتناء بالشأن الشخصي، والخاص، جليّا في ظاهرة الدعاة الجدد، وهم عصاميون بدورهم، إنما تميزوا عن الأئمة الآخرين بكونهم «أئمة علمانيين»، يرتدون أزياء حديثة، دافعين بالخطاب الديني خارج المساجد، ليأخذ نكهة أكثر حداثة. نظم هؤلاء برامج حوارية كبرى، على غرار نماذج المبشّرين المسيحيين الأمريكيين، تبعتها حوارات وأحاديث تلفزيونية. وجهوا خطابهم في معظمه للبرجوازية الصغيرة والشباب، مبتعدين عن السياسة. ظل حديثهم محافظا في مضمونه، وإن كان مباشرا، أليفا، وملموسا، في شكله. شجّعوا الأفراد على التحدّث علنا، ومشاركة الشكوك، والتداخل مع الآخر دون إنكار الذات، ومخالفين للأئمة التقليديين الذين مالوا لقمع الأسئلة، وإحباط الشكوك الشخصية.

نجد أخيرًا، في الأوساط الاجتماعية كافة، أفرادا سايروا التيار العام من باب الاحترام والتقليد، وإن ظلت علاقتهم بالدين في قرارة أنفسهم، شأنا خاصّا. ربما

يؤدون الصلاة في المسجد، ويصومون رمضان، إلا أنهم لم يجدوا حاجة في الانضمام إلى شبكات أو جماعات معيّنة.

إذ اكتسبت قوى الرأسمالية دينامية ذاتية، ووقع الحزب الحاكم تحت سيطرة كبار رجال الأعمال، ضعفت وصاية الحاكم الفردية على الكيان الاجتماعي. ارتفعت قدرة الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين على التفكير الحر والحركة المستقلة، فوجد رئيس الدولة صعوبة متزايدة في قراءة سلوكهم، وتخمين نيّاتهم، والتنبؤ بمبادراتهم، أي في السيطرة عليهم عن بعد.

فوجب عليه أن يجد وسائط للملاحة بين قوى المجتمع الجديدة البازغة، كامنة كانت أو نشطة، تمكّنه من التلاعب بالمشاعر، وتجزئة الصفوف، والمناورة بين التيارات المختلفة(********).

لعبت الكيانات الوسيطة (الأحزاب، والنقابات العمالية والمهنية، والتنظيمات غير الحكومية) هذا الدور فيما مضى، إلا أن عبد الناصر قضى على هذا الدور منذ بداية الخمسينيات، بعد أن لغى استقلاليتها لتصبح أجهزة مساندة للنظام. سمح لها السادات بعودة حذرة، متذبذبة، ثم سمح لها مبارك باستعادة قدر متزايد من حيويتها، مع اجتهاده في إبقائها تحت السيطرة... حتى فقدانه زمام الأمور في بداية ٢٠١١.

استمرّ في اعتماده على المؤسسات الدينية الرسمية القائمة (الأزهر ووزارة الأوقاف والجماعات الصوفية)، إلا أنها لم تعد كافية لسد مطالب متزايدة، عبّرت عنها التيارات الدينية. كما اختلف علماء الدين فيما بينهم، فاقترب بعضهم من المذهب الوهّابي، بينما أبدى البعض الآخر تفهّمه لانتقادات الوضع الاقتصادي المجحف.

فلجأ مبارك إلى توظيف الوجوه الدعوية الجديدة. ترك للدعاة العصاميين الجدد، مساحة كافية للانتشار في كل مكان، وأتاح لهم منابر ووسائل الإعلام، لتصل أصواتهم إلى ملايين الشباب. كما دعّم بشدة التيار السلفي، ممثلا في الجماعات السلفية اللا سياسية، الداعية للعودة إلى «الإسلام الأصلي»، بالتركيز على طقوس التديّن. اعتبر تلك الجماعات الوحيدة القادرة على التوغّل في الأحياء الأشد فقرا، حيث يمتد تأثيرها داخل «عشوائيات» المدن التي يتكدس فيها ملايين البشر، في ظروف مادية وصحية شديدة القسوة.

مثّلت بذلك حركة الدعوة السلفية سندا هامّا للنظام، بين سكان تلك الأحياء الذين وصل تعدادهم مع بداية القرن إلى ما يقارب الخمسة عشر مليون نسمة. كان على النظام إلهاؤهم عن السياسة والسيطرة عليهم إيديولوجيّا. وبذلك أصبحت تلك الجماعات عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه، خاصة للتصدي للجماعة الإسلامية الجهادية المتجذرة في بعض تلك الأحياء العشوائية. كما منحت الحكومة للحركة السلفية محطات إذاعية ثم قنوات تلفزيونية فضائية، فضلا عن الدعم المالي السخي الذي قدمته المملكة العربية السعودية للحركة.

ومن جانب آخر، ساند مبارك نمو دور بعض المنظمات العلمانية والتقدّمية، من هيئات غير حكومية، ومراكز دراسات، إلى جمعيات خيرية ـ التي ضمّت أعدادا وفيرة من الأساتذة، والمحامين، والأطباء، والباحثين، والنشطاء. مثّلت تلك الهيئات فائدة مزدوجة للحكم. فمن ناحية، تزيد من وضوح رؤية المجتمع المدني، ومن ناحية أخرى، تقدّم خدمات للمواطنين، تعجز الدولة عن توفيرها. فسمح مبارك لهذه المنظمات بالعمل وبتلقي الدعم المالي والفني من المنظمات الدولية، خاصة الأمريكية منها. ذلك بالطبع مع فرض رقابة دائمة من وزارة الداخلية على هذه الهيئات، تفاديا لوصول أي منها إلى حد مزعج للنظام. ظل منتسبوها مهدّدين بقطع التمويل الخارجي عنهم، بل قد يصل الأمر إلى القبض على بعضهم وسجنه لمدد قد تطول.

انتمى نشطاء المجتمع المدني إلى جيل أصغر من الجيل الذي احترف السياسة في عهد عبد الناصر، ثم شارك في التعدّدية الحزبية الهزيلة التي طرحها السادات.

نزع النشطاء الجدد إلى اعتبار أن إيديولوجية الجيل السابق عليهم قد عفا عليها الزمن. أسس هؤلاء الشباب نظرة جديدة إلى المجتمع المدني، مفضّلين الدراسات الميدانية الملموسة والمتخصّصة، على الأفكار ذات الطابع العام، جانحين إلى إيجاد حلول عملية، أكثر من طرح مشكلات نظرية.

احتلت منظمات المجتمع المدني مساحات لم تورد من قبل، أوّلها مساحة حقوق الإنسان. أنشئت عشرات المراكز المتخصّصة في الدفاع عن الحقوق الخاصة، تصدّت للدفاع عن حالات العنف ضد النساء، أو تعذيب السجناء، أو انتهاك حقوق الأقليات العرقية أو الدينية، وناصرت القيم الحقوقية المهدّدة، مثل استقلال القضاء، وحق

المشتبه به في الدفاع عن نفسه... إلخ. كما تضاعفت المبادرات الهادفة إلى تنمية الأنشطة المحلية، مثل إقامة الشركات متناهية الصغر، أو التعاونيات المانحة للقروض الصغيرة... إلخ، المستفيدة من الصناديق المالية الدولية.

برز «مركز ابن خلدون» للدراسات الإنمائية، خلال حقبة التسعينيات، متميزا بطموحه وديناميكيته عن باقي المنظمات الرديفة، ليلعب دورا فكريّا رائدا. أسّسه سعد الدين إبراهيم، أستاذ العلوم الاجتماعية، بعد أن درس في الولايات المتحدة التي حمل جنسيتها إضافة إلى جنسيته المصرية. أتيحت للمركز قدرات مالية معتبرة، جعلته بوتقة لطرح الأفكار الجديدة، ومسرحا لمناظرات تهافت عليها المثقفون، وبؤرة فعّالة للدفاع عن حقوق الإنسان.

أطلق المركز مفاهيم جديدة، مثل «المجتمع المدني» و«سياسة ما بعد الشمولية»، و«المثقف الديمقراطي» كبديل «للمثقف العضوي» ـ كاتب فرعون ـ الذي ساد في الجيل السابق. تموضع بذلك المركز في قلب رهان المثقفين العلمانيين في عهد مبارك، وهو رهان امتلاك خطاب سياسي يتميز عن خطاب الحاكم، ويخرج عن هيمنته.

فلقد أعتق «التحرير الاقتصادي»، في مقابل ما جلبه من مساوئ، مساحة جديدة من الوعي المستقل للمحكومين، احتوت «أفكارا محرّرة» من الحجج السلطوية، ولم تعد تخضع لجاذبية الأفكار الصادرة من القمّة.

تمتّع «مركز ابن خلدون» بحصانة نسبية، أمّنها دعم واشنطن الدبلوماسي، والمساندة المعنوية والمالية التي قدّمتها «الخلايا الفكرية» الأمريكية. إلا أن المناظرات التي عقدها ظلت في الغرف المغلقة، بعيدة عن الشارع، نزولا على شرط النظام الصريح. أتاح ذلك للمركز دعوة المئات من المفكرين، من مختلف العقائد، لمناقشة أمور لم تطرح من قبل، في نقد مؤسسات الدولة، ووضع المرأة في المجتمع، والميول الجنسية، والتعليم، وصولا إلى ضرورة تعديل القوانين ذات المرجعية الشرعية.

تخطى المركز كثيرا من الخطوط الحمراء للرقابة الرسمية (أثار استياء متزايدا من وزارة الداخلية)، كما تعدّى على محاذير دينية (استفز غضب المنظمات اللاهوتية)، وتسامح معه الحكم رغما عن ذلك. حتى تجاسر المركز على مناقشة المحرّمات السياسية، على غرار النزعة الظلامية في التعليم العام، وما يتعرض له القبط من اعتداءات على يد

المجموعات اللاهوتية السياسية. تعرض المركز حينذاك لضغوط قوية من الحكم، تبعتها افتراءات نالت مؤسّس المركز، تشير إلى علاقاته الأجنبية، لينتهي الأمر بمحاكمته، وسجنه، وحل المركز.

٧ ـ دخول الإخوان المسلمين الساحة السياسية الرسمية

وأخيرًا سار مبارك في سبيل «تحرير» بطيء، وحذر، للحياة البرلمانية، في إطار تجربة «ديمقراطية مكبّلة»، متحوّطة بشروط تسمح له بالتراجع في أي لحظة، إذ تدار التجربة في ظل حالة الطوارئ. فاحتفظ الرئيس لنفسه بحقه الدائم في اختيار من يستحق التمتّع بالحريات السياسية، ومن لا يستحق. وحافظ بالطبع على ألّا تمس هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي على البرلمان.

في إطار هذه «اللعبة الديمقراطية»، لم تمثل الأحزاب التي سمح السادات بظهورها، ثم الأحزاب الأخرى التي سمح لها مبارك بعد ذلك بالعمل الشرعي ـ ومن ضمنها حزب الوفد ـ أي خطر على هيمنة الحزب الحاكم. اقتصرت قواعد تلك الأحزاب على دوائر ضيقة من الطبقة الوسطى، ذات تأثير هامشي على النطاق القومي. لم يواجه مبارك، وهو يخوض هذه التجربة، سوى معضلة واحدة، تخص جماعة الإخوان المسلمين: فمن ناحية، وجب إدخالهم في اللعبة، فلن تكون التجربة «الديمقراطية» جادّة، ومجدية، في غيابهم، ومن ناحية أخرى، وجب إدخالهم في اللعبة، دون أن يسمح لهم في البرلمان بقوة تماثل قوتهم الحقيقية في البلاد.

على عكس الكيانات السياسية الأخرى، مثلت الجماعة كيانا ذا وزن ثقيل. ومنذ أن سمح لها السادات بممارسة نشاطها من جديد، مدّت في صمت شبكاتها التنظيمية في جميع أنحاء البلاد، واستعادت قواعدها عميقة الجذور وواسعة الانتشار، في طبقات المجتمع كافة. وللجماعة هيكل قيادي هرمي، قائم على السمع والطاعة، وفريد من نوعه، إذ يتحكّم في أنشطة تجمع بين أدوار الحزب السياسي والجماعة الدينية والجمعية الخيرية.

من المفارقة أن أنشطة الدعوة الدينية والأعمال الخيرية خدمت الجماعة والدولة في آن واحد. خدمت الجماعة،بالطبع، إذ وفّرت لها أرضية صالحة لنشر نفوذها، ولتشكيل

النفوس وفقا لمعتقداتها، ولتجنيد أكثر العناصر إيمانا، ونضالية. وخدمت الدولة أيضا، إذ لعبت دورًا سياسيًّا محافظًا، بحرف أذهان الملايين عن إغراءات التمرّد ضد الأوضاع القائمة أو تحدّي السلطات، وبتقديم خدمات ـ مدارس، ومستوصفات، وعمليات إنقاذ طارئ، إلخ ـ مثّلت صمام أمن اجتماعي، ازدادت قيمته في أعين الحكومة، بقدر امتداد الآثار المدمّرة «للتحرر الاقتصادي» بين الطبقات الشعبية. فلقد خلق هذا النشاط بؤرًا متعددة من التضامن الاجتماعي، عوّضت العجز المتنامي للدولة عن تخفيف البؤس في صفوف أعداد متزايدة من ضحايا الخصخصة.

بقيت القوة السياسية الضاربة للإخوان. وبقي سؤال الحاكم حول كيفية ضمّها للساحة «الديمقراطية»، دون السماح لها بتحويل قواعد اللعبة لصالحها.

بدأ مبارك بالالتفاف حول قانون يمنع الأحزاب من تبنّي نشاط دعوي. إذ أصر الإخوان على الجمع بين نشاطهم الدعوي ودورهم السياسي، سمح لهم الرئيس بتقديم «مرشّحين مستقلّين»، مضافين إلى قائمة حزب يتمتع بالشرعية. وقبل حزب الوفد (العلماني الليبرالي) ضمّهم إلى قائمته، مستفيدا ممّا لهم من شعبية، في مقابل إشراكهم فيما له من شرعية.

من ناحية أخرى، كان على الحكم أن يضمن للحزب الوطني الديمقراطي، الحصول على ثلثي مقاعد البرلمان كحد أدنى، لتأمين النصاب اللازم لاعتماد ترشح مبارك للانتخابات الرئاسية، كل خمس سنوات. فلم يكن أمام الأحزاب الأخرى إلا التقدّم بمرشحين في عدد محدود من الدوائر بعد موافقة السلطات. لم يكن ذلك عقبة للأحزاب المدنية محدودة العضوية والإمكانات. أما الإخوان، وهم يملكون قوه ضاربة تسمح لهم بتغطية جميع الدوائر، فاضطروا إلى الاكتفاء بحضور محدود، متفق عليه سلفا مع السلطات. سمح لهم، داخل هذا الإطار، بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٤، ثم لعام ١٩٨٧ (********).

تطوّر خطهم السياسي مع الوقت، لينتقلوا من موقف تقديم الشعارات المذهبية والعامة، بعيدا عن الانغماس في مشاكل السياسة المدنية، إلى موقف أكثر واقعية، في علاج أمور ملموسة، مكّنتهم، في بعض المواقف، من الالتقاء مع أحزاب مدنية أخرى. اشترك نوابهم في الدفاع عن مطالب ديمقراطية تبنّتها الأحزاب الصغيرة، مثل

إنهاء حالة الطوارئ، واحترام الحريات، وحقوق الإنسان، ووقف الحبس التعسفي، والتعذيب... إلخ. ولكنهم تمسّكوا بمسارهم التقليدي فيما يخص التشريع، مذكرين دائما، بضرورة اتساق القوانين الوضعية مع الشريعة الإسلامية.

كما سمح للإخوان، على التوازي، بتقديم مرشحين في انتخابات النقابات المهنية (نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين.. إلخ)، فضلا عن الاتحادات الطلابية. وعقدوا تحالفات سمحت لهم بتأثير متزايد، أدى إلى سيطرتهم على مجالس إدارات نقابات مهنية هامة، أداروا من خلالها مجموعات كبيرة من الأفراد، وتصرّفوا في ميزانيات مالية ذات شأن، وألفوا توحيد عشرات الآلاف من الأعضاء حول خطاب لم يخفِ مرجعيته اللاهوتية، ولكنه ركّز أساسا على تحقيق أهداف مهنية ملموسة، ومحدّدة.

أثارت تلك التجربة السياسية، مناظرات عقائدية هامة داخل الجماعة، لتتبلور بين صفوفها نزعة تحديثية، استقت مرجعيتها من نماذج الأحزاب الديمقراطية المسيحية الأوروبية، مطالبة بقواعد سياسية بحتة، يصبح الإسلام فيها مجرد مرجع روحي وأخلاقي. تصدّى مكتب إرشاد الجماعة لهذه النزعة، المعبّرة عن توجّه النقابيين الجدد، واضطر أصحابها إلى الانشقاق عن الجماعة، وإنشاء حزب الوسط، ليعبر المسمى عن نبذه اللاهوتية والبحث عن مواءمة جديدة بين الإسلام والعلمانية.

ولكن الانفراجة السياسية التي سمح بها الحكم لم تدم سوى فترة محدودة.

في بداية التسعينيات، بعد أن قام الرئيس العراقي صدام حسين، بغزو الكويت، اندلعت حرب الخليج الأولى التي شنّتها الولايات المتحدة، على رأس تحالف دولي. وشاركت مصر (وكذلك المملكة العربية السعودية) في التحالف، ممّا أدى إلى زلزال في الرأي العام المصري. فلقد دفعت الحرب بدول إسلامية، متحالفة مع دول غربية، ضد دولة إسلامية أخرى! عاشت التيارات اللاهوتية ومعها التيارات العلمانية التقدّمية نفس الفاجعة. ولم يكن هذا التمزّق صدمة مدمّرة. ولم يكن من الممكن لجماعة الإخوان أن تتجنب المشاركة في مظاهر الغضب الذي أثاره الموقف. بل استغلت قواعدها داخل أهم النقابات المهنية لحشد جزء من الرأي العام ضد الهجوم على العراق.

حقًّا، حاولت قيادة الجماعة، مع ذلك، أن تتموضع على حافة الحدث، بما يتيح للإخوان ركوب موجة العداء للأمريكيين والإسرائيليين، مع تجنّب التحرّش المباشر بحكم مبارك. لكن سرعان ما تجاوزت الجماعات الجهادية الخطوط الحمراء، مقترفة هجمات دموية. وبالرغم من شجب الإخوان لتلك الحوادث الإرهابية، وتأكيدهم أنه لا ناقة لهم فيها ولا جمل، فإن الحكم انتهزها فرصة لكسر الاندفاع السياسي الذي حقّقوه في السنوات السابقة. ادَّعى أنهم المحرضون الفعليون على الهجمات، ومضى في اعتقالات جسيمة في صفوفهم، كما في صفوف الجهاديين، ثم قدّم العشرات من الكوادر والقيادات الإخوانية لمحاكمات عسكرية، لتصدر ضدهم أحكام قاسية بالسجن لسنوات.

أغلقت بذلك الفسحة البرلمانية والنقابية أمام الإخوان. وفتحت فسحة من الظلامية الدينية، غذاها الأزهر من جانب، محاولا شغل الفراغ الناتج عن قمع الإخوان، ومن جانب آخر، ضوضاء «الشيوخ التكفيريين» الذين مثّلوا تيارًا متزمتًا شديد التعصّب، لم يشارك في اللعبة السياسية، فوضع نفسه رقيبا على الأفكار والأخلاق. عاب هؤلاء «الشيوخ» على الإخوان تماهيهم مع المجتمع المدني، مستبدلين المجال العقائدي بالمجال الروحي. لم يخاطبوا الضمائر، بل أصدروا الأحكام، ولم يتضرعوا لله رجاءً في بركته، بل اعتمدوا على شريعته للرقابة، والمنع، والنهي.

ثم كان «للتجربة الديمقراطية» منعطف جديد في بداية القرن الحادي والعشرين. وافق الحكم على مشاركة مشروطة للإخوان في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٠. جرى استئناف «اللعبة الديمقراطية»، هذه المرة، في بيئة سياسية أكثر ملاءمة للمجتمع المدني ـ إذ دفع لها مبارك، استجابة لضغوط مباشرة، مارستها الولايات المتحدة. فقد أعلن رئيسها الجديد، جورج بوش الابن، إثر هجوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، عن نيته «محاربة الإرهاب من خلال نشر قيم الديمقراطية في العالم». ثم أكّد، بعد احتلال الجيش الأمريكي للعراق، في عام ٢٠٠٣، إصراره على تعزيز «التطور الديمقراطي» في أنظمة الشرق الأوسط الموالية للولايات المتحدة. فلم يكتفِ بتقديم مساعدات مالية وفنية للمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان، بل شجّع الحركات السياسية الشرعية على المشاركة في الانتخابات النيابية والنقابية، وقدم لبعضها الدعم السخي.

للاستفادة القصوى من تلك الفرصة الجديدة، قرّرت قيادة الجماعة التواري عن الأنظار بقدر الإمكان. التزمت خطابا متوازنا من كل جانب، منصهرًا مع المشهد السياسي بكل عناصره، من احترام رئيس الجمهورية، والخضوع الكامل للدستور والقانون. بل إن الجماعة لم تناصر الانتفاضة الفلسطينية الثانية، تاركة المنظّمات الليبرالية والتقدمية والناصرية وحدها في ساحة التظاهر. كما لم تشارك في الاحتجاج الشعبي ضد الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣ إلا مشاركة رمزية.

ثم شهدت سنوات ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ موجات من المظاهرات المطالبة «بعودة حقيقية للديمقراطية»، شارك فيها الإخوان، مطالبين بالإفراج عن السجناء والمعتقلين السياسيين، لكنهم حرصوا على كبح جماح الجموع المجندة، لتفادي مزايدات قد تصل لإدانة رئيس الجمهورية.

أعاد الإخوان صياغة برنامجهم الانتخابي مرة أخرى، محاولين التوليف بين المطالب الديمقراطية وأحكام الشريعة، مما أدى إلى نفور الأحزاب المعارضة الأخرى. إلا أنهم حققوا أكبر فوز في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥، مستحوذين على ثمانية وثمانين مقعدا برلمانيًا. ممّا أزعج وزارة الداخلية، ودفعها إلى فرض حصار قمعي على أنشطتهم كافة، وصل إلى حد منع أي اجتماعات عامة، بل حتى منع اجتماعات قياداتهم التنظيمية.

تمّت الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٠، في مناخ مشحون بالتربّص و«مطاردة الساحرات»، أدّى إلى مئات من الاعتقالات العشوائية. حصل الحزب الوطني الديمقراطي على ٩٣٪ من المقاعد، وآلت ٣٪ من المقاعد للأحزاب المعارضة. لم يحصل الإخوان على أي مقعد. ولم تتعدَّ نسبة المشاركة للناخبين المسجّلين ١٠٪.

لم يبقَ بعد ذلك، من أسئلة مطروحة على «المواعيد الديمقراطية القادمة»، سوى سؤال واحد، يخص الانتخابات الرئاسية في سبتمبر ٢٠١١، وهو: هل يتقدم مبارك لفترة رئاسية سادسة، أم يترك كرسي الرئاسة لابنه جمال؟

على مدى هذا العقد، بما شهده من مواقف متغايرة، تأرجحت بين فترات حرّية مكبّلة وفترات قمع صارم، انتهى الأمر بـ«اللعبة الديمقراطية» إلى أن يفقد الرأي العام أي ثقة في العملية الانتخابية. أصبحت هذه «اللعبة»، التي يلعبها رئيس الدولة، في ظل

أحكام عرفية تسمح له بتغيير قواعدها وقتما شاء، مفهوما سخيفا إلى أقصى حد.

وقد ظهرت في الساحة قوى جديدة، جنينية، أدركت تلك الحقيقة منذ فترة، فأخذت تتلمّس طريقها خارج قواعد «اللعبة»، لتستكشف قواعد أخرى. هما بالأحرى قوتان متوازيتان، تسير كل منهما في طريقها، تؤثران في بعضهما بعضا بشكل غير مباشر، وتلتقيان أحيانا وتتضافران. تشكّلت الأولى في كنف الطبقة العاملة، والأخرى في كنف المثقّفين العلمانيّين.

(*******) يبقى خطاب مبارك علمانيًّا في جوهره؛ إذ إن السيطرة على مقاليد الدولة الحديثة كافة لا تتأتى سوى بخطاب علماني، يقوم على أسس عقلانية صرفة. فلا يمنع خطاب كهذا من تشجيع وتوظيف صعود التديّن في البلاد.

(*******) يتكون البرلمان من مجلسين؛ مجلس الشعب ومجلس الشورى. ليس للأخير سوى سلطة سياسية شكلية. لذلك نتجاهله حينما نشير إلى البرلمان.

٨ ـ أولى بؤر النهضة العمّالية

ضمت القوى العاملة في مصر، عام ٢٠٠٧، أحد عشر مليونا من العمال الأجراء، شاملة عمال القطاع الزراعي، يعول كل منهم أربعة أفراد في المتوسط، ليشكل مجتمع العمال حوالي خمسة وخمسين مليون نسمة، من تعداد سكاني إجمالي ناهز عندئذ خمسة وسبعين مليون نسمة.

كما شهدنا فيما سبق، عاش العمال اضطرابا معنويّا عميقا، وأحوالا حياتية مختلّة، منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أطلقها السادات، ثم بشكل أكثر قسوة، منذ تنفيذ سياسة «تحرير الاقتصاد» التي اعتمدها مبارك. إلا أن تصدّي المجتمع العمّالي لهذه التغييرات، في صورة احتجاجات، ومظاهرات وإضرابات، واعتصامات، قد استغرق بعض الوقت، وذلك لأسباب عدة.

أولها: لكي تتشكّل بؤر عمالية ذات إدراك ذاتي مستقل، وتتجرّأ على شنّ معارك تصمد فيها حتى النهاية، كان لزاما عليها أن تنتشل نفسها من براثن تهميش دام نصف قرن، لتتحرّر من إيديولوجية النقابات الرسمية، وتنقض شعارات ناصرية متجذرة في النفوس، مثل شعار «المؤسّسات ملك للشعب» وشعار «لا تقمْ بثورة ضد نفسك». وثانيها: ما اتّسم به القمع الأمني من صرامة مطلقة في مواجهة أي تمرّد. وثالثها: كون الإضرابات الأولى، مبعثرة بالضرورة، ومعزولة عن الاتصال ببعضها البعض. فلم يعلم الرأي العام بوجودها، إلا إذا قامت جماعات صغيرة من النشطاء، ومن المحامين والصحفيين المستقلّين، ومن بعض الهيئات الأهلية، بتوحيد جهودها، لكسر طوق العزلة الذي حاصر المصانع، ولنشر أخبار الإضرابات والاعتصامات، ثم لاستشفاف الدروس المستخلصة من كل معركة، لتعميمها على أوسع نطاق.

اتّخذت تلك المعارك، بادئ ذي بدء، شكل الاعتصام داخل المصانع، دون وقف للإنتاج. وكان ذلك فيما أطلق عليه «العقد البطولي» ـ في كفر الدوار عام ١٩٨٤، وفي المحلّة الكبرى والسكّة الحديد عام ١٩٨٦، وفي النقل ومجمع الحديد والصلب بحلوان عام ١٩٨٩، ثم مرة أخرى، في كفر الدوار عام ١٩٩٤.

في كل مرة، شنّت السلطات هجوما منظّما على المصنع، غالبا ما فاقت فيه فرق الأمن

عدد المعتصمين. ودخلت لتقمع العمال باعتبارهم «أعداء الوطن»، وأحدثت إصابات عديدة، بل تركت وراءها أحيانا قتلى. فلم يكن هدف فرق الأمن كسر الاعتصام فقط، بل سحق العمال، وإذلالهم وترهيبهم. وضع هذا النمط من القمع حدّا مؤقتا للاعتصامات. وشهد العقد الأخير من القرن العشرين نوعا من السكون.

ثم بزغ طرح سياسي جديد، مع أولى سنوات القرن الحادي والعشرين. اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، في سبتمبر عام ٢٠٠٠، ثم بدأ الاحتلال الأمريكي للعراق، في مارس ٢٠٠٣. غذّت تلك الأحداث رجفة احتجاجية في حرم الجامعات المصرية، أدّت إلى قيام مظاهرات لم تشهدها البلاد منذ بداية عهد مبارك، التقى خلالها عشرات الآلاف من الطلبة والعمال، لتمتزج خلالها المعلومات والأفكار، وتنشق الحواجز المفروضة بين القطاعين، وتتكشف قدرتهما على دعم بعضهما البعض.

شهدت المصانع روحا قتالية جديدة في سنوات ٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠٠٦. أشاعت سياسة «التحرر الاقتصادي» أضرارها في كل مكان، لتتلاشى معها أوهام تطابق مصالح الدولة مع مصالح العمّال. أخذ هؤلاء يمارسون ضغوطا متزايدة على النقابات الرسمية، تعبيرا عن الضيق والغضب. حتى جالت بالأذهان، أخيرًا، فكرة إنشاء نقابات مستقلة.

ثم تحول همس العمال إلى نداءات بالإضراب الحقيقي، مع إيقاف تام للعمل، ليكتسب العمال أداة ضغط على صاحب العمل. كما تم تدبير الإعداد المناسب لمواجهة قوى القمع المرتقبة، وضمان قنوات للتواصل مع الطلبة والصحفيين والمحامين، لحشد الرأي العام. أخذت الأحداث منعطفًا جديدًا في ديسمبر ٢٠٠٦، عندما أضرب خمسة آلاف عامل من شركة المحلة الكبرى للغزل والنسيج، مطالبين بمكافآت مستحقة، تغاضت الإدارة عنها.

شجب الإضرابَ كلٌّ من اللجنة النقابية المحلية، والاتحاد العام لنقابات الغزل والنسيج، والاتحاد العام للنقابات المصرية، بل حاولت منعه. لكن تدخلهم الثلاثي لم يُجدِ نفعا أمام تشبث العاملات باحتلال الساحة الرئيسية للمصنع، مردّدة هتافا انتشر كالنار في الهشيم، في أرجاء مصر كافة: «الستات أهم، الرجالة فين؟».

لم يتدخل الأمن هذه المرة، وأعلنت وزيرة القوى العاملة في اليوم الثالث

للإضراب، الاستجابة لمطالب العمال، وأن تعتبر أيام الإضراب خصما من رصيد العطلات مدفوعة الأجر.

أظهر إضراب المحلة الكبرى علاقة قوى جديدة بين الفئات العمّالية المناضلة والدولة بصفتها رب العمل. بلور إدراك تلك الفئات العمّالية لاستقلالية مصالحها، بينما وجدت الدولة صعوبة متزايدة في التحدّث باسم الصالح العام. فلأول مرة، منذ عشرات السنين، عجزت السلطات عن فض إضراب، ليحقّق العمّال نصرا كاملا. وأحسّت البلاد بهذا التوازن الجديد، فاندلعت موجة كبرى من الإضرابات، ناسخة إضراب المحلّة في العديد من المصانع، بل تجاوزت القطاع العمّالي، لتجتاح قطاعي الموظفين والمعلّمين.

ولم يتوقف دور عمال المحلة الطليعي عند ذلك الحد. اتخذوا سلسلة من المبادرات لسحب الثقة من النقابة الرسمية في سبتمبر ٢٠٠٧، بدءا بجمع توقيعات ألف ومائتين منهم في عريضة لذلك الغرض، مع استقالة ثلاثة آلاف عامل من النقابة الرسمية. كانت تلك بداية لتعبئة أدّت في سبتمبر إلى إضراب، هدفه إعادة النظر في الأجور. اضطرّت النقابة الرسمية إلى ابتعاث وفد مكلّف بالتفاوض مع المضربين.

عكس هذا التفاوض التغيير الكيفي الذي طرأ على المناخ السياسي في المحلّة. فقد تَحَدّث أعضاء الوفد النقابي الرسمي باسم صاحب العمل، بينما لم يكن أي من متحدّثي العمّال أعضاء في الوفد الرسمي! وقد حصل العمّال الأحرار في نهاية المطاف على جل مطالبهم.

في فبراير ٢٠٠٨، ذهب اثنا عشر ألفا من عمّال الغزل والنسيج بالمحلّة، إلى أبعد من ذلك. قاموا بخطوة غير مسبوقة، إذ طالبوا، باسم جميع عمّال مصر، برفع الحد الأدنى للأجور إلى المستوى العالمي الذي حدّده صندوق النقد الدولي بدولارين في اليوم. إزاء الصمت الذي أحاط بمطلبهم، حدّدوا موعدا لبدء إضراب جديد في السادس من إبريل لعام ٢٠٠٨.

انتشرت حلقات التضامن معهم في أرجاء البلاد. تكوّنت في البداية من مجموعات صغيرة من النشطاء، مبعثرة في المحافظات، ركّزت حملاتها على دعم الإضراب المرتقب، فما برحت صفوفها تتراص في اطراد، ليغدو تحدي عمّال المحلّة، موضوع

الساعة، في مئات المصانع الأخرى، على امتداد وادي النيل.

مع اقتراب ساعة الاستحقاق، غدت مدينة المحلة ذاتها أرض معركة، لا يعلو صوت فيها فوق صوت الإضراب المرتقب. أصدرت مجموعة من النشطاء (عرفت بعد ذلك كحركة شباب ٦ إبريل) نداءً، يطالب بتحويل إضراب عمّال المحلّة إلى إضراب عام. تصاعد النداء عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فجمع سبعين ألف داعم. بذلك ظهرت كتلة غير متوقّعة من المواطنين العاديين، تاقوا لتغيير الواقع، مدركين بحدسهم أن مثل هذا التغيير يبدأ حيثما يزحزح العمال الخطوط الحمراء، عندما يباشر الضمير العمالي خرق محظورات النظام.

انزعجت السلطات من احتقان الأوضاع، واعتبرت أن أسلوب المزج بين الضغوط والتنازلات، لم يعد يكفي لتهدئة النفوس في المصانع المضربة، ولمنع تفشي الثورة في عدد متزايد من المصانع الأخرى. فعادت إلى أسلوب استعراض القوة. في فجر السادس من إبريل، احتلّت فرق الأمن ورش الشركة بالمحلّة، وردّت العمّال عن الدخول.

احتشد هؤلاء العمّال في الأحياء المجاورة، مدعومين بأعداد متزايدة من السكّان. فتصادمت قوات الأمن معهم بالهراوات، ثم ما لبثت، مع شدة الاحتكاكات، أن أطلقت النار. بحلول المساء، أسفرت المواجهة عن قتيل، وعشرات الجرحى، ومئات المعتقلين. في صبيحة اليوم التالي، نزل عشرات الآلاف من السكان إلى الشوارع، غير آبهين بقوات الأمن، حتى وصل الغضب بالبعض إلى أن ينعتوا مبارك بالطاغية، ويطئوا صوره بالأحذية. سادت المدينة، لعدة أيام، أجواء شارفت على العصيان. وبالرغم من الحصار المضروب على المدينة، تسرّبت الأنباء إلى حرم الجامعات، لتظهر بها تجمّعات عديدة لمناصرة المدينة الباسلة.

في غياب قيادات منظّمة، وتنسيق عام للجهود، انكسر المدّ، وانحسرت موجة التمرد في النهاية. ولم يحدث الإضراب العام. إلا أن لحظة «المحلة الكبرى» مثّلت عتبة في مسار المعارضة الشعبية للنظام، وخطوة كشفت عن إمكانات جديدة للتضامن بين عمال المصانع المختلفة، وبين العمال والمثقفين والطلبة على نطاق البلاد.

كما استهلّت أفقا جديدًا لاستقلالية العمال والموظفين في قطاعات غير صناعية، شاع فيها التمرد، متزامنا مع إضراب المحلة الكبرى.

في سبتمبر ٢٠٠٧، تظاهر محصّلو الضرائب العقارية بالجيزة، مطالبين بمساواة رواتبهم برواتب الإدارة المركزية التي تعلوها أضعافا مضاعفة. احتشد عدة آلاف من المحصلين أمام وزارة المالية في أكتوبر، حتى نالوا وعدا بالتفاوض بعد شهر. إلا أن مندوبيهم لم يجدوا أمامهم، في الموعد المحدد، سوى أبواب مغلقة. فالتجئوا إلى مقر الاتحاد النقابي الرسمي منذرين بالتصعيد.

في الثالث من ديسمبر، تجمّع أكثر من عشرة آلاف محصّل، آتين من جميع المحافظات، عسكروا نهارًا وليلًا حول المقر، بل على السلّم، محتلّين الأرصفة المحيطة. ظل المناخ السائد احتفاليًا، بسيطا. أخذ الجميع يغني ويرقص على وقع الطبول. مدّهم أهالي الحي بالماء، والمأكل، والأغطية. بل استضافوهم أحيانًا داخل الشقق للاغتسال. نام الرجال والنساء جنبا إلى جنب، في الليل، دون اعتراض من أحد. حاصرت الشرطة المنطقة، لكنها لم تستطع منع مجموعات جديدة من المحصّلين من الانضمام إلى المعتصمين.

توافد ٢٠٠ صحفي من كل صوب لإحاطة البلاد بما هو جارٍ، بينما جرت المفاوضات التي أجبرت عليها السلطات مع لجنة تنظيم الاعتصام.

اقترحت السلطات في البداية زيادة محدودة في المرتبات، لتتم على مراحل. نقلت اللجنة المقترح إلى المعتصمين، وطرحته للتصويت بعد نقاش واسع. رفضت الأغلبية عرض الحكومة، وانصاع الجميع لنتيجة الاقتراع. استسلمت السلطات، بعد تسعة أيام من مفاوضات شاقة، جنى المحصلون في نهايتها زيادة بثلاثة أضعاف مرتباتهم. ولم تكن هذه نهاية المطاف. ألح سؤال على جميع الأذهان: إذ اكتسبت اللجنة المنظمة للاعتصام خبرة ثمينة، مثّلت أداة نزال ناجعة في خدمة العمّال، لماذا تحل نفسها، فتتخلى عن هذا السلاح من تلقاء نفسها؟ فتح حوار واسع حول هذا السؤال، حسمه قرار جماعي بتشكيل تنظيم جديد، مستقل عن النقابة الرسمية، تنتخب كوادره من أسفل إلى أعلى، ويتمتع بتمويل ذاتي.

رغم الضغوط التي مارستها النقابة الرسمية، والمضايقات الأمنية العديدة، ضمّ التنظيم المستقل، في ديسمبر ٢٠٠٨، أي بعد سنة واحدة من الاعتصام، ثلاثين ألف محصّل من مجموع خمسين ألفا. وفي العام التالي، ألهمت الفكرة هيئات مهنية أخرى، أنشأت بدورها نقابات مستقلة، في البريد، والنقل العام، وبعض قطاعات التعليم

والخدمات الصحّية.

في الأحوال كافة، تأكّدت حقيقة أن العمّال لم يشكّلوا تنظيمات مستقلة عن النقابات الرسمية، إلا في خضم الإضرابات، أو الاعتصامات، وفي مواجهة مباشرة مع السلطات، وصدام مع قوى الأمن.

إلا أن السؤال ظل مطروحا، بعد الانتصارات الأولى، في المصانع التي نالت استقلاليتها، عن كيفية الحفاظ على جذوة الشعلة النضالية، والإبقاء على حرّية حديثة جدًّا، وهشّة جدًّا، وتنمية الروح الديمقراطية بين العمال، والصمود أمام الضغوط الرامية إلى إعادتهم إلى حضن المؤسسة الرسمية.

تدخّل هنا العنصر الآخر للمعارضة الجذرية للنظام، المكوّن من النشطاء المثقفين، ذوي الأفكار التقدّميّة، الذين سعوا للمشاركة في تغيير الأوضاع، بعيدا عن النظريات المجرّدة، من خلال أنشطة عملية، متجذرة في التربة الشعبية. تحوّل هؤلاء النشطاء، بانصهارهم مع العمّال، من سماء الأفكار الافتراضية إلى عالم الحياة الحقيقية.

شكّلوا مجموعات سرية أو شبه سرية، من أبرزها مجموعة الاشتراكيين الثوريين الذين ساندوا تكوين النقابات المستقلّة بتقديم دعم عملي ـ مثل توفير أماكن للاجتماعات، وتيسير التواصل بين المصانع، والسند الإعلامي ـ وتقديم دعم سياسي كذلك ـ مثل المساهمة في تعميم دروس التجارب العمالية، وفي نشر الوعي الديمقراطي داخل النقابات المستقلة، وفي توضيح الربط بين البعد الاقتصادي والبعد السياسي للكفاح العمالي.

وكان هناك أيضا بعض الهيئات غير الحكومية، مثل مركز الخدمات النقابية والعمالية الذي ظل يدعم النقابات المستقلة، تحت غطاء وظيفته الشرعية، من خلال تسهيل التواصل بين النقابيين المصريين والنقابيين الأجانب، وبشكل خاص أعضاء الاتحاد الدولي للنقابات.

لكي يحدث انصهار أوثق، على نطاق أوسع، بين نشطاء العمّال والطلبة، على غرار ما تحقق في سنوات ١٩٤٥ – ١٩٤٦، كان عليهم انتظار قبس جديد، تشتعل جذوة ناره في ميدان التحرير.

وضع الحكم حدّا لتجربة «مركز ابن خلدون»، متوهمّا أنه كمّم أفواه المثقفين المتمادين بأفكارهم. إلا أنه أجّج بذلك ممارسات أكثر جذرية. كان إسكات المثقفين المكتفين بالتعبير عن أفكارهم في غرف مغلقة ـ أو بنشرها في الكتب والصحف ـ إيذانا بظهور جيل من المثقفين قرّر النزول إلى الشارع. حاول الجيل السابق مخالفة النظام فكريّا، مع احترام حدود شرعيّته، ولكن الجيل الجديد قد صمّم على انتهاك هذه الشرعية.

اندرجت موجة المعارضة الجديدة، مباشرة، تحت راية تضامن نضالي يتخطّى حدود الوطن، ليعلن عن انتماءاته العربية والدولية. عبّر الشباب بذلك عن صحوة وجدانية، بل جرأة سياسية أكيدة ـ إذ يعتبر الانفتاح على الخارج، في حد ذاته، قطيعة مع إيديولوجية النظام الذي حرص على حصر المشاعر الشعبية في إطار مصري صرف. نجح عبد الناصر في تبرير هذا الانغلاق بحجّة حماية الذات الوطنية وسلامة وحدتها، لكن الحجة أخذت تتبدّد، بعدما اعترى مصر من تيارات اقتصادية، وسياسية، وثقافية، ناتجة عن العولمة.

مثلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، في نهاية سبتمبر ٢٠٠٠، العامل المفجّر للصحوة الاحتجاجية في الجامعات. احتشد بضعة آلاف من الطلاب في جامعات الإسكندرية والزقازيق وعين شمس والقاهرة، متضامنين مع الانتفاضة من داخل أسوار جامعاتهم. ثم تأججت المظاهرات في شهري فبراير ومارس ٢٠٠٢، ردّا على القمع الإسرائيلي في الضفة الغربية، ورغم مهابة الحشود المتظاهرة، فإنها فشلت في اجتياز الحواجز الأمنية المحاصرة للحرم الجامعي. لكنه الغزو الأمريكي للعراق، في العام التالي، مارس ٢٠٠٣، الذي نسف تلك الحواجز.

جاءت المبادرة من «اللجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية»، وإن لم يكن أعضاء اللجنة من الطلبة، بل من النشطاء العلمانيين اليساريين الذين تقدموا صفوف الثورة الطلابية قبل ثلاثين عاما، في ١٩٧٢، ثم امتنعوا عن الانخراط في مسرحية الأحزاب الشرعية التي بدعها السادات، وتمادى فيها مبارك من بعده. ظلّوا في انتظار

ساعتهم ليستعيدوا اتصالاتهم المعلّقة، بغرض توجيه وتنسيق طاقات الموجة الطلابية الاحتجاجية الجديدة. أطلق عليهم من باب الدعابة «جيل السبعينيات».

رفعت اللجنة نداءً للتظاهر في اليوم الأول من الحرب في الواحدة ظهرا. حدث عندئذ ما لم يتوقّعه أحد، وما لم تره البلاد منذ ١٩٧٢. تجمّعت حشود المحتجّين، لتتلاقى عشرات الآلاف منهم، في كتلة حرجة، اجتاحت قوات الأمن، وأغرقت ميدان التحرير! امتزج التعبير عن الغضب مع سعادة عودة اللقاء والحوار الحر. تعالى الهتاف بشعارات متّصلة، استهلت بشجب العدوان الأمريكي، وانتهت بالتنديد بسياسة مبارك الشريك في الجريمة.

ساهم أهالي الأحياء، كعادتهم، في دعم التظاهر، بالإمداد بالماء والطعام. تضامن مواطنون أمريكيون ـ عاملون بالجامعة الأمريكية ـ مع المحتجّين. واستمر الاحتجاج من بعد الظهيرة حتى حلول المساء، لتتشكل حلقات نقاشية حول المشاعل، تحفها جلسات السمر والغناء. إلا أن قوات الأمن شرعت في فض التظاهر، عندما اقتربت بعض الجماعات من مباني الجامعة الأمريكية.

استقر في يقين أعضاء «اللجنة الشعبية»، من واقع خبرتهم السابقة، أن مصر مهيأة لتغييرات عميقة، تستوجب تراصّا لقوى سياسية أوسع من مجرد قوى اليسار. لذلك استهلّوا نشاطهم بحوار مع شخصيات ذات اتّجاهات متعدّدة، من ماركسيين وناصريين، إلى أفراد معيّنين من الإخوان المسلمين ومن حزب الوسط. كان الحوار في حدّ ذاته إنجازا غير مسبوق، لم يتوصّل إلى اتفاق إلا بعد ستة أشهر، بسبب تعدّد أوجه الخلاف، وبسبب فقدان التعوّد على إبرام مواءمات سياسية، منذ إقامة النظام الناصري. ولكنهم انتهوا، في يولية ٢٠٠٤، إلى الاتفاق على صياغة برنامج عمل، وقّع عليه أكثر من ثلاثمائة شخصية عامة، وأعلن عنه في مؤتمر صحفي.

أكّد البيان الرابط الضروري بين متطلّبات السيادة العربية في مواجهة مشروع الهيمنة الأمريكية ـ الإسرائيلية، ومتطلّبات الإصلاح الديمقراطي في دول المنطقة. أما عن مصر، فهي في حاجة ملحّة لمؤسسات مدنية، يحكمها مبدأ التناوب الديمقراطي، وللانتخاب المباشر لرئيس جمهورية ذي صلاحيات محدّدة، ولاستقلال القضاء والإعلام عن السلطة التنفيذية، ولإلغاء قوانين الطوارئ. تأسّست في سبتمبر، على

ذات القواعد، «الحركة المصرية للتغيير» التي عرّفها قادتها بأنها «حركة ضمير».

أضافت الحركة بدعة محدثة للساحة السياسية، إذ وظّفت شبكات التواصل الاجتماعي لإعطاء التظاهرات الاحتجاجية قدرة على التواصل الأفقي، ومرونة حركية، وقابلية للتكيّف السريع.

حقق عدد مستخدمي الإنترنت في مصر قفزة نوعية في السنوات العشر الأولى من القرن الواحد والعشرين، ليصعد من مليون ونصف مستخدم في ٢٠٠٤، إلى أكثر من ثلاثة عشر مليونا في ٢٠٠٨. ثم اضطر النظام ـ تحت الضغط الأمريكي ـ إلى منح التراخيص لبعض القنوات الفضائية التلفزيونية الخاصة، فاتحا بذلك المجال واسعا لأشكال جديدة من النقاش العام، ارتخت أمامها نسبيًّا القبضة الأمنية. ممّا ساعد على «الاختراق الديمقراطي» الذي صبت إليه «حركة التغيير» في ساحة السياسة المصرية.

محاكاة لتجربة الانقلابات الديمقراطية في أوروبا الشرقية ـ «ثورة الورود» في جورجيا و«الثورة البرتقالية» في أوكرانيا ـ نادت «حركة التغيير» بالعصيان المدني. تجاسرت بذلك على الانسلاخ من التقوقع الذاتي المصري، بل من الإطار العربي برمته. لتؤكد ظهور ضمير أممي، وجسور شراكة مع فلك أوروبي جديد، يحلم بدمج أفكار الثورة، مع اللا عنف والديمقراطية. نَظّمت أول تظاهرة في الشارع في ديسمبر ٢٠٠٤، رَفعت فيها شعاريْ: «لا للتمديد» (أي لتمديد حكم مبارك)، و«لا للتوريث» (أي لتوريث الحكم لجمال مبارك). ثم لخّصت تلك المعاني في كلمة واحدة، اكتسبت شعبية كاسحة، وأصبحت اسما للحركة ـ كلمة «كفاية».

أمست «كفاية»، أول حركة سياسية تكسر «محظور الرئاسة»، لتؤكد حق الشعب في الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية. فلم يكن للشعب، حتى هذا اليوم، سوى حق اعتماد مرشّح واحد، يطرح اسمه برلمان بلا إرادة.

كما استحدثت الحركة أشكال التظاهر، فاعتادت تنظيم تجمّعات من ألفين أو ثلاثة آلاف فرد، تظهر غالبا في أحياء شعبية، لا يتوقعها الأمن، ترفع اللافتات وتردّد الهتافات، حتى يحاصرها الأمن بأعداد مضاعفة. جذب النهج السلمي تعاطفا أكيدا من الأهالي مع متظاهرين تفوّقت أعداد قوات الأمن على أعدادهم بأربعة أو خمسة أضعاف، لتضطر الشرطة، في أغلب الأحوال، إلى تفريقهم دون اللجوء إلى العنف.

وغطت وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الأجنبية، هذا النمط الجديد من المقاومة المدنية، ممّا أدّى إلى تضخم جمهور «كفاية».

صرح المنسق العام للحركة، جورج إسحق، أن «كفاية» أدخلت ثلاث بدع إلى المسرح السياسي المصري، فقد كسرت «حاجز الخوف» السائد حتى ذلك الحين، وفرضت المظاهرات في الشارع كحق مكتسب، وهزّت كيان الرئاسة، برفع هتاف: «يسقط حسني مبارك». تشعّبت الحركة سريعا حتى كوّنت ثلاثة وعشرين مكتبا، في ثلاث وعشرين محافظة، لها القدرة على تنظيم ثلاث وعشرين تظاهرة في يوم واحد. ومدّت جسرا بين جيل السبعينيات وجيل الألفية، ناقلة مشعل التمرّد، ومنفصلة جذريّا عن الالتزام بالشرعية الذي تبنته الأحزاب التقليدية.

اعتبر الإخوان المسلمون نجاح «كفاية»، تحدّيا غير متوقّع في ساحة ظنوا أنهم الوحيدون القادرون على ملء فراغها. ولم يتلخص التحدي في كون الحركة مشكّلة أساسا من نشطاء علمانيين (وإن ضمّت بعض الشخصيات الدينية التقدّمية)، بل في أن جرأة شعارات الحركة، وممارساتها، بدأت تكشف بالمقارنة، في نظر شُعَب الجماعة، تخاذل الخط السياسي الذي فرضته قيادتهم. بذلك وقعت هذه القيادة في مأزق. هل عليها التحوط من موجة قمع شامل بمواصلة نهجها المهادن للنظام، أم أن عليها اتخاذ مبادرات أكثر جرأة وأكثر اتساقا مع الشارع، ومع مزاج نشطائها، مجازفة باستعداء السلطة مرة أخرى؟

جرّها نشطاؤها تدريجيّا إلى مزايدات مع «كفاية»، فأخذت تنظّم مظاهرات تزيد أعدادها عن أعداد الحركة. شهد ربيع عام ٢٠٠٥، منافسة شرسة بين التيارين، أطلق عليها «ربيع القاهرة»، عبأت الرأي العام في المدن الكبرى، حول نفس المطالب (ومن أهمّها مطلب إجراء انتخابات رئاسية مع تعدّد المرشّحين). والتقى نشطاء الفريقين، كتفا بكتف، متضامنين قدر كونهم متنافسين، في خضم المظاهرات، مقدّمين للرأي العام جبهة معارضة واسعة، متعدّدة الأطراف، لم تشهدها مصر منذ عشرات السنين(********).

أدّى الموقف إلى فرص غير متوقّعة للتقارب بين التيار الإخواني والتيار العلماني، كما أدّى، داخل جماعة الإخوان، إلى تبلور تيار جديد، يميل للاصطفاف مع مكوّنات

المعارضة الأخرى، في إعطاء الأولوية للكفاح المشترك من أجل الحريّات السياسية وحقوق الإنسان، على حساب إبراز الخلافات المذهبية.

ازداد القمع بطشًا ضد الموجة النضالية التي ضمّت التيارين، حتى وجدت قياداتهما الميدانية، معًا، وراء القضبان. سوف يظهر عدد من هؤلاء النشطاء، بعد سنوات، لمساندة الجيل الجديد الذي أعدّ للاشتعال الثوري.

في مناخ سياسي مضطرب، ورئيس للدولة طاعن في السن، ومشروع للخلافة الوراثية تقابله معارضة متزايدة، تمادى الحكم في أساليب القمع والتفريق المعتادة. حتى وجدت قوى المعارضة، في عام ٢٠٠٩، فرصة جديدة لتجميع صفوفها، ولتوجية ضربة معنوية خطيرة لمبارك(********).

تمتّع محمد البرادعي ـ وهو أحد المصريين الأربعة الحاصلين على جائزة من جوائز نوبل(********) ـ بهيبة دولية كبيرة، سمحت له بالتعبير الحر عن آرائه، وهو يستعد للتقاعد من منصبه، كمدير عام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أخذ يؤكد، بصراحة متزايدة في تصريحاته، أن الوضع السياسي في مصر بات لا يحتمل، فلا بد أن يؤدي إلى تغيير، إذ فقد رئيس الجمهورية شرعيته. بعد مدة قصيرة، ظهرت صفحة على فيسبوك، تحمل عنوان «البرادعي رئيسا لمصر في ٢٠١١». سببت تلك المبادرة إزعاجا شديدا لدوائر الحكم، ترتبت عليه حملة منظمة من الافتراءات، على شخص البرادعي، شنتها الصحافة الرسمية.

ركّز البرادعي، في ردّه على الحملة، على عدم أهمية شخص رئيس الجمهورية القادم، قدر أهمية اعتماد تعديلات دستورية، تسمح بإقامة ديمقراطية جديرة بهذا المسمى. نشر بعد ذلك «سبعة مطالب للتغيير»، تضمنت بشكل خاص، قصر ولاية رئيس الجمهورية على مدّتين، وإلغاء القيود التعسّفية على الترشّح للرئاسة. سجلت تلك المطالب السبعة في عريضة، تولت مجموعات من المتطوعين نشرها عبر البلاد، لجمع توقيعات ملايين المواطنين عليها، بعد أن ساندتها قوى المعارضة الشرعية وغير الشرعية.

أعطت هذه المبادرة دفعة جديدة للمعارضة الشعبية التي أيقظتها حركة «كفاية» ضد مشروع «التوريث»، ووحّدت الآمال الديمقراطية، ذات المحتويات المتعددة، المنتشرة

عبر البلاد. اكتسبت عندئذ «الجمعية الوطنية للتغيير» التي تشكلت حول البرادعي، إثر هذه الحملة، حضورا مؤثرا.

لم يتصور البرادعي التغيير إلا في إطار إصلاحي، من خلال تعبئة الألباب، وليس من منظور ثوري، يتبنى مواجهة مباشرة مع النظام. لكنه تمتع بميزة أساسية، في أعين العديد من المواطنين غير المسيّسين، لكونه يعطي مصداقية لفكرة وجود شخصية مدنية مصرية، ذات قوام واحترام، قادرة على الحلول محل مبارك على قمة السلطة. ساهم بذلك البرادعي في تقويض صورة الأب في أعين عدد متزايد من المواطنين.

ثم طرأ حدث جديد ليسرع فقدان مبارك لشرعيته الأبوية. ففي اليوم الأخير من عام ٢٠١٠، انفجرت سيارة ملغّمة، أمام كنيسة القدّيسيْن في الإسكندرية التي اكتظت بالمصلّين المحتفلين بالعام الجديد، لتخلِّف حصيلة من إحدى وعشرين ضحية، ومئات المصابين.

سبّب الهجوم غضبا عارما، أطلقه متظاهرون أقباط ومسلمون، ندّدوا بعجز الرئيس عن حماية أماكن العبادة المسيحية، وفشله في الوفاء بالمبرّر الأعلى لحكمه، وهو العمل على حماية الوحدة الوطنية. فبالنسبة إلى قطاعات متزايدة من الرأي العام، لم يعد رئيس الدولة ملاذا للمواطنين العاديين، لم يعد المتحدث باسمهم، بل أمسى متحدّثا باسم كبار رجال الأعمال، خاضعا للولايات المتحدة، وواهنا أمام إسرائيل. لقد فقد منذ أمد بعيد شرعية الزعيم الحامي للوطن. وها هو يفقد أكثر فأكثر شرعية الأب الحاني على أبناء هذا الوطن.

(*******) ولكن الحكم لم يكن قد واجه مثل هذا التحدي من قبل. ارتقي رد فعل وزارة الداخلية لمستوى الإهانة التي تلقتها. ولما كان الإخوان المسلمين يمثلوا قوة أكبر ببعيد من كفاية، انصب القمع الأساسي عليهم. تم اعتقال أكثر من ١٠٠٠ من نشطائهم وكوادرهم خلال الصيف، إلى جانب عدد أقل بكثير من نشطاء كفاية.

(*******) اضطرّت السلطات إلى الاعتراف بالرغبة السائدة في البلاد، والمطالبة بمنافسة حقيقية بين المرشّحين للرئاسة. استعدت، تباعًا، لطرح تعديل دستوري، يبدو كأنه يتجاوب مع هذا المطلب، في استفتاء عام. إلا أنه لم يحق لحزب ما تقديم مرشح، إلا إذا شغل ٥٪ من مقاعد البرلمان على الأقل. وهو شرط لا يمكن أن يفي به في الواقع إلا الحزب الحاكم. قامت مظاهرات، نظمها الإخوان، وكفاية، وآخرون، تطالب بمقاطعة الاستفتاء الذي جرى رغم ذلك، بنسبة مشاركة لم تتعدَّ ١٠٪ من إجمالي من لهم حق المشاركة، تمت الموافقة على التعديل المقترح بنسبة ٨٢٪.

(*******) أنور السادات، جائزة نوبل للسلام (مناصفة مع مناحم بيجين) في ١٩٧٨؛ نجيب محفوظ، جائزة نوبل في الأدب في ١٩٨٨ ؛ أحمد زويل، جائزة نوبل في الكيمياء في ١٩٩٩ ؛ محمد البرادعي، جائزة نوبل للسلام (مناصفة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية) في ٢٠٠٥.

المراجع:

ـ لرسم صورة حقبة مبارك، اعتمدنا على عدد من المقالات المنشورة في العمل الجماعي المبهر، السابق الإشارة إليه، والمنشور تحت إدارة فنسان باتيسي وفرانسوا إريتون: **مصر في الحاضر**، سندباد، باريس ٢٠١١. بخاصة مقالات: توفيق أقليمندوس: السابق الإشارة إليها؛ مصطفى كامل السيد: السابق الإشارة إليه؛ فرانسوا إريتون: **اقتصاد الزراعة السياسي: من إشراف الدولة إلى التحرر من القيود**؛ فرانسواز كليمان: **سوق العمل الجديد، الصراعات الاجتماعية والفقر**؛ نيكولا دي لا فرني: **من الكتاب إلى الجامعة**؛ آسيا بوطالب: **الشباب: حقيقة هائلة، فئة بازغة**؛ بودوان دوبريه وناتالي برنار ـ موجيرون: **ساحات القانون، من الحياة اليومية إلى المحاكم**؛ كليمان ستيور: **الإسلام «الرسمي» وعلاقاته بالدولة**؛ فنسان باتيسي: **عبادات ومعاملات إسلام مصري شعبي**؛ باتريك هيني وحسام تمام: **الإسلامية والتأسلم**؛ ريشار جاكمون: **جمهورية الآداب، من ناصر إلى مبارك**؛ مصطفى الأحنف: **مناظرات فكرية ومفكرون يتناظرون**؛ صوفي بوميه: **أربعون عامًا من السياسة الخارجية**.

ـ بالنسبة إلى تحليل الحركة العمالية، استقينا مصادرنا من مؤلف آن ألكسندر ومصطفى بسيوني الفريد: **عيش، حرية، عدالة اجتماعية، العمّال والثورة المصرية**. زد بوكس. لندن ٢٠١٤.

ـ عن دور الإخوان العرضي (المتقطع) في الحركات الثورية، وجدنا العديد من الإشارات الدقيقة في مؤلف كاري روزفسكي ويكهام: السابق الإشارة إليه.

ـ أخيرًا، استفدنا من مؤلفات ليزا بلايدز: **انتخابات وسياسات توزيعية في مصر مبارك**. مطابع جامعة كامبريدج، نيويورك، ٢٠١١؛ عادل غنيم: **أزمة الدولة المصرية المعاصرة**. دار العالم الثالث، القاهرة ٢٠٠٥ ؛ محمد حسنين هيكل: **مبارك وزمانه، من المنصة إلى الميدان**، دار الشروق، القاهرة ٢٠١٢؛ سعد الدين إبراهيم: **مصر، الإسلام والديمقراطية**، مطابع الجامعة الأمريكية في القاهرة، القاهرة ١٩٩٦؛ أنتوني ماكديرموت: **مصر من ناصر إلى مبارك، ثورة معيبة**. كروم هيلم، لندن ١٩٨٨.

الجزء السادس

نهاية عهد الحاكم المقدّس

(٢٠١١)

تكوُّن الضمير المواطني

الباب الحادي والعشرون

بوادر الثورة

١ ـ قدوم شباب مناهض للسلطوية

انقلبت الأوضاع بفضل كتلة من الفاعلين السياسيين الجدد، معظمهم دون الثلاثين من العمر.

شكّل من هم دون الثلاثين ـ وجميعهم مواليد حقبة مبارك ـ ٦١٪ من سكان مصر الذي يبلغ عددهم ٨٤ مليونًا في عام ٢٠١٠. ومثلت الشريحة العمرية ما بين ١٥ و٢٩ سنة ـ التي نعني بها الشباب حرفيًّا ـ كتلة تناهز الثلاثين مليونًا، أي ثلث تعداد مصر. وهي بوتقة كل آلام وكل آمال المجتمع، والقوة الوحيدة التي بإمكانها إحداث تغيير في قلب هذا المجتمع.

يعتبر المصري أن الشباب قد ولّى، إذا ما حصل على وظيفة ثابتة وتزوّج. لكن هذا الإنجاز، في العشرية الأولى من سنة ٢٠٠٠، أضحى صعب المنال ـ بفعل انفجار مأساوي للبطالة وانتشار الوظائف المؤقتة غير المستقرّة، ممّا اقترن بعزوبية جبرية.

عانى من البطالة ٢٠٪ من الشباب الذكور، و٤٠٪ من شباب الإناث ـ معظمهم حاصل على شهادة جامعية، أو على الأقل، شهادة إتمام الدراسة الثانوية. و٧٠٪ من الذين حصلوا على وظيفة، قاموا بعمل غير مستقر، ودون عقد رسمي، وفي ٤٥٪ من الأحوال، نهضوا بعمل لا علاقة له بشهاداتهم أو مؤهلاتهم الشخصية.

في بداية القرن العشرين كان حاملو الشهادات، نماذج للنجاح الاجتماعي. في بداية القرن الواحد والعشرين، اعتبر الغالبية العظمى منهم أنهم نماذج للفشل(********).

في بيئة تعاظم فيها التقدير الاجتماعي للنجاح الشخصي والثراء المادي، أخذ معظم الحاصلين على شهادات، من الشباب، يشعرون بأنهم سقطوا من القمّة التي كانوا موعودين بها في الماضي، فضلًا عن أنهم يواجهون مستقبلا تتضاءل فيه باطراد فرص النجاح. فاستقر في يقينهم أنهم فشلوا في حياتهم، قبل أن يبدءوها. ممّا خلق لديهم

إحباطًا معنويًّا، وعاطفيًا، واقتصاديًّا، وجنسيًّا، في آن واحد.

في نهاية العشرية الأولى، استحوذ القهر على النفوس، وشاعت آثاره بين الشباب ليطغى على كل حوار بين شابّيْن وعلى كل مطارحة غزل بين محبّيْن. انتهى كل حديث إلى حقيقة مريرة، بأن الدولة ما عادت ملاذا يستعان به، وأنهم يواجهون مستقبلا مسودًّا.

تسللت بذلك قطيعة بين هذا الجيل وبين الجيل الذي سبقه. مردها عتاب الشباب على الأهل الذين خانوه، بشكل أو بآخر. تشارك أغلب الشبان، مهما تفاوتت أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، ومهما تباينت ميولهم الفكرية، في نفس التوجّس من المستقبل ونفس الشعور الغامض بأن الردود على هذا التوجّس لن تأتي من جيل والديهم.

سوف تأتي شرارة الثورة من كتلة حرجة، نبعت من هؤلاء الشباب ـ وأطلق عليها لاحقا «شباب التحرير» ـ لتعطي هذا التوجّس دلالة هجومية وصيغة معادية للسلطوية. إنها متمردة على الأبويّة، في مظاهرها كافة، بدءا من رفضها لهيبة ربّ الأسرة في الحلقة المنزلية، حتى لفظها لصورة الحاكم الأبوي على قمة السلطة، مرورا باحتقارها للبديهيات الاجتماعية وكراهيتها القطعية لأجهزة الأمن، باعتبارها الوجه القمعي السافر للتسلط.

نشأ أغلبهم في الطبقة الوسطى (بمختلف قطاعاتها، من فئاتها الدنيا، عسيرة الحال، وصولا إلى صفوتها، الميسورة نسبيًا). وتمتّعوا باستقلالية ذاتية وفردية ساطعة، افترضت رصيدا ثقافيًا (دراسة ثانوية، وغالبًا جامعية)، ودخلا يسمح لهم باهتمامات تفوق سد الرمق. تحدّث كل منهم بصفته الشخصيّة، متحمّلا كامل مسئولية أفكاره وأفعاله. لم يخشَ التميّز، ولا الخروج على العرف الاجتماعي، ومع ذلك فلم يستكن إلى أنانية عقيمة، بل دمغ دوره الفردي في قلب الفعل الجماعي، فلم ينصهر في الجماعة، بل أضاف نصيبه من الحرية المسئولة إلى حرية الجميع.

يعتبر العقل النقدي القيمة المميزة لهذا الفاعل الاجتماعي الجديد(********). غالبا ما كان مؤمنا، بل مقيما للشعائر. ولكن نظرته إلى العالم علمانية صرفة. في ذهنه خط فاصل بين الدين والسياسة. وجّه الدين علاقته الشخصية بالله، وحكم البعد الروحاني لحياته. أما البعد الدنيوي، بما فيه النشاط السياسي، فقد سيَّره كل شخص من منطلق إدراكه

الفردي للأمور.

بذلك تميّز هذا الشباب العلماني عن شباب جماعة الإخوان المسلمين. فالأخير، عندما شارك في بعض المعارك السياسية ضد النظام، فعل ذلك من منطلق لاهوتي، دون المساس بشخص رئيس الدولة، بصفته حاكمًا بأمر الله، وباعتبار أن الديمقراطية ليست إلا مسارا من المسارات المؤدية إلى الدولة الإسلامية.

حمل الشباب العلماني، على كتفيه، حريته الشخصية، وعقله النقدي، وخياله المنفتح على بقية العالم، ورغبته في استكشاف آفاقٍ جديدة. ركب العديد من هؤلاء الشباب الطائرة أو السفينة لأول مرة. نأوا بأنفسهم خارج الملاذ المصري، للدراسة والعمل خارج الوطن في أوروبا أو أمريكا. وسّعوا من مداركهم الفكرية والثقافية، واطّلعوا على نظم أخرى، على ديمقراطيات غربية، ينعم مواطنوها بحقوق يصبو إليها شباب مصر.

أدّت الرؤية الإيجابية للآخر، إلى رؤية جديدة على النفس. أنجب التباعد الذهني عن الوطن، ارتفاعا لقيمته في القلوب، ليولّد إحساسًا جديدًا بالمسئولية تجاهه. فلم يعد الشاب المصري يكتفي بالانتماء إلى الوطن، بل بدأ يتساءل عن ماذا يمكن أن يفعله من أجله.

كان هؤلاء الشباب مسافرين دون متاع مذهبي. أخذوا يحلمون بالحرية والعدالة، دون تصوّر واضح لشكل النظام المرتجى في مصر، في بداية القرن الواحد والعشرين. ظلت خريطة المسار بالنسبة إليهم صفحة بيضاء.

وإن كانوا يجهلون إلى أين يفضي تمرّدهم، فهم يعرفون بالفطرة من أين يبدأ. يبدأ بتعيين هدفهم المباشر - جهاز أمن الدولة. فهو يمثّل الأداة المباشرة، والمتفشية في كل مكان، لخنق التعبيرات الحرّة النابعة من المجتمع. بحيث تماثل النظام في الأذهان مع جهاز أمن الدولة، وترادف لفظ «الشرطة»، مع لفظ «الحكومة» على ألسنة الناس.

كما رأينا فيما سبق، قام نشطاء العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، بتسليط الضوء على ضرورة تحدّي أجهزة الأمن. عندما شرعوا في مبادرة ذاتية جديدة، واجه الجميع نفس المعضلة، سواء كانوا طلابًا متحمسين، أو نشطاء معارضين شرعيين أو غير شرعيين، أو عمّالا مستقلّين، أو مناضلين قدامى بحركة «كفاية» أو عناصر

إصلاحية في كنف الإخوان المسلمين. اصطدم الجميع بنفس الحائط، عند اجتياز أي خطوة إلى الأمام. كان عليهم مواجهة جهاز الأمن، والتغلّب على الخوف من بطشه.

جاء جيل الشباب المناهض للسلطوية، ليعطي بعدًا جديدًا، وكثافة أعلى، لهذه المواجهة، إذ انتشر في جميع أنحاء البلاد، وتمكّن من استخدام مستحدث لشبكات التواصل الاجتماعي.

لم تمثل تلك الشبكات، بالنسبة إليهم، مجرد وسيلة تواصل أو وسيط عمل وتعلّم، بل مثلت مساحة جديدة للتنفّس الجماعي، استحوذوا عليها كما لو كانت أرضا احتلّوها، أعلنوا عليها استقلالهم الذاتي عن الأجيال السابقة، وباشروا عليها مقاومة الحكم وفضح أجهزة الأمن. أدركوا معا، في هذه المساحة، المجتمع الافتراضي الذي يشكلونه، والمراجع والأولويات التي يتشاركون فيها، والقوة الكامنة التي يمثلونها.

بلغ عددهم بين مليونين وثلاثة ملايين، تمايزوا عن أكثر من عشرين مليون مصري، الذين لم يجدوا في شبكات التواصل سوى أدوات تعليمية أو مهنية أو ترفيهية. منذ طرح تطبيق «فيسبوك» ـ الذي ضاعف، بمتوالية هندسية، القدرة على التخاطب المباشر مع مئات، بل آلاف آخرين ـ أصبح عالم المدونات، بالنسبة إلى الشباب المناهض للسلطوية، «وطنا تحت أرضي»، وميدان معركة مفضَّلًا، يشنّون فيه حرب عصابات ضد القابضين على الحكم بوجه عام، وضد الجهات الأمنية بوجه خاص. أتاح لهم الإنترنت، عمقًا ميدانيًّا حرمتهم منه جغرافية البلاد. فلا توجد في مصر، كما في الصين أو في فيتنام أو في كوبا، جبال أو غابات يستجمعون فيها قواهم قبل شن هجماتهم على العدو. وجدوا في «فيسبوك»، العمق الميداني البديل للقيام بمبادرات جماعية تفاجئ قوى الأمن.

أخذوا ينشرون، من خلالها، شهادات، وصورًا، وفيديوهات، وقصصًا، وتعليقات ـ ركّزت على جرائم أجهزة الأمن، وساهمت بذلك، ليس فقط في فضح تلك الجرائم، إنما في بلورة إحساس متزايد بالشجاعة، لدى المواطن العادي، إذ أخذ يشعر بأنه لم يعد وحيدا، ومعزولا، في وجه السلطة، بل إنه انتمى إلى جماعة تجاسرت فتحدت قوى البطش. فبدأت الجرأة تنتشر، شيئا فشيئا، ويتراجع الخوف.

إلّا أن الحقائق السياسية عنيدة. لكي تحرز القوى المناهضة للسلطوية نصرا حقيقيّا،

وجب عليها أن تنتقل من شبكة الإنترنت إلى الميادين العامة. وجب عليها أن تتحدّى النظام بشكل مباشر، بحيث تشعل الشرارة التي تنتظرها الجماهير الأكثر وعيا، فتنطلق بدورها من أجل تحقيق أمانيها المكبوتة.

أنيط دور «مولّدي الثورة» إلى من أطلق عليهم «النشطاء»، فهم الذين قاموا بتحويل النزعات الشبابية الاحتجاجية، إلى نشاط سياسي جذري. كانوا مكونا أصيلا من الشباب المناهض للسلطوية، وتحركوا على شبكة الإنترنت كـ«الأسماك في الماء». إلا أنهم تميّزوا عن غالبية رفقائهم، بإصرارهم على قطيعة ثورية مع الحكم. أدركوا ضرورة الانتقال من المناوشات السيبرانية، إلى المنازعة المباشرة، الجسدية، مع قوى الأمن، وبذلوا لذلك الغرض جهدا منظّما لتجنيد أكبر عدد من الشباب المناهض للسلطوية.

راج مسمى «نشطاء» فيما بينهم، بدلا من مسمى «مناضلين»، إذ التصق الأخير بالمقاتلين السياسيين المنتمين إلى الأجيال السابقة، أصحاب الإيديولوجيات المتكاملة (ماركسية، أو ليبرالية، أو قومية)، والولاءات التنظيمية الصارمة. أما النشطاء، فانفصلوا، بشكل صريح، عن التجارب التاريخية التي اتّسمت بالحاجة إلى زعيم، واعتمدت على برامج مفصّلة، وآمنت بانتماءات حزبية ثابتة. ولكنهم لم ينفروا من استشارة كبار المناضلين ـ قادة حركة «كفاية» على سبيل المثال ـ أو من اجتياز بعض الطريق مع شخصيات عامة وطنية، مثل محمد البرادعي، أو بالتعاون المحدود مع بعض شباب الإخوان المسلمين. وقد اهتمّوا، بشكل خاص، بتجارب الحركات الشعبية السلمية في وسط وشرق أوروبا.

انتظموا في شبكات وتيارات وحركات، لكنهم لم يرتبطوا إلا ارتباطًا مرنًا، شرطيّا بتلك التشكيلات. تجمّعوا فيما بينهم وفقًا لوشائجهم الذاتية، التأموا حول شخصيات ألهمتهم في كل منعطف من مسيرتهم، من منطلق إيجاد الحلول للتحرّك قدما، وليس بغرض تطبيق أفكار مسبقة(********). مما فسّر العدد الهائل من المجموعات المختلفة، وهشاشة الغالبية العظمى منها. تشكلت، ثم تفكّكت، وفقًا لاحتياجات الموقف، وهي احتياجات تغيّرت مع تسارع الأحداث. آمنوا بفضيلة الخبرة المباشرة، وانطلقوا من قناعة بأن التشكيلات التنظيمية يجب أن تبقى قادرة على التكيف مع ما قد يطرأ على الأوضاع من تغيير.

أدركوا، على كل حال، أن مواجهة قوى الشرطة في الميادين، عملية تختلف عن تحدّي الأمن عبر شبكات التواصل. تفترض خبرة يجب اكتسابها، وقبول الثمن المطلوب دفعه في سبيل اكتسابها ـ ضربات، وجروح، واعتقالات، بل أشهر أو سنوات من الحبس. حينئذ فقط، يتم التغلّب على الخوف، ويبدأ التمكّن من قواعد حرب الشوارع ـ من أين البداية؟ ومتى الهجوم؟ وكيف يكون الانسحاب؟ من منطلق ضرورة اختيار مكان وزمان المواجهة مع الشرطة، بهدف إحراز انتصار، ولو ضئيلًا، لزيادة الثقة في النفوس، وفك عزلة العقول، وتوطيد القلوب.

هكذا استكشفت شبكات النشطاء «ساحات المعارك» الملائمة، وحدّدت مواقع الأحياء التي يستحسن إطلاق مواكب المتظاهرين منها، ورسمت المسارات الواجب اتّباعها لتلتقي المواكب المتفرّقة في موقع واحد، لن تلبث أن تخليه قبل أن تحاصرها الشرطة، ولكنها ستكون قد سجّلت أمام سكان الحيّ، موقفها المناهض للنظام.

كما تعلّمت الشبكات المختلفة تبادل الخبرات، وشحذ جهودها لبلوغ أهداف مشتركة، بالرغم من التباين بين حساسياتها وآرائها. ممّا سمح لها بإقامة علاقات وطيدة، وتعاون وثيق في أثناء الثورة، مع شريحة معيّنة من الشباب المناهض للسلطوية، يصعب تصنيفها سياسيًّا، هي شريحة «الألتراس»، أو مشجّعي نوادي كرة القدم.

انتشر «الألتراس» في مصر منذ ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، وقدّر عددهم، في نهاية العقد، بمليون فتى، أغلبهم في سن المراهقة. انتموا إلى مختلف الطبقات الشعبية في المدن، وحملوا شهادات ثانوية أو جامعية.

وظّفوا استقلاليتهم الشخصية، وروحهم المتمرّدة، في تشجيع النادي الذي قرروا الانتماء إليه. أصبح هذا النادي، بالنسبة إليهم، بوتقة انتماء جماعي، مثل وطن أدنى، أو عائلة أسمى. كما أصبح لاعبو الفرقة، في نظرهم، أبطالا، بل أنصاف آلهة. إلّا أن المشجّعين قد نسجوا، من خلال تشاركهم في الإعجاب الذي يكرسونه للاعبين، وشائج زمالة قوية فيما بينهم. انضموا إلى أخوية، لا يشعرون من خلالها بأنهم تنازلوا عن حرّيتهم، بل إنهم مكّنوها من الازدهار. في ولائهم المشترك للنادي، استعادوا الروح الجماعية التقليدية، وإن كانت في قالب مستحدث، يلغي الفوارق الطبقية، ويعزّز الأواصر الأفقية بين الأفراد وبين مجموعات الأصدقاء.

أدمنوا تأدية طقوس بعينها، وحرصوا، قدر المستطاع، على مصاحبة فريقهم أينما لعب. أصروا على الوقوف طوال مدة المباريات، وعلى الاستمرار في إطلاق شعاراتهم، والتغنّي بأناشيدهم، بغية تشجيع فريقهم، بل «حمله»، في الملعب. احتفلوا بصخب بكل فوز، وماتوا من الخزي مع كل هزيمة.

مجّدوا فريقهم حد القدسيّة، وشجبوا كل ما يؤدّي إلى الانتقاص منه، بخاصة الاعتبارات التجارية التي تفسد طقسا يجب أن يظل مكلّلا بالمثالية. بناء على ذلك، اعتبر «الألتراس» انتقال أي لاعب من نادٍ إلى آخر، لأسباب مالية، ضربًا من الخيانة. وامتنعوا عن الاتصال بوسائل الإعلام، إذ جرّدت كرة القدم من نبلها الأصيل.

رغم اغتباط الحكم بشعبية كرة القدم التي جذبت الجماهير داخل الإستادات، أو ثبّتتها أمام أجهزة التلفزيون، فجنّبتها إغراء الانشغال بالسياسة، مثّل «الألتراس» ظاهرة متعارضة تماما مع روح السلطات. ذلك لأنهم خلقوا أنماطا من التضامن الجماعي، منيعة ضد أشكال التسلّط الخارجي كافة، وبخاصة ضد رقابة أمن الدولة. في بلد محظور فيه أي تظاهر عام، تفاخر «الألتراس» بقدرته على حشد الآلاف من الأفراد. وطوّروا وحدات حفظ النظام في صفوفهم، تخلّلتها روح عسكرية، وأججتها خبرة متأصلة من خناقات الشوارع، تزودت ببعض تقنيات الجودو والكاراتيه ـ مما جعل منها خصما تلقائيّا لقوى الأمن.

اتّسم النزاع بينهما، منذ البداية، بعنف شديد، أدّى إلى صدامات أسفرت عن جرحى، وقتلى، واعتقالات غالبًا ما تبعها تعذيب. وهو مرد الشعار الذي طرز «الألتراس» حروفه الإنجليزية على لافتات عملاقة، معناها «كل رجال الشرطة أوغاد»(********).

(*******) كان متوسط سن الزواج في ١٩٣٠، ١٨ سنة. أصبح ٢٨ سنة في ١٩٩٠.

(********) حصل عدد من هؤلاء الشباب على شهادات عليا من جامعات أوروبية أو أمريكية. وهو ليس بأمر تافه. تحمل هذه الشهادات في الواقع ميزة مؤكدة، بالمقارنة بالشهادات المحلّية ـ إذ اعتمدت على أسلوب تعليمي يختلف جذريًّا عن الحفظ عن ظهر قلب، أسلوب يستدعي الفكر النقدي، أي ضرورة اتخاذ موقف تباعدي عند استيعاب المادة المدروسة، أي تأكيد الاستقلالية الذاتية لطالب العلم.. ظل الالتحاق بالجامعات الغربية حكرا على أولاد الطبقة البورجوازية، نظرًا إلى فداحة مصاريف التسجيل بالنسبة إلى الطبقة المتوسطة. إلا أن الأمر أصبح متاحًا لجزء من الطبقات الوسطى التي هاجرت، مؤقتًا، إلى المملكة العربية السعودية أو

دول الخليج، نتيجة لسياسة الانفتاح التي دشّنها السادات. سمح ما حققته من دخل بسداد مصاريف التسجيل لواحد أو أكثر من ذرّيتها، في جامعات أمريكية أو أوروبية.

(********) تواءمت ممارسات الشباب على فيسبوك مع ميل هذا الجيل للتجريبية، معززة أسلوبا آنيّا لاتخاذ القرار، يجمع بين الفردي والجماعي ـ حيث يؤثر كل فرد على الجماعة قدر تأثره بها. تستدعي هذه الممارسات نهجا فكريّا منفتحا باستمرار، متفاعلا، متماهيا مع الحدث الذي تساهم في صنعه، وتميل نحو تفضيل الفعل الواقعي والجماعي، على حساب الجهد المنعزل، الأكثر تباعدًا، الذي يتطلبه العمل النظري.

(*********) بالإنجليزية: ACAB (All Cops Are Bastards).

٢ ـ عندما انتقل عنصر المبادرة من الحاكم إلى المحكومين

تسارعت وتيرة التعبئة الشعبية ضد السلطات، اعتبارًا من يونية ٢٠١٠، إثر مقتل خالد سعيد.

كان هذا الشاب، ذو الثمانية والعشرين ربيعا، موظّفا في شركة للاستيراد والتصدير بالإسكندرية. لم تعرف له ميول سياسية ولا انتماءات حزبية. أمضى وقت فراغه، شأنه شأن الكثيرين من مستخدمي الإنترنت، في تصفّح فيسبوك. وقد نشر لتوه على مدونته، مقطع فيديو، لرهط منتشٍ من ضباط الشرطة، إزاء ضبطية مخدرات، ورزم من الأوراق المالية، توحي إيماءاتهم عن استعدادهم لاقتسام الغنيمة. تفشّى المقطع المصور في عالم المدونات. انقض ضابطان بالزي المدني على الفتى، وهو جالس في أحد مقاهي الإنترنت، في السادس من يونية. أحد الضابطين متورط في المقطع المنتشر، سحب المسكين خارج المقهى، وباشر الضابطان قتله حرفيًّا، أمام بصر المارة المتجمدين من الهلع. هشما جمجمته في بوابة حديدية لمبنى مجاور، ثم حطّما وجهه الغض على السلالم، وكسرا فكّيه، ولم يكفا عنه إلا وهو جثة هامدة.

استُدعيَ شقيق الضحية إلى المشرحة، وكان له من الحضور الذهني والجرأة، ما جعله يلتقط صورة لوجه أخيه المهشّم، بهاتفه الخلوي. ثم زاوج الصورة بصورة سابقة على الجريمة، لوجه أخيه باسما، ونشر المونتاج، مع تعليقه عليه، على الشبكة. انتشرت الصورة وأعيد نشرها آلاف المرات على شبكات التواصل الاجتماعي، جاذبة عشرات الآلاف من التعليقات المصدومة. حشدت وحشية الجريمة، ضد جهاز أمن الدولة، شريحة واسعة من الذين لم يبالوا بالشأن العام حتى ذلك الحين.

انطلقت ديناميكية الانتفاضة من تلك اللحظة التي أدركت فيها كل أم مصرية أن ابنها قد يكون الضحية التالية. أثارت الحادثة في أذهان عشرات الألوف من السكان، استعدادا للنزول في الشارع، وللتظاهر ضد السلطات، ليس كفعل سياسي، وإنما كواجب يتعين القيام به. أشاعت مواقع الإنترنت التابعة للمنظمات والمجموعات السياسية المختلفة، أصداء هذا الغضب، وأكدت على واجب التمرّد الذي أملاه.

تميزت ثلاثة من هذه المواقع بالدور الحاشد المتصاعد الذي قامت به، وإن اختلفت

عن بعضها البعض من منظور تاريخ كل منها. عكست بذلك تشكيلة واسعة من الميول والحساسيات المتباينة التي أدت إلى يوم الخامس والعشرين من يناير.

كان هناك موقع «حركة ٦ إبريل» الذي اعتبره النشطاء مرجعا أوليّا لهم. ثم كان موقع «البرادعي رئيسا» الذي عكس قوسًا سياسيًّا أكثر تنوّعا، متعدد الأجيال، عبّرت فيه شخصيات عامة وبعض المجموعات الشبابية عن إدانتها للنظام. وكان أخيرًا موقع «كلنا خالد سعيد» الذي اختلف عنهما بصفته ناشئًا عن الحدث نفسه. خاطب مواطنين غير مسيّسين، بعبارات عاطفية مؤثرة، لتصبح الصفحة الأكثر انتشارا في مرحلة الإعداد للثورة.

يتميز هذا الموقع أيضًا عن الآخرين على الصعيد الفنّي. أفصح عن خبرة بارعة في التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي. ولا غرابة. فكان أحد مديريه الثلاثة مهندس تكنولوجيا معلومات اسمه وائل غنيم، موظّف لدى شركة جوجل في دبي.

لم يكن لديه مشروع سياسي. اعترف بأن موت خالد سعيد سبّب له رد فعل عاطفيًّا بحتًا. كان يستطيع أن يبقى مختبئا، كأحد «أهل الكنبة»، في دبي. ولكن الحادثة الشنيعة هزّت كيانه. أحس أنه معنيٌّ بشكل شخصي. كل ما عرفه أنه لم يستطع أن يبقى بعد ذلك مكتوف اليدْين. خاطب بهذه النغمة مراسليه الاحتماليين. ناشد الإحساس الخاص، الضمير الفردي، لكل منهم: «اليوم، قتلوا خالد، إن لم أفعل شيئًا، أنا، فمنْ سيقتلون غدًا؟ لم يعد لعنف الشرطة حد. نحن جميعًا ضحيتها القادمة...»، بل ذهب إلى حد التحدث باسم خالد سعيد: «أيها المصريون حقي بين أيديكم...».

أراد أن يجعل من الصفحة بوتقة، تلتقي وتنصهر فيها أنماط جديدة من الحراك، يبتكرها مواطنون بسطاء، لم يتجاسروا يوما على أي فعل سياسي. شجّعهم على تحدي خوف النزول إلى الشارع، ومواجهة الرعب الأمني بأجسادهم. جمعت الصفحة ربع مليون متابع، في الأشهر الثلاثة الأولى من إنشائها.

نبعت مبادرتها الأولى من تجميع اقتراحات مختلفة، عبّرت عن موهبة الصفحة في الرد على التحدّيات العملية التي يطرحها الواقع السياسي. لما كانت التجمّعات التي تزيد على خمسة أفراد ممنوعة قانونا في الأماكن العامة، اقترحت الصفحة، على كل من يستطيع، أن يشارك في دعاء صامت في ذكرى خالد سعيد، بالاصطفاف أمام كورنيش

الإسكندرية، مرتديًا «تي شيرت» أسود، يوم الجمعة ١٨ يونية عند غروب الشمس.

تم تداول الاقتراح بين أكثر من ١٠٠٠٠٠ مشترك في غضون بضعة أيام ـ ورغم مهاجمته بشكل فظ من قبل وسائط الإعلام الرسمية ـ حقق الأهداف المرجوة منه: شجّع الآلاف من المواطنين العاديين، غير المسيَّسين، وغير المنظّمين، لا تربطهم علاقة شخصية ببعضهم البعض، أن يتغلّبوا على رهبتهم وأن يواجهوا بأيديهم العارية، التوابع المحتملة لانتهاكهم الجماعي. باغتت حداثة المبادرة وزارة الداخلية، لتغض الطرف عنها، وتتركها تجري بلا مشاكل جسيمة.

إلا أن الصور، ومقاطع الڤيديو، للصلاة الصامتة، الممتدة على عدة كيلومترات، نشرت مرارا وتكرارا، وأشعلت آلاف المناظرات على صفحات شبكات التواصل.

ثم طرأت على موقعي «حركة ٦ إبريل»، و«كلنا خالد سعيد»، فكرة تضافر جهودهما من أجل إطلاق حدث ذي نطاق قومي. اتّفقا على موعد ٢٥ يناير ٢٠١١، عيد الشرطة الرسمي. سبق لحركة ٦ إبريل تنظيم تظاهرة في ذات التاريخ في ٢٠١٠. سرعان ما انفض التجمّع حينذاك، ولكن الوضع، في بداية سنة ٢٠١١، بدا أكثر ملاءمة لاستعراض قوة أضخم.

لماذا مفارقة اختيار هذا اليوم؟ لقد حدّدته السلطات لتكريم الشرطة المعاصرة، كامتداد تاريخي موهوم للموقعة البطولية التي وقف فيها خمسون جنديًّا من البوليس، في مواجهة قصف إنجليزي غاشم، في يوم ٢٥ يناير من عام ١٩٥٢. عبّرت فكرة «النشطاء» عن رغبتهم في إبراز التباين، وليس التواصل، بين بوليس الأمس، وشرطة اليوم ـ بين شرطة ضحت بحياتها من أجل الشعب، وتلك التي تضحي بالشعب لخدمة النظام.

أضيف إلى أسباب اختيار هذا اليوم، اعتبار عملي، فاليوم يواكب إجازة رسمية، يمكن بسببها حثّ عدد أقصى من الأفراد على التظاهر.

أثارت الدعوة لهذا التظاهر، عاصفة من المجادلات على صفحات التواصل الاجتماعي.

دارت في معظمها حول مضمون التظاهر، وأنسب الشعارات لجذب العدد الأكبر من الأهالي. لم تكن الخلافات قابلة للتسوية دائما. فتلت الابتهاج بالدعوة، لحظات

إحباط، اعتصر الشك فيها القلوب، مع اقتراب ساعة الصفر، وما تحمله من مخاطر.

إلا أن حدثا جللا، غير متوقع على الإطلاق، حدث بتونس، ليفتح أفقًا جديدًا تمامًا للمظاهرة المصرية.

يوم ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، فوجئ محمد بوعزيزي، بائع الخضر من مدينة تونسية صغيرة، بشرطية صادرت عربة اليد التي يدفعها. ولما اعترض، صفعته أمام جمهور المارة. تقدم بشكوى للمغفر الذي رفض استلامها. فقرر أن يحرق نفسه في ميدان عام. ليتوفى يوم ٤ يناير في المستشفى الذي نقل إليه.

انتشر الخبر في تكرار متنامٍ عبر شبكات التواصل الاجتماعي، إلى أن أشعل الكافة في البلاد، رغم محاولة كتمانه من قبل النظام التونسي.

على أثر الحركات الشبابية، انخرطت النقابات والكيانات الكبرى ـ نقابات العمال، والمحامين، والمعلمين، وجمعيات حقوق الإنسان ـ فيما بدأ كهبّة تلقائية، ثم أصبح ثورة وطنية، سرعان ما دحرت قوات الأمن.

خرج الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، على شاشات التلفزيون، يوم الثالث عشر من يناير ٢٠١١، بوجه شاحب، وعينين زائغتين، مصرّحا بأنه «يفهم مواطنيه»، وأنه يحترم ثورتهم ضد الذل. بل وعدهم بانفتاح ديمقراطي حقيقي! إلا أن الأوان قد فات. استقال في صبيحة اليوم التالي بضغط من الجيش، واستقلّ طائرته متجها إلى المملكة العربية السعودية.

أن تهزم دكتاتورية عربية، أمام ثورة شعبية سلمية، في ثلاثة أسابيع، فذلك حدث غير مسبوق، أثار عاصفة هائلة في الخيال الجمعي، في مصر، كما في سائر الأقطار العربية. أصبح ما كان بالأمس هدفا خياليًا، حقيقة واقعة. إذن، كفى أن تحلم بصوت عالٍ، وأن ترغب بقوة، ليتحول الحشد إلى شعب، لينقلب المصير، ليختلف الغد جذريًّا عن الأمس!

اعتلى العلم التونسي الصفحات الأولى من شبكات التواصل الاجتماعي، ثم مئات الآلاف من نوافذ المنازل المصرية. وطرح ملايين المصريين على أنفسهم ذات السؤال: «لقد فعلها التوانسة، فلم لا نفعلها نحن؟». اعترت اللحظة أغوار اللا وعي الشعبي، لتحسم مواقف متأرجحة، وتزيل ترددات عالقة، ما بين الخنوع والأمل، وما بين

الحرص والجسارة.

أعيد تفعيل الاستعدادات لمظاهرة الخامس والعشرين من يناير، بهمة مضاعفة. اختلفت التطلعات تماما من الآن فصاعدا. تداول النشطاء كلمة، لم يكن أحد يجرؤ على نطقها من قبل، كلمة «الثورة».

مسحت صفحة «كلنا خالد سعيد» عنوان الدعوة السابقة «٢٥ يناير: نحتفل بيوم الشرطة المصرية!»، واستبدلته بعنوان جديد: «٢٥ يناير: ثورة ضد التعذيب والفقر والفساد والبطالة!». ثم نشرت في الخامس عشر من يناير، بعد يومين من سقوط الرئيس التونسي: «إن خرجنا مائة ألف، ووصلنا ميدان التحرير، فلن نقهر».

واتّسعت النواة التنظيمية للتظاهر، فضمّت فضلا عن «حركة ٦ إبريل»، حركة «كفاية» والجمعية الوطنية للتغيير، وشباب الإخوان المسلمين، وشباب الحرية والعدالة، وشباب حزب الجبهة. وكجوهرة على التاج، انضم إلى النواة، «ألتراس» النادي الأهلي، أكبر النوادي شعبية في البلاد.

تشكّلت «هيئة أركان حرب» من ممثلي كل تلك التنظيمات، واقترحت نقاط تجمّع الحشود، ومسارات التظاهر، للتسلل عبر ثغرات الحواجز البوليسية، وإتاحة أفضل الفرص لولوج ميدان التحرير. وأعدّت بعناية الشعارات، واللافتات، والمنشورات المزمع توزيعها.

كان الهدف تشجيع أكبر عدد من المصريين على «النزول إلى الشارع»، علما أن غالبيتهم لا تنتمي لحزب ولا حركة، ولم تشارك في تظاهرة من قبل. ممّا افترض انطلاق التجمّعات من الأحياء الشعبية، والحفاظ على روح السلمية واللا عنف، وتنحية الانتماءات الحزبية والإيديولوجية كافة، ورفع العلم المصري وحده في كل مكان.

تقرّر أن يكون شعار المظاهرة الأساسي: «عيش ـ حرية ـ عدالة اجتماعية»، ثم أضيفت إليه «كرامة إنسانية»، فضلا عن: «الحرية للمعتقلين السياسيين». استبعدت شعارات متطرّفة مثل: «يسقط النظام» و«يسقط مبارك»، واستبدلت بشعار يطالب بعزل حبيب العادلي وزير الداخلية.

ذكّر النشطاء المتظاهرين بفائدة مخاطبة جنود الشرطة، ومحاورتهم قبل مواجهتهم، فما هم إلا مساكين، مجندون يتقاضون أجورا هزيلة، منصاعون لأوامر عليا، وهم في

النهاية جزء من الشعب. يشكّلون فرق مشاة الأمن المركزي، ولا يجب الخلط بينهم وبين عناصر جهاز أمن الدولة، نخبة جواسيس النظام، والمسئولين الفعليين عن جهاز القمع.

في الثامن عشر من يناير، أطلقت أسماء محفوظ ـ عضوة «حركة ٦ إبريل»، فتاة ذات ستة وعشرين ربيعا ـ مقطع فيديو من أربع دقائق. تحدّثت فيه بالعامية، مرتجلة دون نص مكتوب، بحماس وصدق مؤثرين. دعت المصريين على النزول في الخامس والعشرين من يناير، مهما كلفهم الأمر، للتجمّع وشق طريقهم حتى ميدان التحرير. لا لسبب سياسي ولا اقتصادي، وإنما دفاعا عن كرامتهم وشرفهم. أعادت الفتاة ذكر الكلمتين، كترنيمة صلاة. خاطبت الرجال خاصة، بل كل رجل على حدة، في نظرة شاخصة، تتحدى بها رجولته. طالبتهم بالنزول لحمايتها، وحماية النساء الأخريات، النازلات للتظاهر في ذلك اليوم، فالبقاء في البيت، تحت هذه الظروف، نذالة متناهية.

تم تداول مقطع الفيديو مرارا وتكرارا، وكان له الأثر الجارف (صرّح عديد من المتظاهرين، فيما بعد، بأنهم ما كانوا ليشاركوا لولا هذا المقطع)، فقد عبّر، بأدق تفاصيله، عن الإحساس الذاتي للجيل المناهض للسلطوية، الذي لم يعد يتصور التعبئة الجماعية إلا من خلال مخاطبة الضمير الفردي. استخدمت أسماء محفوظ صيغة المتكلّم، ولم توجه حديثها لكتلة مبهمة من البشر، بل لكل مواطن من مواطني مصر.

ردّا على هذا النداء، عرض العديد من مستخدمي شبكات التواصل، صورا ومقاطع فيديو شخصية، أعلنوا فيها بجرأة: «أنا نازل يوم ٢٥ يناير». فقد نبعت الهبّة الجماعية من المخاوف الفردية المستأصلة.

ثم نشرت أسماء محفوظ، يوم الرابع والعشرين من يناير، قبل ساعات من اليوم الموعود، مقطع فيديو ثانيًا، حيّت فيه جهود الحشد بعد ندائها الأول: «كل من يتواصل معي الآن، يخاطبني كما لو كنت أخته أو بنته أو أمه... أصبحت حقيقة بنت مصر... هذا أجمل حدث في حياتي... سأراكم غدا، أمام جامع مصطفى محمود، سأكون هناك في تمام الثانية بعد الظهر، لا تتأخروا، ولا تنسوا إحضار علم مصر معكم، هذا العلم هو درعنا... غدا، سوف أكون في انتظاركم».

المراجع:

ـ شكّلت ثورة ٢٥ يناير لحظة تاريخية هائلة ووحيدة. تابع العالم أجمع هذا الحدث، آنيّا، يومًا بيوم، بشغف بالغ. على عكس ما سبقه من أحداث عبر التاريخ المصري، توفّرت لنا، عند استرجاعه، مادة معلوماتية غنية بشكل فريد (صحافة مطبوعة، جرائد مذاعة، تحقيقات، حوارات، أفلام، فيديوهات، تمثل وحدها رصيدا أرشيفيّا معتبرا)، فضلًا عن قدر من الدراسات التحليلية والتجميعية، تتناول طيفا عريضا من الاتجاهات السياسية، والفلسفية، والدينية. استخدمنا بكثافة الأرشيفات المرئية والمسموعة، فضلًا عن حصيلة من النصوص المطبوعة. ليؤذن لنا، في هذا المقام، أن نذكر فقط المصادر التي غذت تحليلاتنا بشكل مباشر.

ـ فيما يتعلّق بالأحداث: الصحافة اليومية المطبوعة (بالعربية): الشروق والمصري اليوم، و(بالإنجليزية) إنترناشيونال هيرالد تربيون، و(بالفرنسية) لوموند، لوفيجارو وليبراسيون؛ أما عن الأرشيفات المصورة (بالعربية) فالجزيرة والشروق، و(بالإنجليزية) البي بي سي.

ـ بالنسبة إلى السرديات، والتعليقات والتحليلات: خالد الخميسي: **تاكسي!** آكت سود، باريس ٢٠٠٩؛ علاء الأسواني: **التاريخ الإخباري للثورة المصرية**، آكت سود، باريس ٢٠١١؛ **والتطرف الديني والدكتاتورية**. آكت سود، باريس ٢٠١٤؛ وائل غنيم: **ثورة ٢٠١١، مذكرات**. هوتون ميفلن هاركور. بوسطن ٢٠١٢؛ أشرف خليل: **ميدان التحرير**. سانت مارتن بريس، نيو يورك ٢٠١١؛ آن ألكسندر ومصطفى بسيوني: سابق ذكره؛ وأخيرًا عمل خارج التصنيف، يمزج بين التاريخ والحالة الراهنة، يتناول بالتناوب الشهادات المعيشية مع تحليلات شديدة الدقة؛ لاستكشاف الروح الثورية للشعب المصري: جاك شنكر: **المصريون، قصة جذرية**. بنجوين بوكس، لندن ٢٠١٧. وجدنا تأملات بالغة القيمة في العدد رقم ١٠٨ من كراسات الشرق (شتاء ٢٠١٢)، عنوانه: **استهلت مصر مسيرتها الكبرى**، نسقه توفيق أقليمندوس ولور جرجس؛ خاصة مقدمة العدد الهامة، لصاحبها توفيق أقليمندوس؛ وكذلك مقالات شريف يونس: **الثورة المصرية وأزمة الشرعية**؛ سعيد عكاشة: **قوى ثورية وقوى رجعية**؛ نبيل عبد الفتاح: **الأزهر في عالم مضطرب**؛ ودومينيك آفرون: **الإخوان المسلمون والدولة المدنية.. الديمقراطية ذات المرجع الإسلامي**؛ جويل بينن: **العمال المصريون و٢٥ يناير**؛ لور جرجس: **الكنيسة، والقبط، والثورة**.

ـ بخصوص التأملات الأولية التي ولّدتها الثورات العربية، استفدنا من قراءة: بنجامين ستورا، حوار مع إدوي بلينيل: **ثورة ١٧٨٩ العربية، تأملات عن الثورات الجارية**. ستوك، باريس ٢٠١١؛ وآلان باديو: **صحوة التاريخ**. نوفيل إيديسيون لينيه، باريس ٢٠١١.

الباب الثاني والعشرون
٢٥ يناير ـ ١١ فبراير ٢٠١١
يوميات الثورة

٢٥ يناير:

طمح النشطاء في حشد بضع مئات من المتظاهرين، عند نقاط التجمّع، وفوجئوا بنزول الآلاف، بل عشرات الآلاف.

تخطّت الأحداث حدس النشطاء، وكأن جيلًا جديدًا من المحتجّين كان يتحين لحظة النداء لمجابهة السلطات. وتظاهر هؤلاء للمرة الأولى في حياتهم، وما كانوا على دراية، قبل ذلك بعدّة أيام، أنهم يفعلون.

كان الهدف المأمول تحطيم القاعدة التي أرساها مبارك منذ ثلاثين عاما: لا مظاهرات في الشارع! وإن تم التجاسر على ذلك، فلتبتلع موجة قوات الأمن موجة المتظاهرين!

منذ الوهلة الأولى، في الخامس والعشرين من يناير هذا، مثّلت الغلبة العددية عتبة كيفية. إذا تخطّت أعداد المتظاهرين أعداد قوات الأمن، انقلبت علاقة القوى النفسية بين القطبين، وانتقلت الثقة من أجهزة الأمن إلى المتظاهرين.

حدّد النشطاء معظم نقاط التلاقي في الأحياء الشعبية ـ مراهنين على مفعول عدوى تدفع عددًا متزايدًا من السكان، لتضخيم صفوف المتظاهرين الأوائل. سرعان ما فاق الواقع أكثر التوقعات تفاؤلًا: لم ينزل الرجال فقط، بل النساء أيضًا، وفي زيادة مستمرة. والذين انضموا توًّا، هم الأكثر حماسًا لدعوة آخرين للانضمام إليهم. ولم تقتصر المشاركة على الشباب، فكلّما تقدم الوقت، تلاحق انضمام من هم أقل شبابًا، إلى الأجيال الأصغر منهم.

نزلوا جميعا، مدركين أنهم يقومون بفعل لا رجوع فيه. أنهم يقطعون تذكرة ذهاب دون إياب. تم هذا التحوّل الحاسم في ضمير كل منهم، ولم يعوا له تفسيرا... (حتى الأمس، لم أكن مستعدًّا. وهأنذا في الشارع. والآخرون هنا أيضًا، في انتظاري. قطعًا،

كنا نعرف جميعًا، في قرارة أنفسنا، أننا سنلتقي اليوم).

تآلف المثقفون والعمّال بشكل تلقائي. أضفى العمّال على الطلبة والموظفين شيئا من جسارتهم الهادئة، وجرأتهم البدنية، ممّا عزز الشجاعة الجماعية. والشجاعة معدية. تنتقل بالنظرات. نظرات مذهلة، ما إن تلتقي، حتى تكون قد قالت كل شيء. (لن ننسى أبدًا هذه النظرة، أو تلك الجملة المقتضبة التي تم تبادلها مع غريب لن نراه مرة أخرى، ولكنه جعلنا نكتشف، فجأة، عاطفة أخوّة بلا حدود، روح مصر الشاسعة. وغمرتنا السعادة بذلك الإحساس، الجديد تماما، بأننا تخلّصنا من ثقل الماضي الذي طالما عزلنا عن بعضنا البعض).

تشتّت قوات الشرطة بين عشرات النواحي، ساعية لمضاعفة حضورها، وأمست عاجزة عن توفير المقاومة الكاسحة التي اعتادت عليها في تحييد المتظاهرين. راهنت على أنهم لن يكونوا بالعدد الكافي لإحداث التغيير. لكنها سرعان ما اكتشفت خطأها. أسقط في يدها واجتاحت صفوفها بلبلة متصاعدة.

كان لجميع المتظاهرين هدف واحد: الوصول إلى ميدان التحرير. هناك، وهناك فقط، سيكون النصر قد دان لهم. هناك، سوف يثبتون للنظام أنه لم يعد قادرًا على كسر انطلاقتهم. كما سوف يثبتون لأنفسهم أنهم قادرون على الارتقاء بعنان أحلامهم.

وجب لتحقيق ذلك، اجتياز الحواجز البوليسية. أحيانًا حاجزيْن، أو ثلاثة حواجز متتالية، تزداد كثافة ومناعة كلما اقتربت من ميدان التحرير. المتظاهرون متنقلون، قادرون على التركيز على موقع بعينه، وكذلك قادرون على الانتشار والاختفاء للتمركز في موقع آخر. بينما ظلت قوات الأمن، في البداية، أكثر جمودًا. صار موقع «تويتر»، في هذا اليوم، سلاح النشطاء، بل ربما عصاهم السحرية. إذ مكّنهم من مضاعفة تواجدهم، وتنسيق تحركاتهم عن بعد، وإخطار بعضهم البعض بمسارات المرور الأكثر سلاسة، والإسراع في إعانة بعضهم البعض.

وجب على النشطاء توجيه كتل من المتظاهرين أضخم كثيرا مما توقعوا. انبثق من بين صفوفهم قادة جدد، اكتشفوا للتوّ قدرتهم على الزعامة وقيادة التشكيلات. حُملوا على أكتاف رحبة لإطلاق شعارات في الغالب موزونة، تتلقفها الجموع لترددها خلف الهاتف. وكلما كانت ثاقبة، انتشرت انتشار النار في الهشيم في أرجاء المدينة كافة ـ نسق

فريد من الشعر، وليد اللحظة، يساهم في إضفاء مزيد من القوام والتلاحم للتجمّعات.

في نقاط المواجهة الأولى بين الحشود الضخمة والحواجز الشرطية، بدأ المتظاهرون بحوار هادئ مع مجنّدي الأمن لجسّ النبض، وإبداء حسن النوايا. أكّدوا لهم أنهم لا يحملون ضغينة تجاههم، وأنهم يتشاركون معهم في ذات الهموم المادية، وذات الحاجة إلى استعادة كرامتهم. هي مرحلة تسخين، قيّم فيها كل طرف الطرف الآخر، بينما سعى النشطاء لاستشعار نقطة الضعف في التشكيل البوليسي، واغتنموا اللحظة المناسبة للهجوم.

وأخيرًا، حانت لحظة الاختبار الحاسم التي طالما داعبت النفوس على «فيسبوك». لحظة المواجهة المباشرة مع قوى القمع، في حجمها العملي وبعنفها الحقيقي. وإن كان العنف أحادي الجانب. فلدى المتظاهرين تعليمات بعدم استخدام أي مقذوفات. سلاحهم هو عددهم، مضاعف بجرأتهم. أما قوات الأمن، فقد نصّت تعليماتها على صدّهم، وردّهم، ثم ضربهم بالهراوات. مع استخدام الرصاص المطّاطي عند اللزوم. لم يستخدم الرصاص الحيّ في الساعات الأولى.

في البداية، كان طوفان من الغازات المسيلة للدموع. ضد سلاح الردع هذا، بذل النشطاء جهودًا مضاعفة لتعميم النصائح العملية التي أرسلها الثوار التونسيون: استخدام المياه الغازية لاغتسال العيون، واستنشاق البصل والخل. بين من تزودوا بها، فكر بعضهم، غريزيّا، في إحضار كمية كافية للتشارك مع الآخرين.

تعدّدت صور المواجهة. أتت الإشارة أحيانا من الشرطة نفسها، تحرّكت صفوفها لرد المتظاهرين. أحيانًا أخرى، أحس المتظاهرون بزهو يدفعهم لأخذ مبادرة الهجوم. وفقًا للظروف، انقسموا لاختراق الحاجز عند أطرافه، أو أتوا بمناورات إلهاء عند الأطراف لحشد أعداد أكبر بكثير للهجوم بأقصى سرعة على الحائط البوليسي لاقتحامه من المنتصف.

أحيانًا، مرّ المتظاهرون مندفعين. وأحيانًا، اختل نظام الحاجز البوليسي لوهلة، ليعود ويُطْبق على عدد من المتظاهرين. وهنا أمطرت الضربات عليهم، ودعس من سقطوا بالأقدام، إلى أن تحرّرهم هجمة جديدة من المتظاهرين. أما إذا اضطر هؤلاء للتفرّق،

تمكّن الأمن من إجراء مئات من التوقيفات.

طالما جرت المواجهات في الأحياء الشعبية، نزلت أعداد متزايدة من السكان للالتفاف حول قوات الشرطة، وإشباعها لومًا، حتى انتهى بها الأمر بالانضمام للهجوم عليها.

ازدادت قوات الشرطة ذهولا واضطرابا. تصاعد الضغط الشعبي حتى أصبح غير محتمل. تساقطت الحواجز الأمنية الواحد تلو الآخر. ومرّ المتظاهرون.

لحظات لا تنسى.

تم اختراق الخطوط المحظورة. تم اجتياز حدود المجهول. جرى الجميع كالمجانين. طاروا. حلّقوا فوق بلد آخر، استهلّوا فيه حياة جديدة، ذات مذاق لا يوصف. لا شك أنهم يتلمّسون ذلك الشيء الذي يطلق عليه «حرية».

لم يدرك أحد أن الخوف، في الطريق، قد ذهب أدراج الرياح.

مارس النشطاء المخضرمون، في البداية، سلطة طبيعية على المسيرات. إلا أنهم أخذوا يفقدون قدرتهم على القيادة، مع الاتساع المطرد للمسيرات. وفلتت منهم بعض المبادرات. هكذا قرّرت كتلة من المتظاهرين، في دنوها من ميدان التحرير، أن تنعطف نحو مقر مجلس الشعب. هدفت، على غرار الثوار الإندونيسيين، اقتحام رمز السلطة هذا، واحتلاله. لكن المبنى قريب من وزارة الداخلية التي تمركز بها قناصون. ألقى المتظاهرون الحجارة، وأطلق القناصون الرصاص. سقط الجرحى بالعشرات.

شُوِّشَتْ شبكات التواصل الاجتماعي، لكن أخبار المدن الأخرى وصلت بالهواتف المحمولة. في الإسكندرية، كان الصدام أعنف من القاهرة، فلم يحترم المتظاهرون دومًا تعليمات الاحتجاج السلمي. في «مدينة خالد سعيد»، اعتبروا ضباط الشرطة عموما قتلة، وكلما وجدوا أنفسهم في غلبة عددية، اشتبكوا معهم بأيديهم العارية في معارك انتقامية. بلغ العنف فيها مبلغا، دفع أعضاء الأحزاب التقليدية للتوسط بين الجانبين، بحجة الحفاظ على السلام المدني. ليكشف الموقف فجوة عميقة بين جيل المتمردين وجيل المقاتلين القدامى الذين استُبعِدوا من المشهد بازدراء.

في المحلة الكبرى، وجد العمّال أنفسهم، للمرة الأولى، في موقف قوة أمام رجال الأمن، فلم يتردّدوا في دفعهم، حتى ولّوا الأدبار، في مشهد أثار متعة جميع السكّان.

في السويس، تحوّل التظاهر إلى عصيان. بدأ البوليس في إطلاق النار، فانتقل المتظاهرون إلى أسلوب حرب العصابات بالمدن: متاريس، وهجوم مخطط انتقائي على الضباط، واقتحام مراكز الشرطة.

وسقط شهيد الثورة الأول.

ثم أخذت الثورة في عدّ موتاها بعد أن تفشّت المواجهات في المدن الأخرى، في المنصورة والزقازيق وطنطا وغيرها.

في العاصمة، استمر تدفّق المتظاهرين نحو ميدان التحرير في موجات متتالية، حتى بلغ الحشد أعدادا هائلة. هم الآن عشرات الآلاف. ما من أحد يعدّ. أصبح الميدان مركز دائرة بلا حدود، الصدر الرحب لمصر أخرى.

بدا المكان، على أي حال، وكأنه قد تحرّر بنفسه من حدوده الطبوغرافية: إذ تحدّه من الشمال والشرق عمارات سكنيّة، ومن الجنوب مبنى «المجمع» الإداري الضخم، ينفتح من الغرب على فضاء واسع، تسمح رحابته باستيعاب مئات الآلاف من البشر.

تدفّقت فيه تلقائيّا الموجات الشعبية الثائرة التي توالت عبر التاريخ. وها هو اليوم يحتضن الموجة الجديدة. أضحى موطن الأحلام التي تتحقق.

ظلت الأفواج تتلاحق فيه بلا توقف. وأخذ السابقون يستقبلون اللّاحقين في كل مرّة، بهتافات النصر.

تتضافر المشاعر المتعارضة. (لقد حقّقنا ما لم نجرؤ على تصوّره، وإن بدا لنا الأمر الآن جليّا). ممّا يضع المرء في مسار زمني آخر، حيث يصبح مستحيل الأمس بديهية اليوم، حيث تنصهر الأضداد بدلًا من أن يُلغي بعضها البعض.

تواجد المناضلون الناجون من الأجيال السابقة، متبعثرين بين حشود الشباب، يلتقون ويبتسمون لبعضهم البعض، أحيانًا بدموع في مقلتيهم. يداعبهم جميعا نفس الخاطر: «عشنا وشفنا».

حاولت الشرطة، مرارًا، استعادة السيطرة على الميدان، ولكن بأعداد غير كافية. لتصدر، قرب الغروب، تعليمات بالكفّ عن المتظاهرين. لماذا؟ إلى متى؟ لم يُعِرْ هؤلاء بالا لما تخططه لهم وزارة الداخلية. ساد بينهم الشعور بنشوة اللحظة. لقد ربحوا

التحدّي. وأخذوا يستكشفون بذلك ملامح أفق جديد: لم يعد المستقبل يشبه الماضي، لم يعد الغد رهنا بإرادة الحكم وحده، إنه أصبح، من الآن فصاعدا، رهنا بمبادرة الشارع. بدأ الشارع يحرّك الخطوط، بدأ يغير مجرى الأحداث.

حسنا. فما العمل، اليوم، بهذا الانتصار الأول؟

خرج الجني من القمقم، ومسّ أطراف الحرية، ولن يتقوقع مرة أخرى في سجنه الضيق. تحاور المتظاهرون في الميدان (غير مسموح لنا أن نتشتت، ولا أن نعود أفرادًا منعزلين في بيوتنا. غير مسموح أن نترك للحكم فرصة استعادة المبادرة. وجب علينا أن نصبو بأمانينا إلى أفق أوسع، أن نطرق الحديد وهو ساخن، وأن نستغل الثغرة الأولى لنخطو خطوة كبرى إلى الأمام).

توافق الحاضرون تلقائيّا على ضرورة حشد قدر أكبر بكثير من البشر، في أقرب فرصة. فطرحت فكرة تنظيم مظاهرة أخرى بعد ثلاثة أيام، أي يوم ٢٨ يناير، وهو اليوم الذي يلتقي فيه ملايين المصريين في الشارع عند انتهائهم من صلاة الجمعة. تم تداول الأمر بين مختلف المجموعات التي تشكلت في أرجاء الميدان.

عندئذ أخذ لفظ «ثورة» يتطاير على شفاه الجميع. انبثق من قلب الميدان، من تلقاء نفسه، وكأنه أمر واقع. ثم تلاه الشعار الذي أطلقه التوانسة، قبل أسابيع ثلاثة، ففرض نفسه في الميدان: «الشعب يريد إسقاط النظام».

إلا أن البرد قارس. مع حلول الليل، أحسّ العديد من المتظاهرين بإغراء الرجوع إلى منازلهم. لم يفكّر أحد، عند خروجه ظهرا لتحدّي قوات الأمن، أنه سيواجه كيفية قضاء الليل في الميدان! دعا النشطاء من كان قادرًا، على البقاء في موقعه. من أجل ذلك، لا بد من ارتجال التدابير العملية على الفور. انقسم الحضور إلى مجموعات احتلت رءوس الشوارع، وجمّعت التبرّعات لتوفير المؤن من أغطية، ومأكولات خفيفة، ومياه للشرب.

استغلّت الشرطة ضعف الأعداد، بعد أن انتصف الليل، لتنقض على الميدان في غمار سحابة كثيفة من الغاز المسيل للدموع. انهمرت الضربات على المعتصمين بعنف عشوائي، ولم يُعْفَ حتى الفارّون الذين تم تتبّعهم في الشوارع المتاخمة. انتهى الليل بمئات الإصابات ومئات الاعتقالات. لتشرق شمس اليوم التالي على الميدان خاليا.

٢٦ - ٢٧ يناير:

حدث عكس ما توقّعته السلطات.

لم ينتشر الإحباط، بل شاعت عدوى التمرّد. اعتبارًا من يوم ٢٦، انطلقت المظاهرات التلقائية من كل مكان. أخذ النشطاء في «غرفة العمليات»، على حين غرة. بعثوا عناصر منهم في عجالة، لتفقّد بؤر التظاهر تلك، غير المعدّة وغير المتوقّعة، في محاولة لتنظيمها.

علامات تدعو للتفاؤل: روح البلاد هجومية. إذ انبهر الرأي العام باحتلال الميدان (اقتحام «الباستيل»)، تغلّب اهتمامه بالحداثة المطلقة لوقيعة الأمس، على اهتمامه بسلوك السلطات العدواني. تراءى المسار التونسي في الأفق، فقد يلحق مبارك بزميله بن علي في المنفى. يصنع التاريخ الآن في الشارع، والمزيد توّاق للمشاركة.

وها هي السلطات تصب الزيت على النار. اتخذت في رعونة قرارا بحجب «الإنترنت». فُجع الملايين من مستخدمي شبكة التواصل. حرمهم القرار من حقهم المكتسب، إضافة إلى كونه يهدّد بتجلط اقتصادي، فهو دليل قاطع على استعداد السلطات للذهاب لأبعد مدى، حفاظا على بقائها. أتت تداعيات محاولة الحجب تلك بنتائج عكسية، مفجّرة غضبا عارما في النفوس، سيتم تنفيسه في مظاهرة الجمعة. فلم تعد المشاركة في هذه المظاهرة خيارًا مطروحًا، بل فرضت نفسها كرد مشروع من المحكومين، على حكّام يتصرفون كقطاع طرق. يتحتم إذن أن يصبح يوم الثامن والعشرين من يناير «جمعة الغضب».

تمكنت أسماء محفوظ، مساء يوم ٢٦، من بث فيديو جديد عبر يوتيوب: «عشنا أمس أجمل أيام حياتنا... كنا متحدين كأصابع يد واحدة، مراعين لبعضنا البعض... ما من فتاة تم التحرش بها... ما من أحد سرق أي شيء، ما من مشاجرة قامت بيننا، كنا نحمي بعضنا البعض... إنه الشعب المصري كما حلمنا به دائمًا... الآن، كل فرد منكم مطالب بأن يخرج ليطرق أبواب جيرانه، ليعلنهم أن الانتفاضة في متناول أيدينا... الجمعة، بعد الصلاة، في خروجنا من الجوامع والكنائس، سوف ندعو الناس للانضمام إلينا... لن نترك بلدنا في أيدي اللصوص، سوف نستعيد بلدنا. الجمعة، أرجوكم، كونوا على الموعد».

قطع «الإنترنت» تماما في مساء يوم السابع والعشرين من يناير. أعلنت الحكومة حظر جميع المظاهرات، وأنها ستضرب، بيد من حديد، مخرّبي الوحدة الوطنية. نشرت وزارة الداخلية وحدات مكافحة الشغب المدعومة بعرباتها المصفحة، في محيط المباني الرسمية، وحول الميادين العامة، وتقاطع الطرق الرئيسية. وقامت بمئات التوقيفات، اختطفت «المشتبه بهم» من منازلهم، كما قامت باعتقالات عشوائية في الشوارع، وغنمت في أحدها بأسير حرب معتبر قبضت على الناشط وائل غنيم منفردا، بينما كان يلوذ بمخبئه. خطف قسريّا لجهة مجهولة.

لم تعد الدعوة للتعبئة متاحة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ولكنها استمرت حتى الصباح، بفضل إبداع النشطاء لوسائل جديدة، وانتشارهم في جميع الأنحاء. ولم يعد التواجد بالشوارع مقصورًا عليهم، بل اتسع ليشمل الغالبية العظمى من الأحزاب، والمنظمات والاتحادات، بما فيها الأحزاب الشرعية التي انضمت على استحياء، إذ لم يسعها إلا أن تفعل ذلك، أمام الحماس الجماهيري المتفجر في الأحياء الشعبية كافة.

وأخيرًا، اضطر مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين ذاته، إلى النزول إلى الحلبة.

فمن جانب، وقع تحت ضغط كتل هامة من شباب الجماعة، المتأهبين للمشاركة، ولم يستطع التنصل من حماسهم. ومن جانب آخر، كان ملمّا، عبر كوادره الشعبية في المحافظات بحالة الغليان الشعبية التي اجتاحت وادي النيل، ولم يعد يستبعد احتمال اندلاع انتفاضة واسعة النطاق. علم مسبقا أن الحكم سيحمّله المسئولية على أي حال (وهو ما شرعت فيه وسائل الإعلام الرسمية بالفعل)، وأنه سيضرب الإخوان لا محالة، بعنف شديد، إذا ما فشلت التظاهرات.

بناء على كل ذلك، صرح مكتب الإرشاد بمشاركة شباب الجماعة في «جمعة الغضب»، على أمل أن تسفر المواجهة عن توازن قوى جديد، يعزّز فرص حوار أكثر تكافؤا بينه وبين السلطات.

هذا وأشارت دلائل عدة إلى أن الإدارة الأمريكية قد شجّعت مكتب الإرشاد، بحرارة، على اتخاذ ذلك المنحى.

٢٨ يناير:

خرج الرجال والنساء والأطفال في الشوارع بالملايين. ما من أحد يستطيع منعهم من التوجّه نحو نقاط تجمعهم المختارة: الجوامع.

جنّدت السلطات أكبر عدد ممكن من الأئمة، في عدد لا حصر له من الجوامع الكبيرة والصغيرة في أنحاء الجمهورية، لإثناء المؤمنين عن المشاركة في «الفوضى». أكّدوا على «طاعة وليّ الأمر»، ودعوا الناس إلى «ألا يلقوا بأيديهم إلى التهلكة»، فالموت في فتنة التظاهر «لا يعد شهادة، بل انتحار، يلقي بصاحبه في جهنم». إلا أن أصواتا لبعض الأئمة غردت خارج السرب، ودعت المصلين إلى «الثورة على الظلم». من ناحيته، حذر البابا أتباع الكنيسة القبطية من الاختلاط بمثيري الشغب.

ولكن النذر الدينية لم تكبح غليان الغضب الذي تصاعد عقب الصلاة.

أدّى منع السلطات «للإنترنت» إلى عكس النتيجة المتوخاة. منح المترددين سببا إضافيّا للانخراط في التظاهر. بما أن قوات الأمن أرادت إعادتهم إلى وحدتهم العاجزة، بحظر أي تواصل معلوماتي بينهم، قرّروا استعادة التواصل جسديًّا، بالانضمام للمسيرات التي تأهبت للانطلاق. لوّح لهم «النشطاء»، على أبواب الجوامع والكنائس، بنداء بسيط لا يقاوم: «تحيا مصر».

أحسّ الجميع، بالغريزة، أن سؤالًا حاسمًا سيحسم مع نهاية هذا اليوم: هل كان الحكم قادرا على استرجاع زمام الأمور، أم تم إضعافه بالقدر الكافي لإجباره على التنازل، أي لإجبار الشرطة على إخلاء الشوارع؟ كان الصدام على قدر التحدّي: في عنف مستمر، دءوب، صارم، حتى إنهاك المعسكرين. وأسفر عن عشرات القتلى، ومئات الإصابات الخطيرة، وشباب تشوهت ملامحهم مدى الحياة.

ومع ذلك، إذا استعرضنا شريط الأحداث بعد وقوعها، بدا الأمر وكأن السلطات قد خاضت معركة ميئوسًا منها منذ البداية.

تسلّح المتظاهرون بالعدد، والسخاء، والحماس. وبشجاعة تضاعفت بموجب التحام فئات الشعب المختلفة ـ طلبة، وموظفين، وعمال، أثرياء وفقراء ـ لينصهر الاغتراب في أتون الحدث، وتتولّد موجة عارمة من الأخوة، تحتضن الجميع، فيسيرون كتفا بكتف، غير آبهين بالأمن، وغير مبالين بالموت.

قد صارت لهم أجنحة.

لم يواجه المجنّدون، هذه المرّة، أعدادا محدودة من «المشاغبين»، بل واجهوا كتلا هائلة، متزايدة، من الأهالي، خرجت بالأيادي العارية تخاطر بحياتها من أجل شعار «عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية». كان لا بد أن يلقى هذا المشهد استجابة في نفوس المجنّدين. وها هم مضطرون لضرب إخوان لهم، مسبّبين لهم جراحا، بل حتى وفيات، استجابة لأوامر لا تبرّرها أذهانهم. فاضطربت الأمور في عواطفهم.

في الإسكندرية، حسمت الجماهير أمرها بسرعة نسبية. لقد بقيت كلها في الشوارع بعد الصلاة، وأحس النشطاء بتأييدها التام، فاخترقوا الحواجز البوليسية، وسعوا في معظم الأحوال، بغضب مستعر، للالتحام بالأيدي مع المجنّدين الذين هربوا أمامهم حتى أقسام الشرطة. فأضرم الثوار النيران في العديد منها. حقّق الشارع تفوقا ساحقا، واختفى المجندون وضباطهم قرب المغرب. اجتاحت الجماهير الغفيرة شارع الكورنيش على طوله، لتردّد منتصرة: «الشعب يريد إسقاط النظام».

في السويس، لم تتوقف المعارك منذ يوم ٢٥، فلم تكد بؤرة حريق تنطفئ، حتى اشتعلت بؤرة أخرى في حيّ من أحياء المدينة الأربعة. أما في يوم الجمعة هذا، مع تكاثف أعداد المتظاهرين، فاشتعلت المدينة بأكملها. لاحظ النشطاء وهن قوات الأمن بعد ثلاثة أيام من الكر والفر المتواصل، ممّا زاد من إصرارهم على أن يلعق الضباط التراب، بعد أن حملوا وزر القتيل الأول للثورة. أسفرت معارك اليوم عن ثمانية عشر قتيلا، لكن المدينة باتت ليلتها في أيدي الثوار، واحتلت أقسام الشرطة والأبنية الحكومية كافة، وأضرمت فيها النيران، وهرب من تبقى من الضباط. وسلّم المجندون أنفسهم.

كان بالطبع، الجزء الأكبر من قوات الأمن متمركزا في القاهرة الكبرى. عدّت بعشرات الآلاف، أعيد انتشارها في التقاطعات الإستراتيجية للمدينة، وعلى رءوس الجسور، وحتى في بعض الحواري الضيقة. كان المجنّدون أخف حركة ممّا كانوا عليه منذ ثلاثة أيام. وظلت موازين القوى تتأرجح بينهم وبين المتظاهرين، بين هجمات وهجمات مضادة، بين كرّ وفرّ، طوال ساعات اليوم.

إن وجد المتظاهرون أنفسهم بأعداد غير كافية، تراجعوا، وتفرّقوا، منتظرين أو ساعين لإحضار تعزيزات. إن اتّسعت صفوفهم وتكثّفت، اندفعوا لمحاصرة

خصومهم، حتى أجبروهم على التسليم أو الفرار. إلا أن الحالة قد تنقلب فجأة، إذا ظهرت تعزيزات جديدة لإسعاف المجندين. هكذا دار القتال، في عشرات مناطق التصادم عبر القاهرة الكبرى.

كانت معجزة يوم ٢٨ يناير أن الطوفان الشعبي لم يكف عن التعاظم. اندلعت روافده لتضخّ دماء منعشة، طاقات متجدّدة على الدوام، في صفوف الثوار. التحمت بعد الظهيرة، مسيرات قوامها عشرات الألوف، وافدة من مختلف الأحياء الشعبية، في اتجاه وسط المدينة، تستعدّ لتخطّي آخر الحواجز الأمنية، قبل ميدان التحرير.

وهي الحواجز التي تمّت أمامها أعنف الاشتباكات، وأكثرها دمويّة.

بعد أن أرغمت قوات الأمن على ترك العديد من مواقعها في الأركان الأربعة للعاصمة، تقرّر إعادة تمركزها بكثافة في محيط ميدان التحرير، بقوة نيران مضاعفة.

سقط عشرات القتلى قبل حلول المساء.

كان المتظاهرون قد حاصروا الميدان بكتل هائلة من البشر، من مدخله الجنوبي، قادمين من شارع قصر العيني، وروافده خلف المجمّع، وعلى طريق كورنيش النيل، قادمين من المعادي. واتّخذت مسيرة شبرا الخيمة من شارع الجلاء مسارا لها. وحاول شباب عابدين والسيدة زينب الوصول إلى الميدان من مداخله الشرقية. أما المواجهة الحاسمة مع قوات الأمن فقد تمت بين كوبري الجلاء وكوبري قصر النيل، حيث تركّزت حشود أمنية ضخمة لمحاولة منع المتظاهرين القادمين من شمال غرب وشمال شرق العاصمة، من عبور كوبري قصر النيل صوب ميدان التحرير.

وصل أول موكب مكوّن من ٣٠٠٠٠ متظاهر، قادمين من الجيزة بقيادة عناصر إخوانية، عند كوبري الجلاء، فصدّته قوات الأمن، حتى لحق بهم موكب من ٥٠٠٠٠ متظاهر، قادمين من إمبابة، بقيادة نشطاء من حركة ٦ إبريل. التحمت القوّتان، لتحاصر الحشد الأمني، وتفرّقه، قبل أن تخترقه وتنطلق نحو كوبري قصر النيل، الخطوة النهائية قبل الميدان.

دار فوق النهر اشتباك جسدي عملاق، طوال ساعات لم تنتهِ، في أجواء مشحونة بالغازات الخانقة (التي اتّضح فيما بعد أنها زوّدت بمركّبات سامّة). تتالت هجمات قوات الأمن وهجمات الثوار المضادّة التي ازدادت قوة في كل مرّة. أفرطت قوات

الأمن في استخدام خراطيم المياه الباردة. ولكن دون جدوى. فأخذت تطلق الذخيرة الحيّة. فعلت من فوق المدرّعات، أو من نقاط ارتكاز في الهيكل المعدني للكوبري، اتخذها بعض الضباط موقعا يضربون النار منه مع بقائهم بعيدين عن منال الثوار. ولكن ذلك لم يكن كافيًا لصدّ المدّ المتعاظم. اندفعت المدرّعات نحو الحشد. وحصدت عشرات الأجسام. وحتى ذلك لم يكن مجديا. فقد شلّت كتل المتظاهرين حركة المدرعات لمنعها من التقدّم، ثم أجبرتها على التقهقر.

وظل الحشد الجماهيري الهائل يتقدم ذراعا بذراع، نحو مخرج الكوبري.

توقف فجأة فصيل من الصفوف الأولى للمتظاهرين عن القتال لأداء صلاة العصر. أدرك أحد الضباط آثار المشهد المثبطة لقواته، المتراجعة أصلا، فأطلق النار على إمام الصلاة. تبع ذلك اضطراب عظيم، استمر خلاله البعض في صلاتهم، بينما تغاضى الآخرون عن تعليمات نبذ العنف، فانقضّوا على جنود الشرطة وأجبروهم على التراجع إلى مواقع دفاعية أخيرة عند مخرج الكوبري.

ثم تحوّل فجأة المشهد بأكمله. مع حلول الليل، تلقت قوى الأمن أمر ترك مواقعها كافة، والاحتجاب. تلاشت بالمعنى الحرفي للكلمة.

وأصبحت الطرق المؤدية للتحرير مفتوحة.

اندفع المدّ البشري من كل حدب وصوب، ليصبّ في الميدان.

انقطعت الكهرباء في الحيّ.

أشباح تقبّل بعضها بعضا. لا يُتعرّف على الوجوه في الظلام. ولكن لا يهم. يغمر جميع الثوار شعور واحد، شعور محيطي بحقيقة حضورهم معا، بالتحام كل الذين استحقّوا الميدان، أحياء كانوا أو أمواتا، في لحظة النصر.

أُشعِلَ العديد من نيران المخيمات، تتحلّق حولها المجموعات للتدفئة من زمهرير البرد القارس.

يدقّ الشباب الصغير على أسوار الميدان المعدنية، محدثين جلبة تصمّ الآذان، كأنهم يقرعون طبول النصر.

أحسّ الكثيرون فجأة، بشكل غير متوقّع، بوطء الإنهاك الجسدي والعصبي.

اختلطت النشوة بالشرود، والفرحة بالذهول.

لم يستوعب أحد بعد عظمة المعجزة التي صنعوها.

خَلق المحكومون المصريون بأنفسهم حدثا قوميّا امتلكوه بالكامل، حدثا نشأ عن وعيهم الذاتي، ونتج عن إرادتهم المستقلة، بعيدا عن قرار الحكّام، بل في تحدٍّ مباشر لهذا القرار. وذلك في غياب أي زعيم أو أي حزب قائد ولعله أمر غير مسبوق في تاريخ مصر.

لم يتح الوقت الكافي لاستيعابه في وجدان الذين قاموا به. احتاجوا إلى فترة تأمل رجعي، لتتأقلم أنفسهم مع استيعاب نتيجته الأساسية: انقلبت العلاقة بين الشعب والشرطة، في غضون أربعة أيام، رأسا على عقب. تجاسر الثوار في الخامس والعشرين، لينتصروا في الثامن والعشرين.

ولكن اليوم لم ينتهِ بعد.

ما إن اختفت أزياء الشرطة، حتى أخذت المروحيات العسكرية تطوف السماء. ثم ظهرت دبابات الجيش ومدرعاته، طوابير طويلة مدججة، أحاطت الميدان في صمت. انتشرت الأنباء حول تمركزها في التقاطعات الرئيسية، وحول المباني الرسمية الحسّاسة، وفي مدن أخرى، في الإسكندرية والسويس وغيرهما. لم يشاهد الأهالي من قبل، دبابات الجيش تسير بينهم في شوارع المدن، بهذه الأعداد الكثيفة.

طالما فرّق المصريون بين الجيش والشرطة. حقًّا ارتبط الجيش بالسلطة ارتباطا وثيقا، إلا أن صورته تماهت في مخيلة المصريين مع الملاحم الوطنية، وحفظ تراب الوطن. لم تقترن بالقمع الداخلي، أو بالعنف ضد المتظاهرين ـ على الأقل حتى تلك اللحظة.

وعليه، استقبلت الدبابات بارتياح من قبل معظم المتظاهرين، حيث ارتأت في ذلك قبل كل شيء، إقرارا بانسحاب قوات الأمن، بل استقبل العديد منهم الجنود بهتاف: «الجيش والشعب إيد واحدة»، ولم يتردد آخرون في اعتلاء الدبابات، والتآخي مع أطقمها، وبدأ نفر في التحاور مع ضباط الجيش الذين رحّبوا بالحوار.

لم يُبدِ معظم النشطاء نفس الحماس، بل أخذوا يشعرون بقدر متزايد من القلق، إذ يطرحون العديد من الأسئلة التي تفتقر إلى جواب. ماذا وراء هذا الانتشار السريع للجيش؟ لماذا وجّهت فوهات مدافع الدبابات نحو الميدان والحشود الشعبية؟ هل

تدخّل الجيش لحماية المتظاهرين، أم لتهديدهم؟ ما موقف القادة العسكريين من المطلب الشعبي المتنامي باستقالة مبارك؟ هل يمكن أن يتركوا رئيس الدولة، وهم يدينون له بمواقعهم وامتيازاتهم؟

علم الجميع معارضة قادة الجيش لـ«مشروع التوريث»، ولكن، لن يصل بهم الأمر إلى حد مساندة حركة ثورية قامت ضد هذا المشروع. اختلفت الأهداف تماما. سعى الشعب إلى إقامة حكم غير سلطوي، بينما سعى الجيش إلى تأكيد هيمنته المهزوزة على أجهزة الدولة.

أعلن حظر التجول في القاهرة والإسكندرية والسويس. ثم أخذ الجيش يحثّ المتظاهرين، عبر مكبّرات الصوت، على العودة إلى منازلهم. أمر غريب حقّا! من تصوّر أن المتظاهرين على استعداد للتنازل عن حق احتلال الميدان، بعد أن اكتسبوه بشق الأنفس.

لم يتحرك أحد قيد أنملة، وإن كان القلق ملموسا. ماذا سيفعل الجيش؟

لم يفعل الجيش شيئًا.

لماذا؟ هل يأخذ وقته ليقيس مدى إصرار الميدان؟ هل يتردد في استخدام العنف؟ هل يمارس لعبة مزدوجة؟ تعارض الانتشار الواسع لدبّاباته، مع الموقف السلمي لقواته. غلّف الغموض نوايا القادة العسكريّين، غموض سيشكّل أحد المعطيات الثابتة للموقف في الأيام المقبلة.

انتشر خبر أعطى بعدا جديدًا لهذا الموقف. قام ضباط الشرطة الفارون من الخدمة، بفتح أبواب العديد من السجون، ومراكز احتجاز المجرمين. أطلقوا سراح آلاف من السجناء العاديين، وأوعزوا لهم بنشر الذعر والتخريب في البلاد. جرت الإشاعات عن وقوع أعمال نهب، واعتداءات على الأملاك العامة، بل عمليات اغتصاب. فقرر الأهالي تكوين لجان شعبية لحراسة أحيائهم.

بحلول الليل، اشتعل حريق هائل في مقر الحزب الوطني الديمقراطي بالقاهرة، وانتشرت النيران في كل أدوار المبنى. ظل الفاعل مجهولًا، لكن المؤكد، أن ما من جهة رسمية، من جيش أو قوات إطفاء، عُبئت لإخماد الحريق. ثم ارتفعت أصوات جزعة، تستصرخ المتظاهرين لحماية المتحف المصري المتاخم للميدان، إثر تعرضه للنهب. هرع

مئات المتظاهرين لحماية تراث لا يقدر بثمن، تشابكت أيديهم لبناء حاجز بشري منيع حول المتحف.

ظل الجيش مترقبا للموقف، لم يتدخل في أي لحظة، أو على أي مسرح من مسارح العمليات لتغيير مسار الأحداث. لم يتحرّك للإحاطة بالمتحف المصري، إلا في صباح اليوم التالي.

ظهر مبارك أخيرًا، قبل منتصف الليل بقليل، على شاشات التلفزيون.

في نهاية يوم مشهود، عاشه ملايين المصريين كميلاد جديد، اختار أن يهوّن من الحدث، أن يقلّصه للحظة ضياع، ضلّ البعض خلالها الطريق. خطب في الناس، كما لو كان عرشه راسخا على أرض ثابتة، كما لو كانت كلماته تمتلك ذات الاحترام، كما لو كان أمامه متّسع من الوقت. عيّن نائبا لرئيس الجمهورية، ورئيسا جديدًا للحكومة، ووعد بإصلاحات لن تنفك أن تصطف مع تلك التي اتّخذها في الماضي.

ما من كلمة رثاء لأرواح زهقت، ما من كلمة عزاء لأمهات ثكلى. بدا الرجل خارج الزمان والمكان، غريب عن الفاعل الجماعي المصري الذي أنجبه لتوّه الميدان.

كردّ فعل تلقائي، قرّر «الثوار» أن يحتلوا الميدان، احتلالا مكثفا ودائما، «حتى يسقط الطاغية».

٢٩ يناير:

تم احتلال الميادين الكبرى كافة، في العشرات من المدن. وبدأ التحدّث، بصيغة الجمع، عن «ميادين التحرير في البلاد».

في القاهرة، تصاعدت سحابة كثيفة، سوداء، من رماد مقرّ الحزب الوطني الديمقراطي، مخيّمة على الميدان. ممّا لم يمنع النشطاء من العمل الدءوب منذ الصباح الباكر لتنظيم الحياة العامّة في أرجاء الميدان كافة.

رفع المتطوّعون أنقاض «جمعة الغضب»، أزالوا الغبار، وكنسوا الشوارع. تكفّل آخرون بالإمدادات، وإقامة مراحيض ميدانية. أتى الآلاف من المشجّعين، صبيحة هذا اليوم، من جميع أطراف العاصمة، للدعم والمساندة. احتشد بعضهم في خيام مؤقتة، مرّ بينها شباب لجمع التبرّعات، حاملين أكياس كبيرة، سرعان ما امتلأت

بأوراق نقد صغيرة.

هيمنت على النفوس نشوة نادرة، وإن كانت مشوبة بشيء من القلق. ظلت التساؤلات والشكوك، الخاصة بالنوايا المجهولة لأجهزة الأمن، تحوم حول الميدان. لقد انسحبت الشرطة من الشوارع، إلا أن جزءا هامّا من قوّاتها تمركز على مرأى من الميدان، في مربّع يأوي مقرات الداخلية والبرلمان ورئاسة الوزراء. سبق أن تحدّت مجموعات صغيرة من المتظاهرين هذه القوات، في الخامس، ثم في الثامن والعشرين. أما اليوم فستضطر كرها مجموعة أكبر من المتظاهرين لمواجهة ذات القوات من جديد.

حدث الصدام، عندما أصرّ موكب جنائزي يحمل نعش شهيد سقط بالأمس، على المرور عبر الميدان. فالميدان هو المكان الوحيد المستحق للفقيد. انعقد رباط ضمني بينه وبين الشهداء الذين أضفوا عليه قدسية صامتة، بتقديم أرواحهم قربانا له.

رفض الأمن المركزي السماح بمرور الجنازة إلى الميدان. وهو في حالة مزاجية انتقامية، على إثر الهزيمة المهينة التي تكبّدها بالأمس. أمام إصرار منظمي الجنازة، سحب أحد الضباط سلاحه وأطلق النار من مسافة قريبة. كانت إشارة بدء مذبحة استمرت لعدّة ساعات. اعتلى القنّاصة أسطح العمائر المحيطة، مسلّحين ببنادق مزودة بعدسات مكبّرة. صوّبوا على الرءوس والصدور. سقط عشرات القتلى في مواقعهم، وأصيب عشرات آخرون. فقام رفقاؤهم بحركة مكّوكية لحمل الجثث إلى الميدان، ثم العودة إلى الداخلية لمباشرة المعركة، أو لحمل جثث أخرى.

ارتجل الأطباء من المتظاهرين مستشفى ميدانيًّا، في ركن الميدان القريب من المعركة. مارسوا مهمتهم في الهواء الطلق، على الأرصفة، بوسائل هزيلة، ضمدوا الجراح بمناديل ورقية، وعصبوا الغائر منها، بخرق الملابس. بعد أيام، ستنتشر المستشفيات والمستوصفات الميدانية، في أركان الميدان، تحت الخيم، ثم في المباني المجاورة، من بينها مسجد وكنيسة. وأمدّها الصيادلة بالأدوات والعقاقير، دون مقابل.

اختلطت سعادة الحرية مع أحزان الحداد. فالنصر أمر خطير. رقص الثوار وغنّوا، فوق فوهة بركان. سقط حولهم الشهداء، وفرضت دبابات الجيش هيمنتها المترقّبة على الميدان، ونوايا قادتها ما زالت مجهولة. ذلك بينما تمترس الأمن المركزي وقناصته على بعد بضع مئات من الأمتار. وصبّت وسائل الإعلام الرسمية آيات من السبّ

والقذف على الميدان، بعد أن حاولت في البداية أن تتجاهل ملحمته، ثم أن تستخفّ بها.

ثم ظهر فجأة، على شاشات التلفزيون، قبل حلول الظلام بقليل، وجه يراه الثوار للمرة الأولى، ليتحدّث باسم هيئة يجهل معظم المصريين مجرد وجودها، «المجلس الأعلى للقوات المسلحة». بوجهه الغامض، نَشَرَ في الميدان شعورًا بعدم الارتياح. فرّق بين «شباب وطني مسئول» وبين «مثيري الشغب» الذين يهددون الأمن الداخلي. دعاهم إلى التنازل عن مشروعهم الهدّام، واحترام حظر التجول بإخلاء الميادين، وإلا، فإن الجيش سيضرب «بيد من حديد»(********).

استجاب الخمسون ألف متظاهر بالبقاء في الميدان، طوال الليل، في تحدٍّ لإنذار المجلس الأعلى ولفوّهات المدافع الموجّهة إليهم. تناوبوا النوم والحراسة.

ولم يحرّك الجيش ساكنا.

إذن.. ماذا قصد الضابط بخطابه المبهم؟

كان هذا الخطاب بمثابة إعلان علني لحضور الجيش، كفاعل سياسي مستقل، له كلمة مميزة عن كلمة الرئاسة.

جمع مبارك قادة الجيش في ذات الليلة، لحثّهم على «وضع حدّ للفوضى». إذ انهارت الداخلية، أصبحت المؤسّسة العسكرية هي الوحيدة القادرة على إنهاء حالة تمرّد غير مسبوقة، تفاقمت مخاطرها يوما بعد يوم، حتى أخذت تهدّد النظام نفسه.

ردّ القادة العسكريون باستحالة فتح النار على عشرات الآلاف من المواطنين المتظاهرين سلميّا، إذ يُعَرِّض ذلك المؤسسة العسكرية لخطر فقد مكانتها المعنوية لدى الشعب المصري، وشرعيتها الوطنية التي طالما شكّلت الركيزة الأساسية للنظام. أكد القادة العسكريون للرئيس، مدعومين في ذلك من قبل نظرائهم الأمريكيين، أن عليه هو نزع فتيل الأزمة، من خلال مخاطبة هذا الجمع كما يخاطب الأب أبناءه، وأن يقدم التنازلات التي قد تكون لازمة لتهدئتهم. ظلّ الجيش مستعدًّا لمواجهة احتمالات الموقف كافة، ولكنه لم ينوِ استنساخ «مذبحة تيان آن من» الصينية في ميدان التحرير.

ولكن الميدان لم يكن عندئذ على علم بتلك التطورات.

٣٠ - ٣١ يناير:

إذ انقطع «الإنترنت»، كان من الضروري إيصال كلمة الميدان، أي صوت الثورة، إلى بقية البلاد.

أقيمت منصة كبيرة أمام مجمّع التحرير، زوّدت بأنظمة صوت جُمِّعت أجزاؤها عشوائيًا، ووصّلت بمكبرات صوت، وزعت بين أركان الميدان. ضمت المنصة «محطة راديو وتلفزيون التحرير»، بثت مشاهدها على شاشة عملاقة، وعدة شاشات صغيرة أخرى داخل الميدان.

تشكّلت لجنة إعلام مسئولة عن المحطّة، عملت على تنظيم برامجها التي تنوعت بين الحلقات الموسيقية والترفيهية، والصلوات الإسلامية والمسيحية، والإعلانات المتتالية عن الحاجة إلى متطوّعين. قام هؤلاء المتطوعون بالمهمّات كافة التي تطلبها الموقف المتغير، من تعزيز حماية الميدان، والتحذير من هجمات الشرطة أو معاونيها، وطلب الدعم والتموين. وكذلك نظّمت اللجنة توزيع الكلمات السياسية بين مختلف الخطباء الذين توالوا على المنصّة، من نشطاء، ومتظاهرين، وقيادات سياسية، ونقابية، وجامعية، وشخصيّات عامة، ومواطنين عاديّين.

استبعدت لجنة الإعلام الخطابات التصادمية. سعت إلى الحفاظ على نغمة السلمية بين مختلف الحساسيّات والتوجّهات، ومنعت عن عمد العديد من المداخلات المتشدّدة أو الاستفزازية. فما أسهل أن يتحوّل أي تبادل تصادمي إلى مواجهة عنيفة قابلة للتوسّع السريع، في ميدان حوى أحيانا مئات الآلاف من المتظاهرين المتحمّسين. وكان هذا تحديدا ما ابتغته الرئاسة لإقناع الجيش بالتدخّل لفضّ الاعتصام بالقوة.

تشكّلت لجان أخرى للقيام بمهام الأمن، والنظافة، والتموين، وجمع التبرعات، وغيرها. كما تكوّنت «لجنة سياسية» ضمّت ممثلين عن المجموعات الرئيسية المتواجدة في الميدان. كانت مهمّتها تناول صياغة الردود المشتركة للميدان على القضايا المطروحة، يوما بيوم - مثل نفي إشاعات وسائل الإعلام الرسمية، والتعامل مع مناورات أجهزة الدولة، ومواجهة مبادرات أحزاب المعارضة الشرعية، خاصة أن الأخيرة سعت لتتبوأ موقعها من الأحداث، مستشعرة وضعًا سياسيًّا جديدًا.

نشرت هذه الأحزاب بيانا، تقترح فيه أن يتولى البرادعي رئاسة مجلس وزراء انتقالي،

يناط به صياغة دستور جديد. ساند مكتب إرشاد الإخوان المسلمين الاقتراح مبدئيًّا، مع احتفاظه بمساحة للمناورة. أمّا رئيس الدولة، فقد تعامل مع المبادرات كافة بازدراء كامل. دعا حكومته الجديدة لحلف اليمين، وكأن شيئا لم يكن.

لوحظ مع ذلك أنه قرّر، هذه المرّة، استبعاد رجال الأعمال منها.

رغم ذلك، عبرت كافة «ميادين التحرير» بشكل تلقائي عن نفس الشعور: «لم يعد لمبارك أن يقرّر مستقبلنا، عليه أن يرحل الآن، ويعود الأمر إلينا في تعيين الحكومة التي نريدها». لقد صدّق «أهل التحرير» توًّا على مبدأ جديد، أن يصبح الرئيس الجديد وكيلهم، يدير الدولة نيابة عنهم. لا أكثر ولا أقل. بدا ذلك جليًّا للجميع. ولم يدركوا في الحال مدى ثورية هذه البديهية.

ضاعفت الحكومة، من جانبها، الإجراءات الرامية إلى عزل «أهل التحرير» معنويًا عن باقي الأهالي. عملت على مفاقمة مصاعب الحياة اليومية المترتبة على احتلال الميادين، ثم على خلق مثالب اقتصادية مفتعلة ألصقتها «بالفوضى التي أثارها الثوار». فمع نهاية الشهر، توقّف صرف مرتبات الموظفين، وارتفعت أسعار بعض السلع، وزادت طوابير شراء الخبز، وأغلقت بورصة الأوراق المالية والبنوك والعديد من المتاجر والمحال، «في انتظار عودة الهدوء والأمن إلى الشارع».

كما ركّزت وسائل الإعلام الرسميّة على نشر الخوف والقلق، مردّدة طوال فترات بث برامجها، «أن الميدان مليء بغرباء أجانب، جاءوا لتخريب البلاد، وهدم وحدتنا الوطنية»، «فماذا ينتظر الجيش للتدخل لتنظيف الميدان وتعرية المتآمرين؟».

تتابع الخطباء على منصّات الميدان، بالقاهرة، مؤكّدين ضرورة الرد السريع على تلك المناورات، الهادفة لمحاصرة الثورة وخنقها. وكان محتوى الرد هو المضي قدما بالثورة، القيام بمبادرة جريئة، تفرض على السلطات علاقة قوى جديدة. وهكذا تبلورت فكرة، تحمّس لها الجميع ـ بتنظيم «مليونية»، يأتي وفودها من أنحاء البلاد كافة، وليس من القاهرة فقط، للتضامن مع الميدان. وجب استعراض سريع، وحاسم، لشعبية الثورة، بحشد ذلك العدد الرمزي السحري ـ المليون.

كان الرهان خطرا للغاية، إذ حدّدت «اللجنة السياسية» موعدا للمظاهرة يوم الأول من فبراير! ووجدت أمامها عوائق عملية هائلة. فما زالت شبكات التواصل

الاجتماعي محجوبة، كما عطّلت السلطات جميع القطارات بين العاصمة والمحافظات. كان على اللجنة أن تقوم بترتيباتها كافة بالتلفونات المحمولة، وكان على نشطاء المحافظات أن يرتجلوا كافة الحلول لتمكين الوفود من الوصول إلى العاصمة.

وحبس «أهل التحرير» أنفاسهم في انتظار صباح اليوم المشهود، كحكم يصدر من أعماق البلاد، لحسم مصير الثورة.

في مساء اليوم السابق، الحادي والثلاثين من يناير، أفصح الواقع عن تسارع مباغت للأحداث. ظهر فجأة طرفان رئيسيان في النظام الحاكم، ليؤكّد كل منهما موقفه الخاص.

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانا، عرض فيه، مرة أخرى، موقفه المزدوج من الميدان. حذّر من المساس بالممتلكات العامة والخاصة، متوعدا بالتصدي لمثيري الشغب، وأكّد في ذات الوقت، على صونه حرية التعبير المكفولة للجميع، وإدراك القوات المسلحة «لمطالب المواطنين الشرفاء الشرعية».

ومن جانب آخر، أعلن عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية الجديد، في العاشرة مساء، أن الرئيس كلّفه بإجراء حوار مع مختلف القوى السياسية في البلاد. وقدّم ذلك كانفتاح سياسي تحت رعاية الرئيس. كانت المناورة واضحة المعالم. قبل ساعات من انطلاق «المليونية»، مدّت السلطات يدها «للعقلاء» في محاولة منها لفصلهم عن «المتطرّفين». راهنت على «الإصلاح المشروع» لتهميش «الثورة غير الشرعية».

(*******) سيكتشف الشعب المصري أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو عبارة عن مكتب سياسي «خامل»، مشكّل من أهم القادة العسكريين، يدعى للاجتماع في ظروف استثنائية.

١ فبراير:

جفا النوم أعين الثوار، طوال الليلة السابقة.

لقد قامت مبادرة «المليونية» على افتراض لم يملك أحد دليلا على صحته: أن تكون القوى الواعية، الفعّالة، المستعدة لتحدّي السلطات، قد بلغت الكتلة الحرجة لتحقيق الحشد المنشود. وإلا، فلن تتوانى السلطات عن استعادة المبادرة، وتطويق الميدان، لمنعه من التواصل بينه وبين بقية المجتمع المصري.

تأكد نجاح الحشد منذ العاشرة صباحا.

اصطفّت عشرات الآلاف في طوابير هائلة، وفي هدوء تام، عند نقاط التفتيش المقامة في مداخل الميدان كافة. وكان على كل مواطن أن يمر، أولا من نقاط الجيش، ثم من نقاط اللجان الشعبية.

حوالي الثانية عشرة ظهرا، تشبّعت سُرّة الميدان بالحشود، وبلغت من الكثافة أنها فاضت في الشوارع كافة المؤدية إليه. حضرت كل وجوه المجتمع، وحضرت من كل محافظات القطر وفود تحمل راياتها لتعلن عن دعمها الممتد من الإسكندرية إلى أسوان. مرّت مسيرات كبرى في دوار الميدان الرئيسي، تمثل الأطباء والمحامين، والمهندسين والصحفيين، وأساتذة الجامعات، وعمّالًا من عشرات المصانع. كما حضر علماء من الأزهر وممثلون لمختلف طوائف الكنيسة المسيحية.

تخالطت فئات الشعب المختلفة، وتمازجت تلقائيّا ـ وذلك للمرة الأولى، منذ الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت مصر إبان الحرب العالمية الثانية. سار أبناء الأحياء الراقية كتفا بكتف مع أبناء الأحياء المعدمة. واختلط الفتية والفتيات. وجاءت عائلات كاملة بأحفادها وأجدادها. حضر حتى من أطلق عليهم «أهل الكنبة» ـ هذا الجيل من البالغين الذين تنازلوا منذ أمد عن شجاعة التفكير الذاتي، وأمضوا وقت فراغهم أمام التلفزيون، مسلمين عقولهم لإعلام السلطات.

حاولت أغلبيتهم، منذ اللحظة الأولى للثورة، كف أبنائهم وبناتهم عن النزول إلى الشارع. وها هم، بعد أسبوع واحد، يحذون حذوهم، فخورين بهم، ومردّدين خلفهم شعار «الخبز والحرية».

تضاعفت المنصّات في أرجاء الميدان لتستوعب الحشود المتنامية، خطب عليها الجميع، مغمورين كانوا أو مشهورين، تعبيرا عن آرائهم. تتابعت عليها عشرات الشخصيات العامة. تحدث الكاتب علاء الأسواني الذي اعتاد الحضور كل ليلة لاستعراض الأوضاع، كما تحدث الممثل عمر الشريف الذي ترك أثرا قويّا في النفوس بعد أن أعرب عن فخره بمصريته.

رفرفت الرايات، وعلّقت جرائد الحائط على المنصّات والأشجار لتتحلّق حولها لقاءات ونقاشات بين أفراد لم يكن لهم أن يلتقوا في الحياة العادية، أصبحوا لتوّهم أصدقاء حميمين.

وانطلقت الشعارات الخاصة المبدعة.

كرّس أحدها روح الميدان على نحو عبقري: «تكفّلت اليوم بمصير بلدي». عبّر بذلك عن العلامة المميزة لجيل التحرير: تحدّث النفر بصفته الشخصية ليعرب عن وجدان الجماعة. لم تتعارض الذاتية الفردية، بأي شكل، مع روح التضامن مع الآخرين، بل بدت وكأنها الشرط الأولي للاندماج الوجداني في الجماعة.

أصبح الميدان معجزة، محيطا شاسعا لا يتوه فيه أحد، حقيقة خيالية، يشعر فيها كل فرد بأنه الجزء والكل في نفس الوقت.

تشارك الجميع تلك اللحظة الفريدة: ملهموها، وصانعوها، وحاصدو نتائجها. مصر على وشك التحوّل من عصر إلى عصر، والحاضرون هم الراعون لهذا التحوّل. إنها سعادة فجر جديد.

امتد الميدان إلى أبعد من حدوده. استقطب طاقات البلاد الاحتجاجية كافة، وشكّل مركز زلزال مهيب، اهتزت مصر كلها لتوابعه. وتعالى منه، إلى ما لا نهاية، شعار فتّاك: «الشعب يريد إسقاط النظام».

بعد النجاح المبهر للمليونية، صرّح المجلس الأعلى للقوات المسلحة مجدّدا بأن «الجيش لن يستخدم العنف ضد أبناء مصر، مدركا التطلعات الشرعية للمواطنين، وضامنا حرية التعبير وفقا للدستور».

ومن جانبها، تجاسرت أحزاب المعارضة الشرعية، بعد التشاور مع مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين، على تخطّي خطوطها الحمراء. أعلنت أن «الشعب سحب

الشرعية عن رئيس الجمهورية». وعليه، رفضت عرض نائب الرئيس بالحوار إلا بعد رحيل مبارك.

إلا أن «مبارك» لم يدلِ بعد بكلمته الأخيرة.

أعلن أنه سيخاطب الأمة في التاسعة مساء، ثم أُجل خطابه لمرات عدّة، ليلقيه أخيرًا قبل منتصف الليل بقليل.

كان الخطاب قطعة فنية، شديدة الذكاء والتوازن. أعلن فيه أنه لن يترشح لمدّة رئاسية جديدة، متفرّغا في فترة الأشهر الستة الباقية من رئاسته، لاتخاذ التدابير اللازمة لتأمين انتقال سلس للحكم، والقيام بإصلاحات ديمقراطية، سوف تتوّج برفع حالة الطوارئ. تخلّلت كلمته نبرة شخصية، عكسها صوته الأجش، الطافح بعواطف مكبوتة. فهو الذي أحب هذا البلد، بلده الذي عاش فيه، وحارب من أجله، وقاده في سلمه، ولد فيه وسيموت فيه.

التحف بعباءة الأب، واستدعى روح عبد الناصر في ١٩٥٦، وروح السادات في ١٩٧٣. بل أحيا يوم ٩ يونية ١٩٦٧، حين احتشدت الملايين تلقائيّا لمبايعة عبد الناصر. استحضر كافة منابع الحنين المصري، إلى إجماع مفقود.

واهتدى بذلك إلى زاوية الهجوم التي سمحت له بإحداث فرقة بين الأبناء والآباء، بين الذين حسموا موقفهم برفض الحكم الأبوي، والذين ما زالوا يتأرجحون.. أحدث الخطاب بالفعل بلبلة عاطفية بينهما. رفع آلاف من المتظاهرين أحذيتهم عاليا، أمام الشاشات الكبرى في الميدان، كاشفين حيلة مبارك، ومردّدين بغضب مستعر: «ارحل!»، إلا أن هناك نفرًا آخر من المتظاهرين قد تأثّر بأداء الرئيس، فلم يشارك هذا الموقف القطعي، بل أخذ يتساءل بصوت عالٍ: كيف لا نكون حسّاسين لسن الرئيس؟ ألا يجب أخذ الخدمات التي أدّاها للوطن بعين الاعتبار؟ إن كان قد وعد بالرحيل، فلماذا نحرمه من رحيل كريم مع نهاية مدّته الرئاسية؟

تسلّل شرخ بين الأطراف، مشوّشا على توافق الصباح المبهج، لينبئ عن صدع في صفوف الرأي العام. وأخذ جزء كبير من الحاضرين بالميدان ينفضون منه.

ثم انهمرت من وسائل الإعلام تعليقات إطرائية على خطاب الرئيس، لتصفه «بالخطاب التاريخي» الذي «أعطى درسا في الصفاء والحكمة»، مذكّرة الجميع «بواجب

احترام الأب كواجب مقدّس»، إلى آخر تلك التعليقات. ظهرت على الشاشات وجوه تبكي من التأثر، تعلن ولاءها المطلق لمبارك، حتى توسل بعضهم إليه «في الصفح عن أبنائه المضلّلين» الذين قلّلوا من احترامه.

تعالت نداءات الأمهات والآباء بعودة أبنائهم إلى البيوت.

لم يكن واردًا للثوريين أن يسلموا، أو أن يخلوا الميدان، أو أن يتركوا المبادرة لرئيس متشبث بمقاليد الحكم المطلق. تتابع الخطباء على منصات الميدان لفضح مناورة مبارك، وتأكيد فقده لثقة الشعب، وخلو وعوده من أي ضمانات.

لكن القلق تسلل إلى النفوس بعد أن فاجأ مبارك الجميع بما هو قادر عليه من خبث سياسي.

٢ فبراير:

تشكّلت هذا الصباح في أحياء متفرقة من العاصمة، مسيرات من نوع جديد، ومريب، مردّدة اسم «مبارك»، ليس سبّا ولا استهجانا، بل تمجيد وتأييد. قادمة من أحياء مختلفة، اتجهوا نحو ميدان التحرير. وكأنهم حريصون فقط على إعلان ولائهم للرئيس.

ازدادت أعداد المسيرات باقترابها من الميدان، وانضمت إليها عناصر من جهاز أمن الدولة، وقواعد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وعمّال وموظفو شركات رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة، وعلى وجه الخصوص، مئات من البلطجية المأجورين باليومية من قبل وزارة الداخلية لفض الإضرابات، وإثارة الفوضى في المظاهرات، وتفريق مؤتمرات المعارضة الانتخابية.

كان من المفترض أن تكون «مداخل» التحرير العشرة مراقبة بصرامة. إلا أنها لم تعد كذلك. فلقد قرّر نشطاء كثيرون أن يعودوا إلى منازلهم، طلبا لقسط من الراحة والاستحمام. ممّا أدّى إلى تفرقة جهود الحماية، وترك نقاط التفتيش رخوة في الصباح.

عند الظهيرة، قامت المواكب الموالية لمبارك بمناورة منسّقة. اخترقوا عدة «مداخل» على التوازي، واندفعوا نحو الميدان من شوارع التحرير، وطلعت حرب، وقصر النيل، وعبد المنعم رياض، كما اندفعت مجموعات أقل حجما من كوبري قصر النيل،

وميدان سيمون بوليفار.

وصلوا قبالة صف دبابات الجيش التي تحيط بوسط الميدان، وهم مزوّدون بكمّيّات من الطوب والحجارة، شرعوا في قذفها على أهل الميدان.

في تطوّر غير متوقّع، توقّف الجنود المكلّفون بحراسة الدبابات، عن تدقيق هوية الوافدين وتفتيشهم للتأكد من عدم حملهم للسلاح. غطسوا داخل دباباتهم وعرباتهم المدرعة، وتحولوا إلى متفرّجين سلبيين على المشهد الذي أخذ يدور أمامهم.

اكتشف «أهل التحرير» عندئذ أنهم مهاجمون، وأن الجيش لن يحرك ساكنًا لحمايتهم. كانت لحظة من الارتباك الشديد، امتزج فيها الفزع بالغضب.

اختلف هذا الفزع تماما عن الخوف الذي طغى على النفوس في السنين الأخيرة إزاء قوات الأمن المركزي، والذي اختفى منذ أن منيت تلك القوات بهزيمة منكرة يوم ٢٨. إنه فزع الثوار، فجأة، من أن يفقدوا السيطرة على الميدان، أي «أن يطردوا من الجنّة» التي منحتهم هوية جديدة، سحرية، تلاشى فيها إحساس كل منهم بعزلته وعجزه، وازدهر إحساسهم المشترك بأنهم مسئولون عن أنفسهم، وعن بعضهم البعض، وعن مصير مصر، في آن واحد.

بعد أن قدّم المئات منهم حياتهم قربانا لهذا الفتح، لم يخشَ أحد على حياته، بل خشيَ الكل على الميدان من خطر الزوال.

كيف تحررت طاقة اليأس في تلك اللحظة؟ وكيف تحوّلت هذه الطاقة، خطوة فخطوة، على مرّ الساعات التي تلت الهجوم، إلى قوة متماسكة، منظّمة وفعالة، قادرة على تحصين الميدان، ثم على ردّ الهجوم، وأخيرًا على الخروج منتصرة من المواجهة؟

لخّصت هذه المعجزة عبقرية الميدان.

برز الذين يملكون رباطة الجأش، وسرعة البديهة في مواجهة المواقف، وروح المبادرة العملية، فاستطاعوا أن يتخطّوا الارتباك الأول، وأن يتّخذوا التدابير الملائمة، وأن يصدروا التعليمات المحدّدة التي تبعها الآخرون.

هناك من بادر بتبليغ أهم المسئولين الغائبين عن الميدان، وبتنبيه الصحفيّين المتعاطفين مع الثورة، بالتلفون المحمول. ومن أدرك، على الفور، ضرورة تفقّد «المداخل» المختلفة

للتعرّف على أكثرها تهديدًا، وتعزيزها بالمتطوعين. ومن اعتلى إحدى المنصّات ليتمكّن من رؤية شاملة للميدان، فكشف عن نقاط تركّز العدو، ووجّه النشطاء الحاضرين نحوها.

ما من أحد يستطيع أن يصف، بدقّة، كيف عاش هذه الفترة الأولى التي تحرّك فيها دون أن يفكّر، بغريزة التحدّي والصمود. ولا كيف تأكّد، شيئا فشيئًا، التنسيق اللا واعي الذي أدّى إلى أن يجد كل فرد مكانه في اللوحة الجماعية.

أجمع الجميع على أهمية الدور الذي قام به «الألتراس» والإخوان المسلمون، في هذه اللحظات، لما لهم من خبرة في المواجهات العنيفة، ومن ثقة ينقلونها للآخرين، ومن قدرة ناجعة على اتخاذ القرار.

انتشر بالعاصمة، بعد قليل، خبر العدوان الجاري على الميدان. فأخذ الثوار الغائبون يتركون منازلهم بالآلاف ليلتحقوا به.

ولم تزل قذائف الحجارة تنهمر عليه بلا توقف.

وجد الثوار ألواحا معدنية في موقع إنشائي قريب من الميدان، سرعان ما سحبوها واستخدموها لإقامة حائط من المتاريس والحواجز. تحصّن خلفها الرماة الموكّلون بمهمة الهجوم المضاد، أي بردّ الحجارة على قاذفيها. قذفوا في البداية على عمى، ثم بشكل أدق، بعد ضبط قصفهم، بفضل توجيه «راصدين» اعتلوا أكوامًا من ركام المعارك. وكانت مجموعات خلفية تجمع الحجارة المنهمرة لتمد بها الصفوف الأمامية.

ثم اتّسع تدريجيًا حجم العمليات، وتشكّلت سلسلة من الجهود المتباينة، «المتخصّصة»، هدفها مدّ قاذفي الحجارة بذخيرة متجدّدة باستمرار. بدأت بعض الفصائل، المزوّدة بأدوات معدنية، في سحق أرصفة الميدان، لجمع كميات كافية من الحجارة، حملتها فصائل أخرى، تعمل في صفوف كالنمل لنقلها في أجولة إلى صفوف المقاتلين الأمامية.

ساهمت الفتيات في جميع المهام التي لا تشترط القوة العضلية، آخذات على عاتقهن اللوجستيات، وإمداد المحاربين كافة بزجاجات المياه وحصص «الحلاوة الطحينية» التي سريعًا ما تسد رمقهم.

بقيَ الفتية والفتيات، المشاركون والمشاركات على طول سلسلة الإمداد، من كاسري

الحجارة إلى قاذفيها، معرّضين لسيل القذائف التي تتساقط من الاتجاهات كافة. فابتدعوا «خوذات» لحماية الرءوس، كانت في الأصل أواني منزلية أو أدلية بلاستيكية، أو صنعت من كتل سميكة من لباب الخبز. و«تروسًا» لحماية الصدور، صنعت من شرائح الكرتون، و«دروعًا» صنعت من أي جسم مسطّح وصلد، يمكن مسكه باليد.

أصيب المئات بجراح، في الرأس، والصدر، والكتف، والركبة. نقلهم حاملو المحفات على الفور نحو «المستشفيات الميدانية».

مات منهم أربعون في الحال.

ثم انكسر الهجوم. توقّف المعتدون عن القصف، وتشتّت صفوفهم.

ولكن اليوم حمل العديد من التطوّرات الأخرى.

وقع بعد العصر مشهد غريب، سلّطت وسائل الإعلام أضواءها عليه، لما اتّسم به من عنف بدائي، يرجع إلى عصور قديمة، حتى أطلق عليه «موقعة الجمل»(********).

اقتحمت الميدان فجأة، حفنة من المغيرين، ممتطين الجمال والخيل، ملوّحين بالكرابيج، والعصي الطويلة، والشوم. انتموا إلى منطقة «نزلة السمّان»، القريبة من الأهرامات، حيث تعايشوا من المنّ السياحي. أقنعهم بعض قادة الحزب الوطني بترتيب هذه «الحملة التأديبية»، إذ إن «أهل التحرير» مسئولون عن اختفاء السيَّاح، باعتصامهم الذي أثار الفوضى في البلاد.

اعتمد المغيرون على الزخم المتهور للجمال والخيل، ضاعفه ما سبّبوه من عنصر المفاجأة، لإحداث ثغرة في خطوط الدفاع عن الميدان. اندفعت من تلك الثغرة أرتال من البلطجية المسلّحين بأنواع السلاح الأبيض كافة، شكّلوا مجموعات عنقودية فتكت بمن اعترض طريقها، حتى وصلت طلائعها إلى وسط الميدان.

تدخلت عندئذ مئات من عناصر «الألتراس»، في هجوم مضاد منظّم، سرعان ما قلب ميزان القوى بين الطرفين. حاصروا المغيرين، وجذبوهم من فوق الخيل والجمال، وأوسعوهم ضربا. استولى الميدان على أعداد لا بأس بها من الخيل، وفرّ الجمّالة والبلطجية معا، إلى ميدان عبد المنعم رياض.

التقط الثوار أنفاسهم، واستعادوا صفوفهم، لمهلة من الراحة لن تطول.

ثم عاود البلطجية الهجوم مع حلول المساء. قلّت أعدادهم بشكل ملحوظ، إلا أنهم

ركّزوا هجومهم على المدخل الشمالي الأوسع للميدان، مستفيدين من تشتيت انتباه الجميع بعد انتهاء مشهد الجمال، للقيام بمناورة كبّدت الثوار خسائر فادحة.

تسلّلت مجموعة صغيرة إلى إحدى العمارات المطلّة على الزاوية الشمالية للميدان، واحتلت سطحها. شوّنت عليه مخزونا هائلا من الذخائر، لم تكن من الحجارة فقط، بل زجاجات من خليط مولوتوف الفقير. سيطروا بذلك على موقع حصين يشرف على الميدان، ويكشف خطوطه الدفاعية. أصبح الثوار في العراء، لم يعد يحميهم سوى سواد الليل. وما على أعدائهم إلا أن يطلقوا قذائفهم على الكتل المتراصّة في الأسفل، لكي يشيعوا الموت، ويتسبّبوا في الإصابات الفتّاكة.

سعى عدد من النشطاء إلى اقتحام المبنى. وصلوا إليه بعد ثلاث ساعات من القتال، وسط النار، متدرّعين بألواح من الصاج، ومتقدّمين خطوة بخطوة صوب المبنى. حالما اقتحموه، أدرك رماة النار أنهم حوصروا، فلاذوا بالفرار إلى بناية مجاورة.

حصل الثوار بذلك على هدنة قصيرة جديدة، استغلّها البعض لنيل قسط من النوم المتقطع فوق الأرصفة.

ثم بدأت جولة جديدة من الهجوم في الثانية صباحا. هذه المرة انهمرت الحجارة وكرات النار من أعلى كوبري أكتوبر الذي أتاح زاوية هجوم منيعة على الميدان. تحصن هناك خمسون ونيف من البلطجية، مدعومين بعدد من ضباط الشرطة، وانضم إليهم أحد القناصة. ومع كل طلقة من طلقاتهم، سقط جثمان شهيد حتى فجر اليوم التالي.

(*******) سيطلق على المشهد «موقعة الجمل»، في إشارة إلى الموقعة التاريخية التي شاركت فيها «السيدة عائشة»، أرملة رسول الله، وهي تمتطي جملًا.

٣ فبراير:

بدأت عناصر من قوات الجيش في الانتشار، مكوّنة حاجزا بين متاريس الثوار، وجحافل المهاجمين الذين احتلّوا ميدان عبد المنعم رياض وأحد أفرع كوبري أكتوبر المطل على الميدان. وبالرغم من هذا الحاجز، ظلت رشقات من الحجارة تنهمر بين الحين والآخر على صفوف الثوار.

قامت عندئذ فرقة من النشطاء بمناورة التفاف، سمحت لهم بالهجوم من الخلف والأجناب على المهاجمين، استطاعوا من خلالها السيطرة على الكوبري ودحر المهاجمين المحاصرين.

تحيَّن الجيش تلك اللحظة، وخرج من حياده. أطلق الجنود عدة طلقات تحذيرية في الهواء، متدخلين للفصل بين المعسكرين ووضع حد نهائي للقتال. لم يرد الجيش أن يسمح بنصر جديد حاسم للميدان. أصرّ على تذكير الجميع بأنه يملك زمام الأمور.

بدأ نقاش بين الثوار عن الدور الغامض الذي يلعبه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وعن الأهداف الحقيقية التي يرمي إليها. لم يتسامح العديد من النشطاء مع موقفه من المجزرة، بعدما اكتفى بالوقوف متفرّجا والتقاط الصور للمعارك، بينما تساقط القتلى والجرحى، ولم يتحرك إلا عندما حوصر المهاجمون، ليتيح لهم انسحابا آمنا. بيد أن نشطاء آخرين آثروا ابتلاع حسرتهم، مشددين على تجنّب إغضاب أركان حرب الجيش، وبذل أقصى جهد لتفويت أي فرصة قد تعطي الجيش مبرّرًا للاصطفاف كاملًا مع مبارك.

لم يحسم النقاش، ولكن الميدان مواجه بمهام أكثر إلحاحا. عليه أن يضمد جراحه، ويؤمن بصرامة ممنهجة جميع مداخله، ويعيد ترتيب أمنه، ويرفع ركام المعارك، ويجري تنظيف ساحاته، ويصلح منصاته ومعدّاته. كان لا بد من استكمال هذه الاستعدادات كافة قبل الغد الجمعة، حيث تقرر تنظيم «مليونية» جديدة، أطلق عليها «مليونية التحدّي والصمود».

أراد الثوار بالمليونية إعادة تعبئة ملايين العاطفين على التحرير، بعدما اهتزت عقيدة بعضهم إثر خطاب مبارك. جاءت مذبحة الأمس لتفضح مناورته، لتنزع عنه هالة

«الأب»، لترفع قناع ربّ الأسرة المصرية. جرت المذبحة باسمه ومن قبل زبانيته، فأي نوع من الآباء هذا الذي يأمر بقتل أبنائه وبناته؟ كشف مبارك عن وجهه الحقيقي، وجه عدو الشعب. ليتأكد هدف المليونية بضرورة أن «يرحل».

تردّدت هذه الرسالة على منصة التحرير التي صعد عليها النشطاء والمفكرون والفنانون، الوافدون إلى الميدان لإعلان تضامنهم الحار مع أبطال معارك ٢ و٣ فبراير.

تداولوا رواية المواجهة، بين بسالة الثوار وخسة المغيرين، عبر صحافة أحزاب المعارضة، والقنوات الفضائية الخاصة، وبشكل متميز عبر قناة «الجزيرة» القطرية التي سمحت مواردها المالية والفنية بتغطية حيّة للأحداث، على مدى أربع وعشرين ساعة متواصلة. واصطّفت بحزم إلى جانب الثوار، بعد أن خاطر صحفيوها ومراسلوها بالتواجد في أقرب مدى من المواجهات. ونقلت القناة بإسهاب أصوات الثوار، ليتابعها ويحيّيها كل العاطفين على الميدان. هذا بينما أنهكتها أجهزة أمن الدولة، واعتدت عليها عصابات مبارك، واتهمتها وسائل الإعلام الرسمية بالعمل على «تخريب مصر».

استعانت وسائل الإعلام الرسمية، بكل ما لها من إمكانات وموارد، لتقديم رواية مبتورة ومنحازة حول أحداث الأمس. أبرزت خلال تغطيتها «الفوضى الإجرامية» التي نشرها الميدان في البلاد، دون أن تنسى الإشارة إلى «اليد الأجنبية المندسة»، و«الانحلال الجنسي» للمتظاهرين.

استدعت لذلك أعدادا من ممثلي المسلسلات التلفزيونية، والرياضيين المشهورين، لينهالوا على مبارك بالثناء، وتلطيخ سمعة من يشوهون صورته، والدعوة لعودة البلاد، في أسرع وقت، إلى الهدوء والاستقرار.

من جانبها، لم تستسلم فرق أنصار مبارك. إثر فشلها في اقتحام الميدان، تراجعت إلى الأحياء المحيطة به، بغرض عزله عن باقي العاصمة. تناقصت أعدادهم، وتضاعف غضبهم. شكّلوا مجموعات صغيرة مسلحة، أقامت الكمائن في الشوارع المؤدية إلى التحرير، حيث اعترضوا قوافل الإمداد التي سيّرها العاطفون على الثورة، والتي حملت إلى الميدان المؤن، والأدوية، والمياه، ومعدّات الصيانة. استولوا على الأغراض، وعاملوا الناقلين بكل قسوة. كما شنوا هجمات متفرّقة على مسيرات التضامن المتّجهة نحو الميدان.

ارتكبت هذه الفرق حماقة الاعتداء على بعض الصحفيين الأجانب، اتهمتهم بالتحيّز للميدان، خاصة صحفيين أمريكيين، مثل نجوم «سي إن إن» كريستيان أمانبور، وأندرسون كوپر وهالة جوراني. ساهم ذلك في انقلاب موقف وسائل الإعلام الغربية، من التحفّظ الذي التزمته حتى تلك اللحظة في معالجتها للأحداث، إلى التعاطف الصريح مع ثوّار التحرير. وصفت «سي إن إن» أنصار مبارك «بالبلطجية» و«الغوغاء».

تقدّمت السلطات حينئذ بعرض جديد لأحزاب المعارضة. أعاد نائب الرئيس عمر سليمان عرضه «لإقامة حوار»، ملوّحا، هذه المرة، بتعديلات دستورية مؤدّاها «دمقرطة» النظام ورفع حالة الطوارئ، وبملاحقة قضائية لرجال الأعمال المشبوهين، وعناصر الأمن المسئولة عن «التجاوزات»... إلخ.

أعلنت الأحزاب، هذه المرّة، قبولها للحوار، مفضّلة دراسة الإصلاحات التي أشار إليها الحكم، بدلا من دفعه إلى التصلّب، بما قد يتضمنه ذلك من مخاطر ينتج عنها حمام من الدم. ممّا وسّع الهوة الوجدانية بين الأحزاب المنتمية للنظام وأهل الميدان.

فقد رفض الثوّار بشدّة مناورة عمر سليمان، وأصرّوا على تصعيد التعبئة الجماهيرية ضد السلطات. وضد مبارك بالذات.

فقد ازداد وضوح رؤيتهم، بعد مؤامرة مبارك الأخيرة، وتأكد إصرارهم على أن «يرحل». وإن لم يكن هذا الإصرار مبرّرا نظريًّا، إلّا أنه عبّر عن إدراك الثوار الغريزي، بضرورة تمكين المحكومين من خلع الحاكم - وخلعه بقرار صادر منهم - إذ بذلك لن يحققوا فقط هدف التخلّص منه، بل سوف يقتلعون من نفوس الملايين من مواطنيهم جذور تقديسهم التقليدي له، جذور إذعانهم التاريخي لمبدأ الاستعباد.

أما الجماهير المصرية نفسها، فأين وقفت؟ كيف تشكّل إحساسها بالموقف بعد التطورات الأخيرة؟ لمصلحة من تحسم أمرها غدا؟ هل تميل إلى جانب «أهل التحرير» وتحوّل المليونية إلى مظاهرة عملاقة تضامنا مع الثوار، أم تميل إلى جانب السلطات بعد أن بلغت الأمور قدرا من التعقيد يؤدّي بها إلى ترك الأمور «لأولي الأمر»؟

قالها شيخ الأزهر وكرّرها مرة أخرى، إن التظاهر ضد السلطات الشرعية حرام شرعا، وحذا حذوه بابا القبط.

كثرت الأسئلة. كم هم المتعاطفون مع الميدان؟ وهل سيتمكّنون من التغلّب على مبرّرات التردّد النفسي، والسياسي، والديني كافة؟ وهل سيستطيع الآتون من الأقاليم تخطّي العقبات العملية الهائلة التي تعترض طريقهم؟ هل سيمتلئ الميدان غدا، منذ الصباح، بمئات الآلاف، قبل أن تبدأ صلاة الجمعة؟

ألحّت الأسئلة على «أهل التحرير»، في تلك الليلة، بعدما قرّروا بالإجماع المبيت في الميدان. وتقاربوا بقدر الإمكان من بعضهم البعض، لدرء القلق وبرد الشتاء معا.

٤ فبراير:

كان الشعب المصري على موعده مع الميدان.

واعتصر الخجل كل من ساوره الشك بانطفاء جذوة التمرّد.

لقد تخطى «ميدان التحرير» اختبار النار، في الإسكندرية والسويس والمنصورة. في الإسكندرية والمدن الأخرى تظاهرت الجموع تضامنا مع ثوار العاصمة المعتدى عليهم، وشجبا لإجرام السلطات، وإدانة لرئيس خان رسالة الأبوّة. كما قامت المدن كافة بالترتيبات اللازمة لنقل وفود كبيرة، ليلًا، حتى القاهرة، للانضمام إلى «المليونية».

حضر مئات الآلاف، للمرّة الثانية، اصطفّوا في صبر في طوابير طويلة، أمام «المداخل»، هادئين في احترام وتأمل ذاتي، تغمرهم السكينة، كما لو كان الحضور بالميدان متكاملا مع أداء صلاة الجمعة. ولعلّها سمة مميّزة لهذا الصباح المحمّل ببوادر انقلاب سياسي حاسم، مغلّف بطقس ديني.

بدأ الصباح بحراك عسكري مشفر. تكثّفت حركة المروحيات فوق رءوس الحشود المتزايدة من المتظاهرين. ثم ظهر المشير طنطاوي، وزير الدفاع، عند أحد أطراف الميدان. شدّ على أيدي جنوده الواقفين بجوار مدرعاتهم. وبدا عليهم الذهول عندما قال لهم: «مصر تعتمد عليكم!». حيًّا أيضا نفرًا من المتظاهرين صادف تواجدهم بالجوار، ثم اختفى، ليبقى الغموض مطبقا على نوايا الجيش.

ولكن الحاضرين مدركون لشيء واحدٍ على الأقل، أن تواجدهم الساحق في الميدان، هذا الصباح، يعني فشل مناورة مبارك. فقد تلاشى أثر خطابه «الأبوي» الذي بثّته وسائل إعلامه بين الأسر في المنازل، بينما كذّبته عصابات البلطجية الإجرامية التي

أطلقها في الشوارع.

استهدف مبارك إجبار كل مصري على الخيار بين «المعلوم والمجهول»، بين «الحكمة» و«الجنون»، بين «القيم التي تشبهنا، وتجمعنا، منذ الأزل» و«تلك التي تدعو إلى تغيير عنيف، باسم أفكار غريبة عنّا وتهدّد وحدتنا».

واستهدف، على وجه الخصوص، عزل الشباب الثائر عن تلك الشرائح من الجماهير الشعبية ـ عمّال، موظفين، مهن حرة ـ التي بدأت تنجذب إليه، تلك القوى العاملة، الآخذة في تحويل غضبها الاجتماعي إلى تمرّد سياسي، فأغرتها روح الثورة المجسّدة في الميدان. أراد مبارك كسر زخمها، بتعظيم الأخطار المعنوية والمادية التي تعرّضت لها.

كان يكفي لكي يكسب رهانه، أن تتردّد تلك الشرائح الشعبية في النزول إلى الشارع، في هذه اللحظة بالذات. كان يكفي أن تميل للترقّب والحذر، ليظهر الميدان كجزيرة متطرّفة، معزولة وسط محيط جماهيري محافظ. وليعزّز ذلك سلبية «الملايين الساكنة» التي تشكّل غالبية البلاد. فتعود الأمور إلى نصابها من الانضباط والطاعة.

ولكن الشرائح الغاضبة حسمت أمرها في اتجاه عكسي(********).

لقد سبق أن انحازت، يوم الثامن والعشرين من يناير، إلى الميدان، وشاركت في معركته ضد قوات الأمن المركزي. ثم انحازت من جديد، بأعداد أضخم، يوم الرابع من فبراير هذا، إلى الميدان، إثر معركته مع عصابات الحكم الهمجية، وضد أجهزة إعلامه المنحاز. في غضون ذلك، تصدّر مبارك الأحداث، مستخدما ورقته الأخيرة. استدعى صورة الأب، ليفقدها نهائيًّا.

تزاحم المتظاهرون في الميدان هذا الصباح، لا ليناقشوا مزايا وعيوب مبارك، بل جاءوا، إثر تجريده من قناعه الأخير، لفرض رحيله الفوري. ولن يرضوا برحيل يتحكّم هو في شروطه، يحدّد له الأجل الذي يناسبه، متذرعًا بشرعية نظامه. أصرّ المتظاهرون على رحيل إجباري، نزولًا على أمر الشعب، وفقًا لشرعية جديدة، لم تعد شرعية النظام، بل شرعية الميدان.

الميدان في سبيله لنقل مصر من حقبة إلى أخرى، بفرض حق المحكومين الطبيعي في تغيير حكامهم. واللافت للنظر، أن هذا اليقين الحميم بأنهم أصحاب حق، بأنهم حاملو شرعية جديدة، عاشه الجميع كما لو كان أمرًا بديهيًّا.

وجاءوا هذا الصباح، ليكتشفوا أن عددا من الأئمة، ذوي هيبة ونفوذ، قد انحازوا للتحرير، ووقفوا علنا في خط الثوار في وجه السلطات.

وجّه الشيخ القرضاوي، من قطر، خطابا للميدان، أذيع على قناة «الجزيرة» قبل الصلاة. تضمن تأييدا كاملا، بل مباركة، للثوّار: «نعم، الحرية تسبق، بل الحرية مكوّن أصيل من الشريعة الإسلامية»، واستطرد في تعارض مباشر مع شيخ الأزهر، أحمد الطيب: «أدعو الشباب للصمود، وأدعو بقية الشعب لمساندة الشباب».

خلفه الشيخ مظهر شاهين ـ إمام جامع عمر مكرم، الملاصق للميدان ـ الذي ألقى خطبة الجمعة. فرّق بوضوح بين المظاهرة السلمية، وبين بث الفتنة في الأمة الإسلامية، وعليه فلا يستقيم اعتبار المظاهرة السلمية إثما، إذ تتّفق مع مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وسم بذلك تمرّد التحرير بالثورة الشرعية.

في ذات الوقت، خطب الشيخ المحلّاوي في الإسكندرية، في حشد ناهز مائة ألف، ملأ الساحات حول مسجد القائد إبراهيم، ليعلن للمتظاهرين «أن الله معكم!»(********).

مثل هؤلاء الأئمة أقلّية في المؤسّسة اللاهوتية الإسلامية، وإن كانوا الوجوه البارزة لتيار أوسع، ضمّ نشطاء لاهوتيين متواجدين بالميدان ـ مثل الشباب المنتمي للإخوان المسلمين أو للسلفيين، وأئمة أزهريين شبابًا ـ الذين تضامنوا مع النشطاء العلمانيين في إصرارهم على رحيل مبارك الفوري، متحدِّين بذلك سلطة الأزهر والقيادات الإخوانية والسلفية.

وتميّز خطابهم على وجه العموم بسعة أفق مرحّبة بالتآخي بين المسلمين والقبط. ممّا ساهم في اندماج عدد من الجماعات الدينية المسيحية في الميدان، بعد أن خرقت، من جانبها، محظور سلطات الكنيسة. ستشارك هذه الجماعات في حماية صلوات المسلمين، كما ستشرع في إنشاد تراتيلها الدينية وترديد أناشيدها الوطنية، التي سيشاركها فيها المسلمون تلقائيًّا.

أما النشطاء العلمانيون، وهم العنصر الفعّال الحاسم بالميدان، فاستقبلوا الطابع اللاهوتي الذي لوّن هذه «المليونية» بلا تحفظ مذكور. فالشباب العلماني، كما أسلفنا، مؤمن في غالبيته، بل متديّن. يتميّز عن الشباب المنتمي للتيارات اللاهوتية في أنه يفصل

الشأن السياسي عن الشأن الديني، كما يضع حريته الفردية فوق انتمائه للجماعة التقليدية أو الحزبية. يعيش بذلك إيمانه كعلاقة شخصية تربطه بخالقه، ويبني سلوكه في المجال العام على قيم أخلاقية وأسس سياسية بحتة.

لذلك، من الطبيعي أن يرحّب النشطاء العلمانيون بمساندة بعض التيارات اللاهوتية، ولو لفترة محدودة، طالما ساعدتهم على بلوغ هدفهم السياسي المرحلي.

لن يدوم هذا التلاقي السياسي بين التيارين العلماني واللاهوتي، إذ يفصل بينهما نزاع مذهبي أصيل ـ حول الموقف من الحكم ومن الثورة.

يعتبر النشطاء العلمانيون أن الشعب هو صاحب السيادة، وأن الثورة حق من حقوقه الطبيعية، يمارسه للقضاء على الحكم الفردي الأبوي، ولإقامة نظام ديمقراطي حديث، يصبح الحاكم فيه وكيلا للمحكومين ومسئولا أمامهم. أما التيارات اللاهوتية، فلم تمل إلى الثورة إلا نادرا، كصيغة استثنائية لفرض الأمر بالمعروف. فلا تأتي شرعية الحاكم من الشعب، بل من الله، ولا تقوم الثورة ضد هذا الحاكم إلا بمشيئة الله، فلا يبتّ في شأنها إلا مرجع ديني.

سوف يتحوّل هذا الخلاف المذهبي، بعد قليل، إلى صدام مباشر. أما في التو واللحظة، في يوم ٤ فبراير هذا، فجاء السند اللاهوتي «للمليونية» ليوحّد صفوف الثوار، وليدعم عزيمتهم في الصمود، حتى بلوغ هدفهم النهائي، وهو طرد مبارك من الحكم.

٥ فبراير:

سادت الميدان حالة مؤقتة من اللاحرب، هدنة بين أهل «التحرير» والحكم. كما لو كانت السلطات قد كفّت، مؤقتًا، عن محاولة إخلاء الميدان بالقوة، في محاولة لإخلائه بالخديعة، عن طريق إعطاء عمر سليمان فرصته الكاملة لخوض مفاوضاته مع أحزاب المعارضة، حول «التحول السلمي للسلطة».

ومع ذلك، ففد استمتع الميدان بهذا الفاصل شبه الخيالي. أخذ يتنفّس، ويقيّم الخطوات التي خطاها حتى الآن. لقد حقّق نصرا أوليّا، كلّفه ثمنا فادحا. شابت الجدّيّة، حفلة التحرير المبهجة. رفعت لافتات عليها صور الشهداء، وجوه شابة باسمة، ورود مصر المتفتّحة، ليسوا هنا لإحياء ذكرى، بل كينبوع حياة. تشابكت أيدي

من تركوا ومن بقوا بحثا عن روح مصر المفقودة، تلمّسا لسرّ بعثها من جديد.

شق الميدان طريق المستقبل. رسم لمصر وجه الحرية التي تتحدّى السلطوية، وجه الغد الذي يكذّب البارحة. مثّل الميدان إنكارا تامّا لكل ما يمثله مبارك.

كرّس الحاضرون هذه القطيعة. بينما عاشها الجيل الجديد كأمر بديهي، أحسّ بها الراشدون كدين بحق أولادهم. وحرصوا على الجهر به. فتح الشباب عيون البالغين. حرّروهم من الفزع ومن السلبية. فتحولت نظرة الآباء إلى أولادهم من نظرة السلطوية التقليدية، إلى نظرة إعجاب وامتنان. وظهر هذا التحول، في بعض الأحيان، بشكل مؤثر. التقى هذا العجوز، بشاب معصوب الرأس، من الواضح أنه جرح خلال معارك الأيام الماضية، فالتقط يده وقبّلها. لفتة مذهلة.

كما قلبت الثورة هياكل هرمية أخرى، فضلا عن العلاقة بين الشباب والبالغين. أطاحت بحواجز بين الطبقات، وبين الجنسين.

فما التحرير إلا عالم مصغّر، ملخّص ومكثّف، لكافة القوى الحيوية، الواعية والفعّالة، في مصر.

جمع الميدان، حول الشباب المتمرّد، من يعملون ـ من عمال وموظفين ومهن حرة ـ ومن لا يجدون عملًا ـ من حاملي الشهادات العاطلين، وأولاد الشوارع، والباعة الجائلين ـ اكتشفوا معا، من خلال اتصالهم ببعضهم البعض، إمكانية تشكيل نسيج مجتمعي آخر، أخذوا في تخيّله معًا.(********)

دار حوار منشود، مستساغ، بين شباب الأحياء الفقيرة، ومثقفي الأحياء الراقية. تبادلوا الحديث حول أمور عديدة، متجاوزين حدّا فاصلا كان لا يمكن تجاوزه بالأمس، ليكشف كل جانب للآخر سفحا جهله تماما عن وطنهم المشترك. «تعلّمت أن أقول ما يدور في رأسي، دون أن أخشى الخطأ في الكلام، دون أن أخشى الآخر». و«أخذت أنصت للآخرين.. ولم تعد لديَّ الرغبة في إسكاتهم».

انعقدت صداقات بين أفراد لم يكن ليلتقوا في حياتهم، إذ لا تربط بينهم علاقات عائلية أو مهنية أو سكنية. تلاشت المسافات، وانهارت الحواجز، في لحظات.

وتحوّل وجدان كل من عاش تلك اللحظات. اتّسعت مساحة تعاطفه الفردي، كما تمدّد خياله المجتمعي، وفضوله الفكري، وإقباله على العطاء.

تحلّى كل شيء بمذاق الحرية. تعبق الهواء بخفة شهوانية. وحتى وجبة الغداء المتواضعة ـ جبن، وخيار، وخبز، وحلاوة طحينية ـ المفروشة على الأرض، سوف يتذكّرها الذين تقاسموها، مدى الحياة، كما لو كانت وليمة سحرية.

وسادت روح المساواة، والاحترام المتبادل، بين الفتية والفتيات، لتتعدى إطار الحديث والإنصات المتبادل. فقد لعبت الفتيات أدوارا، كانت مقصورة حتى الآن على الرجال. قادت الصفوف والمسيرات، ووزّعت الأدوار والمهام، وقاتلت في الصفوف الأولى، فحملت الحجارة والركام، كما أسعفت المصابين.

لم يكن ليتصور خارج التحرير، أن تنام الفتيات جنبا إلى جنب مع الفتية تحت الخيم، بعد أن شاركت الفتيات المسلمات الملتزمات منهن، في صلاة الجماعة، ليس في صفوف منفصلة، ولكن في صفوف مختلطة مع الرجال. أمضت الحشود أيامها في الميدان، بلا حادثة تحرش واحدة، أو كلمة خارجة، أو ذكورية متعداة. لخص أحد الحاضرين ببساطة هذه المعجزة: «الثورة في داخلنا».

وأصبح لفظ «الثورة»، بمعانيها المتعدّدة، موضوع مئات المناقشات التي طالت بعضها حتى الفجر. فالمعنى الذي اعتمده النظام الناصري منذ ستين عامًا، كأمر مفروغ منه ـ معنى استيلاء الجيش على السلطة، وقيامه بإصلاحات مفروضة من أعلى ـ أمسى مرفوضًا تماما. «لا يعدو ذلك كونه انقلابًا عسكريًّا! الثورة الحقيقية التي عاشتها مصر، هي ثورة ١٩١٩، إذ أجّجها الشعب المصري».

أعيد تعريف الثورة تحت خيم الميدان. فالثورة هي شعب يحرّر نفسه بنفسه. ممّا يفترض أكثر من استيلاء ممثّليه على السلطة، بل يتطلّب تحوّلًا في الوعي الذاتي للثوار، نهضة وجدانية، يتسامون من خلالها على خوفهم وعجزهم، ويكتشفون أنهم أكبر، وأقوى، وأجمل، ممّا تصوّروه.

ركّز العالم أنظاره، في غضون ذلك، على ميدان التحرير، ليكتشف أن الشعب المصري، من بعد الشعب التونسي، يطرح أسئلة تتعدّى حدوده المحلّية، إذ يجدّد مفهوم الديمقراطية كظاهرة كونية. نقلت شاشات الميدان صورا من مختلف عواصم العالم الغربي، أنزلت الطمأنينة على القلوب، إذ أكدت اعترافا دوليّا بالثورة، وإعجابا حميما بالثوّار. وتضمّن هذا الإعجاب، في حد ذاته، حماية ممّا قد تضمره لهم السلطة.

تندّر الثوار بمأزق الرئيس الأمريكي أوباما الذي ماطل بين التعاطف مع الميدان، ومصالحه المشتركة مع نظام مبارك. وارتفع التوتر عندما تحدّثت هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية، عن ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية في مصر، دون الإشارة إلى رحيل مبارك. كان التصريح دعما واضحا لمبادرة عمر سليمان «الإصلاحية»، أي المعادية للثورة.

وأخيرًا، أعلن بالميدان خبر ما كان ليأتي في وقت أسوأ لمبارك. نشرت جريدة «الجارديان» البريطانية تقريرا عن ثروة عائلة مبارك المودعة في البنوك الأمريكية، والإنجليزية، والسويسرية، التي ناهزت السبعين مليار دولار!

كان لذلك الخبر تأثير مدمِّر على صورة آل مبارك بين الأسر المصرية.

(*******) لا توجد إحصاءات دقيقة عن القوى الاجتماعية التي ساهمت في ملحمة «الميدان». قدّر بالتقريب عدد الشباب الثائر، ما بين ٢ و٣ ملايين فرد، وعدد العمّال، والموظّفين، وأصحاب المهن الحرّة، (العاملين والعاطلين منهم)، الذين تضامنوا مع الشباب، ما بين ٧ و٨ ملايين فرد. يتطابق هذا العدد الإجمالي مع الرقم التقريبي، البالغ ١٠ ملايين فرد الذي قدرّ به عدد المصريين الذين شاركوا في الثورة، بدرجة أو بأخرى من الحماس والفاعلية.

(*******) في تاريخ الإسلام، من الطبيعي أن تلقى الثورات الشعبية المعادية لحكّام غير مسلمين (أي كفّار) تبريرا دينيًا (مثلما حدث ضد الصليبيين، وضد القوى الأوروبية الاستعمارية). أما إذا كان الحاكم مسلما، أي حاكما بأمر الله، ندرت التأويلات التي بررت الثورة ضده.(على غرار موقف العلماء المصريين في أثناء ثورات ١٨٠٥ و١٨٨٢).

(*******) على النطاق القومي، قدّر تقريبا عدد العاطلين من أصحاب الشهادات بأربعة ملايين، وأطفال الشوارع بمليونين. لم نجد أي تقدير لعدد الباعة الجائلين.

٦ فبراير:

في أثناء الليل، تقدّمت الدبابات قليلا صوب قلب الميدان، فيما بدا كرغبة في تضييق المساحة المتروكة للثوّار.

هل كانت مبادرة من قبل بعض الضباط، أم قرارًا لأركان الحرب؟

كان رد فعل الثوار هادئا، بل مرحا: أوقفوا أي تقدّم ممكن للدبابات، بفرش بطاطين على الجنازير، أو أمامها مباشرة ـ ثم استلقوا عليها. كان على الدبابات أن تسحقهم لتتقدّم.

هدفت المناورة، بلا شك، إلى ترويع الثوار. كانت نتيجتها ترويع الجنود. توقّفت الدبّابات تماما عن الحركة.

اليوم هو الأحد. في الميدان المزدحم بضعف طاقته، أقيم تأبين رصين وعاطفي «لشهداء الحرية»، وفقًا للطقوس الإسلامية، ثم وفقا للطقوس المسيحية القبطية. تجاوب صوت أذان الظهر مع دقات أجراس قداس الأحد.

في الخطب الملقاة من أعلى المنصّة الكبرى، أكد الخطباء ضرورة التآخي بين أبناء الديانتين، بصفته أساسا جوهريّا للوحدة الوطنية. وأدين مبارك، لأنه لم يستطع الحفاظ على هذه الوحدة، بل أجج الشقاق الطائفي. كما امتدت الإدانة ضمنيًّا لتجبّ أعلى السلطات الدينية الرسمية، مسلمة وقبطية، إذ لم تجرؤ على الوقوف ضدّه.

شرح العديد من الشبان شديدي التدين المتواجدين في الميدان، أسباب انشقاقهم على قادتهم الروحيين: يعترفون لهم بسلطتهم على الإيمان، لكنهم ليسوا معنيين على الإطلاق بتوجّهاتهم في المجال السياسي، حيث ينبع قرار كل فرد من ضميره الشخصي. ما من تأكيد أقوى على بصمة العلمانية، حتى عند شباب شديد التديّن.

ثم توالت الأحداث.

قدّمت للتو القيادة السياسية للحزب الوطني الديمقراطي استقالتها الجماعية. وبذلك غادر الحرس المقرّب من جمال مبارك الساحة السياسية، ليتبخّر معه حلم نقل السلطة من الأب للابن. كان لخبر كهذا أن يثير اهتماما شديدا قبل أسبوع. لم يُحدث الآن إلا هزّا للأكتاف. لم يعد الأمر يتعلق بانسحاب جمال مبارك، بل بمنع عمر سليمان

من الحلول محله.

تابع عمر سليمان، من جانبه، محاولته لإقامة «الحوار الوطني» مع الأحزاب، مصرّا على أن يلتزم أطراف الحوار باحترام «الشرعية الدستورية». معنى ذلك «ضرورة أن يبقى الرئيس مبارك في الحكم حتى نهاية ولايته»، إذ «يستحيل مناقشة أي تعديلات دستورية في غيابه».

استعدّ الميدان لمواجهة التحدي الذي تفرضه تلك المناورة. توحّدت على الفور القوى الثورية حول شعار بسيط وحاسم: «لا مفاوضات قبل رحيل مبارك».

وشكّلت «جبهة الخلاص الوطني» على هذا الأساس.

أصبح واضحًا أن المعركة الحاسمة سوف تدور حول الخيار بين أمرين: إما قبول «تحول سلمي» يستبدل «بمبارك» أحد مخلوقاته ويتضمن بعض الإصلاحات الشكلية في نظام الحكم ـ وتكون الثورة قد أجهضت. وإما مواصلة الثورة حتى إسقاط مبارك، وتتوّج بذلك المجابهة المباشرة بين الحكم والميدان، بنصر كامل للميدان.

أحسّ جميع الثوّار، غريزيّا، بضرورة إحراز مثل هذا النصر، ضرورة أن يطرد مبارك بأمر من التحرير، وليس بقرار من وكلاء النظام، ضرورة أن تتبلور شرعية الميدان، أي سيادة الشعب، في حدث جليّ، لا يمحى من الضمائر.

بهذا النصر فقط، سوف يمتلك المحكومون زمام الحدث. بهذا النصر، سيكتسبون ثقة غير مسبوقة في أنفسهم، وإحساسا جديدًا بمسئوليتهم في إدارة شئون البلاد. سيستطيعون تقييم حكّامهم المقبلين بنظرة خلت من آخر شبهات التقديس وتحرّرت من الميل التلقائي للطاعة، نظرة تتّسم أكثر فأكثر بالوعي الذاتي والروح النقدية، أي نظرة سياسية صرفة.

تم الاحتفال بزيجة أولى في الميدان.

احتفل العروسان، وآلاف من «الشهود» على القران، دون إدراك منهم بعمق رمزية المشهد. أعطى هذا الاحتفال، إضافة إلى شرعية العقد الديني، مباركة ثورية وديمقراطية.

وتوالت الاحتفالات بزيجات أخرى داخل الميدان في الأيام التالية.

اتخذت السلطات قرارا، لم يدرك أحد في التو آثاره السياسية على قادم الأيام.

قررت إعادة فتح المصانع والبنوك والمكاتب والمتاجر، وكانت قد أوقفتها عن العمل، بهدف إحداث شلل في النشاط الاقتصادي أملا في تأليب الرأي العام على الثوار. إلا أنها حرّرت بذلك العمال والموظفين من التزام الدوام في أماكن العمل، ممّا شجع مئات الآلاف منهم على التلاقي في الميدان لتدعيم صفوف الثوار.

بعدما تشبّعوا بروح التحرير، فوقفوا، وأكلوا، وناموا، وحلموا، وتناقشوا، مع النشطاء، ماذا سيفعل هؤلاء جميعا عند عودتهم لمواقع عملهم؟

٧ فبراير:

عاد الولوج إلى شبكات التواصل الاجتماعي بالتدريج.

وأخذت السلطات في إطلاق سلسلة تصريحات ترمي لإعطاء مصداقية متزايدة لمناورة «التحول السلمي». وعدت بإصلاحات دستورية تسمح بانتخابات رئاسية وبرلمانية تعددية وشفّافة، وأيضًا بتخفيض الضرائب، وبزيادة المرتبات، وبإطلاق مشروعات كبرى لاستيعاب شريحة كبيرة من البطالة، إلخ.

كما أمر النائب العام بفتح تحقيقات مبدئية مع عدد من كبار المسئولين المتّهمين بتحقيق أرباح غير شرعية. ما من إجراء ديماجوجي خجلت السلطات من اللجوء إليه.

لم تفعل التنازلات المتتالية للسلطات سوى تأكيد عزيمة الثوار، وإصرارهم على رفض أي مواءمة. كرّر أعضاء جبهة الخلاص الوطني، من على المنصّة الكبرى، ذات الشعار: «إحنا مش هنمشي، هو اللي هيمشي». قد تكون الأحزاب السياسية التقليدية التي شاركت في لعبة «التحوّل السلمي»، هي آخر من لم يدرك بعد أن الرأي العام في سبيله إلى الانقلاب، وأن حسني مبارك على وشك أن يفقد المعركة.

في المصانع التي أعيد فتحها، لم يكتفِ العمّال بالعودة إلى العمل، بل أداروا نقاشات حامية حول ما يدور في الميدان، وما يبشّر به من تغييرات على نطاق البلاد. تأثر العمّال بروح التمرّد الجذري التي تحلّى بها الثوار، وبالشجاعة والنضج اللذيْن أظهروهما منذ الخامس والعشرين من يناير، وبالتعاطف المتصاعد الذي يكتسبونه يوما بعد يوم. ألهب التحرير بذلك خيال مئات الآلاف من هؤلاء العمال.

حاولت القيادات النقابية الرسمية دون جدوى حشد العمّال لمناصرة رئيس الجمهورية، بينما أكد أنصار النقابات المستقلة أهمية التضامن مع الميدان.

من خلال احتدام هذا الخلاف، أخذ الصراع حول الاستقلال النقابي الذي انطلق في العشرية الماضية، يكتسب عمقًا جديدًا. صعّدت العناصر العمّالية المتوائمة مع الميدان ضغوطها من أجل توسيع وتوحيد حركة النقابات المستقلّة. وبدأت تطالب بتغيير علاقات العمل داخل مواقع الإنتاج، مع إعادة النظر في القيم السلطوية والأبوية السائدة.

وامتدت رياح الثورة البازغة إلى الصحافة الرسمية. في مجلة «روز اليوسف» الأسبوعية ـ التي ما انفكّت رئاسة تحريرها التابعة لقيادة الحزب الوطني الديمقراطي، تقدِّم صورة كاريكاتورية عن ميدان التحرير ـ احتل العمال مقر الجريدة ومنعوا إدارة التحرير من طباعة العدد الجاري.

وأخيرًا، بدأت مبادرات السلطات لترضية الرأي العام، تنقلب عليها.

قرّرت إطلاق سراح عدد من النشطاء الذين اختطفوا أو احتجزوا منذ الخامس والعشرين من يناير، وذلك من باب إظهار حسن نيتها لأنصار «الحوار الديمقراطي»، ومن أجل تحسين صورة النظام في نظر الإدارة الأمريكية.

كان وائل غنيم ضمن النشطاء المفرج عنهم.

ظل اسم وائل غنيم، حتى تلك اللحظة، مجهولا للجمهور العريض، فلم يعلم ملايين المعجبين بصفحة «كلنا خالد سعيد» أنه أبرز محرّريها. تم الإفصاح عن شخصيته، مع إعلان خبر إطلاق سراحه، بعد احتجازه في مكان سرّي، لمدّة اثني عشر يوما. تحوّل الخبر إلى حدث إعلامي من الوزن الثقيل.

بادرت قناة «دريم. تي. في.» الفضائية المستقلة، بإعلان استضافتها لوائل غنيم في برنامجها المسائي، وهي مدركة أن السلطات لن تستطيع أن تمنعه من المشاركة، في هذه الظروف تحديدا. تابع البرنامج عدة ملايين من المصريين.

تكلم وائل غنيم مخاطبا تلك الكتلة من المواطنين الهائمين، حتى الآن، بين انجذابهم إلى الميدان، وما تبقى من حنينهم لصورة الأب. حدّثهم بكلمات عاطفية، مسّت القلوب، واصفا روعة أهل التحرير، ونواياهم الصافية الكريمة، الناكرة للذات. دافع

عن الثورة التي لم تقم خيانة للوطن، بل حبّا فيه. وركّز على رغبة الثوار في تغيير مصر إلى الأفضل، واستعدادهم للتضحية في سبيل ذلك بأرواحهم. وذكر أن عدّة مئات منهم قد فقدوا حياتهم فعلا، فداءً لحرية مواطنيهم، وأملا في مستقبل مزدهر لمصر.

في أثناء حديث غنيم، طرأت لمقدمة البرنامج فكرة عرض صور شهداء التحرير على الشاشة. زيّنت تلك الوجوه أرجاء الميدان، إلا أن نفرًا كبيرًا من مشاهدي البرنامج لم يكن قد رآها من قبل، كما لم يرها وائل غنيم نفسه. إذ ترك محبسه من بضع ساعات فقط ـ بعد أن تم احتجازه، معصوب العينين، منعزلًا عن أي خبر من الخارج. رأى، هو أيضًا، وجوه الشهداء لأول مرة.

خنقته العبرات، وبكى، وطلب المغفرة من كل أب وأم فقدا ابنا أو بنتا. تلعثم منتحبا: «الغلطة ليست غلطتنا، إنها غلطة كل من تشبثوا بالسلطة، ولا يريدون التخلّي عنها...»، ثم قام، غير قادر على المتابعة، وغادر الإستوديو، بينما انفجر مَنْ حوله من الصحفيين والفنيين، في البكاء.

نُقِلَت الحلقة عبر الإنترنت، وتناقلتها شبكات التواصل الاجتماعي، بل أعادت شبكة سي. إن. إن. الأمريكية بثّها، مصحوبة بترجمتها إلى الإنجليزية.

أدرك الملايين من «أهل الكنبة» عندئذ، أن السلطات قد غرّرت بهم، إذ قدّمت لهم شباب التحرير كخونة، ومنحلّين، ومأجورين، بينما كشفت الصور على الشاشة عن وجوه ملائكية. استنكر «أهل الكنبة» كذب الكلمة الرسمية التي أهانت شبابا أبرياء، ودنّست ذكراهم بغير حق.

هكذا أخذت قطاعات هامة من تلك القوى الاجتماعية الخاملة ذات العواطف المختلطة التي طالما اعتمد الحكم على ولائها السلبي له، تنفصل عنه في صمت. وتصغي إلى نداء التحرير.

٨ - ٩ فبراير:

بعد أن أصبح ميدان التحرير بؤرة التعبئة السياسية المركزية للبلاد، اشتعلت بؤر التمرّد الاجتماعي في أنحائها كافة. هبّت مئات المصانع في أثناء هذين اليومين استجابة لنداء النشطاء النقابيين المستقلين. فاندلعت سلسلة من الإضرابات، مع احتلال مراكز

العمل، في السويس، والمحلة الكبرى، والإسكندرية، والقاهرة، وحلوان، وكفر الدوار.

تصدّرت عدة مؤسسات إستراتيجية حركة الإضرابات، في منطقة قناة السويس، وبعض المصانع الحربية، رغم ما قد يتعرض له المضربون من محاكمات عسكرية. ثم امتدت الحركة لأهم القطاعات الاقتصادية، من الصناعات الثقيلة والخفيفة، إلى الاتصالات، والخدمات، والبريد، والتنظيف، والصحّة. حتى بلغ عدد المضربين عن العمل بنهاية الأسبوع ثلاثمائة ألف.

وأخذت المطالب العمّالية تتعدّى إطار ظروف العمل والأجور. رفعها النقابيون المستقلون إلى المرتبة السياسية، إذ طالبوا بإعادة طرح الاستبداد السائد في المؤسسات، وشجب السلطة المطلقة لأرباب العمل المدعومة بتسلّط ممثلي الحزب الحاكم، وبيروقراطية النقابات الرسمية. أقدموا بذلك على خطوة لم يخطوها من قبل، وهي الطعن في جوهر علاقة الإنتاج الرأسمالية.

أعلنت النقابات المستقلة الأربع التي سبق تشكيلها في الميدان، عن إقامة الاتحاد المصري للنقابات المستقلة. وأعلن الاتحاد الجديد عن تضامنه مع الثورة، مطالبا بتنحّي حسني مبارك.

ما من شك في أن تطوّرات الموقف على الجبهة العمالية، إذ أخذت تمسّ جوهر علاقة الإنتاج، وتهدّد بشلّ الحياة الاقتصادية، قد عجّلت بحسم مصير مبارك، في نظر المجلس الأعلى للقوات المسلّحة.

لم يعد التحرير مقصورًا على المساحة الفعلية للميدان. شكل مئات الآلاف من الوافدين إليه من كل درب، للمشاركة، والمساندة، والدعم، كتلة هائلة، تفيض في مختلف الأحياء المجاورة. اتّصل الحضور ببعضهم البعض، من خلال مكبّرات الصوت والشاشات العملاقة، بالمنصّات المختلفة المقامة في أرجاء الساحة. تتابعت عليها، طوال اليوم، الشخصيات الفكرية والفنية، ومندوبو النقابات العمّالية والمهنية، وممثلو مختلف الأقاليم المصرية. نادوا باستمرار الثورة حتى النهاية، وتنصلوا من قيادات الأحزاب التقليدية التي فقدت مصداقيتها لتعاملها مع السلطات، ورفضوا المهاترات القانونية والدستورية الرامية إلى إدامة شرعية الحكم، وناشدوا الشباب

رفض كل ما هو دون رحيل حسني مبارك.

أخذت جبهة الخلاص الوطني عندئذ تواجه تحدّيًا جديدًا تماما.

أدركت أن دورها التاريخي لم يعد يقتصر على الإدارة اليومية لشئون الميدان والسهر على أمنه. أصبح دورها إستراتيجيًا في المقام الأول، يتعلّق بمصير الثورة، أي باستيفاء شروط تتويجها بالنصر المنشود.

إذ تحوّل التحرير إلى قطب رئيسي للحياة السياسية القومية، ودخل في مجابهة مباشرة مع الحكم، أمسى محاطا بأمانٍ وآمال شعبية متصاعدة. لا يمكن أن يدوم مثل هذا الوضع طويلا، لا بد أن يحسم لصالح قطب من القطبين.

من هنا الإلحاح الذي شعرت به «جبهة الخلاص الوطني» في اتخاذ مبادرات هجومية، تستجيب للمدّ الشعبي، بل تعتمد على هذا المدّ لتقوية يد القطب الثوري.

أدرك الجميع أن عدم اتخاذ مبادرة جديدة، من شأنه أن يكسر الزخم الشعبي، فيحوّل التحرير إلى حصن محاصر. لم يعد من الممكن الاكتفاء باحتلال الميدان، وجب أن تتوسّع «جمهورية التحرير»، وجب أن تتفرّق، وتهاجر، وتنتشر، حتى تقوم، هي، بمحاصرة مواقع الحكم.

تمّت مناقشة المواقع المتاحة. ما الموقع الرمزي الجديد الذي يمكن احتلاله؟

اختير البرلمان الذي يقع على مقربة من ميدان التحرير. ينوي رئيس الوزراء الجديد أحمد شفيق، إلقاء كلمة فيه. احتل ثلاثة آلاف من الثوار محيط البرلمان، مانعين الدخول أو الخروج، بعد أن علقت لافتة على سور المجلس: «مغلق لحين سقوط النظام».

١٠ فبراير:

ضاق الحصار حول البرلمان. ولم تقم وزارة الداخلية، المقابلة له، بأي خطوة لمحاولة فكّ الحصار. وتوقف العمل الحكومي.

انهمر على العاصمة مطر غزير. إنها ظاهرة شديدة الندرة، جاءت في وقتها، بعد أن انتشرت شائعة بمحاولة عناصر استفزازية إشعال حريق في الميدان، لإجبار الجميع على مغادرته. استقبل المطر بالابتهاج... بصفته تدخلًا من السماء إلى جانب الميدان!

ومع ذلك، فلم يمنع انهمار المطر، ولا الرعد، آلاف الأطباء والممرّضين بردائهم

الأبيض، ثم آلاف المحامين، من التدفّق على الميدان لدعم مطلب رحيل حسني مبارك.

قام الرئيس، على إثر الاستقالة الجماعية لقيادة الحزب الوطني، بتعيين سكرتير عام جديد للحزب. أعلن الرجل، بعد بضع ساعات، استقالته هو الآخر، داعيًا الحزب لسماع صوت الشعب.

أكّدت إذاعة الميدان أن ظاهرة الإضرابات، مع احتلال المصانع، لا تزال تنتشر من شمال البلاد إلى جنوبها.

أذاع التلفزيون الرسمي، بعد العصر، «البلاغ رقم واحد» للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، بعد أول اجتماع يعقده في غياب مبارك. أعلن المجلس أنه في حالة انعقاد دائم، «لمساندة مطالب الشعب»، و«متابعة التطورات ساعة بساعة». ثم علّق مسئول رسمي على الخبر، موضّحا لجمهور يجهل مغزاه: «لم يجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في غياب رئيس الدولة، سوى مرة واحدة من قبل، وكان ذلك إثر اغتيال الرئيس أنور السادات».

تأكد عندئذ الإحساس بأن شيئًا ما، شيئا خطيرا، قد حدث بين قيادة الجيش ورئيس الجمهورية.

أُعْلِنَ بعد ذلك بقليل، أن «مبارك» على وشك إلقاء خطاب جديد.

احتشد في التحرير جمهور المناسبات الكبرى. لم يرضَ أحد أن تفوته فرصة التواجد في الميدان لحظة إعلان مبارك لرحيله.

وحبست مصر أنفاسها حتى منتصف الليل.

فاجأ مبارك جميع المصريين بكلمة محاطة بالغموض. بدأ مستعيدا صورة المحارب القديم، رجل الحرب والسلام، وربّ الأسرة. خاطب الشباب باعتبارهم «أبنائي الذين أفخر بهم»، وقدّم تعازيه على مضض لوفاة من توفّي ـ مع اقتراف زلّة لسان مهينة إذ قال: «شهدائكم»، نائيا بنفسه عن «أبنائه». ثم أنهى خطابه بكلمات مقتضبة، أعلن فيها تفويض نائب الرئيس عمر سليمان، بكامل صلاحيات الرئيس وفقا لأحكام الدستور.

سادت لحظة من الذهول، تبعها انفجار من الغضب والاستنكار، في ميادين مصر

كافة. رفع مئات الآلاف أحذيتهم عاليا، في هتاف هادر: «ارحل!».

وتتابع على المنصة الرئيسية زعماء سياسيون، ومفكرون، وشيوخ أزهريون، يحثّون الجماهير على حلف اليمين بعدم ترك الميدان، قبل أن يرحل مبارك.

خاطبه عقيد من الجيش: «سيادة الرئيس، كفاية، الشعب لا يريدك، حان وقت الرحيل».

وتردّد الشعار، بالتعبيرات كافة، في أنحاء البلاد كافة: «الشعب اللي جابك، الشعب اللي ما بقاش عاوزك».

أما قيادة «جبهة الخلاص الوطني»، فلم تكتفِ بالشعارات. كان عليها أن تصنع الحدث.

ما من أحد يعرف يقينا ما يخفيه خطاب مبارك غير المتوقع. هل هي محاولة يائسة، يحاول مبارك من خلالها تحدّي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أم هي مناورة مشتركة بينه وبين المجلس لمباغتة التحرير، وزعزعة استقرار أنصاره، قبل إغراق الميدان في حمام من الدم؟

إذ أحاط الشك بالجميع، وجب على الجبهة المضي قدما، بسرعة مضاعفة، في المسار الهجومي المحدّد من قبل. وجدت مفاتيح النصر بين أيدي ملايين المصريين المساندين للثورة. عليهم أن ينتشروا وأن يغزوا، بأعداد كثيفة، مواقع إستراتيجية متعدّدة ـ وذلك بالطبع، مع الإبقاء على تواجد كثيف داخل الميدان نفسه.

تقرر إطلاق عمليتين جديدتين، لتحاصر الأولى مبنى التلفزيون، في منطقة ماسبيرو المجاورة للميدان، ولتحاصر الأخرى القصر الرئاسي بمصر الجديدة. بدت هذه الأخيرة، بشكل خاص، محفوفة بالمخاطر، إذ يأتمر الحرس الجمهوري، المشكّل من قوات خاصة، بأمر الرئيس شخصيًا. تقرّر إرسال حشد مكوّن من عدة آلاف من الثوار ذوي الخبرة والانضباط، معتمدين على تزايد صفوفهم التدريجي، على مدى الطريق المؤدي من الميدان حتى أسوار القصر.

ألقيت الدعوة للمتطوّعين بمكبّرات صوت المنصة، كما جرت العادة. وتم الاستعداد لتنفيذ العمليتين عند فجر الغد، يوم الجمعة.

مرّت ليلة سهر فيها الثوار حول نيران المخيم. كانت سويعات النوم تقتنص بين حوارين.

اقتربت ساعة الحسم، وجهل الجميع طبيعة الخاتمة. ولكن الخوف قد تلاشى تماما.

لم يكن أحد على استعداد لتقبّل مساومات أو حلول وسط. مهما كلّف الأمر، وجب على الثوّار المضي حتى النهاية، حتى رحيل مبارك.

١١ فبراير:

اكتظ الميدان بالحشود منذ العاشرة صباحا. وترقّب الجميع أخبار زحف الطابور الثوري الذي انطلق عند الفجر، وأخذ يقترب من القصر الرئاسي.

ما إن وصلت طلائعه عند حاجز الأسلاك الشائكة المحيطة بالقصر، حتى قابلتها مظاهرة مضادة من مؤيدي الرئيس. دارت حوارات حادة بين الفريقين. بذل قادة المسيرة الثورية كل ما في وسعهم، في هذا الجو المشحون، لتفادي أي استفزاز قد يؤدي، إن خرج عن السيطرة، إلى مجابهة دمويّة. كان في ذهنهم ضرورة تفادي العنف لتشجيع المزيد من المواطنين على الانضمام إلى المسيرة.

استبعدت في كل الأحوال مهاجمة القصر. كان الهدف المنشود رمزيّا في الأساس، هو تأكيد شرعية الثورة الشعبية أمام مقر الشرعية الرئاسية المفقودة.

لم تكن أعداد الدفعة الأولى من الثوار كافية لحصار القصر من جانبيه. أطلق نداء من منصة التحرير، عند الظهر، يطالب بآلاف جدد من المتطوعين، لتعزيز طابور القصر الرئاسي. انطلقوا محمّلين بدعم لوجستي من مؤن وأغطية وخيم، تحوطا لحصار قد يطول.

إلا أن الستار قد أسدل. فلم يحرّك الحرس الجمهوري ساكنًا.

وانطلقت من القصر الرئاسي، بعد العصر، ست مروحيات، تحمل حسني مبارك وآله إلى جهة غير معلومة.

عند السادسة مساء مع ختام صلاة المغرب ساد الظلام ميدان التحرير. ظهر فجأة نائب الرئيس عمر سليمان، على شاشات التلفزيون، متجهم الوجه.

ألقى بكلمات مقتضبة: «قرر الرئيس مبارك تخلّيه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلّف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد».

انهار الملايين بين بكاء وضحك، وانفجرت سعادة الشعب المصري.

تطلّب الأمر ثمانية عشر يوما.

حُسم الدهر في غمضة عين.

كانت المعجزة.

الفصل الثالث والعشرون

تحليل المعجزة

كي نقيّم هذا الحدث التاريخي، يكفي أن نقارن بين لحظتين فارقتين:

يونية ١٩٦٧: استعادت القوى الشعبية الطليعية قدرتها الموحّدة على المبادرة، لإعادة جمال عبد الناصر إلى الحكم.

فبراير ٢٠١١: استجمعت القوى الشعبية الطليعية قدرتها الموحّدة على المبادرة، لإسقاط حسني مبارك من الحكم.

غيّرت القوى الحيوية للشعب، بين هاتين اللحظتين، رؤيتها الشاملة للحكم.

أنهت عهد «الريّس» الذي جسّد الصور الثلاث للشرعية المقدّسة ـ الحاكم بأمر الله، الزعيم الوطني، الأب الروحي للمصريين. قضت بذلك على إرث دام خمسة آلاف سنة، تتالت أثناءها أوجه الحكم المطلق المقدّس كافة ـ من الفراعنة والأباطرة والسلاطين، حتى الملوك والرؤساء الفرديين.

هكذا تحرّرت من الأغلال الذاتيّة، الوجدانية، التي طالما كبّلت حركتها المستقلّة، وجعلتها تطيع حكامًا مطلقين، فتذعن نفسيًا لمبدأ استعبادها. وبذلك حرّرت بقية الفئات الشعبية، وإن كان بدرجات متفاوتة، من التبعية الذاتية والتواكل السياسي. طمحت إلى أن يكون الحاكم، منذ ذلك الحين، مجرّد وكيل لمحكوميه، ومسئول أمامهم. بعبارة أخرى، طمحت إلى أن تنتقل السيادة من الحاكم إلى المحكومين، أي أن يصبح أخيرًا أفراد الشعب المصري مواطنين لا رعايا.

نضجت شروط هذه الطفرة الثورية، خلال السنوات العشر الأولى من القرن الواحد والعشرين، حين تبلور وضع جديد في كلٍّ من قمة السلطة وقاعدة المجتمع.

أما في قمة السلطة، فقد تخلّى الرئيس عن أدوات السيطرة على الحياة الاقتصادية، لصالح طبقة جديدة من كبار رجال الأعمال، لا يعبئون بتنمية البلاد، بل برفع معدّلات أرباحهم، في إطار التعاقد الخارجي مع بنوك وشركات أجنبية، أمريكية

أساسا. فقد الرئيس بذلك الوصاية التي كان يمارسها على الكيان الاجتماعي، واعتمد أكثر فأكثر، للحفاظ على حكمه، على جهاز أمني قمعي متعدّد الأذرع.

أما في قاعدة المجتمع، فقد تكوّنت كتلة حرجة من القوى الشعبية الحيوية، الطليعية، المستعدة لمجابهة هذا النظام. تألّفت هذه الكتلة، كما سبق، من فصيلين رئيسيّين. من ناحية، الشباب المناهض للسلطوية، والذي اكتسب قدرة ناجعة على مناطحة أجهزة الحكم، وبشكل خاص أجهزة الأمن. ومن ناحية أخرى، شريحة العمال والموظّفين وأصحاب المهن الحرّة الذين اكتسبوا وعيا متقدّما، وطموحا مواطنيّا مرهفا، فتنصّلوا من الولاء التقليدي للحاكم، وأخذوا يتماهون تدريجيّا مع ثورة الشباب.

خلق هذان الفصيلان معًا، قوى الشعب الطليعية التي حدّدت مسار الحدث الثوري.

كون هذه الكتلة لم تزد على عشر تعداد سكان البلاد لا تدعو للاستغراب، فباستثناء القوة الشعبية الوطنية التي تقوم ضد قوة احتلال أجنبية، ويمكن أن تضم، في مراحلها الأخيرة، أغلبية سكان البلاد، تشكل كتلة الذين يقومون بثورة ضد حاكم فردي محلي، أقلية لا تزيد عادة على ١٠ – ١٥٪ من السكان.

يتميز هؤلاء عن بقية أفراد الشعب بنضجهم السياسي، وباستعدادهم لمجابهة الحاكم الفردي المحلّي. إذ اكتسبوا استقلاليتهم الذاتية، وبلوروا وعيا متماسكا بمصالحهم، أصبحوا قادرين على القيام بمبادرات ثورية، من أجل تحقيق أكبر مساحة ممكنة من الحريات والحقوق، لا لصالحهم فقط، بل لصالح أبناء الشعب كافة. لذلك يمكننا وصفهم بالقوى الشعبية الطليعية.

أما بقية الشعب ـ أي أغلبيته الصامتة ـ فلم تكتسب قدرا كافيا من الاستقلالية الذاتية، لكي تتجرأ من نفسها على تحدّي الحاكم. في أحوال الركود السياسي، تشكّل هذه الأغلبية قوة قصور ذاتي، احتياطية للحاكم. تلعب بذلك دورا سياسيّا رجعيّا، يتناقض مع مصالحها الحقيقية. إلا أن الأمر يتحوّل كيفيّا، عندما تثور الفئات الطليعية، وتنجح في شلّ قدرة الحكام على المبادرة. فتحدث تغييرًا في علاقة القوى الإجمالية بين المحكومين والحكّام. تميل عندئذ بعض الفئات الشعبية الصامتة إلى التعاطف مع القوى الطليعية، إذ تشاركها، وإن كان بإيمان أضعف، طموحاتها المواطنية. فما من

أحد، في تلك الفئات يرفض التمتّع بحقوق جديدة، وحريات أوسع، إذا لوّحت له بها الثورة التي فجّرتها الطلائع. أما الفئات الأقل وعيا، المرتبطة بتقليد الخضوع للحاكم بأمر الله، فتتحوّل عندئذ سلبيتها، بحكم الضرورة، إلى احتياطي للقطب الذي اتخذ زمام المبادرة، أي قطب الثورة.

هكذا تتسارع الأحداث في اتجاه المطامح الأصيلة للشعب، ونستطيع أن نقول إن الحدث الثوري هو الحدث الذي يتجسّد فيه الشعب كفاعل جماعي، يتحرّك من أجل تحقيق مصالحه، وإن كان هذا التحرّك على درجات متفاوتة من الوعي، والجرأة، والفاعلية.

توقّف إذن الحدث الثوري، في ٢٠١١، من الناحية الأساسية، على نجاح القوى الطليعية للشعب في توحيد صفوفها، وتشكيل جبهة رفض متراصة حتى النهاية.

ما أصعب هذا الإنجاز!

تطلب الأمر أن تتغلّب هذه القوى على مختلف الحواجز النفسية التي زرعتها الناصرية في النفوس، محرّمة أي تقارب بين الشباب الطلابي والشباب العمالي، بين المثقفين والكادحين، بين الأحياء الراقية والأحياء الفقيرة، ومانعة مجرّد التفكير في مناهضة النظام. ثم حشدت القوى الطليعية غضبها بذكاء، لتحول نزعاتها الثورية، المتعددة والمبعثرة، إلى تمرّد موحّد، ووطّدت أواصر تضامنها، من خلال المحن التي اجتازتها، محافظة على تماسكها الضروري حتى النهاية.

تطلب الأمر أن تظل رقعة القوى الموالية للثورة تتّسع باطراد، عبر التحديات المتتالية، منذ يوم ٢٨ يناير، الذي تم فيه إبطال جهاز القمع، حتى يوم ٨ فبراير، حينما تمرّد العمال على التسلّط الأبوي في مئات المصانع التي احتلّوها، في تزامن مع ملايين المواطنين الذين احتشدوا يوميّا، في ميادين التحرير كافة عبر البلاد. أضحى بذلك النظام الذي يجسده مبارك مهددا بالشلل السياسي والاقتصادي معا. ممّا أدّى بالمؤسسة العسكرية، التي ظلت في ترقّب حذر، حتى تلك اللحظة، إلى أن تتخلّى بدورها عن مبارك.

تكمن معجزة التحرير في اجتياز الثوار لمراحل هذه الملحمة كافة، من بدايتها حتى نهايتها، في غياب أي هيئة قيادية موحّدة على المستوى القومي.

كيف تبلور هذا الذكاء الجمعي للتعامل مع الحدث؟ كيف استمر الترابط التلقائي بين الملايين من الأفراد الآتين من مختلف الأوساط الاجتماعية والمنتمين إلى مختلف التيارات الفكرية، في مواجهة هذا القدر من المحن؟ كيف توثقت أواصر التضامن بين العاملين والمفكرين، بين الشباب والشيوخ، بين النساء والرجال، بدلا من أن تتلاشى، في مواجهة العنف الإجرامي لقوى الأمن، وحملة التشويه الجارفة التي مارستها وسائل الإعلام الرسمية، ومحاولة مبارك الديماجوجية لاستعادة دور ربّ الأسرة المصرية؟

يعود المرء، لإيجاد وجه للمقارنة، إلى سابقة ثورة ١٩١٩ حيث بدأ خلالها معدّل مرتفع من الذكاء الجمعي، ومن التضافر المتواصل لجهود الملايين من الأفراد ـ بفضل عاملين تاريخيين بالغي الأهمية.

من جانب، استهدفت الثورة قوة استعمارية مكروهة، كنّ لها جميع المصريين عداوة غريزية، تلازم الإجماع ضدها مع إحساس عميق بالوحدة الوطنية. ومن جانب آخر، تجسّد هذا الإجماع في شخصية حيّة، شخصية الزعيم سعد زغلول. ظل حاضرا في الضمائر، حتى وإن غاب طويلا عن البلاد. أدّت المواقف التي اتخذها، والشعارات التي رفعها، والتوجيهات التي أصدرها، إلى الحفاظ على استمرارية الوحدة الفكرية للثورة، من خلال تحديده للأولويات، وحسمه للخيارات السياسية المرحلية التي توافق عليها جميع المصريين على الفور.

لا نجد شيئا من هذا القبيل في ثورة ٢٠١١.

أصبح المصريون، هذه المرة، في مواجهة بعضهم بعضا. أحدثت الثورة انقساما بينهم. بينما تماثل الكيان الثوري، في ١٩١٩، مع الإجماع الوطني، انطلقت ثورة ٢٠١١ من جراء القضاء على هذا الإجماع. أخذت قوى الثورة تشكّل كيانا جديدًا، انفصاليّا، لم يعد يحرّكه حافز تحرير الوطن من قبضة مستعمر أجنبي، بل حافز تحرير المحكومين من قبضة حاكم فردي محليّ، داس مصالح الوطن وحقوق المواطنين معا.

لم تعد قوى الشعب الطليعية تمثل القواعد الوطنية للمجتمع، بل قواعده المواطنية.

كيف حققت تلك القوى الطليعية وحدتها، وحافظت على ترابطها، في غياب زعيم، أو قيادة موحّدة على نطاق البلاد؟

ارتكز المسار الثوري، في ٢٠١١، على زخم ذاتي ـ ظل يتصاعد ويتّسع حتى بلغ هدفه المنشود ـ ولّده الشعار الذي تبنّته تدريجيًا أوسع القواعد المواطنية: «ارحل».

لا يمكننا إدراك المزية الوحدوية لهذا الشعار، إلا إذا فهمنا مزيج المشاعر التي استدعاها لدى القوى الطليعية، ليس على الصعيد السياسي فحسب، بل على الصعيدين النفسي والاجتماعي أيضا. بلور الشعار رغبة جمعية في دحض السلطوية الأبوية على هذه الأصعدة كافة. أصبحت تلك الرغبة محفورة في ضمير كل فرد اكتسب استقلاليته الذاتية، تملي عليه حاجة ملحّة لتحمّل مسئوليته الشخصية، في الحياة الخاصة كما في الحياة العامة، في المنزل والمكتب والمصنع والشارع باعتباره إنسانًا حرًّا ومواطنًا صاحب حقوق، يرفض السلطوية الأبوية من حيث المبدأ، سواء تجسّدت في رب الأسرة، أو في صاحب العمل، أو في ضابط الشرطة، أو في رئيس الدولة.

تضمن هذا الرفض، داخل الأسرة، النفوذ الطاغي تقليديًّا للأب، وللأخ الأكبر سنّا، وللسلف وللقديم. كما تضمن الرفض، داخل محل العمل، التسلسل الهرمي القائم على السمع والطاعة الذي تمارس من خلاله القيادات الإدارية والنقابية دكتاتوريتها اليومية. أما طرد رئيس الجمهورية بالذات، فقد احتوى، وتوّج، كافة الصور الأخرى للرفض، إذ شكّل المرحلة الأخيرة لتخلّص المحكومين من سلسلة الحكّام الذين تمتّعوا، عبر عشرات القرون، بسلطات مطلقة، سلّم بها المحكومون أنفسهم كحكم مقدس لا ينتهك.

مثّل هذا الطرد المرحلة النهائية للتحرّر الذاتي لكتلة حاسمة من المحكومين. فلقد اكتسبوا بذلك قدرة جديدة، يمكننا وصفها بوجدان مواطني ـ وجدان الذين أدركوا مصلحتهم السياسية الأصيلة بما تتضمنه من حقوق غير قابلة للتصرف ونظرة للحاكم باعتباره وكيلًا للمحكومين.

ترجم هذا الإدراك، في العقد الأول للقرن الواحد والعشرين، حاجة ملحّة لإقامة روابط سياسية جديدة، أفقية، يتواصل من خلالها أفراد متساوون في الحقوق، يكنّون لبعضهم البعض احتراما متبادلا، ويضعون الصالح العام نصب أعينهم. وقد استكشفت حركة «كفاية» ملامح ذلك المثل الأعلى، ثم جسّده الثوار يوميًا في ميدان التحرير.

رسمت الشعارات الرئيسية التي رفعها الميدان معالم الوعي المواطني الجديد.

لخّص شعار «العيش» (الخبز)، إحساسا جامحا بالتضامن بين أبناء شعب تعاني أغلبيته الساحقة درجة من درجات الفقر والحرمان. أكّد شعار «الحرية» المعنى المحوري للتغيرات التي ترمي إليها الثورة. أضاف شعار «العدالة الاجتماعية» ضرورة تخطّي الفجوات الهائلة التي تفصل بين قمة المجتمع وقاعدته، كشرط أولي لبناء مجتمع يتمتع فيه كل مواطن بحقوق وحريات حقيقية، لا صورية. أما شعار «الكرامة الإنسانية»، فقد ترجم الانتقال من مرحلة تاريخية سابقة، كان هدفها التخلّص من الهيمنة الأجنبية، تحت شعار «الكرامة الوطنية»، إلى مرحلة جديدة، هدفها التخلّص من الحكم الفردي المطلق، ترمي إلى تحقيق كرامة كل فرد على حدة، كرامة الإنسان كشخص وكمواطن، بعبارة أخرى، ترمي إلى تحقيق حقوق الإنسان.

التقى إذن ملايين الأفراد المنتمين إلى الفئات الطليعية، وتجمّعوا، ووحّدوا صفوفهم، خطوة فخطوة، خلال الأيام الثمانية عشر المجيدة، بناء على تبنّيهم المشترك لهدف التخلّص من السلطوية الأبوية. وذلك في غياب زعيم واحد، أو حزب قائد، أو برنامج سابق.

إلا أنهم اتكئوا على آلاف النشطاء الذين شكّلوا قيادات ميدانية.

إذ انبثقت هذه القيادات من القاعدة المواطنية، وظلّت متجذّرة فيها، شاركتها بالطبع رفضها للسلطوية الأبوية. ولكنها قامت بدور إضافي، متواضع وعظيم، في مجرى الانتفاضة. بثّت في مختلف بؤر الثورة جرعات ثمينة من الذكاء، والخبرة، والشجاعة، والريادة، ساهمت في تأطير المبادرات العديدة التي غذّت موجة التمرّد، وفي تحقيق الاتساق اللازم بينها، منذ لحظة انطلاقها حتى لحظة النصر. بالرغم من نبذهم لمجرد فكرة القيادة، ابتكر النشطاء ممارسة التوجيه من خلال الإقناع، في احترام دائم للإرادة الحرة لكل فرد، ليظل الشعار العام: «كلنا قادة».

يحق لنا أن نشعر بالانبهار، حين ندرك أن وميض هذا الحشد الهائل من الأفعال الفردية، ظل مخلصا لهدف واحد، وهو خدمة الصالح العام، رغم ما تنازعه من توجهات إيديولوجية شتّى. هكذا انصهر شعار «كلنا قادة» تلقائيًا في محيط الأمل الجماعي. ولنذكر هنا أن الهيئة التنسيقية العامة للعمليات، في ميدان التحرير، لم تتشكّل

إلا في آخر أيام الثورة، ولم تقم على مبدأ القيادة ـ التي تقرّر باسم الجميع ـ بل على مبدأ الاقتراح والإقناع، من فوق المنصّة ـ فاعتمدت على تطوّع من أرادوا القيام بالعمليات التي اقترحتها.

كان الشغل الشاغل للنشطاء، منذ العقد الأول للقرن، هو تأجيج أولى بؤر الرفض والتحدّي التي كانت تغلي في البلاد، وإشعال فتيلها في المكان المناسب والوقت الملائم، واتخاذ مبادرات من شأنها تمكين ثقة العناصر الثائرة، وتعظيم خبرتها، واستخلاص الدروس من كل معركة، للتعامل مع ما سيليها من تحدّيات، والعمل على تنسيق العمليات التي أخذت تزداد اتّساعا، مع الحفاظ الدائم على الاتجاه المؤدي للهدف النهائي، أي الإجهاز على السلطوية الأبوية.

بدءوا بحشود محدودة، خاطفة، ومنظّمة سرّا، تلك التي تتراكم معها أولى لبنات الثقة بالنفس، اكتسبوا خلالها تدريجيّا تعاطف مجموعات أكبر، حتى تمكّنوا، بعد اغتيال خالد سعيد، من الولوج إلى حلبة القاعدة المواطنية الواسعة التي لم تزل متردّدة حتى تلك اللحظة.

بدءا من ٢٥ يناير، نزل مئات الآلاف، ثم ملايين الأفراد، إلى الشوارع، لتذوب التحفظات الثقافية بين الأحياء والأجيال والجنسين. وسقطت الحواجز الطبقية، فلم يعد العمال محرجين من الانضمام للمثقفين، ولا الطبقات الشعبية بتلك الميسورة. وتجرأ الآباء والأمهات على أن يحذوا حذو أولادهم وبناتهم.

حتى شكّلت الأخطار التي واجهوها معًا، والمعارك التي خاضوها معا، والقتلى الذين بكوهم جماعة، والأحلام المشتركة المقتنصة من ليالي الشتاء القارس، موجة فريدة، أخوية، هائلة، انتهى بها الأمر إلى إسقاط الحاكم الفردي الأبوي.

أفضى هذا الانتصار إلى واقع سياسي جديد ذي مجاهيل عدة، كان «أهل التحرير» أنفسهم أبعد ما يكونون عن توقّعها في بداية الأمر.

لقد اكتسبوا في نهاية المطاف ضميرًا مواطنيًّا تميز بسمات خمس:

١ ـ أدرك «أهل التحرير» أن الفئات الطليعية للشعب تستطيع أن تشكل كتلة حرجة، حاسمة سياسيًّا، إذا وجدت الشعارات التي تمكنها من تجميع صفوفها وتوحيد إرادتها.

انتزعت بذلك المبادرة الإستراتيجية من الحاكم. أصبحت هي التي تخلق الحدث، والحاكم هو الذي يلهث وراءها، حيث فوجئ بوضع لم يتصوره، ولم يتمكن من فهمه، فاضطر للتعامل معه بردود أفعال مستفزة، زعزعت من سلطته، وأجبرته على الانحناء في نهاية الأمر.

اكتسبت الفئات الطليعية استقلالية ذاتية، وثقة نفسية كان يستحيل اكتسابهما بطريق آخر. لن ينسى أحد من الحاضرين، أنه ساهم في تحويل مركز ثقل الحياة السياسية، لمدة ثمانية عشر يوما، من القصر الجمهوري إلى ميدان التحرير، حيث تعالى صوت المنصّة المركزية على صوت مكتب الرئاسة. لن ينسى أحد تلك اللحظات التي أصبح لكلمته الشخصية وقع أقوى من كلمة حسني مبارك.

٢ ـ تخطّى أهل التحرير الحواجز التي خلقها ونمّاها النظام الناصري بين الطبقات، وبين الأجيال، وبين الأحياء، وبين المعتقدات ـ تلك الحواجز التي تؤكد عزلة الأفراد وتغذي الرِّيب والمخاوف بينهم، وتمنعهم من الاتصال ببعضهم البعض فتعجّزهم وجدانيّا وسياسيّا. أما الميدان، فكان المكان السحري الذي بنى فيه كل مواطن صداقات فورية، وعميقة، مع مئات آخرين من جميع أطياف المجتمع. فازدهرت تجارب إنسانية لا حصر لها، مارس الفرد من خلالها حقّه في أن يتكلم بحرية وأن يُنصت إليه، وأن تُناقش أفكاره، وأن تُشجّع مواهبه، وأن تُحترم تطلّعاته. أظهر المصريون عندئذ أفضل ما فيهم، واكتشفوا لدى الآخرين من حولهم أفضل ما فيهم، ليتلمّسوا معا ملامح مصر أخرى، أكثر حرية، وأكثر مساواة، وأكثر أخوّة. بعبارة أخرى، ابتكروا جماعيّا حلما يقظا، جمهورية طوباوية، مارسوا فيها مقدّما حقوق المواطنة.

٣ ـ ذهب الثوار حتى نهاية المطاف، وحقّقوا الهدف المنشود، بعد أن تغلّبوا على العقبات كافة التي اعترضت الطريق. اجتاحوا قوى الأمن، وكسروا الحزب الحاكم، وتحدوا وسائل الإعلام الرسمية، وأبطلوا مفعول الابتزاز العاطفي الممارس باسم والد الأمة، وأحبطوا مناورة «التحول السلمي» التي دبرها نائب الرئيس والأحزاب القديمة. وأخيرًا أسقطوا «مبارك».

أعلنوا إرادتهم منذ البداية، في شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، المقصود به ابتداءً

إسقاط مبارك، بصفته حجر الزاوية لنمط محدّد من الحكم الفردي، يحتكر فيه الحاكم المبادرة السياسية، ويفرض وصايته المباشرة على الكيان الاجتماعي.

حصل «أهل التحرير» إذن على ما أرادوه. انتقل شعارهم الافتتاحي من نطاق الأماني إلى واقع منجز. بعد كَمٍّ من الهزائم، وكَمٍّ من الانتفاضات التي باءت بالفشل، وكَمٍّ من الآمال التي خابت، كان من الأهمية بمكان أن تتوّج مبادرة التحرير بنصر كامل. كان من الضروري أن يتم إسقاط مبارك، دون أي مساومة مع نظامه، دون أي تنازل لشرعيته، بل بقرار من الميدان، بأمر من الشعب، يؤكد به المحكومون شرعية جديدة، نبعت من أعماق ضميرهم، فمحت الشرعية السابقة. بذلك اقتلع «أهل الميدان» آخر البذور الدفينة، المتبقّية في نفوسهم، لولائهم الوجداني للحاكم، أي آخر جذور تقديسهم له.

٤ ـ إذ تحرر المحكومون من تقديسهم للحاكم، تحوّلت طبيعة علاقتهم بالوطن. فقد ظلت هذه العلاقة منذ مولد الهوية الوطنية، علاقة ملتبسة، مشبوهة بتقديس الزعيم الوطني (وإن اختلفت أشكال ودرجات التقديس، من أحمد عرابي إلى سعد زغلول، ثم من مصطفى النحّاس إلى جمال عبد الناصر، ثم أنور السادات إلى حسني مبارك). إذ جسّد الزعيم وحدة الكيان الوطني، كان الشعور بالانتماء للوطن، مرهونا بالوفاء لشخص الزعيم. مال أبناء الوطن، غريزيّا، إلى اعتبار هذا الزعيم، بطبيعة الحال، مسئولا عن الشئون المرتبطة بمصير الوطن، وصاحب القرار الشرعي فيها. حتى في الظروف الحالكة التي عبّر فيها أبناء الوطن عن سخطهم على قرار من قرارات الزعيم، مثلما حدث في ١٩٥٠– ١٩٥٢، ثم في ١٩٦٨، ثم في ١٩٧٣، ظلّوا منتظرين منه أن يغيّر قراره، ويصحّح مساره، ولم يصلوا إلى حدّ إنكار شرعيته في اتّخاذ القرار.

أما في المرحلة النهائية من حكم حسني مبارك، فأخذت الفئات الشعبية الطليعية تسحب منه هذه الشرعية. تبلور بذلك شعور وطني جديد، يقوم على صلة عضوية، مباشرة، حسّيّة، بين الوطن وكلٍّ من أبنائه. بعد أن أصبح الفرد مستقلًّا ذاتيًّا، أي مسئولًا عن نفسه، طمح إلى أن يمارس مسئوليته تجاه وطنه. فلم تعد صلته بوطنه في حاجة إلى وساطة أي زعيم.

٥ ـ عزل الميدان الحاكم الفردي، وفرض عليه الرحيل. ولم يشهد الشعب المصري رحيله الإجباري فحسب، بل رأى، بعد بضعة أشهر، وجهه الصامت وراء القضبان، وهو يقدّم للمحاكمة في قفص المتّهمين. تحطّم رمز الشرعية المقدّسة تحت أنظار الجميع.

هكذا ساعدت الفئات الشعبية الطليعية، أي «أهل الميدان»، ملايين من المصريين الآخرين، كانوا حتى ذلك الحين في حالة من السلبية السياسية المتأصلة، على أن يتخلصوا بدورهم من التبعية الذاتية للحاكم. اتّسعت رقعة الجماهير الشعبية التي أخذت تؤمن بأن شرعية الحكم لا تنبع من مصدر سامٍ، بل من رضاء المحكومين أنفسهم، لا تنزل من السماء، بل تعطى وتسحب من الشعب.

خلق الميدان خيالًا شعبيًّا جديدًا. بلور ضميرا مواطنيّا، يطمح إلى صورة حديثة للحكم، حيث تكمن السيادة، لا في الحكّام، بل في المحكومين، فتتحوّل العلاقة بينهم إلى علاقة تعاقدية حرّة، مجرّدة من أي هالة غيبية.

***

ثم اكتشف الميدان أن هناك مسافة زمنية تفصل بين طموحه الجديد، وقدرة الشعب على تحقيقه مباشرة. فهم أن إسقاط الحكم الفردي ذي الشرعية المقدّسة، لن يؤدي تلقائيّا إلى بناء نظام قوامه علاقة تعاقدية حرّة. بل يمكن أن يولّد احتمالات عدّة، من فترة انتشار مساحات ديمقراطية خاطفة، إلى إقامة حكم فردي غير مقدّس، أي حكم استبدادي، إن لم يكن حكم الحزب الواحد، علمانيًّا كان أم لاهوتيًّا سياسيًّا.

بدأ الميدان يدرك أن الحاكم الفردي المحاط بهالة غيبية، يمثل العقل المدبّر، والوجه الظاهر لنظام اجتماعي واقتصادي متكامل، مرتبط عضويًّا بمصالح محلية وإقليمية ودولية، ومرتكز على أجهزة بيروقراطية، إدارية وقمعية. لقد قوّض أهل التحرير هذا النظام، وزعزعوا أركانه، بالقضاء على الصورة المقدّسة للحكم، ولكنّهم لم يملكوا القدرة السياسية والتنظيمية على إحداث تغيير جذري لبنيته، وإعادة تشكيلها، على أسس تسمح برسم صورة جديدة للحكم، يكون الحاكم فيها وكيل المحكومين. بل أخذ أهل التحرير يستنتجون من تجربتهم، خطوة بخطوة، أن بلوغ هذا الهدف سوف يتطلّب مرحلة ثورية أخرى، تختلف في مضمونها ووسائلها عن المرحلة التي أكملوها

للتوّ.

أدّى ذلك إلى خيبة أمل كبيرة، إلى اضطراب عميق في العقول والقلوب، وصل بعدد كبير من الثوّار إلى إنكار جدوى الثورة التي قاموا بها.

عبّر هذا الإنكار عن قصور في فهم البعد التاريخي الهائل للمعجزة التي أنجزوها.

فلم يكن من الممكن أن يصلوا إلى تحليل عقلاني، موضوعي، متماسك، للبنية التي يرتكز عليها الحاكم ذو الشرعية المقدّسة، قبل أن يقضوا على تلك الشرعية المقدّسة، أي قبل أن تحقق ثورة يناير فبراير ٢٠١١ هدفها النهائي.

مثّلت هذه الثورة الطفرة الأخيرة، التتويجية، للمسيرة التاريخية الكبرى التي بدأها الشعب المصري منذ قرنين، نحو التخلّص من قيود التبعية الذاتية، والتواكل السياسي. كان ولا بد من أن يتخلّص المحكومون تماما من طاعتهم الشخصية للحاكم التي طالما أعمت بصيرتهم، وحجبت رؤيتهم المستقلّة للواقع الموضوعي المحيط بهم، لكي يتمكّنوا من بداية استطلاع هذا الواقع، وتفحّصه، وفهم الشروط الضرورية لتغييره.

لقد أفسح أهل التحرير للشعب المصري أفقًا تاريخيًّا جديدًا.

شكر

نود أن نشكر تميم هيكل على ما قدّمه لنا من ملاحظات قيِّمة على العقد التاريخي الذي مهّد لثورة يناير ٢٠١١.